دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة

١٩٢١ ـ ١٩٣٣

أطروحة تقدم بها

عبد المجيد كامل عبد اللطيف

الى مجلس معهد الدراسات القومية والاشتراكية
في الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه
في التاريخ

باشراف

الأستاذ الدكتور كمال مظهر أحمد

١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

اشهد بأن اعداد هذه الرسالة جرى تحت اشرافـــــــي
واوصي بمناقشتهـــا .

الاستاذ الدكتور
كمال مظهر احمـــد
المشـــرف

بناء على توصية المشرف ارشح الرسالة للمناقشـــــة .

الاستاذ الدكتور
نزار عبد اللطيف الحديثي
العميــد

نشهد باننا اعضاء لجنة التقويم والمناقشة اطلعنا على هذه الاطروحة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بانها جديرة للقبول لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات التاريخية.

الدكتور فاروق صالح العمر
عضوا

الدكتور ابراهيم خليل احمد
عضوا

الدكتور حسين محمد القهواتي
عضوا

الدكتور كمال مظهر احمد
عضوا / المشرف

الدكتور صالح محمد جاسم العابد
رئيس اللجنة

نزار عبد اللطيف الحديثي
عميد معهد الدراسات القومية والاشتراكية

سلمى ١٩/٦

دور فيصل الأول

في تأسيس الدولة العراقية الحديثة

١٩٢١ - ١٩٣٣

رقم الصفحة

رقم الصفحة

شکر و تقدیر

يقتضي مني العرفان بالجميل أن أقدم بجزيل شكري ، ووافر تقديري الى عدد كبير من الاساتذة والزملاء الافاضل الكرام الذين لم يبخلوا علي بشيء ، ومدوا لي يد المساعدة الاخوية الكريمة لانجاز جهد علمي كان حلمي الامثل ، واملي الاكبر في الحياة . وأخص بالذكر السيد عميد المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية الدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي الذي شجعني كثيراً على اختيار الموضوع ، وهيأ لطلبة الدراسات العليا ، بحسن إختياره ، مكتبة تعد اليوم أهم رافد للدراسات التاريخية في القطر بما تحتويه من وثائق نادرة ، ومصادر لاغنى عنها ، ومراجع مفيدة .

ولا يمكن أن انسى اللفتة سيادة زيد الرفاعي الكريمة ، وفضل الاساتذة الذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة ، وتوجيهاتهم السديدة ، وأخص بالذكر منهم الدكاترة فاضل البراك والمرحوم فاضل حسين ورئيس قسم التاريخ في المعهد محمد المشهداني والمشرف اللغوي جميل نصيف التكريتي وعلي غالب وهاشم التكريتي وصالح العابد ومكي المؤمن ويونس حمادي .

وكان مؤرخنا الكبير الاستاذ عبد الرزاق الحسني خير عون لي طيلة أيام عملي ، فقد فتح لي أبواب مكتبته العامرة ، وصدره الزاخر بكنز من المعلومات النادرة عن كل مايتعلق بتاريخ العراق المعاصر . كما وأسجل شكري ، وثنائي ، وتقديري لكل من الاساتذة حسين جميل وسليم طه التكريتي وشاكر علي التكريتي . وكان أخي وزميلي الاستاذ ضياء اسماعيل خير عون لي في جميع مراحل دراستي ، وعملي لاعداد هذه الدراسة .

ويفرض علي واجب العرفان بالجميل ان اسجل شكري وتقديري لجميع العاملين في مكتبات المعهد ودار الكتب والوثائق وكلية الاداب بجامعة بغداد وغيرها من المؤسسات التي راجعتها على مدى سنوات عملي .

واخيراً اقدم جزيل شكري وامتناني للعاملين في مكتب الفجر الذين بذلوا قصارى جهدهم لاخراج الرسالة على أفضل صورة ممكنة .

دعائي للجميع بالعمر المديد ، انه سميع مجيب .

المُقَدِّمَة

راودتني فكرة الكتابة عن الملك فيصل الاول منذ مرحلة الماجستير ، وترسخت لدي اكثر بعد ان اقترح استاذي المرحوم الدكتور فاضل حسين "الملك فيصل الاول ١٩٢١ ـ ١٩٣٣" موضوعاً لرسالة دكتوراه . وزاد تمسكي بالموضوع تقييم السيد الرئيس صدام حسين الرفيع لشخصية الملك فيصل الاول ، ولدوره السياسي المتميز (١) .

يعد التصدي للكتابة عن شخصية الملك فيصل الاول ، وحجمه من أعقد الموضوعات التاريخية وأصعبها . فقبل كل شيء ان الموضوع واسع ، وزاخر بالاحداث والوقائع والتطورات السريعة للغاية ، مما دفعنا الى التركيز بصورة خاصة على اهم جوانبه ، وعلى دور الملك فيصل بالتحديد دون الخوض في تفصيلات بعض القضايا التي سبقت معالجتها في دراسات جامعية ومؤلفات تاريخية أخرى ، منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، مايتعلق بمشكلة الموصل المصيرية ، أو تأسيس الجيش العراقي الذي اعتمد عليه كيان الدولة الى حد كبير . كما لم نتطرق الى القضايا الخارجية الا في حدود ارتباطها بالتطورات الداخلية للعراق ودور الملك فيصل فيها ، ذلك لان بريطانيا ، بصفتها الدولة المنتدبة كانت هي المسؤولة الاولى عن علاقات العراق الخارجية الى حين دخوله في عصبة الامم في أواخر العام ١٩٣٢ .

ثم أن المناورات المتشعبة التي اكتنفت احداث تلك الحقبة التاريخية تجعل من الصعوبة بمكان فهم الدوافع الحقيقية للعديد من تلك الاحداث ، مما يعقد أمر تقويمها وفهمها الى حد كبير . وفي خضم ذلك تبرز صعوبة أخرى هي تعذر الفصل بين شخصية الملك فيصل ودور الحكومة العراقية ككل في الاحداث التي شهدتها الساحة

---

(١) مقابلة مع السيد الرئيس صدام حسين بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٧ .

السياسية في عهده . وان ذلك بالتحديد كلف جهداً كبيراً ، ووقتاً اضافياً من اجل تجسيد دور الفرد المحدد وتحليله حتى لا تبدو الرسالة وكأنها مجرد سرد للاحداث.

وعلى العكس من معظم الدراسات الاكاديمية الاخرى تعد كثرة المراجع ، ولا سيما مؤلفات مداحي الملوك ، واحدة من المشكلات التي تعقد الى حد ما بحث بعض جوانب الموضوع ، والخوض في اعماقه . فأن الملك فيصل الاول ، مثلاً ، الذي كان يزن خمسين كيلو غراماً بالكاد ، يصارع نمراً ضخماً مفترساً " ولج به الجوع ، فغضب ، وثار ، وقطع حديده ، واختبأ منه الجنود " الى ان جاء فيصل ، فنشبت " بين الطرفين معركة دامية ، حتى اذا شعر فيصل بشدة عزيمة النمر دفعه الى مافوق راسه ، وضرب به الارض ، فاغمي عليه ، ثم قيده ، وأمر الطبيب بأنعاشه ، وقدم له الطعام " لتعود الصداقة بذلك بين الملك والنمر الذي " أخذ يلحس رجلي سيده كأنه يريد ان يستغفره عما بدر منه "(١).

ولا شك في ان على الباحث في مثل هذه الحالات ، وهي كثيرة ، ومؤثرة أحيانا ، ان يكون في غاية التأني والحذر من أجل ان يتفادى الوقوع تحت تأثير العواطف ، ويميز الغث من السمين حتى لا يتجاوز المعقول في تحديد دور الفرد في التاريخ . ومع ادراكي لهذه الحقيقة العلمية المهمة فأني اخشى كثيراً ان أكون قد وقعت في مطبات في حالات غياب الوعي التاريخي المدرك ، الشيء الذي آمل ، في حالة وقوعه ، معالجته في المستقبل بفضل توجيهات أهل الرأي والعلم ، ففوق " كل ذي علم عليم " .

---

(١) محمد عابدين حمادة (مجاز في الحقوق والاداب في جامعة باريس) ومحمد تيسير ظبيان (منشئ جريدة الجزيرة) ، فيصل بن الحسين من المهد الى اللحد ، الجزء الاول ، دمشق ، ١٩٣٣ ، ص١١ .

وتتعقد المهمة اكثر اذا علمنا ان دراسات اكاديمية رائدة ، ورصينة فعـــلا لافضل الاساتذة الجامعيين العراقيين لا تخلو من منحى عاطفي فـي تقويمها للملـــك فيصل الاول . فأن المؤرخ ، والاستاذ الجامعي القدير المرحوم زكي صالح ، يحاول بقناعة ان ينتقص من دور " ثورة العشرين " في نشأة الدولة العراقية الحديثـــة ، مادامت ألقت " سلاحها دون قيد او شرط ، وتحت طائلة العقاب " ، ويلقى بالمقابـل ثقلا اضافيا الى مايسميه بـ " السياسة الفيصلية " و " النزعة الفيصلية " وما شابـــه من نعوت واوصاف باعتبارها عوامل اساسية في النشوء الذى ارتبط ، في واقع الامـــره بثورة العشرين ، وارادة الشعب العراقي في الاستقلال اكثر من أى عامل آخر . بل ان استاذنا الجليل يـرى أن الملك فيصل الاول كان يقدم " عن حكمة على تاييد الجانب البريطاني " اثناء ازمات الحكم البريطاني للعراق (١) .

وفي دراسات رصينة اخرى نرى العرش يبحث عن الملك فيصل الاول حيثمـــا يذهب، ونقف امام سياسة اقتصادية يكاد لايكون لها مثيل في الشـرق والغرب ، وفي هذا نرى تأثيرا مخلصا بما كـان يود اصحاب هذه الاراء ان يكون .

ومن أجل استكمال ابعاد الصورة ،وتجاوز الثغرات قدر الامكان حاولنا ولـــوج كل ميدان ممكـن ، وفقنا في بعضـه ، ولم يحالفنا الحظ بالنسبة لبعضه الاخر . ولتوضيح المقصود اقتصر على ذكر نموذج واحد فقط . فأننا مقتنعون بأن اختفاء الملك فيصـــل الاول عـــن المسرح لـم يكن في صالح أى طرف من الاطراف المتصارعة (٢) ، الـــرأى

---

(١) الدكتور زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ ، ٨٠ ـ ٨١ وغيرها .

(٢) "لا اعتقد بصحة الادعاءات التي قيلت بخصوص مقتل الملك فيصل الاول ، فقد كـــان موته طبيعيا تماما " مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتأريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٨٨ ؛ " انني مقتنع كل الاقتناع بأن الملك فيصل الاول مات موتا طبيعيا " مقابلة مع الدكتور مجيد خدورى بتأريخ ١٩ كانون الاول ١٩٨٨ .

الذي يتناقض مع قناعات باحثين آخرين (١) ممن يرون في وفاته " أمراً دبر في الليل " (٢) . وحين علمت ان أحد الطلبة العرب كان يدرس الطب في سويسرا عندما وافى الاجل الملك فيصل الاول هناك ، وان لديه معلومات حول الموضوع ، بذلت المستحيل الى ان عرفت ان المقصود هو الشخصية البرلمانية اللبنانية السيد البير مخيبر ، فبعثت له رسالة استفسار لم اتلق ردها ، كما لم اتلق جواباً من الدكتور فاضل الجمالي عن أسئلة أخرى كنت قد وجهتها اليه باعتباره احد المطلعين على خفايا الامور في العهد الملكي . فيما فتح لي آخرون صدورهم ، وكنوز مكتباتهم ، فتمكنت بفضلهم من ايجاد اجوبة مقنعة على اسئلة فرضت نفسها اثناء البحث بتلهف عن كل مايخص الملك فيصل الاول .

تتألف الرسالة من هذه المقدمة التوضيحية ، وأربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها باعتبارها المحصلة النهائية لكل ماورد في فصول الرسالة من معلومات ، ومعالجات .

---

(١) انظر على سبيل المثال :
الدكتور محمد مظفر الادهمي ، هل قتل الملك فيصل ... ولماذا ؟ ، " آفاق عربية " ، العدد الثاني ، تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص٢٢ـ ٣٩ ؛ الدكتور محمد مظفر الادهمي ، وفاة الملك فيصل بين الاغتيال والموت الطبيعي ، " المؤرخ العربي " (مجلة) ، بغداد ، العدد ٣٣ ، ١٩٨٧ ، ص٢٩١ـ ٣٠٤ ؛ هادي حسن عليوي ، فيصل الاول من تأسيس المملكة العراقية الى الوفاة بحقنة زرنيخ ، " السياسة " (جريدة) ، الكويت ، العدد ٧٧١٦ ، ٢٢ كانون ثاني ١٩٩٠ .

(٢) نشر الدكتور عبد الجواد الكيلاني مقالاً عن وفاة الملك فيصل الاول في جريدته " الاحرار " تحت عنوان " أمر دبر في الليل " عدته الحكومة مهيجاً للرأي العام ، فعطلت جريدته ، وساقته الى محكمة جزاء بغداد التي قضت بسجنه ستة أشهر .

يعد الفصل الاول " تجارب فيصل المبكرة في ميدان السياسة واختياره لعرش العراق " مدخلاً ضرورياً لفهم شخصية الملك فيصل الاول وخلفيته وامكاناته ، فتطرقنا فيه بصورة مركزة إلى المرحلة المبكرة من حياته ، ودوره في " الثورة العربية " ومؤتمر الصلح في باريس ، مع تأكيد خاص على جوانب محددة من حكمه في سوريا ، دون ان يغيب العراق والعراقيون عن ساحة تلك الاحداث التي مهدت الطريق لفيصل الى عرش بلادهم ، وهو الموضوع الاخير في الفصل الاول .

أما الفصل الثاني " الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعراق قبل إنتقال العرش الى فيصل ودور ذلك في اختياره ملكاً " فقد رأيناه ضرورياً حتى نفهم الواقع الذي تلقاه فيصل ، وتعامل معه ، اذ بدون ذلك يكاد يتعذر فهم الدور الذي اداه لترسيخ دعائم الدولة العراقية الفتية وتطورها ، الموضوع الاساس الذي كرس لدراسة الفصلان الاخيران من الرسالة ، الثالث بعنوان " الاسس الدستورية والقانونية والادارية للنظام الملكي في العراق ودور فيصل الاول في وضعها في ظل الانتداب البريطاني " ، والرابع بعنوان " الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى الملك فيصل وإنعكاساته على هيكل الدولة العراقية ومستقبلها السياسي " .

يتوفر بحر زاخر من المصادر والمراجع والدراسات عن كل مايتعلق بالملك فيصل الاول يصعب حصرها على مانعتقد في كتاب ببليوغرافي واحد (١) . واننا حاولنا في

---

(١) تنشر الجرائد والمجلات العراقية والعربية مقالات وابحاث عن كل مايتعلق بالملك فيصل الاول بصورة دورية ، بل لم يمر في الاونة الاخيرة عدد من اعداد جريدة " الاتحاد " العراقية الا وفي طياته خبر ما ، او بحث عنه . وفي غضون السنوات القليلة الماضية فقط صدرت سلسلة من الدراسات الاكاديمية عن موضوعات مختلفة تتعلق بعهد الملك فيصل وحياته ، كتبتها نخبة من الاساتذة الجامعيين العراقيين من امثال الدكاترة وميض جمال عمر نظمي وكاظم هاشم نعمة وغسان العطية ومحمد مظفر الادهمي ونوري العاني والسيد علاء جاسم محمد الذي صدر له في هذه السنة كتاب " الملك فيصل الاول . حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق " (٣٧٤ ص) . ونرى لزاماً علينا أن نشير هنا الى أننا نرى

دراستنا هذه الاستعانة بالمصادر الاصيلة والمراجع النادرة قدر الامكان ،مع العلم اننا اطلعنا على أكبر كم متوفر من تلك المصادر والمراجع والدراسات ، وقد ساعدتنا مضامينها في تكوين تصور أفضل عن أبعاد الموضوعات التي تصدينا لمعالجتها ، وذلك على الرغم من عدم ورود اشارات مباشرة اليها في هوامش الرسالة نفسها .

وقد حاولنا الاعتماد الى أقصى حد ممكن على مؤلفات الذين رافقوا الملك فيصل ، وعملوا معه (١) ، بأعتبارها مصادر أصيلة تتضمن ادق المعلومات عنه ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الجانب اللاموضوعي المتوقع احياناً في مثل هذه المصادر بسبب النوازع الذاتية لاصحابها ، وعواطفهم المبررة الى حد كبير من وجهة نظرهم على أقل تقدير .

وتحتل الوثائق غير المنشورة ، والمنشورة العراقية أولاً ، والبريطانية ثانياً ، والامريكية الى حد ما مكانتها المتميزة في هوامش الرسالة ، اذ بدونها كان يصعب فهم كنه بعض الاحداث والمواقف ، وتحديد دوافعها الحقيقية لا الظاهرية . وأود أن أشير هنا الى أنه قلما توجد وثيقة منشورة ، أو غير منشورة ، وردت في متن رسالتنا لم نطلع عليها في مظانها الاصلية ، الا أننا اثرنا اسناد بعضها الى مصادر معروفة منشورة ، وذلك تسهيلاً للرجوع إليها،وعرفاناً منا بجهود من سبقونا في هذا المجال ، فقد اهتدينا الى قسم من تلك الوثائق اما بفضلهم ، أو بفضل مؤلفاتهم .

== قدراً من الاجحاف في تقويم المؤرخ المعروف سليمان موسى ، صاحب الخدمات الجليلة في ميدان التاريخ ، لكتاب الدكتور كاظم هاشم نعمة الوثائقي " الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال " . انظر : " القادسية "(جريدة) ، بغداد ، العدد ٣٠٩٤ ، ١٤ كانون الاول ١٩٨٩، وهو يتنافى تماماً مع تقويم مؤرخنا الحسني للكتاب نفسه (مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتأريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٨٩) .

(١) يدخل المؤرخ عبد الرزاق الحسني ضمنهم ، كما نعتقد ،ذلك لانه راقب كل حدث، صغير وكبير ، وقع في عهد الملك فيصل الاول ، وأشترك شخصياً في العديد من تلك الاحداث ، وجمع وثائقها ، وشارك فيصلاً في بعض زياراته التي كتب عنها . كما باشر بنشر سفره الوثائقي القيم " تاريخ الوزارات العراقية " في السنة الاخيرة من حكم الملك فيصل الاول للعراق .

٢٩١٩١١

ولايخفى على أحد ما للصحافة من أهمية بالنسبة لدراسة موضوع مثل موضوع رسالتنا ، فهي سجل حافل بالمعلومات عن تطورات الاحداث اليومية • ولكن الصحافة العراقية في عهد الملك فيصل الاول تتميز ، فضلاً عن ذلك ، بمستواها الرفيع من جميع الاوجه ، وبالجرأة في طرح أهم قضايا الوطن ، ومناقشتها ، لذا فأنها تعكس طبيعة الصراع السياسي المتفاقم في سنوات حكم الملك فيصل للعراق بصدق وأمانة [1] ، كما أنها تابعت كل ماكان ينشر عن العراق في الصحافة الاجنبية ، ولا سيما الانكليزية والفارسية والتركية ، وغيرها من الدوريات والتقارير • وهذا بالذات فرض أن يكون للصحافة العراقية موقعاً متميزاً في هوامش الرسالة •

ولانرى داعياً للخوض في التفصيلات المتعلقة بالمصادر والمراجع الكثيرة الاخرى [2] ، وبعدد من اللغات ، والتي أغنت محتويات الرسالة فعلاً ، وساعدت صاحبها كثيراً في تذليل الصعوبات التي جابهته ، لذا نقتصر هنا على تسجيل عدد من الملاحظات التي نراها ضرورية لتوضيح بعض الجوانب المنهجية في إسلوب تعاملنا مع تلك المصادر والمراجع وغيرها • فعلى الرغم من أن الكتب المعربة سهلت مهمتنا الى حد كبير ، الا اننا اثرنا الرجوع الى الاصول الانكليزية للعديد منها توخياً للدقة العلمية ، لا انتقاصاً من الجهود القيمة التي بذلها مترجموها الافاضل قطعاً ، وهم أناس معروفون بمكانتهم اللغوية ، وأمانتهم العلمية •

---

(١) تعد جريدة " العالم العربي " نموذجاً رائعاً للصحافة العراقية في تلك المرحلة ، وهي تستحق ، على مانعتقد ، أن تكرس لها أكثر من رسالة جامعية •

(٢) وللتوضيح أكثر يكفي أن نقول ان عدد الكتب التي تحمل إسم فيصل فقط ، وهي في حوزتي ، يبلغ خمسة عشرة كتاباً ، وأن عدد الرسائل الجامعية التي تبحث عن أحداث المرحلة ، والمسجلة في المكتبة الوطنية يربو على ثمانين رسالة منشورة وغير منشورة •

وفي جميع فصول الرسالة تمسكنا بنقل النصوص المقتبسة دون تصرف الا في حالات نادرة اشرت اليها في هوامش الرسالة حيثما وردت ، وقد يكون ذلك قد أثره كثيراً أو قليلاً ، على أسلوب الرسالة لغوياً . وفي هوامشها إرتأينا الاستعاضة عن عبارة "المصدر السابق" الشائع بذكر موجز لاسم المصدر في حالة تكراره ، وذلك رغبة منا في تجسيد طبيعة المصادر التي استندنا اليها اولاً ، ولاننا استخدمنا اكثر من كتاب واحد لبعض المؤلفين الذين وردت اسماؤهم في هوامش الرسالة ثانيا . ولئن كان الاول اجتهاداً فأرجو ان تكون لي حسنته على الاقل اذا لم يرض أحداً لسبب ما .

ولابد ان اشير ايضاً الى ان المصادر تختلف وتتباين في ذكر بعض التواريخ ، وقد اخذنا في مثل هذه الحالات بما هو صحيح من بينها في اعتقادنا دون الخوض في مناقشة مثل هذه الامور التي نراها طبيعية الى حد ما بحكم عوامل معروفة ، اهمها مستوى الوعي العام . كما استخدمنا كلمتي بريطانيا والبريطانيين حيثما وردتا في متن الرسالة وهوامشها الا في حالات نقل النصوص التي لايسمح منهج البحث التصرف بها .

واخيراً علي أن أقول ان جهدنا المتواضع هذا لايهدف قطعاً تبرير ساحة أحد ، أو ادانته ، انما يحاول على اساس التعامل مع الوثائق والحقائق اصدار حكم عادل على مرحلة تاريخية مهمة ، وتحديد دور الفرد ، متمثلاً بالملك فيصل ، في التأثير على مسار احداثها ونتائجها سلباً ، او ايجاباً ، والله من وراء القصد .

(١) د . ك . و . دار الكتب والوثائق .

(٢) م . ج . م . ع . محاضر جلسات مجلس الاعيان

(٣) م . ج . م . ن . محاضر جلسات مجلس النواب .

(4) C.O. Colonial Office .

(5) F.O. Foreign Office.

(6) AIR. Air Ministry .

(7) HBMG. His Brittanic Majesty's Government.

(8) USNA : United States National Archives (Washington D.C.).

الفصل الأول

تجارب فيصل المبكرة في ميدان السياسة واختياره لعرش العراق

المرحلــة المبكرة من حيـاة فيصل بن الحسـين :

ولـــد فيصل بن الحسين في مدينة الطائف يوم الاحد المصادف الثاني عشر من رجب عام ثلاثمائة وألف للهجرة (العشرين من آيار عام ١٨٨٣ للميلاد) (١) ، وفيصل ، والـذي يعني السيف ، من الاسماء الشائعة بين خواص أهل الجزيرة وعوامهم .

بعد سبعة أيام من ولادته أرسله والده الى قرية رحاب ، من أعمال الطائف ، فترعرع بين أحضان البادية ، وفي كنف قيمها التي ارادها له الحسين حتى يتصلـب عوده ، ويتعود على الخشونة والكفاف ، فعاش في عشائر العبادلة وعتيبـة سبعـة أعوام يصفها فيصل بنفسه هكذا :

" كنا نأكل الخبز معجوناً بالتراب والله ، ومخبوزاً بالرماد ، ولانبالي ، بل كنا نلتذ به كأنه الكعك بعينـه ... " (٢) .

وفي الثامنة من عمره أنتقل فيصل مع والده ، وبقية أفراد أسرته ، الى "استانبول للاقامة بها بسبب خلاف وقع بين الحسين وعمه الشريف عون ، وفي استانبول بدأت مرحلة جديده في حياة فيصل المبكرة أختلفت من جميع الاوجه عن حياته في البادية ، مما تـرك أثراً بالغاً عليه ، فقد جاءت بمثابة أول التقاء له بقيم الحضارة الجديدة .

وأهم ماجاء به هذا التحول بالنسبة لفيصل ، ومسار حياته المبكـرة ، أنـه أنتقل من تلقين الملالي الى اسلوب الدراسة الحديثه ، فقد درس في أستانبول التأريخين الاسلامي والعثماني ، وقواعد اللغتين العربيه والتركية وادابهما ، ومبادىء الفنـون

---

(١) هذا الذي تؤكده أكثر المصادر الموثوقه ، فيما أشارت بعض المصادر الى مكـة المكرمة بأعتبارها مسقطاً لرأسه ، أو جعلت من ١٨٨٥ سنة لميلاده ، أنظر علـى سبيل المثال :
" فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله ، ومضات من سيرة الملك الزعيم مؤسـس مملكة العراق ومنشىء الجامعة العربيه " ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص ٢٣ .

(٢) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٢٤٠ .

العسكرية ومحض العلوم الصرفة [١] . كما تعلم قدراً من الفرنسية ، وأتقن الانكليزية فيما بعد [٢] .

درس فيصل في إستانبول على أيدي اساتذة خصوصيين من أمثال صفوة العوا ومحمد قضيب البان ومحمد توفيق أفندي ومحمد عارف . وكان صفوة العوا الدمشقي الاصل ابرزهم ، اذ كان معلماً عسكرياً برتبة ملازم ثان يدرس فن العمارة والهندسة بالمدرسة الحربيه ، وقد تفرغ لتعليم أولاد الحسين الاربعة [٣] . وعلى مايبدو أن فيصلاً لم يكن تلميذاً متميزاً ، حتى أن العوا كان يشكوه عند والده بسبب ضعفه في الدراسة [٤] . الا أن تجارب الحياة ومتابعاته الشخصية علمته الشيء الكثير ، واكسبته الخبرة [٥] . ومما يذكر عنه أنه كان منذ شبابه مولعاً بالادب الجاهلي ، وكان أحب الشعراء أليه أمرؤ القيس وزهير وطرفة والاعشى وعنترة [٦] .

---

(١) للتفصيل عن دراسته واساتذته أنظر :
د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة صفوة العوا المرقمة ١١/ط/٢/١ ، ١٩٣٥ ، الوثيقه رقم ١ ؛ أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص١٦٧-١٨٣ ؛ كريم ثابت ، فيصل الاول ، مصر ، ١٩٣٣ ، ص٢١ . ومن الجدير بالذكر أن المؤلف خصص ريع الكتاب لمنكوبي فلسطين أجلالاً لذكرى فيصل الاول . أنظر : "المقطم" (جريدة) ، القاهرة ، ٦ كانون الاول ١٩٣٣ ؛ "الجامعة الاسلامية" (جريدة) ، القدس ، العدد ٣٥٨ ، ٢٤ حزيران ١٩٣٣ .

(٢) Steuart Erskine. King Faisal of Iraq, London, 1933, P. 26.
" فيصل بن الحسين في خطبة وأقواله " ، ص٢٨ .

(٣) نقصد بهم علي وعبدالله وفيصل وزيد حسب تسلسل العمر .

(٤) لم ينس فيصل فضل العوا عليه ، فمنحه في الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٢٢ رتبة فريق في الجيش العراقي ، وسلمه منصب كبير الامناء . للتفصيل أنظر : د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة صفوة العوا المرقمة ١١/ط/٢/١ ، ١٩٣٥ .

(٥) كان فيصل ذكياً في تعامله مع تجارب الحياة . يقول إبراهيم الراوي : " قال لي الامير عبدالله ، أن فيصلاً كان ظهرت عليه آثار النبوغ مبكراً ، حتى عندما كنا في أستانبول كنا نشبهه بخالد بن الوليد " . أبراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث (ذكريات) ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١١٩ .

(٦) محمد عابدين حمادة ومحمد تيسير ظبيان ، فيصل بن الحسين من المهد الى اللحد ، ص١١ .

وفي هذه المرحلة من عمره كانت إتصالات فيصل محدودة ، إنحصرت في نطاق الاسرة الهاشمية والمقربين منها ممن كانوا يحضرون مجلس والده . لكنه تأثر ، مع ذلك بأمور كانت جديدة بالنسبة له . ورد في بحث عنه بهذا الخصوص مانصه :

" وكانت لاقامة الهاشمي الناشئ هذه المدة في عاصمة الخلافة في تلك الفترة الخطيرة من حياة الامبراطورية العثمانية آثار لا تمحى في نفسه ، كما عقف في هذه النشأة بالمكوث بجانب والده والاتصال برجال الدولة والشخصيات العربيه والشرقية التي تتردد على قصر أبيه على ضفاف البسفور وأجتماعه بالاعاظم ومشاهير رجال الادب والفكر من الترك اكتسب فوائد جمة وأزداد خبرة نفعته في مقبلات أيامه المليئة بالاحداث "(١) .

بقي فيصل في زواجه أيضاً محصوراً في أطار الاسرة نفسها ، ففي العام ١٩٠٥ ، أي عندما أصبح يناهز الثانية والعشرين من عمره ، تزوج من الشريفة حزيمة ، أبنة عمه الشريف ناصر التي ولدت له ثلاث بنات وولداً واحداً هو الامير غازي (٢) .

كان وجود الحسين في استانبول أضطراراً أكثر من أن يكون أختياراً ، حتى ان نجله الثاني عبدالله الذي رافقه هناك قد سجل في مذكراته فيما بعد " أن السلطان عبدالحميد إعتذر لابيه عن سوء الفهم ، وأنه بكى عند توديعه" (٣) . لذا كان من الطبيعي ، والمنطقي ان يميل فيصل ، وبقية أفراد أسرته مثل أبيه ، الى المعارضة السياسية في العاصمة إستانبول بصورة أو بأخرى . وقد تجسد ذلك بوضوح في أمر تعاونهم مع الاتحاديين بعد إنتصار ثورتهم في العام ١٩٠٨ . مما يؤلف بداية مرحلة جديده في حياة فيصل السياسية .

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص٣٠ .

(٢) أولاد فيصل على التوالي كانوا عزة (١٩٠٦) وراجحة (١٩٠٧) ورفيعة (١٩١٠) ، وأخيراً غازي الذي جاء الى الحياة في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩١٢ .

(٣) " مذكرات الملك عبدالله " ، الطبعة الثانية، عمان ، ١٩٤٧، ص ٤١ - ٤٢ ؛ استفسرت المؤرخ الحسني عن رأيه فيما يذكره الملك عبدالله بهذا الخصوص ، فكان رده " أنه رجل ، ولايمكن أن يشك في صدق مايقول " .
(مقابله مع عبدالرزاق الحسني بتاريخ ١٩ آيار ١٩٨٧) .

النشاط السياسي المبكر للامير فيصل :

دشنت ثورة الاتحاديين بداية مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لشعوب الامبراطورية العثمانية ، وفي مقدمتها الشعب العربي الذى كان يؤلف الوزن السكاني الاكبر فيها . ومس ذلك الشريف حسين وأفراد أسرته بصورة مباشرة . فان مجموعة من العوامل مهدت الطريق أمام تعاون الحسين مع الاتحاديين ، أهمها موقف السلطان عبدالحميد منه [١] ، وحاجة النظام الجديد الى تعاونه من أجل القضاء على الاضطرابات التي نشبت في جنوب الجزيرة .

وقد صادف آنئذ ان شغرت فيه اشرفية مكة ، المنصب الخطير دينياً ودنيوياً الذى تناوب عليه أعمدة الاسرة الهاشمية من أمثال عم الحسين، عون الرفيق (١٨٨٢ — ١٩٠٥) ، وعلي بن عبدالله (١٩٠٥ — ١٩٠٨) ، وأخيراً عبدالله بن علي (١٩٠٨)[٢]، فوقع أختيار الاتحاديين على الشريف حسين الذى تعهد لهم بالقضاء على الاضطرابات في الجنوب . وهكذا رجع الحسين وأفراد أسرته ، بمن فيهم الامير فيصل ، الى الحجاز في كانون الثاني عام ١٩٠٩ .

هنا تبدأ مرحلة مهمة في حياة فيصل يمكن وصفها بمرحلة الاختبار العملي لقدراته ومواهبه وأهليته القيادية ، الامر الذى تجسد في دوره في حرب عسير أكثر من أى شيء آخر . فقد كان على الحسين ان يترجم وعوده للاتحاديين ، مما كان يؤلف في الوقت نفسه اشباعاً لرغباته ، وتأكيداً لطموحاته ، فقاد أولى حملاته ضد الادريسي في الجنوب عام ١٩١٠ — ١٩١١ ، وقد ساعده فيها ولداه فيصل وعبدالله [٣] . وفي العام ١٩١٢ — ١٩١٣ كلف الحسين أبنه الامير فيصل أن يقود حملته الجديده ضد الادريسي في

---

(١) تؤكد أغلب المصادر ان السلطان عبدالحميد كان يعارض بشدة عودة الحسين الى الحجاز . أنظر على سبيل المثال : سليمان موسى ، الثورة العربيه الكبرى ، وثائق وأسانيد ، عمان ، ١٩٦٦ ، ص ٩ ؛ فؤاد حمزة ، قلب جزيرة العرب ، مكة ، ١٩٣٣ ، ص ٣١٦ .

(2) S. Erskine. Op.Cit., p.18 .

(٣) أستغل محمد علي الادريسي انشغال الدولة بمشكلاتها ، وحروبها ، فأعلن خروجه على الباب العالي .

منطقـــة عســـير [١] .

تجمع المصادر على أن فيصلاً أثبت أثناء حملات عسير كفاية ، ومقدرة في الادارة والقتال ، ولاسيما في حملته الثانيه حين " قفل حاملاً ألوية النصر على الادريســي ، فباركه والده ... وأزدادت ثقته به ، وعظم أعتماده عليه في قراع الخطوب " [٢] ، خصوصاً بعد أن تيقن من أن " القبائل أحبته ، وأعجبت بشجاعته وحزمه " [٣] . ومما يذكر ان القدر مــن عليه بأبنه الوحيد أثناء الحملة الثانية ضد الادريسي ، فأسماه غازياً تيمناً بذلك [٤] .

كانت عضوية مجلس المبعوثان المهمة الخطيرة الثانية التي أضطلع بها فيصل فــي المرحلة الجديده من حياته . فبعد إحياء الدستور ، وتأسيس المجلس بعد ثــورة الاتحاديين إختاره والده ممثلاً عنه ، وعن أهل جدة في دورته الثانيه التي بدأت إثــر إنتخابات العام ١٩١٢ [٥] ، فشد فيصل الرحال ثانية الى عاصمة الدولة استانبول .

لا تتوفر حتى اليوم معلومات محددة عن نشاط فيصل ، ودوره في مجلس المبعوثان [٦] ، لكن ذلك لاينفي ، بالطبع ، أن مجرد وجوده في المجلس ، وإطلاعه على آراء النواب ،

---

(١) سليمان موسى ، غربيون في بلاد العرب ، عمان ، ١٩٦٥ ، ص ٦٦ - ٦٧ ؛ فؤاد حمزة ، اشراف العرب ، - " المقتطف " (مجلة) ، القاهـــــرة ، الجزء الخامس ، المجلد الثاني والثمانين ، ١٩٣٣ ، ص ٥١ .

(٢) عبدالجبار الرحبي ، فيصل ملك العرب ، حياته ، أثر فاجعته ، أربعينه فــي دير الزور والميادين ، دمشق ، ١٩٣٣ ، ص ٢١ .

(٣) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقوالــه " ، ص ٣٣ .

(٤) د .ك .و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة ك ١/١/ ، ٢١٥٧ ، الوثيقة ٢٤ .

(٥) تم إفتتاح مجلس المبعوثان في العهد الجديد يوم السابع عشر من كانون الاول عام ١٩٠٨ . جرى انتخاب أعضاء المجلس في عهد الاتحاديين ثلاث مرات ، الاولى في العام ١٩٠٨ ، والثانيه في العام ١٩١٢ ، والاخيرة في العام ١٩١٤ . إتخذت الانتخابات في بعض المناطق ، مثل الحجاز ، طابعاً شكلياً صرفاً .

(٦) يقول مير بصرى ان فيصلاً قد " عرف في المجلس العثماني بنزعته العربيه وغيرتـــه القومية " . انظر : مير بصرى ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

وطروحات المعارضة، بما في ذلك موقف النواب العرب ، كان تجربة مهمة في حياته السياسية المبكرة . فقد إحتك أول مرة بأسلوب جديد في العمل السياسي لاطراف عربية ، الامر الذي إنعكس في مساعي النواب العرب داخل المجلس من أجل إصلاح أوضاع الولايات العربيه على مختلف الصور ، ودفاعهم عن لغة العرب وما الى ذلك من موضوعات حيوية [١]. ما من شك في أن كل ذلك ترك تأثيره على فكر فيصل في مرحلة التكون والتبلور . ورد في مبحث عنه بهذا الخصوص مانصه :

" فكان يقصد الى قاعدة السلطنة كل سنة ، ويشترك في أعمال البرلمان ، فأتاحت له هذه الحياة ان يدرس السياسة العثمانية دراسة عميقة ، وأن يتصل بجمهرة من رجال العرب نواب الولايات العربيه ، ويرتبط بهم بصداقة وثقى ، ويطلع منهم على أحوال الامة العربيه في كل صقع من أصقاعها المترامية الاطراف ... وكثيراً ما كان يمر بمصر ، وغيرها من ثغور البحر الابيض المتوسط في ذهابه الى الاستانه ، وأيابه منها ، ويتاح له بهذه الزيارات الاطلاع على حال الاهلين ، والاجتماع بمفكريهم وعظمائهم " [٢].

ومهما يكن من أمر ، فما من شك في أن تجربة " مجلس المبعوثان " العثماني هيأت له ظروف الاطلاع عن كثب على حقيقة نوايا الاتحاديين ، وسياستهم الشوفينية المقيتة التي جعلته مقتنعاً بأن " تركيا قد أسقطت بلادنا ، وحياة أهلها من حسابها " على حد تعبيره [٣].

ويدخل ذلك ، دون شك ، ضمن العوامل الاساسية التي مهدت الطريق للانفصام النهائي بين العرب والاتحاديين ، ذلك الانفصام الذي تحولت الثورة العربية الكبرى [٤]

---

(١) للتفصيل عن الموضوع أنظر :
عصمت برهان الدين عبدالقادر ، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨ ــ ١٩١٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ــ جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص١٢٦ ــ ١٦٨ .

(٢) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٣٤ .

(٣) مقتبس من :
" العالم العربي " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٤٣٧ ، ٢٥ آب ١٩٢٥ .

(٤) هكذا توصف أحداث الانتفاضة التحررية ضد السيطرة العثمانية التي إنفجرت في حزيران ١٩١٦ في الحجاز .

الى أبرز ظواهره ، فيما تحولت الاخيرة الى أخطر ميدان تقرر فيه مستقبل فيصل السياسي .

دور فيصل في الثورة العربية :

تركت أحداث الحرب العالمية الاولى ، وتطوراتها آثاراً مباشرة على نشاط فيصل ، وقناعاته السياسية ، حتى أن بعض المتتبعين لتأريخه يؤكدون " أن سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ كانتا من أشد السنوات حراجة وخطورة في حياة الامير فيصل ، اذ كان والده كثيراً مايعهد اليه بامور سياسية خطيرة كان عليه للقيام بها ان يضرب الارض بين مكة ودمشق وقسطنطينية "(١) .

وفي ظروف الحرب ، حين أزدادت حاجة العثمانيين الى مساندة متنفذي أطراف الامبراطورية للتصدي لاعدائهم الاقوياء الذين بدأوا يتقربون بدورهم من هؤلاء المتنفذين ، ظهرت فرص أفضل من السابق أمام الامير فيصل للقاء كبار مسؤولي الدولة ، بمن فيهم شخص السلطان ، ووزير الحربيه أنور باشا الذي كان يعد أقوى شخصية إتحادية يومئذاك، وبعض الدبلوماسيين الاجانب(٢)، الامر الذي أكسبه تجارب جديدة في ميدان السياسة والدبلوماسية .

ويأتي غدر أحمد جمال باشا السفاح بأحرار سوريا على رأس الاحداث التي أثرت بصورة مباشرة على موقف فيصل تجاه الاتحاديين ، فأن العديد من ضحايا وزير البحرية الاتحادي ، وقائد القوات العثمانية في جبهة فلسطين أثناء الحرب كانوا من أصدقاء

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٤٢-٤٣ .

(٢) أمين سعيد ، أسرار الثورة العربيه الكبرى ومأساة الشريف حسين ، بيروت ، بلا ، ص ٥٥ ؛

S. Erskine, Op. Cit., P. 42.

فيصل ومعارفه ، فقد تتابعت زياراته الى سوريا منذ العام ١٩١٣ ، وكان قد تعـرف سرآ على " حزب العربية الفتاة " فيها ، وتوثقت صلاته بأعضائه الذين[١] كشف لهم فيصل في لقائه الاول بهم " بعض الشيء عن دخيلة نفسه " ، مبيناً لهم عـن إدراك " أن تفضيله للاتراك ناجم عن مخاوفه من أوربا " مما دل على " وحـدة المشاعر " بين الطرفين[٢] .

لم يتوان الامير فيصل عن بذل الجهود لانقاذ أحرار سوريا من حبل المشنقة ، وبعد أن نفذ السفاح أحكامه الجائرة بحقهم[٣] بلغه أحتجاج والده الحسين ، وبعد " تلك الفضائع رجحت كفة العرب في ميزان فيصل " على حد تعبير أمين الريحاني[٤]، فقد بدأ يميل أكثر فأكثر الى أعلان الثورة على الاتحاديين من أجل خلع نيرهم ، وتأسيس كيان عربي مستقل[٥] ، بل أنه كان أكثر أبناء الحسين تحمساً لاعلان الثورة " وأول من دعا إلى ضرورة التعجيل بها "[٦] .

قدر للامير فيصل أن يؤدي دوراً متميزاً في الثورة العربية الكبرى الـتي إندلعت شرارتها الاولى من مكة المكرمة يوم التاسع من شعبان سنة ١٣٣٥ للهجـرة ،

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٣٩ـ ٤٠ .
(٢) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور أحسان عباس ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .
الكلام المقتبس هنا هو للامير فيصل نفسه .
(٣) فائز الغصين ، المظالم في سوريا والعراق والحجاز ، المقبـسة ، ١٩١٨ ، ص ١٠٣ ـ ١١٧ ؛ " ثورة العرب ، مقدماتها ، اسبابها ، نتائجها " ، بقلم احد اعضاء الجمعيات العربية ، القاهرة ، ١٩١٦ ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ ، مؤلـف الكتاب هو أسعد داغر .
(٤) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ٢٤ .
(٥) يذكر أن فيصلاً كان في مزرعة آل البكري بدمشق حين أبلغ بنبأ أعدام الزعماء ، فقفز " واقفاً كمن أصابه مس مفاجئ ، وأنتزع الكوفية من على رأسه وقذف بها علـى الارض ، وداسها بعنف ، وصاح : طاب الموت ياعرب " . (جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥) .
(٦) علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣ ـ ١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨ .

الصادف للعاشر من حزيران سنة ١٩١٦ للميلاد . فقد وقع أختيار الحسين عليـــه لقيادة قوات الثورة العربية الشمالية التي كان دورها حاسماً في عمليات الجيش العربي الحربية ضد القوات العثمانية ، ولا سيما في غضون الاشهر القليلة الاخيرة من الحرب العالميـــة الاولى . ففي تلك الحقبة دخل فيصل الاراضي السورية على رأس قواته التي كانت تتألـــف من حوالي ألف فارس ، وثلاثة آلاف من الجند المشاة ، رافقهم أربعة وعشرون مدفعـــاً وسيارتان مصفحتان (١) .

تكللت حملة فيصل المظفرة بتحرير دمشق يوم الاول من تشرين أول عام ١٩١٨ ، اتبعه تحرير كل من حمص في الرابع عشر ، وحماة في السادس عشر ، وحلب في الخامـــس والعشرين منه ، لتغدو سوريا تحت سيطرته مع أعلان هدنة مودروس .

وفي هذه المرحلة من نشاطه تعززت صلات فيصل بالبريطانيين ، وبعدد كبير من الضباط العرب ، كان العديد منهم من الضباط العراقيين الذين ألتحقوا به أيام الثـورة ، مما ترك أثراً مباشراً على دوره ، وسياسته في تأسيس الدولة العراقية فيما بعد . ثـم أ ن مرحلة الثورة تعد أول تجربة عملية ، وإن كانت متواضعة ، في تنظيم الجيش وتوجيهه بالنسبة له ، ساعدته على فهم نفسيات الضباط النظاميين .

ومن الضروري ان نشير هنا إلى أنه على الرغم من التعاون الوثيق الذي حصل بيـــن فيصل والبريطانيين في إطار التحالف الوقتي (الاستراتيجي) بين الطرفين في تلـــك الحقبة الحاسمة ، وعلى الرغم من دور " لورانس العرب " في توجيهـــه ، الا أن فيصـلاً لم يفقد إستقلاليته كلياً ، وكان يرى في تعاونه مع البريطانيين ضرورة تمليها القضية العربيـــة في وضعها الراهن يومذاك . ولو لم يكن الامر هكذا لما دخل فيصل في مراسلات مباشـــرة مع جمال باشا في العام ١٩١٨ ، مؤكداً له " ان غاية مايتمناه العرب أن يعيشوا أحراراً ،

---

(١) محمد عابدين حمادة ومحمد تيسير ظبيـــان ، فيصل بن الحسين من المهد الى اللحد ، ص ٢٩ .

ميدياً إستعداده لوقف اطلاق النار في حالة تحقيق ذلك لبني قومه [١] ، ويعـــزز تعليق لورانس على الاتصالات السرية بين فيصل وجمال باشا ماذهبنا إليه من رأي . ففي رسالة خاصة بعثها لورانس الى أحد معارفه ورد مانصه بهذا الصدد :

" لقد جرت محادثات جادة بين فيصل وجمال طيلة سنة ١٩١٨ . لقد إطلعت على رسائل الطرفين خلسة ، وكان من المفروض أن أكون ساخطاً على فيصل بسبب ذلك ، الا أن انكلترا نفسها كانت تتفاوض سرياً مع طلعت [٢] سنة ١٩١٨ كذلك ، وبدون إعلامي رسمياً عن الموضوع ، ان كل شيء مباح في الحب والحرب والتحالفات " [٣] .

ومهما يكن من أمر فقد تحققت نبوءة لورانس في الشخص الذي جاء " الى شبه الجزيرة بحثاً عنه " ، فهو " الزعيم الذي قاد الثورة العربيه نحو النصر المؤزر " كما توقع في أول لقاء له بفيصل [٤] .

كانت مرحلة الثورة مليئة بالدروس والتجارب بالنسبة لفيصل الذي أثبت في خضم أحداثها " أصالة الرأي ، والمقدره على تأليف القلوب ، والصبر في الشدائد " [٥] الخصال التي أنعكست مرة أخرى بوضوح في مواقفه أثناء حكمه القصير لسوريا ، وفي حضوره مؤتمر الصلح بباريس .

---

(١) حول الموضوع أنظر :
محي الدين ميداني ، الثورة العربيه على الدولة العثمانية ، بيروت ، ١٩٣٣ ، ص٦٧ ـ ٦٩ و ١٧١ ؛ سعد كاظم حسن ، الملك فيصل الاول ودوره في الثورة العربيه الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربيه ، بغداد ، ١٤٠٨ (١٩٨٨) ، ص١٦٤ ـ ١٦٦ .

(٢) القصد الزعيم الاتحادي المعروف طلعت باشا الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة الاتحادية أثناء الحرب .

(٣) مقتبس من :
الدكتور عبد المنعم الناصر ، مختارات من رسائل لورانس ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٨ .

(4) T.E. Lawrence, Seven Pillars of Wisdom, London, 1950, P.92.

(5) Ibid, P.92.

فيصل في سوريا وأمام مؤتمر الصلح :

أصدر فيصل في الرابع من تشرين الاول سنة ١٩١٨ (١) ، أي بعد مرور ثلاثة أيام على تحرير دمشق من الحكم العثماني ، بلاغاً " إلى جميع أهالي سوريا المحترمين " ورد في البند الاول من بنوده الثلاثة النص الاتي :

"تشكلت في سوريا حكومة دستورية مستقله إستقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه ، بأسم مولانا السلطان حسين ، شامل (٢) جميع البلاد السورية " (٣).

انصرف فيصل الى إنشاء مؤسسات دولته في سوريا ، فعين الضابط المعروف في الجيش العثماني سابقاً الفريق علي رضا باشا الركابي حاكماً عسكرياً لدمشق ، وكان يرنو الى مد نفوذ حكومته الى لبنان ، فعين اللواء شكري باشا الايوبي حاكماً على بيروت التي رفع فوق مقر الحكومة فيها العلم العربي في السابع من تشرين الاول عام ١٩١٨ ، وأثبت فيصل بعد نظر سياسي صائب حين أعاد أمتيازات جبل لبنان التي ألغتها الحكومة العثمانية (٤) .

اثارت إجراءات فيصل منذ اللحظة الاولى رد فعل قوياً لدى الفرنسيين الذين رأوا فيها تطاولاً على ما ظنوه حقاً لهم منحتهم آياه عهود ومواثيق دولية خاصة ، وماعدوه تضحيات قدموها من أجل قضية الحلفاء في سنوات الحرب العالمية الاولى ، فيما لم يعترض البريطانيون على تلك الاجراءات في إطار مناوراتهم لتعزيز مواقع أقدامهم في المنطقة

---

(١) ورد في البلاغ التاريخ الهجري ، وهو السابع والعشرون من ذي الحجة سنة ١٣٣٦ ، والذي يصادف الرابع من تشرين الاول لا الاول منه كما ذكر بعض المصادر .

(٢) هكذا في النص .

(٣) مقتبس من :
مؤرخ الثورة العربيه ، الملك فيصل الاول ، بيروت ، بلا ، ص ٥٩ ــ ٦٠ .
مؤلف الكتاب هو إبراهيم سليم النجار الذي كان مديراً مسؤولاً لجريدة " لسان العرب " التي كانت تصدر في القدس .

(٤) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ص ٥١ ــ ٥٢ .

على حساب حلفائهم الفرنسيين (١) .

قبل أن يستكمل الامير فيصل أجراءاته في سوريا توجه الى أوربا بهدف الاشتراك في مؤتمر الصلح بباريس الذى كان يتوقف على قراراته المصير السياسي للاقطار العربيه التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانيه المنهارة ، بما في ذلك سوريا التي اراد فيصل تحويلها الى نواة الدولة التي كان يحلم بها . وقد وصل باريس في أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٨ يرافقه وفد يتألف من أربعة أشخاص هم نوري السعيد ورستم حيدر وفائز الغصين والدكتور أحمد قدري . وسمح له الاشتراك في المؤتمر ممثلاً عن الحجاز لا عن سوريا .

بأعتراف كبار ساسة العالم يومذاك أثبت فيصل أمام مؤتمر الصلح جدارة مشهودة (٢) ، لكن دون ان يتمكن من التأثير على سير مقررات " الاربعة الكبار " (٣) بالنسبة لمصير المشرق العربي ، بما في ذلك سوريا التي أولاها في خطابه الذى ألقاه باللغة العربية " بحشمة مقدسة " أمام المؤتمر يوم السادس من شباط عام ١٩١٩ (٤) إهتماماً إستثنائياً ، مؤكداً أن سكانها "أعلنوا عن إستقلالهم ، ورفعوا العلم العربي قبل وصول الجيوش الحليفة

---

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور كمال مظهر أحمد ، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ ــ ١٩٥ .

(٢) أنظر الى مايقوله لويد جورج رئيس الوزراء ، ورئيس الوفد البريطاني الى المؤتمر بهذا الخصوص في :
David LIoyd George, The Truth About Peace Treaties, Vol.II, London, 1938, P.1039.
حول الموضوع نفسه أنظر :
عبد الجبار الرجبي ، فيصل ملك العرب ، ص ٣٢ ــ ٣٣ .

(٣) " الاربعة الكبار " أعلى هيئة في مؤتمر الصلح ، كانت تتألف من رؤساء وفود الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وأيطاليا .

(٤) تشير المصادر خطأً الى أواخر كانون الاول ١٩١٨ تاريخاً لالقاء الامير فيصل خطابه أمام المؤتمر . ومما يذكر أن لورانس الذى رافق الامير الى باريس ، وحضر المؤتمر مرتدياً بدوره الملابس العربيه ، هو الذى قام بترجمة خطابه .

أليهـــا " (١) . كما عـبر عن أملـــه فـــي :

" أن المؤتمر لن يقيد العرب من جديد باصفاد تحرروا منها تـواً ، فهم جربوا ماذا تعني العبودية ، وهي أمر لا تعرفه الشعوب الممثلـة في هذه القاعة (٢) ، عاش العرب على مدى قرون أربعة تير إضطهـاد عسكرى ثقيل ، ومادامت الحياة تجرى في عروقهم فأنهم يرفضون العودة الى ماكان " (٣) .

ومن المهم أن نشير الى أن الامير فيصل هو أول زعيم عربي يعرض القضية العربية بأسلوب دبلوماسي عميق أمام أكبر محفل دولي عرفه التاريخ حتى ذلك الوقت ، كما أنـــه أول زعيم عربي طرح موضوع الوحدة العربيه على الصعيد نفسه ، وبالمستوى الرفيع نفســه . ففي رده على سؤال وجهه أليه الرئيس الامريكي ودرو ولسن قال فيصل مانصه حرفياً :

" أنني أخشى كل تقسيم (٤) ، وأن مبدئي الرئيس هو وحدة العـــرب ، وهي ماناضل العرب من أجله ، لذا فأن كل حل آخر يقيم من قبل العرب بأعتباره تقسيماً للغنائم بعد المعركة ، ناضل العرب من أجل التوحيد ، واني أمل في أن ينظر المؤتمر أليهم بأعتبارهم أمة مضطهدة أنتفضت ضد مستعبديها ، يطالب العرب بالحرية فقط ، وهم لايرضون عنها بديلاً ، من المتوقع أن يقر المؤتمر بأن ثورة العرب لم تكن اقل تنظيماً من أى ثورة أخرى معروفة للشعوب المضطهدة ، يؤلف العرب شعباً عريقاً عرف التنظيم والحضارة في وقت لم تتبلور فيه بعد جميع البلدان الممثله في هذه القاعة ، وهم تحملوا ، مع ذلك ، قروناً من العبودية وقد آن لهم أن يتحرروا " (٥) .

---

(1) LIoyed George, Op.Cit., Vol.II, P.1041.

(٢) يقصد قاعة المرايا بقصر فرساى في ضواحي باريس حيث عقد المؤتمر .

(3) LIoyed George, Op.Cit., Vol.II,P.1044.

(٤) ينقل لويد جورج الكلام عن لسانه ، لذا فأن صياغته في النص الاصلي جاءت بإسلوب الراوي .

(5) LIoyd George, Op.Cit., Vol.II,P.1044.

لكن تحقيق هذه الطموحات المشروعة في ظل الظروف الدولية السائدة يومذاك كان يدخل في عداد المستحيلات ، لذا كان على فيصل أن يعود الى سوريا ليجابه الفرنسيين في معادلة غير متكافئة تعلم في خضمها دروساً كثيرة في الدبلوماسية المعاصرة ، أضيفت الى ماتعلمه من المؤتمر الذي عدت الصحافة العربيه موقفه فيه بادرة أمل ، ونصراً دبلوماسياً له (١) جعله في نظر العديد من ساسة العالم ، منهم روبرت لانسنغ (Robert Lansing) ، سكرتير الرئيس الامريكي ولسن " رجلاً إختاره الطبيعة ليكون زعيماً ، وأنه أهل لهذه الزعامة " (٢) .

عاد الامير فيصل الى سوريا في نهاية نيسان سنة ١٩١٩ ليحيي " الوطن الخالد " و " جميع طوائفه " ، لتبدأ من يومه مرحلة قصيرة مليئة بالمفاجئات والتناقضات في تأريخه السياسي ، ذلك لان إصطدام طموحات الجماهير العربيه المشروعة بأطماع الدول الاستعمارية وخططها جعله يرى تارة أن " الاحتفاظ بوديعة الاستقلال الثمينة " يجعل " التزام السكينة والهدوء " " الواجب الاول " الملقى على عاتق السوريين ، وأخرى يرى " أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ، وأن حرية الامة بيدها " (٣) .

وفي خضم هذا القلق ، والتردد نادى المؤتمر السوري بالامير فيصل ملكاً على سوريا في الثامن من آذار عام ١٩٢٠ ، ومهما قيل عن هذه الخطوة التي عدها البعض أمراً مدفوعاً من قبل بريطانيا ولورانس (٤) ، أو من قبل لجنة كنك ـ كرين المعروفة (٥) ،

---

(١) أنظر على سبيل المثال :
" القبلة " (جريدة) ، مكة ، العددان ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ١١ أيلول ، ٢٣ تشرين الاول ١٩١٩ و " الحق " (جريدة) ، دمشق ، العدد ٢١ ، ٢٣ حزيران ١٩٢٠ و " اللطائف المصورة " (مجلة) ، القاهرة ، العدد ٢٠٥ ، ٣ مارت ١٩١٩ .

(٢) مقتبس من :
" فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٨ .

(٣) عبارات مقتبسه من خطبه التي ألقاها بعد عودته الى سوريا في مناسبات مختلفه .

(٤) ج . ب . ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، الجزء الاول (١٩١٩ ـ ١٩٤٥) ، طرابلس ، ١٩٨٥ ، ص ٤٤ .

(٥) أمين سعيد ، الثورة العربيه الكبرى ، تاريخ مفصل جامع للقضية العربيه في ربع قرن ، المجلد الثاني ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

الا أنها كانت ، دون شك ، تعبيراً عن طموح ذاتي وشعبي مشروع كان من شـأنـه أن يصطدم بمخططات الفرنسيين بالنسبة لمصير المنطقة . لذا كان لابد لفيصـل " أن يفشل ويسقط " حسبما يؤكده صديقه ومستشاره لورانس (١) .

وتنفيذاً لهذا المخطط المقرر مسبقاً في ضوء توافق المصالح البريطانية والفرنسية على إثر الصفقة التي تمت بين لندن وباريس على حساب العرب أنسحبت القوات البريطانية من سوريا وحلت محلها القوات الفرنسية . ومنذ هذه اللحظة بدأت تراجعات فيصل الصريحة أمام الفرنسيين ، ومحاولاته لمساومتهم ، فأكد " أنه يحسن بالسوريين أن يعتمدوا على معونة فرنسا " التي يحكمها " الرجل العظيم والنبيل والرقيق والحديدي معـاً " " رجل فرنسا الاوحد ، ورجل العالم ، وصديق العرب المسيو كليمنصو " الذى " لو كان في العالم زعماء كثيرون مثله لجاز للجميع أن يتذوقوا جني السعادة " (٢) .

لكن كل هذا الاطراء لم يتعد كونه صرخة في واد ، ذلك لان الفرنسيين كانـوا يرون في فيصل " جندياً بريطانياً " مخلصاً على حد التعبير الحرفي للرجل " العظيم والنبيل والرقيق والحديدى ...المسيو كليمنصو " (٣) ، الامر الذى تحول الى درس إضافـي بالنسبة له ظهرت آثاره على أحكامه وأقواله أثناء حكمه للعراق فيما بعد ، اذ أننا لم نعـثر على تقويم مشابه صدر منه بحق أى مسؤول بريطاني طيلة عهده هناك . ومن المفيـد أن نشير إلى أن رستم حيدر يؤكد في مذكراته ان فيصلاً تلافى بعد توليه عرش العراق ماكـان يتسم به قبل ذلك من إستعجال في إصدار الاحكام ، وسرعة الكشف عما يدور في صدره (٤) .

---

(١) الدكتور عبدالمنعم الناصر ، مختارات من رسائل لورانس ، ص١٢٣ .

(٢) مقتبس من :
محمد عابدين حماده ومحمد تيسير ظبيـان ، فيصل بن الحسين من المهد الـى اللحد ، ص ٣١ ــ ٣٣ .

(3) Lloyed George, Op.Cit., Vol.II, P.1073.

(٤) مقتبس من :
نجدة فتحي صفوة ، عرش يبحث عن ملك ، " آفاق عربيه " (مجلة) ، بغـداد ، العدد الثاني عشر ، آب ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

لم تفد تراجعات فيصل أمام الفرنسيين ، التي بلغت حد المجازفه " بتعريض نفسه للاتهام بخيانة شعبه من أجلهم " (١) ، وحد قبول كل شروط الجنرال غورو الذى جاء تعيينه في أواسط تشرين الثاني ١٩١٩ قائداً عاماً للجيش الفرنسي في سوريا ، ومندوباً سامياً لبلاده فيها لضرب نظام فيصل ، ومجمل الحركة القومية العربية في بلاد الشام .

ومع تمادى الجنرال غورو في تنفيذ سياسته الفظة ، تمادى فيصل أيضاً في تراجعاته أمامه . ففي حين إستمر الفرنسيون في تعزيز قواتهم ، إستمر هو في تقليص جيشه ، وأهمل رأى وزير حربيته يوسف العظمه وأخوته بخصوص ضرورة التعبئة العامة . بل وصل الامر به حداً أنه أمر حرسه الخاص بضرب المشتركين في المظاهرات التي قامت في دمشق يوم التاسع عشر من تموز عام ١٩٢٠ إحتجاجاً على سياسة فرنسا تجاه سوريا ، فسقط من المتظاهرين بأعتراف الامير نفسه مئة وعشرون قتيلاً وثلاثمائة جريح (٢) . وبعد مرور خمسة أيام فقط وقعت مجزرة مشابهة في ميسلون القريبه من مكان المجزرة الاولى ، ذهبت أعداد كبيرة من الوطنيين السوريين ضحية لها ، كان يوسف العظمة على رأسهم ، وقد مزق صدورهم هذه المرة رصاص الفرنسيين (٣) .

وفي الخامس والعشرين من تموز ، أى بعد مرور يوم واحد فقط على موقعة ميسلون ، دخل الفرنسيون دمشق لينتهي بذلك حكم فيصل لسوريا . وكان ذلك أكبر صدمة سياسية

---

(1) Lloyed George, Op.Cit., Vol.II, P.1110.

(٢) سليمان موسى ، الحركة العربيه ، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ — ١٩٢٤ ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٥٦٣ . تقدر مصادر أخرى عدد القتلى من الوطنيين السوريين في ذلك اليوم بمائتي شخص .
أنظر : أمين سعيد ، الثورة العربيه الكبرى ، المجلد الثاني ، ص١٨٧ .

(٣) للتفصيل عن موقعة ميسلون ونتائجها أنظر :
ساطع الحصري ، يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث ، الطبعة الثانية ، بيروت ، بلا ، ص١١٧ — ١٦٨ .

تلقاها الامير في حياته ، بحيث أنها حولته " إلى تمثال من شمع " حسب تعبير أحد مقربيه [١] . كما كان وقع الحدث على العرب بعامة كبيراً [٢] .

تعد الحكومة الفيصلية في سوريا أخصب حقبة تاريخية في حياة فيصل من حيث تجاربها ووقائعها وتناقضاتها ومفاجئاتها سلباً وأيجاباً ، التي علمته أشياء كثيرة وكبيرة في السياسة إنعكست على مواقفه في العراق فيما بعد . وكان أبلغ درس تعلمه من تلك التجربه أنه وقف بصورة أفضل من السابق على حقيقة الاعيب السياسة الدولية ، ولا سيما سياسة البريطانيين الذين أرادوه أداة لتحقيق مخططاتهم التي كانت تلتقي أحياناً مع طموحاته ، وتفترق عنها في أحيان أخرى في تلك الحقبة التي رأى فيها حجمه أكبر مما كان يمكن أن يكون في ظل واقع دولي محدد ، فهو يتحدث بمرارة في رسالة بعثها الى أبيه من باريس عن بريطانيا التي " أستخدمتنا لصالحها وتركتنا " [٣] . ويضيف وزير خارجيته الدكتور عبد الرحمن شهبندر على ذلك قوله :

" أن النقمة في نفس فيصل [٤] ، وفي نفس كل واحد منا على أنكلترا لانكارها عهودها الصريحة في ساعة الشده "بلغت" أضعاف ما كانت على فرنسا "[٥] .

لكن تلك الصدمة لم يكن من شأنها أن تؤثر على مواقفه اللاحقه المبنية على ضرورة مساومة بريطانيا عن قناعة ، لانه كان مؤمناً " بأن الواجب يقضي علينا بالتساهل مع الدول بالنظر الى أطماعها وألى ضعفنا " ، ولان "الامة قوالة لافعالة " كما كان يؤكد [٦] . بل أنه أصبح أكثر تمسكاً بهذا النهج مع إضفاء طابع أكثر دبلوماسية من السابق عليه .

---

(١) مؤرخ الثورة العربيه ، الملك فيصل الاول ، ص ٧٩ .
(٢) عبد الجبار الرجبي ، فيصل ملك العرب ، ص ٣٨ .
(٣) مقتبس من :
سليمان موسى ، الحركة العربيه ، ص ٥٢٠ .
(٤) في النص : في نفسه .
(٥) الدكتور عبد الرحمن شهبندر ، فيصل بن الحسين ، آثار مبعثرة تدل المنقبين على القصر الشامخ ، "المقتطف" ، الجزء الثالث ، المجلد الثالث والثمانون ، أكتوبر ١٩٣٣ ، ص ٢٦٤ .
(٦) سليمان موسى ، الحركة العربيه ، ص ٥٣٦ ، ٥٦٧ .

في معرض تعليقه على موقفه بعد عودته من باريس وإبرامه إتفاقه المعروف مع كليمنصو (١) يقول الدكتور عبد الرحمن شهبندر الآتي نصه بهذا الصدد :

"ولكن دعاية شنيعة بثت عليه عند عودته ، فتراجع من غير نظام ، لانه كان لايزال حديث عهد بالشؤون السياسية والحملات المدبرة ، بالرغم من جميع تلك الاختبارات البالغة التي مرت عليه ولو أنه وقف موقفاً ثابتاً ، ودافع عن آرائه بمثل الطريقة المدبرة الحاذقة التي سلكها في العراق فيما بعد لوجد من المعتدلين أنصاراً يؤيدونه ويقفون في وجه مناوئيه " (٢) .

الا أنه من الضروري أن نؤكده في الوقت نفسه ، أن مثل " هذا الثبات " لم يدفعه ، طيلة حكمه للعراق ، إلى ضرب تجمع شعبي بمثل القسوة التي تعامل بها مع متظاهري دمشق يوم التاسع عشر من تموز سنة ١٩٢٠ ، الامر الذي سنراه واضحاً في الفصول الاخيرة من هذه الرسالة .

أما ايرلند فيفسر خلاصة التجربة التي أستنبطها فيصل من حكمه القصير لسوريا هكذا : " والمعتقد أن ملوكية فيصل القصيرة في الشام كانت قد كشفت له عن صعوبات الحكم العربي الخالص ، وعن الخطر المتأتي من الاعتماد الكلي على جيش عربي " (٣) .
وعلى الرغم من ان في هذا التحليل قدراً غير قليل من الصحة بالنسبة لتفكير رجل سياسي

---

(١) أتفاقية مؤقتة عقدها مع الفرنسيين بتوسط من بريطانيا في الخامس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ، تضمنت الاتفاقية تراجعات كبيرة أمام الفرنسيين مما أثار حنق السوريين بقوة ، حول نص الاتفاقية أنظر : يوسف الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .
(٢) الدكتور عبد الرحمن شهبندر ، فيصل بن الحسين ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .
(3) P.W. Ireland, Iraq. A Study in Political Development, London, 1937, P. 315.

من نمط فيصل ، الا انه من الضروري الاعتراف بأن " الحكم العربي الخالص " كان هدفاً سوقياً بالنسبة له ، وذلك بغض النظر عن الاسلوب الذي سلكه من أجل تحقيقه في مختلف مراحل حياته السياسية .

خرج فيصل من دمشق ، ثم من سوريا كلها غير مشيع حتى من الكثيرين من أخص أصدقائه ومريديه [١] . وقد توجه الى فلسطين ، ومن ثم الى مصر في طريقه الى إيطاليا التي بقي فيها حتى كانون الاول عام ١٩٢٠ . ولدى وصوله إيطاليا صرح لعدد من الصحفيين الاجانب بأنه " جاء الى أوربا ليدافع عن قضية بلاده "[٢] . وفي روما أعد فيصل بمساعدة أحد جهابذة القانون الدولي تقريراً خاصاً عن الاحداث السورية [٣] .

لم تؤد الاحداث السورية الى الافتراق بين فيصل والبريطانيين الذين ، على العكس من ذلك ، ازدادت ثقتهم به ، واعتمادهم عليه . ومما له مغزاه الكبير بهذا الخصوص ما ذكره رئيس الوزراء البريطاني أمام البرلمان يوم التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ عن فيصل ، إذ صرح قائلاً :

"لا يسع احداً ان يجد شخصاً أكثر استقامة وأخلاصاً ، وأشد رغبة في التعاون مع الحلفاء [٤] من فيصل ، في وقت السلم ، كما في وقت الحرب" [٥] .

(١) الدكتور أحمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ص ٢٧٣ .
(٢) محمد عابدين حمادة ، فيصل الاول من المهد الى اللحد ، ص ٣٦ .
(٣) الدكتور كمال مظهر أحمد ، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، ص ١٩٢ .
(٤) يقصد لويد جورج بالحلفاء بريطانيا بالتحديد .
(٥) مقتبس من :
أحمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، دمشق ، ١٩٥٦ ، ص ٢٧٩ .

ولا شك في أن هذه الثقة ادت دوراً اساسياً في تهيئة الطريق أمام فيصل إلى عرش العراق الذي كان أمراً مطروحاً على بساط البحث يومئذاك . وأغلب الظن أن ذلك بالتحديد هو الذي دفع المسؤولين البريطانيين الى أن يطلبوا منه بعد مغادرته للاراضي السورية ان يمهلهم قليلاً من الوقت لحين حل المشكلات الدولية (١) .

طريق فيصل الى عرش العراق :

تزامنت الاحداث السورية منذ اواخر العام ١٩١٩ مع مقدمات " الثورة العراقية الكبرى " ، وتزامن خروج فيصل من سوريا مع ذروة الطور المسلح من الثورة نفسها . وكما هو معلوم ان الشعب العراقي فرض بثورته التحررية في العام ١٩٢٠ تراجعاً واضحاً على البريطانيين في سياستهم تجاه بلادهم ، فقد أقتنعوا بضرورة إشراك العراقيين في حكم بلادهم في إطار نظام ملكي مرتبط بهم بصورة مباشرة .

ان مجموعة من العوامل جعلت من فيصل المرشح الافضل في نظر البريطانيين لقيادة مثل ذلك النظام لصلاته " الحسنة مع بريطانيا " و " خبرته بالادارة العراقية البريطانية " بحيث " يستطيع أن يدير العراق " بأرتباط وثيق مع بريطانيا " على أفضل وجه ، وأفضل من أي عربي آخر " ، ولان بامكانه أن يتحول دينياً الى ملتقى الطوائف ، وبسبب " عدم أتفاقه مع البلاشفه " ، مع عوامل أخرى حددتها الوثائق البريطانية الخاصة التي تعود إلى تلك الحقبة (٢) .

---

(١) علاء جاسم ، الملك فيصل الاول ، ص ١٣٩ .
(٢) الدكتور فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق (١٩١٤ - ١٩٢١) ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وعلى هذا الاساس لم يكن قد مر شهر واحد على خروج فيصل من سوريا حين طرحت الحكومة البريطانية في تعليماتها إلى مندوبها السامي ببغداد السير برسي كوكس " فكرة تنصيب فيصل أميراً على العراق " (١) ، هذه الفكرة التي ترسخت بسرعة في أروقة الخارجية البريطانية التي فاتحت الحكومة الفرنسية بالموضوع (٢) .

وكان فيصل من جانبه راغباً في العرش العراقي ، ومستعداً للتعاون مع البريطانيين من أجله ، بل أنه لم يخامره الشك في أن هؤلاء يعوضونه عما فقده في سوريا ، لذا نراه يتوجه إليهم على عكس ما كان متوقعاً من أن يتوجه الى والده في الحجاز الذي كان يحكم سوريا بأسمه ولو من الناحية الشكلية ، فقال فيصل بهذا الشأن "انني واثق من حقي ، ومن فوز الامة في النهاية " (٣). ويؤكد فيلبي أن " هدف فيصل الصريح " في تلك المرحلة كان " بطبيعة الحال أن يحصل على التاج العراقي " (٤) . مع العلم أن فيصلاً كان يعلم أن العرش العراقي كان مخصصاً لاخيه عبد الله الذي " ظل يتهم أخاه الملك فيصل بأغتصابه عرش العراق المخصص له ، وقد سمعنا ذلك منه مراراً كما سمعه منه غيرنا " (٥) . وحسبما يؤكد بعض المصادر أن عرش العراق ظل يراود فكر عبد الله (٦) .

---

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربيه (الاستقلالية) في العراق ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٤١٧ .

(٢) نجدة فتحي صفوة ، عرش يبحث عن ملك ، ص ١٥ .

(٣) محمد صبيح ، فيصل الاول ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٩ .

(٤) هـ . سنت جون فيلبي ، أيام فيلبي في العراق ، نقله الى العربيه : جعفر خياط ، بيروت ، ١٩٥٠ ، ص ٦٣ ــ ٦٤ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الطبعة الرابعة ، الجزء الاول ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٥ .

(٦) أنظر على سبيل المثال :
محمد عبد المنعم عامر ، الملك عبد الله وأطماعه غير المشروعة في سوريا والعراق ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٠ .

وبعد أن نضجت فكرة أختيار فيصل لعرش العراق من جميع الاوجه ، وجهت أليه الدعوة لزيارة لندن . وفي زيارته الجديدة للعاصمة البريطانية ، التي بدأت يوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، استقبل فيصل " إستقبالاً حسناً " و " أحاطته الاسرة المالكة الانكليزيه بتكريم خاص " [١] ، كما إستقبله رئيس الوزرا ء لويد جورج بمكتبه في الثالث من كانون الاول [٢] . وفي لقائه بوزير الخارجية كيرزن لمح له الاخير بأنه سوف يلبس عباءة أحسن من تلك التي نزعها بعد أن " شلحوا منه بلاده " [٣] .

أصبح خبر أختيار فيصل للعرش العراقي شائعاً في مختلف الاوساط بسرعة ، بحيث ان الصحافة العراقية بدأت تنشر مثل هذه العناوين على صدر صفحاتها قبل تتويج فيصل رسمياً بعدة أشهر ، بل وحتى قبل " مؤتمر القاهرة " الذي أقر موضوع الترشيح نهائياً : " الملك فيصل يتقلد تاج العراق " [٤] ، و " فيصل ملك العراق " [٥] .

وما أن استقر رأي ساسة بريطانيا وحكومتها على أن من الاصلح أن يتولى فيصل عرش العراق ، والامير عبدالله أمارة شرق الاردن ، حتى توجه فيصل إلى القاهرة حيث عقد المسؤولون البريطانيون في أقطار الشرقين الادنى والاوسط مؤتمراً خاصاً [٦] برئاسة وزير المستعمرات الجديد ونستن تشرشل في الثاني عشر من آذار سنة ١٩٢١ .

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبة واقواله " ، ص ٨١ .
(٢) محمد عابدين حمادة ، فيصل بن الحسين ، ص ٣٦ .
(٣) الدكتورة خيرية قاسمية ، عوني عبدالهادي . أوراق خاصة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥١ .
(٤) " الاستقلال " (جريدة) ، بغداد ، العدد الثاني ، ٣ تشرين الاول ١٩٢٠ .
(٥) " الاستقلال " ، العدد الثالث والعشرين ، ١٧ كانون الاول ١٩٢٠ .
(٦) أطلقت على المؤتمر في البداية تسميات مختلفه : الشرق وسمير أميس والقاهرة ، أنظر : محمد لطفي جمعة ، حياة الشرق ، القاهرة ، ١٩٣٢ ، ص٢٧٩ .

فقد كان عرش العراق من بين الموضوعات المطروحة على المؤتمرين لمناقشته ، ولا سيما ان عدداً كبيراً من متنفذي العراق والمنطقة كانوا يطمعون فيه ، من هؤلاء عبد الرحمن النقيب من بغداد ، وطالب النقيب من البصرة ، وهادي باشا العمري من الموصل ، والشيخ خزعل أمير المحمرة ، وابن سعود حاكم نجد ، ووالي بشت كوه الايراني ، واغاخان الايراني ايضاً (١).

وكان تشرشل يميل الى فيصل أكثر من أي مرشح آخر بحكم الاعتبارات التي سبقت الاشارة أليها ، فضلاً عن أنه كان مقتنعاً بأن :

" تنصيب فيصل على عرش العراق سيزيد من سيطرة الحكومة البريطانية عليه ، وعلى أبيه شريف مكة " (٢).

وعلى الرغم من أن مؤتمر القاهرة أنهى أجتماعاته يوم الخامس والعشرين من آذار ، الا ان تشرشل أستمر يناقش مع أعضاء الوفد " العراقي " (٣) أهم القضايا العراقية لمدة خمسة أيام أخرى نظراً للاهتمام الكبير الذي أولته بريطانيا بكل مايتعلق بالدولة التي يعهد عرشها الى فيصل ، فقد ناقش تشرشل مع المسؤولين البريطانيين

---

(١) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١٢٢ـ ١٢٤ ؛ محمد حسن القطيفي ، تاريخ تسع وثلاثون عاماً في العراق ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص١٣ـ١٤ .

(2) P.W. Ireland, Op.Cit., P. 315.

(٣) تألف الوفد الذي ذهب من العراق للاشتراك في مؤتمر القاهرة من المندوب السامي السير برسي كوكس ، ومستشار وزارة المالية سليتر ، ومستشار وزارة الاشغال والمواصلات اتكنسن ، ومستشار وزارة الدفاع بالوكالة الميجر أيدي ، والسكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطانية في العراق المس بل ، وأشترك عراقيان في الوفد هما جعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة ، وساسون حسقيل وزير ماليتها ، وقد أظهرت محاضر جلسات المؤتمر أن الوزيرين العراقيين لم يكونا عضوين رسميين في وفد العراق الى المؤتمر ، وانما أشتركا فيه بصفتهما مستشارين يرجع أليهما عند الضرورة .

بأسباب تقليص نفقات القوات البريطانية في العراق ، ومستقبل كردستان ، فضلاً عن موضوع ترشيح فيصل للعرش العراقي [١] .

تحول مؤتمر القاهرة الى نقطة بداية مهمة للدعاية البريطانية لترشيح فيصل لعرش العراق ، والعمل من أجل ازاحة المطالبين الاخرين به ، وعلى رأسهم وزير داخلية الحكومة المؤقتة طالب النقيب الذي كان أكثرهم تحمساً للموضوع ، فتم إخراجه من العراق ، ونفيه الى الهند في السادس عشر من نيسان بعملية مسرحية غريبه [٢] تحولت الى إشارة واضحه للمرشحين الاخرين ، فيما بدأت الصحافة العراقية تتحدث شعراً ونثراً عن فضائل فيصل ، وأرجحيته ، وتؤكد على لسان تشرشل ان الحكومة البريطانية تعتقد ان إنتخابه يعني التوصل الى " حل ينطوي على أكبر الاماني في مستقبل سعيد" [٣] ، فسره العراقيون بنيل الاستقلال تحديداً [٤] .

وكان تشرشل قد ألقى فعلاً بياناً في مجلس العموم البريطاني ، في الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٢١، عن أعمال مؤتمر القاهرة وقراراته ، حدد فيه بصورة واضحة ،

---

(1) F.O., 371-6346/ 2262, Dated 21 st . June 1921;
F.O., 371-6346/ 2262, Dated 24 th . June1921;
C.O., 730/1, P.435, Dated 16th, April 1921.

(٢) حسين هادي الشلاه ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٧٨ـ ٣٨٧ .

(٣) أنظر على سبيل المثال :
" دجلة " (جريدة) ، بغداد ، العددان ٨ و ٢٩ ، ٣٠ و ٢٧ تموز ١٩٢١ .

(٤) جاء في قصيدة الشاعر العراقي المهجور التي نظمها في تموز عام ١٩٢١ :
إن كان عبدالله جاهرنا بـه ... فلفيصل بالتاج معترفونـا
انا نرى العهد الجديد مباركاً ... ونرى بك إستقلالنا عربونـا
نشر القصيدة في : " دجلة " ، العدد ٣٠ ، ٢٨ تموز ١٩٢١ .
يقول الحسني ، ان الشاعر المهجور هو رشيد الهاشمي ، شاعر الجيش الشمالي ، شقيق محمد الهاشمي ، مقابلة يوم ١٩ أيلول ١٩٨٩ .

على الرغم من التناقض الظاهري في أسلوبه (١) ، أن فيصلاً هو الذي يجب أن يتبوأ عرش العراق . فقد ورد في البيان المذكور انه قد عهد الى السير برسي كوكس الذي عاد الى العراق مندوباً سامياً (٢) " امر انشاء حكومة عربيه " يكون " أساسها جمعية عمومية منتخبة " و " اجلاس حاكم عربي تقبله البلاد ... وليس في النية إكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص ، وستطلق الحرية التامه في البحث والافصاح عن الرأي ، سواء كان ذلك في أمر أنتخاب الحاكم ، أو أنتخاب الجمعية العمومية " ، ولكن " لما كانت الدولة المنتدبة قد تكبدت نفقات باهظة ، فلايمكنها ، والحالة هذه ، أن تتغاضى عن مسألة حيوية هذا شأنها ، فطبيعة الحال تقضي بأن تكون رغبتنا إنتخاب أفضل المرشحين ، ونحن واثقون بأن العراقيين يتخذون الحكمة رائداً لهم في إنتخاب هم أحرار فيه " ، الا أن ذلك يكون " بارشاد السير برسي كوكس الذي نثق به كل الثقة "(٣) .

وفي البيان نفسه أعلن تشرشل أن حكومته قد بلغت " الامير فيصلاً أنها لا تعارض في ترشيحه ، وأنه اذا تم إنتخابه فالحكومة البريطانية تؤيده ، وهو الان في طريقه الى البصرة ... " (٤) .

وهذا هو الذي حصل فعلاً ، فعلى الرغم من أن بعض الساسة العراقيين صرحوا

---

(١) نعتقد أن مبعث ذلك التناقض كان يكمن في الاصطدام بين النهج الليبرالي في الحكم الذي يولي الرأي العام الداخلي قدراً واضحاً من الاهتمام ، وأسس السياسة التوسعية للاوساط الحاكمة البريطانية التي إعتمد عليها رفاه الدولة ومستقبلها حسب تصورها وقناعتها .

(٢) نقل برسي كوكس في حينه من العراق الى أيران ، الا أن أحداث ثورة العشرين دفعت لندن الى إرجاعه الى العراق، وكان قد أثبت جدارة واضحة في أدارته قبل ذلك ، حتى أنه بأسلوبه الذكي تمكن من السيطرة على عقول العديد من الشخصيات العراقية المعروفة .

(٣) مقتبس من :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦ ــ ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٧ .

عشية ماعرف بالاستفتاء حيناً ، وبالانتخاب حيناً آخر ، " ان الامة ستختار ممثليها الذين لهم الحق في اختيار من يرونه مناسباً "(١) الا أن " فيصلاً نصب باستفتاء اجماعي لانه مرشحنا نحن " حسب تعبير المس بيل في رسالتها التي تحمل تاريخ السادس من آب عام ١٩٢١ (٢) . ومما يذكر أن هذا الامر قد أنعكس بصورة أو بأخرى على موقف العديد من المثقفين العراقيين، بمن فيهم أكثرهم وعياً يومذاك . يقول محمد مهدي البصير بهذا الخصوص :

" سأل بلفور ، حاكم بغداد العسكري ، السيدين جعفر أبو التمن وعبد الرحمن الحيدري من أخترتم ؟ فرد عليه الحيدري بقوله : أخترنا حليفكم "(٣) .

وحول الموضوع نفسه يقول أمين الريحاني أن فهد الهذال وعلي سليمان قالا لفيصل بحضور المس بيل " أننا نبايعك لان الانكليز قابلون بك " (٤).

ومما لا شك فيه أن حرص البريطانيين على تنصيب فيصل ملكاً على العراق كان نابعاً من إيمانهم بأن ذلك خير سبيل لضمان هيمنتهم على البلاد ، وإرضاء العناصر الوطنية، وإجراء تخفيض حاد في نفقات وجودهم التي تحولت الى مبعث أستياء دافع الضريبة

---

(١) " العراق " (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٨ (٣) ، ١٥ حزيران ١٩٢١ . القول لناجي السويدي الذي أجرت الجريدة مقابلة معه بهذا الخصوص .

(٢) " العراق في رسائل المس بيل " ، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط ، قدم له وزاده تعليقاً عبد الحميد العلوجي ، من منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣٤ .

(٣) محمد المهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، الجزء الاول ، بغداد ١٩٢٣، ص ٨٦ . ويذكر عن جعفر أبو التمن أنه اعتذر عن مصاحبة فيصل الى العراق، وبقاله والعهدة على الراوي ، انه رد على طلب الامير بالقول " أرجو أن تعفيني من أن أكون زفاف هذا العرس " مقتبس من : " العربي " (مجلة) ، الكويت ، العدد ٤٨ ، تشرين الثاني ١٩٦٢ ، ص ١٠٨ .

(٤) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ٩٢ .

البريطاني (١) . وكان وزير المستعمرات البريطاني تشرشل يقصد بقوله في بيانه آنف الذكر ضرورة " إنشاء جيش عربي لاجل الدفاع الوطني " عن النظام الجديد في العراق وتهيئة المستلزمات التي تعوض عن وجود قواتهم في بلاد الرافدين التي " كان وضعهم في آسيا بأجمعها " يعتمد على بقائهم فيها (٢) .

ومهما يكن من أمر فأن الذي قدر له أن يتبوأ العرش العراقي كان يتسم بالعديد من الصفات التي تؤهله لذلك المنصب الخطير لا في حد ذاته فحسب ، بل أيضاً لما كان يقع على عاتق من يشغله من عبء كبير على درب تأسيس كيان سياسي جديد في جو ملئ بالتناقض والمشكلات .

يجمع الذين عرفوا فيصلا ، أو تابعوا أعماله وتاريخ حياته عن كثب ، أو عملوا معه أو إلتقوا به بأعتبارهم ساسة أو صحفيين ، أو كتبوا عنه بأعتبارهم مؤرخين على أنه كان يتسم بالعديد من صفات السياسي والحاكم الناجح . فقد قيل عنه أنه كان يستعين " تارة بصراحة الفكر ، وطوراً بالكياسة واللباقه ، تارة يبرز عقله ، وطوراً يفتح قلبه ، فيتغلب إما بالاقناع ، واما باللطف والمعروف " (٣) ، وفي الحالتين " كان الاقناع سلاحه القاطع " (٤) .

وقيل عنه أيضاً أنه " كان يكظم الغيظ ، وينكر النفس توصلاً الى أغراضه " ، " فأن غضب مرة فلا يلبث أن يسكن ويروق ، لا يمشي مع الغضب الى النهاية ، الى مالا تحمد عقباه " (٥) . وكان ضد التطرف ، فمن أقواله المعروفة " كم من تقليد مفيد يفسده الغلو " (٦) .

---

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية...، ص ٤١٦ - ٤١٧ .
(٢) النص مقتبس من رسالة المس بل المؤرخة في العاشر من نيسان سنة ١٩٢٠ . أنظر : " العراق في رسائل المس بل " ، ص ١٣٠ .
(٣) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ١٩٢ .
(٤) " فتى العرب " (جريدة) ، دمشق ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٣ .
(٥) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ٢١٩ و ٢٢٣ .
(٦) مقتبس من المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .

ومن المعروف عن فيصل أنه كان رصيناً في حديثه ، بعيداً عن التكلف، صريحاً وواضحاً في تعابيره [١]، لذا " كان يفهم الناس ويفهمونه " [٢] . وتلافى في العراق ماعرف عنه قبلاً من إستعجال في أصدار الاحكام ، وسرعة في الافصاح عما يدور في الصدر ، بحيث غدا ، بعد تجاربه أيام الثورة والحكم في سوريا ، مناوراً سياسياً من الطراز الاول ،حتى أن المعارضة ، اذا جاز التعبير ، قيمت هذه الصفة في فيصل على لسان محمد مهدي الخالصي بالطريقة الاتية :

" وكان فيصل أقدر أنسان وجدناه على التزوير [٣] والخداع " [٤].

وتؤكد المصادر على أن فيصلاً كان متديناً دون تطرف ، وعلى أنه كان بعيداً عن الخمر والميسر ، ولم " يجنح الى البدع في الملذات " [٥] ،الامر الذي كان في غاية الضرورة والاهمية بالنسبة لمجتمع محافظ مثل المجتمع العراقي ، وبلد يضم العديد من العتبات المقدسة مثل العراق .

وعلى الرغم من أنه كان بعيداً عن مظاهر الترف والتكلف ،الا أنه كان يهتم بملبسه ومأكله في حضور الضيوف ، ولا سيما الاجانب منهم . وقد أحبته الطبيعة ،فأكرمته صوتاً جهورياً ، وشكلاً جذاباً جلب إنتباه الغربيين بصورة خاصة [٦] . وصف رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج فيصلاً في مؤتمر الصلح بباريس،بمثل هذه العبارات المعبرة :

" كان من شأن عيني فيصل البراقتين ، ووجهه الملهم التأثير في أي أجتماع كان [٧] ، وقد برزت ملامحه النبيلة أكثر من خلال ملابسه

---

(1) S.Erskin, Op.Cit., PP 130-131.

(٢) عبدالحميد العنيزي ، العراق في عهد الفيصلين ، النجف ، ١٩٥٥ ،ص١٠ .

(٣) إستخدمت الكلمتان بمفهوم مجازي مبرر في عالم السياسة .

(٤) محمد مهدي الخالصي ، في سبيل الاسلام ، مخطوطة ، ص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ .

(٥) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ٢١٤ .

(6) S. Erskin, Op.Cit., PP 228-232.

(٧) من الغريب أن المس بل كتبت عنه في رسالتها المؤرخة في الرابع من حزيران سنة ١٩٢٢ تقول : " أنه يفتقر بصورة مدهشة الى قوة الشخصية ، فانك تجده حينما ينشد أسمى المثل وأعلاها ،يتعثر في لحظة بأتفه المواثق وأصغرها ... " ، أنظر : " العراق في رسائل المس بل " ، ص١٠٤ .

الشرقية البهية . أنه عرض القضية بوضوح ودقه ، وشعور ملئ بعزة النفس . تكلم دهئياً بأسلوب هادئ ، رصين ... " (١) .

وقيل أن الرئيس الامريكي ودرو ولسن وعقيلته شبهاه ، بعد أن التقيا به في باريس أثناء المؤتمر نفسه ، بالسيد المسيح (٢) . ويفهم من وصف المصادر له ، أنه كان " نحيف البنية ، رقيق الجسم ، طويل القامة ، حنطي اللون ، جميل الطلعة ، أشهل العينين ، حلو الابتسامة " ، وهذه من جملة الاسباب التي جعلت من القائد البريطاني المعروف في سنوات الحرب العالمية الاولى المارشال اللنبي يؤكد " أن في مظهره هذا كل مظاهر الملك والسلطان " (٣) .

وفي كل الاحوال كان البريطانيون بأمس الحاجة الى أنسان مثل فيصل يتسم بمثل هذه الصفات ، فقد كانوا يعلمون علم اليقين أنهم يعملون في بلاد صعبة " قوية الشكيمة جداً ، صلبة العود " حسب تعبير المس بيل في أحدى رسائلها عشية تنصيب فيصل ملكاً على العراق (٤) .

وعلى الرغم من ذلك فلابد من الاقرار بأن إختيار فيصل لعرش العراق في ضوء الواقع الموضوعي للقطر في بداية العقد الثالث من القرن العشرين كان خطوة إلى أمام بعد كل الذي عاناه العراقيون منذ ان فقدوا دولتهم وسلطانهم من قبل مئات السنين ، ونرى في أبيات الزهاوي تعبيراً هادئاً ، وصادقاً الى حد كبير عن هذه الحقيقة ، فقد

---

(1) Lloyd George, Op.Cit., Vol.II, P.1039.

(٢) " المقطم " (جريدة) ، القاهرة ١٦ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٣) مقتبس من :
" فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٣ .

(٤) تحمل الرسالة تاريخ الثامن من تموز سنة ١٩٢١ . أنظر : " العراق في رسائل المس بيل " ، ص ٣١٤ .

قال عن فيصل في عيد تتويجـــــــه :

أنا محيوك فأسلم أيها الملك ومصطفوك لعرشك ... الفلـــك

عرش العراق ضمان للعراق وفي تأييده الشعب والأحزاب تشترك

الناس في فرح اذ جئت ترأسهم من بعد ماقد بكوا من يأسهم ضحكوا (١)

ولقد كان للعراق حضور واضح في ذهن فيصل قبل أن يتولى عرشه ،ولا غـرو، فقد كان عدد من العراقيين من الضباط السابقين في الجيش العثماني من بين أبرز قواد فيصل وأقرب أعوانه أيام " الثورة العربيه " وأثناء حكمه لسوريا . كما أن فيصلاً الـذي " تمنى كثيراً " لقاء جعفر العسكري (٢) أعتمد عليه في تحويل قواته ألى أشبه مايكون بجيش نظامي وأصبح قائداً له . وفي سوريا اشغل جعفر العسكري مناصب مهمة في عهـد فيصل ، منها منصب الحاكم العسكري لعمان ، ومفتش الجيش العربي ، وحاكم حلـب العسكري ، وأخيراً أصبح مستشاراً عسكرياً لفيصل بعد تنصيبه ملكاً على سوريا (٣).

وأدى نوري السعيد دوراً مماثلاً ، فحال وصوله الحجاز عين وكيلاً للقائد العام للجيش ، ثم رئيساً لاركان حربه ، ووصف بأنه " واحد من أولئك الذين دربوا رجال فيصل لجعلهم قوة عسكرية حديثه " . وفي سوريا واصل نوري السعيد نشاطاً أداريا وتنظيميـاً

---

(١) روفائيل بطي ، الادب العصري في العراق العربي . قسم المنظـــوم ، القاهرة، ١٩٢٣ ، ص ٤١ .

(٢) الكلام لفيصل حين لقائه بجعفر العسكري لاول مرة ، وقد سجله الاخير في مذكراته هكذا : " ... فذهبنا تواً لمقابلة سمو الامير فيصل الذي كان في خيمته فـي المعسكر ، وجدت الامير شاباً نحيفاً بشمائل رقيقه ، فضمني الى صدره وقـال : أني كثيراً ماكنت أود تحقيق هذا اللقاء ، فالحمد لله على ذلك " . أنظـر : " مذكرات جعفر العسكري " ، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة ،دار لام ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٩ .

(٣) للتفصيـل أنظـر :
علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العـراق حتى العام ١٩٣٦ ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ ــ ٥٨ .

وسياسياً جماً ، اذ تحول الى أحد اقرب مستشاري فيصل هناك من بداية عهـــده حتى نهايتـــه (١) .

ومنذ ذلك الوقت طالب الضباط العراقيون بأنشاء حكومة موحده تضم " الاراضي المحرره في سوريا وبلاد مابين النهرين " كما ورد نصاً في الرسالة التي بعثوها الـــى لويد جورج بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٩١٩ (٢) . وأدى هؤلاء الضباط دورهم في تهيئة الاجواء المناسبة لاختيار فيصل لعرش العراق . يقول الحسنـي بهذا الخصوص " والمعروف لدى ساسة بغداد البارزين بأن لجعفر العسكري ونوري السـعيد التأثير المباشر في إخراج طالب (النقيب) من العراق " (٣) .

تتوفر مجموعة من الادلة التي تبين ان فيصلاً تابع القضية العراقية وهو في سوريا ، وحاول إثارتها في حدود المستطاع . ففي تموز ١٩١٩ أثار فيصل " قضية العـراق ، ونوه ألى سوء النظام الاداري هناك " (٤) . وفي الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر السوري الذي إنعقد يوم السادس من آذار سنة ١٩٢٠ في دمشق شدد فيصل على قضية إستقلال العراق . وتوجه الى المؤتمرين بقوله :

" أريد أن أذكركم بأخوانكم العراقيين الذين جاهدوا معكم ، وأبلـــوا بلاءً حسناً في سبيل الوطن " (٥) .

---

(١) للتفصيل أنظر :
عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حـــتى عام ١٩٣٢ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٥ ـ ٧٥ .

(٢) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٤٤ .

(٤) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ٤٠ .

(٥) يوسف الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

وارتبط إسم فيصل بثورة العشرين العراقية بصورة ، أو بأخرى (١) . وبهذا الخصوص سجل رستم حيدر في يومياته بتاريخ الرابع من شباط سنة ١٩٢١ قوله :

" ذكر لنا سيدنا (يقصد فيصل ـ ع.ك.) أن ثورة العراق لها تأثير عظيم ، وأنه صرف في سبيلها ٤٠ ألف ليرة " (٢) .

وفي الثالث عشر من أيلول سنة ١٩٢٠ ، أي عندما كانت الثورة العراقية لا تزال في عنفوانها ، ذكر فيصل مايشير الى اهتمامه بالاحداث العراقية ، اذ قال " بالرغم من الالم الذي اثاره في نفسي حوادث سوريا منذ بضعة شهور ، وماجلبه علي من أضطراب الفكر وانشغاله ، فقد كنت أتابع قضية العراق بكثير من اليقظة والاهتمام " (٣) .

ومهما حاول البعض ، بمن فيهم فيصل نفسه ، إضفاء طابع مثالي على موقفه من العرش العراقي ، الا أنه كان ، دون أدنى شك، تواقاً له بعد فشل تجربته في سوريا ، ولا نقيصة في ذلك قطعاً ، فالطموح في حدود المعقول أمر مشروع ، ومبرر في دنيا السياسة منذ أن ظهرت وتبلورت . سجل رستم حيدر ، الذي كان من أقرب مقربي فيصل ، في يومياته بتاريخ التاسع من كانون الاول ١٩٢٠ " يظهر من بيانات لورانس أن انكلترا ستعمل في العراق . وقد سأل سيدنا (فيصل) عن رأيه ، ولا شك أنه قلبياً يود من كل جوارحه وأن كان يخشى خلاف العائلة " (٤) .

ويقصد فيصل بخلاف العائلة موقف والده وأخيه عبد الله الذي كان من المفروض أن يعهد اليه عرش العراق (٥) . ويبدو واضحاً من مذكرات رستم حيدر أن فيصلاً لم يأبه

---

(١) للتفصيل حول هذا الموضوع أنظر :
عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الخامسة الموسعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٧١ ؛ علي جودت الايوبي ، ذكريات ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٩٢ و ١٣٦ ؛ قحطان أحمد سليمان ، المساعدات الخارجية وثورة العشرين ، " آفاق عربية " (مجلة) ، بغداد ، السنة ٢ ، العدد ١١ ، تموز ١٩٧٧ ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

(٢) " مذكرات رستم حيدر " تحقيق نجدة فتحي صفوة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧٥ .

(٣) سامي الشمعة ، مذكرات فيصل الاول عن القضية السورية ، دمشق ، بلا ، ص ٤ .

(٤) " مذكرات رستم حيدر " ، ص ٧٥٠ .

(٥) قيل أن الامير عبد الله كان يعير فيصلاً بالقول " لايحلو لفيصل في الحياة بعد ذلك غير إعتلاء العروش " ، في النص " لايحلو له " ، أنظر : الدكتورة خيرية قاسمية ، عوني عبد الهادي ، ص ٥٣ .

كثيراً بمثل هذه الامور ، فمما سجله في يومياته بتأريخ الخامس من كانون الاول سنة ١٩٢٠ ان فيصلاً ذكر بحضور نوري السعيد وفهمي المدرس " .... مسألة عائلة ، ولكن والدي ليس الله ، والمنفعة العامة .... أني أستحي أن أقول لكم شيئاً ، أفعلوا ماترون فيه الخير ... "(١) .

إعتلى فيصل عرش العراق رسمياً يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١ ، وكان ذلك لحظة متأخرة من الظفر المحفوف بالخطر " بعد " خمس سنوات من الصراع والشك والبهجة والكآبة والنفي "(٢) ، اذ كان عليه ان يتعامل منذ هذا اليوم مع واقع أجتماعي وإقتصادي وسياسي جديد يعتمد عليه مستقبل العراق الى حد كبير .

---

(١) " مذكرات رستم حيدر " ، ص ٧٥٠ .
(٢) د زموند ستيوارت ، تاريخ الشرق الاوسط الحديث ، ترجمة زهدي جار الله ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠ .

الفصل الثاني

الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعراق قبل انتقال العرش الى فيصل الاول ودور ذلك في اختياره ملكاً

نبذة عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية :

على أثر الغزو المغولي تحول العراق ، مهد الحضارات التي بلغ أوج العظمة في عالم العصر الوسيط أيام العباسيين ، الى واحد من أكثر بلدان العالم تخلفاً ، اذ تعثرت عجلة تطوره بصورة خطيرة ، وغدت حركته البطيئة تعتمد على مؤثرات خارجية اساساً بعد أن كانت بغداد مصدر أشعاع ، وتحريك للاخرين ، وقد تجسدت الاثار السلبية لهذا الواقع ، وتعمقت في ظل الحكم العثماني المتخلف الذي أخذ من عصر العراق أربعة قرون طوال ، وأسفر عنه " تثبيت تقاليد سوء الحكم التركي " فيه بوساطة " طبقة بيروقراطية تركية قليلة خاملة بتفكيرها وثقافتها " ، مما أدى الى " إنعدام التقدم ... في الفكر أو الروح ، وفي الثروة المالية والاساليب الحديثه " ، لتخرج " البلاد من القرن التاسع عشر من دون أن تكون أقل جهلاً [1] الا بمقدار يسير ... وليس أقل فساداً مما كانت عليه حينما دخلت القرن السادس عشر من قبل " [2] .

وكان لبقاء العراق تلك الحقب الطوال خاضعاً للسيطرة الاجنبية ، ومعرضاً لان يتبادله الاسياد " شأن مهم في " ادراك نفسية سكانه ومستوطنيه " [3] اذ غدا المجتمع العراقي متفككاً ، متخلفاً ، يعاني من فقدان التجانس الاجتماعي الذي هو شرط أساسي من شروط وحدة الفكر السياسي ، والترابط الاقتصادي .

ومن شأن القاء نظرة سريعة على الهيكل الاجتماعي للعراق في أواخر العهد العثماني أن يجسد لنا واقع التخلف الذي كان المجتمع العراقي يعيشه يومذاك ، فمن الناحية السكانية (الديموغرافية) تقلص المجتمع العراقي بصورة مذهلة ، اذ أصبح قوامه لايصل حتى الى المليون ونصف المليون في أواسط القرن التاسع عشر [4] بعد أن كان

---

(١) في النص: " من دون أن تكون أقل وحشية وجهلاً " .

(٢) س. هـ. لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياطه الطبعة الخامسة ، بغداد ، بلا ، ص ١٠٠ ، ٣٨٧ .

(٣) عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ص ٢٣ .

(٤) الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، الجزء الاول ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٣٩ .

عدد سكانه يقدر قبل ذلك التاريخ بحوالي أربعة الاف سنة ، بما لا يقل عن خمسة عشر مليوناً [١] وظل نمو سكان العراق يمثل أدنى المستويات في العالم في العهد العثماني ، فقد بلغ معدل زيادة سكانه ١ر٣ ٪ سنوياً في الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٦٧ و ١٨٩٠ ، و ١ر٨ ٪ ما بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٥ ، لينخفض بعد ذلك الى ١ر٧ ٪ [٢].

وبما أن الحكومة العثمانية كانت تعد " الاحصاءات من الكماليات المضرة " على حد تعبير أحد وزرائها [٣] لذا يصعب على الباحث أن يرسم صورة دقيقة للتركيب الاجتماعي ، البدوي ــ الريفي ــ المدني في العراق قبل منتصف القرن التاسع عشر . أما في أواسط ذلك القرن فأن التقديرات تشير الى أن سكان العراق كانوا يتوزعون على النحو الاتي : حوالي نصف المليون (أي ٣٥٪ من المجموع الكلي للسكان حينذاك) من العشائر البدوية ، وأكثر قليلاً من نصف المليون من السكان الريفيين الذين يعتمدون على الزراعة والرعي (أي ٤١٪ من المجموع الكلي للسكان)، وأقل من ثلث المليون من سكان المدن التي يبلغ عدد القاطنين في الواحدة منها خمسة آلاف نسمة فما فوق [٤].

وقد طرأ أول تغيير ملموس على هذا الواقع بفعل عامل خارجي ارتبط بأندفاع أقطار أوربا الغربية صوب الشرق على أثر وقوع الانقلاب الصناعي الكبير فيها ، وقد ساعد أفتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩ على إستكمال مستلزمات ذلك الاندفاع الى حد كبير ، فأرتبط العراق بعجلة العالم الرأسمالي، إذ بدأ الفلاح العراقي ينتج من أجل أسواقه ،

---

(1) D.G. Adams, Iraq's People and Resources, University of California Publications, U.S.A., 1958., P.34.

(٢) الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٤٠ .

(٣) مقتبس من :
مجيد خدوري ، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، الموصل ، ١٩٣٣ ، ص٥٢ .
ومن الجدير بالذكر أن المؤلف نشر بحثه في البداية في جريدة " الاخبار " العراقية تباعاً في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ . " الاخبار " ، (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٤٤ ، ١٢ شباط ١٩٣٣ .

(٤) الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٥٠-٥٣ .

وتغيرت تبعاً لذلك نظرة الجميع الى الارض والنقد ، ولا سيما أن الاخير تحول الـــــى ضرورة ملحة تستوجبها متطلبات الحياة الجديدة .

وبفعل ذلك تقلصت نسبة البدو في المجتمع العراقي الى حوالي ٢٥٪ فـــــي العام ١٨٩٠ (١) . وما أن حل القرن العشرون حتى أزداد عدد سكان العراق الـــى مليونين وربع المليون أي بمقدار حوالي الضعف قياساً بأواسط القرن التاسع عشـــر ، منهم حوالي ١٧٪ من العشائر البدوية وحوالي ٥٩٪ من سكان الريف ، وحوالـي ٢٤٪ من سكان المـــدن (٢) .

وكان يسود هذا المجتمع في العهد العثماني نظام أقطاعي على درجة كبـــيرة من التخلف ، وهو النظام القانوني المعترف به من قبل الباب العالي ، يوازيه نظـــام قبلي ترتب على ماحازته العشائر فعلاً من اراضي وتصرفها بها وكأنها ملكها الخـاص " دون إعتراف قانوني من الدولة بهذا الواقع " . ولما كانت الحكومة العثمانية في وضع بحيث أنها لم تستطع معه أن تبسط سيطرتها على الاراضي التي تمتلكها ، والتي كانت تعرف بأراضي الميري (٣) ، لذلك فقد تخلت مضطرة عن جزء كبير من سلطتها الفعليـة الى الحكام الاقليميين الذين كانوا في العادة من زعماء القبائل الكبيرة ، وقد حصل من جراء ذلك أن ترسخت في أذهان الناس فكرة مفادها أن شيوخ القبائل وأفرادها هـــم المالكون الشرعيون لتلك الاراضي (٤) . وقد تحول هؤلاء إلى أهم قوة اجتماعية مؤثرة يحسب لهم حسابهم ، خصوصاً وأنهم كانوا يسيطرون على أبناء الريف ، أكثرية أبنـــاء المجتمع ، بفضل التخلف المطلق المخيم عليهم ، وبفضل ماكان يربطهم بهم من علاقـــات

---

(1) K.M. Langley, The Industrialization of Iraq, Cambridge, 1961., P.11.

(٢) الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص٥٢ .

(٣) عندما غزا العثمانيون العراق في عهد السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٣٤ إعتبروا اغلب أرض العراق ، عدا الموقوفة منها ، ملكاً للدولة الفاتحة .

(4) A.Bonne, State and Economics in the Middle East. A Society in Transition , London, 1948., P.190.

أبوية بدأت تتأثر ببطء شديد بالتحولات التي نجمت عن الخروج من اطار الانتاج الطبيعي منذ العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، مما أدى الى أن تنحصر الارض الزراعية في الغالب بيد " شيوخ المشائر المذج " حسب تعبير لانكلي [١] .

أما القطاع المدني من المجتمع العراقي فقد كان يتميز بدوره بالتخلف والخمول إقتصادياً وثقافياً وسياسياً الى حد واضح . وكان أبناء هذا القطاع يكسبون عيشهم في المدن الصغيرة ، وقليل من المدن الكبيرة نسبياً (بغداد والموصل والبصرة) من الصناعات اليدوية ، والتجارتين الداخلية والخارجية ، والادارة . وهذا يعني أن سكان المدن في العراق كانوا يتألفون في أواخر العهد العثماني من الحرفيين وصغار التجار وكبارهم والموظفين الحكوميين وعمال الخدمات وعدد ضئيل جداً من عمال الورشات الحديثة [٢] ، وعدد أقل من أصحابها ، فضلاً عن الدهماء من المتسولين ونصف العاطلين عن العمل الذين كانوا يؤلفون ثقلاً سكانياً ملموساً في جميع المدن ، وإزداد وزنهم ، وتفاقم وضعهم أثر موجات الهجرة من الريف الى المدينة ، التي أصبحت ظاهرة مألوفة في أواخر العهد العثماني .

وقد شهد المجتمع العراقي في هذه المرحلة ميلاد فئة متوسطة مهمة قدر لها أن تؤدي دوراً كبيراً في حياته ، وتطوراته اللاحقة . وجاء نشوء هذه الفئة أيضاً بفعل عامل خارجي الى حد كبير ، نجم أساساً عن تطور تجارتي الاستيراد والتصدير ، والحاجات الجديدة التي فرضت نفسها بالارتباط معه . فقد تضاعفت قيمة الصادرات العراقية سبع مرات في غضون عقدين منذ عام ١٨٦٥ ، ثم سجلت زيادة أخرى تقدر بثلاثة أضعاف بين ١٨٨٠-١٨٨٧ و ١٩١٢ - ١٩١٣ [٣] . وقد ترك هذا الامر تأثيراً كبيراً على حركة

---

(1) K.M. Langley, Op.Cit., P. 24.

(٢) أصبح للعمال في مثل هذه الورشات ، والمطابع الحديثة ، وعدد قليل من المؤسسات المشابهة وزن كمي نسبي في تركيب سكان المدن في أواخر العهد العثماني .(للتفصيل أنظر : الدكتور كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكون وبدايات التحرك ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٥-٢٩) .

(3) K.M. Langley , Op.Cit., P.23.

النقد ودوره في تاريخ العراق الحديث ،الامر الذى يبدو بوضوح أكبر من خلال تحديد الحجم النقدى الفعلي لصادرات العراق ووارداته في المرحلة التي نحن بصدد معالجتها . فمنذ إفتتاح قناة السويس إزدادت صادرات العراق بصورة مطرده من ١٠٠ ألف دينار في السنة في أواسط القرن التاسع عشر الى حوالي ثلاثة ملايين دينار حين سقوط الدولة العثمانية ، فيما إرتفعت تجارة الاستيراد من حوالي الربع مليون دينار الى حوالي ستة ملايين خلال الحقبة ذاتها [١] . وكانت المنتوجات الزراعية والحيوانية تؤلف المادة الرئيسية في جدول الصادرات العراقية يومذاك [٢] .

وعلى الرغم من هذا التطور ظل المجتمع العراقي منغلقاً على نفسه الى حد كبير حتى إنتهاء الحكم العثماني ، وذلك بعد أن كان أكثر مجتمعات الدنيا إنفتاحاً حسب مقاييس العصور السابقة . فلغاية العام ١٩١٤ كان يوجد في العراق طريقان رئيسيان ، يمتد الاول منهما من بغداد الى الفلوجة على الفرات ، وهو الطريق الذى ربط بطريق أستانبول ـ دمشق ، والثاني منهما كان عبارة عن الطريق الصاعد من الموصل الى ماردين وديار بكر ، والذى إستخدم على مدى أربعة قرون لنقل منتوجات شمال العراق الى الاناضول . وكانت العربات الخشبية التي تجرها أربعة خيول تنقل المسافرين والبريد عبر هذين الطريقين ، وبمعدل ثلاثين ميلاً تقريباً في اليوم [٣]. كما تحول ميناء البصرة الى أهم منفذ للاتصال بأوربا .

كان الحكم العثماني لهذا المجتمع يعتمد أسلوباً بدائياً في الادارة اللامركزية القائمة على أساس نظام الولايات ، مكتفياً بحصيلة الكمارك والمكوس والضرائب . لهذا

---

(١) الدكتور محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية . العامل الاقتصادى في الثورة العراقية الاولى ، الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ١١ـ١٢ .

(2)" The Iraqi Directory. A General and Commercial Directory of Iraq, 1936", Baghdad, 1936., P.536.

(3)"Kingdom of Iraq" ,by a committee of officials, Baltimore, 1946., PP. 65-66.

كانت الضرائب تؤلف نسبة عالية من أيرادات الخزينة حتى أواخر العهد العثماني . ففي العام ١٩١١ مثلاً ، ألفت الضرائب على مختلف أنواعها مالايقل عن ٧٢٪ من مجموع أيراد الخزينة العثمانيه في العراق، وكان العبء الاكبر من هذه الضرائب يقع على عاتق المزارعين ، اذ أن ضريبة العشور التقليدية كانت تؤلف ٣ر٤٥٪ من المجموع الكلي لايرادات الضرائب في تلك المرحلة (١) .

وكان من الطبيعي أن لايكفي هذا الدخل المحدود لضمان الحد الادنى من المستلزمات الضرورية لتطوير المجتمع العراقي ثقافياً وصحياً ، فأصبح في وضع مأساوي من هذه الناحية المهمة حسب جميع المقاييس . ولم يعان التعليم في العهد العثماني من نقص في الملاك ، وعدد المدارس فحسب ، بل أنه كان يعاني أيضاً من ظاهرة خطرة تمثلت في إختلاف إتجاهاته وتعارضها . ففي نهاية القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين سادت العراق ثلاثة أتجاهات للتعليم ، أولها الاتجاه الرسمي الذي تبنته الدولة ، وكان يشمل الطلاب والمعلمين من طائفة السنة غالبا ، يقابله تعليم ملائي ساد الجميع ، ولاسيما أبناء المذهب الجعفري (٢) . أما الاتجاه الثالث فكان يشمل مدارس الطوائف غير المسلمة التي كانت تعتمد على المساعدات الخارجية ألى حد كبير في سبيل تدبير أمورها التعليمية . ونظراً لبعد العراق عن مركز الدولة ، وصعوبة المواصلات آنذاك ، فقد ترك أمر الاشراف على التعليم فيه للولاة الذين كانت تنقصهم الخبرة والامكانات الفعلية الضرورية لتطويره . فظل التعليم محدوداً ، ومستواه منخفضاً لانخفاض المستوى الثقافي والتربوي للمعلم نفسه ، وكانت التركية هي اللغة المعتمدة في التدريس (٣) .

---

(١) الدكتور صالح يوسف عجينة ، ضريبة الدخل في العراق من الوجهة الفنية والاقتصادية وفقاً لاخر التعديلات القانونية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥-٦ .

(٢) يقصد بالتعليم الملائي الكتاتيب .

(٣) للتفصيل راجع :

عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٧-١٨ ؛ بول مونرو ، تقرير الكشف التهذيبي ، بغداد ، ١٩٣٢ ، ص ٦ .

وبحكم ذلك ظل المجتمع العراقي يعاني من نقص كبير في التعليم (١) . ففي أواخر القرن التاسع عشر بلغ مجموع المدارس الابتدائية في كل العراق ٩٢ مدرسة فقط ، فيما لم يبلغ عدد المدارس الاعدادية فيه عشر ذلك الرقم (٢) . وبحكم ذلك بقي التعليم بين أبناء القبائل ، وفي الريف عموماً منحصراً في أفراد من الناس مع حلول القرن العشرين ، فيما إرتفعت نسبة المتعلمين الى ٥ ـ ١٠ ٪ بين سكان المدن حسب تقديرات لونكريك (٣) .

ومع ذلك فقد شهد المجتمع العراقي خلال تلك المرحلة ميلاد الفئة المثقفة الحديثة (٤) التي قدر لها أن تؤدي منذ أواخر القرن التاسع عشر دوراً له شأنه على المستويين الفكري والسياسي . فقد أدرك أبناء هذه الفئة ، مع غيرهم من وجهاء البلد ونوابه ، أهمية التعليم وضرورته ، فأولوه من جانبهم إهتماماً خاصاً . ففي سنة ١٣٢٩ للهجرة الصادف لسنة ١٩١١ ميلادية تألفت في البصرة ، مثلاً ، جمعية " من أبناء العرب الكرام " غايتها " المحافظة على الدستور ، ونشر العلوم ، ومساعدة الفقراء ، والدفاع عن الوطن دفاعاً أدبياً قانونياً " ، وبذل الجهود من أجل " تنوير أفكار العرب ، وبث روح العلم فيهم " عن طريق " تأسيس مدرسة كلية ليلية لتعليم الفقراء

---

(١) وصف الزهاوي وضع التعليم في العراق في أواخر العهد العثماني هكذا :
لهم أثر للجور في كل بلدة يمثل في أفعالهم مايشمل
وبغداد دار العلم قد أصبحت بهم يهددها داء من الجهل معضل
أنظر : إبراهيم الوائلي ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، الطبعة الثانية ، منقحة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٤ .

(٢) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٩ ـ ١٧١ .

(٣) س.هـ . لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٨٠ .

(٤) نقصد بها الانتلجينسيا .

مجـانـــــاً ، وبناء مستشفى منتظماً للغرباء والفقراء والمساكيـن "[١] .

وفي العهد العثماني عانت المرأة العراقية مـن الامية ، ومن ظواهر التخلـف عموماً ، أكثر مما عاناه أخوها الرجل الى حد كبير . فقد تم تأسيس أول مدرســــة رشدية حديثه للبنات[٢] سنة ١٨٩٩ في عهد الوالي نامق باشا الصغير . ولغايـة العام ١٩٠٨ وصل عدد مدارس الاناث الى ثلاث مدارس فقط[٣] . وبقي وضع المرأة العراقية طيلة العهد العثماني على درجة كبيرة من التأخر بسبب ماكانت تعانيه مـــن ضغوط إجتماعية وحضارية ودينية وأقتصادية ، جعلتها قابعة في البيت ، لا تخرج منـه الا نادراً[٤] .

ومن أجل تقديم صورة عن الواقع الصحي المزرى ، والتخلف المروع الذى كـــان المجتمع العراقي يعيشه في العهد العثماني نقتصر على ذكر نموذج معبر واحد فحسب ، فقد بلغ مرض الطاعون الذى بدأ ينتشر في العراق منذ الاشهر الاخيرة من العام ١٨٣٠ ، أوجه في الفتك بأهالي بغداد في نيسان من العام التالي ، اذ تراوح عدد الذين لقوا حتفهم في كل يوم بين ألف وخمسمائة الى ثلاثة الاف شخص ، ولم يشف سوى مريض واحـد من كل عشرين مصاباً ، ومما ضاعف من خطورة الوباء أن أوساطاً رجعية " أفتت بأن كل عمل يتخذ للحيطة يعد ضرباً من الزندقه " ، الامر الذى حال دون إتخاذ مايلزم مـــن

---

(١) أعدت الجمعية رسالة مطبوعة بهذا الفحـوى وجهتها الى متنفذى البصرة وأعيان المنطقة ، وقد عثرنا على نسخة منها تحمل تاريخ السادس والعشرين من شعبـان سنة ١٣٢٩ (٢٢ آب ١٩١١) ، وهي موجهة الى " جناب الشهم الغيور الهمام ، وفخر العرب الكرام ، وزبدة آل رشيد العظام ، الامير الخطير صاحب الدولة المعظم سعود الرشيد الفخم دامت معاليه آمين " أنظر الملحق رقم (١) .

(٢) " أناث رشدية مكتبي " .

(٣) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ – ١٩١٧ ، بغداد ١٩٥٩ ، ص١٥٨ – ١٦٠ ؛ صبيحة أحمد الداود ، أول الطريق الى النهضة النسوية في العراق ، بغداد ١٩٥٨ ، ص٤٨ .

(٤) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ، ص٣٦–٣٧ .

الاحتياطات الضرورية التي أرتأهـا طبيب المقيمية البريطاني ببغداد (١) .

و " زار " الطاعون العراق بعد ذلك مراراً (في الاعوام ١٨٧٧ و ١٨٨١ و ١٨٨٢) ، كما غشت فيه الهيضة الحادة في الاعوام ١٨٧١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٤ و ١٨٩٩ (٢) . ويبدو الامر طبيعياً اذا علمنا أن عدد المستشفيات في كل العراق لم يتجاوز الثلاث إنحصرت في كل من بغداد والموصل والبصرة ، بسعة ٢٠ سريراً للمستشفى الواحـــدة (٣) .

ولد هذا الواقع المزري الذي كان يعيشه المجتمع العراقي في ظل الحكـــم العثماني المتخلف رد فعل قوياً ، ومشروعاً بين الواعين من أبنائه ، مما أنعكس في تحرك فكري وسياسي من نوع جديد تزامن مع العقود القليلة الاخيرة من العهد العثماني .

التطـور الفكـري والسياسي في العراق في أواخر العهد العثماني :

فرض التخلف المطلق ، وحكم العثمانيين بأسم الاسلام ركوداً عاماً في التفكير والوعي في جميع الولايات العثمانية المسلمة ، بما في ذلك العراق الذي " أقعده الفقـــر ، وعمه الجهل ، وأرهبه الاستبداد " (٤) ليغدو مجتمعه في وضع " لايميز بين الضار والنافع ، وإختلط فيه الخير والشر ، وأصبح المتملق للوالي ذا مكانة ، والمخلص له مقوتاً " (٥) . ولم

---

(١) س . هـ . لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٣١٨ – ٣٢١ .
(٢) المصـــــدر نفســـــــه ، ص ٣٨٠ .
(٣) هنري آ . فوستر ، تكوين العراق الحديث ، نقله ألى العربية عبد المسيح جويده ، بغداد ١٩٤٥ ، ص ٤٩٥ .
(٤) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص ٥٣ .
(٥) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين إحتلالين ، الجزء الثامن ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٢٥ .

يتورع العثمانيون في بث الروح الطائفية في صفوف العراقيين بهدف إضعافهم ، وإستمرار السيطرة عليهم [(١)] .

لم يبق للانسان العراقي في ظل تلك الظروف ، وتدني وضعه الاقتصادي ، متسع للتفكير الا من أجل الحصول على لقمة العيش ، وأداء فرائض انتمائه الروحي . فان أقصى ما شهده العراق على طول قرون سبقت حكم مدحت باشا ، ولا سيما ثورة الاتحاديين كان عبارة عن " صيحات متباعدة المكان مختلفة الزمان ، تغنت بأمجاد العرب وماضيهم ، وأكدت على العربية ، والشكوى من الظلم وسوء الادارة التركية " [(٢)].

أدت التطورات المهمة التي شهدها المجتمع العراقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لاسيما ميلاد الفئات والشرائح الاجتماعية الجديدة ، فضلاً عن إصلاحات مدحت باشا الذي تولى الولاية في العام ١٨٦٩ ، أدت الى تنبيه أذهان العراقيين بالتدريج ، الامر الذي تمخض عنه ميلاد أفكار جديدة نلاحظ بوادرها في حركة التجديد الاسلامية ، ودواوين عدد من الشعراء العراقيين ، وعلى صفحات جريدة " الزوراء " أحياناً .

فان الصحيفة العراقية الاولى ، والوحيدة حتى سنة ١٨٨٥ [(٣)] ، بدأت تنبه أذهان العراقيين الى واقعهم المرير منذ وقت مبكر من صدورها [(٤)] ، فطالبتهم بالنهوض

---

(١) الدكتور منير بكر التكريتي ، الصحافة العراقية وأتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من ١٨٦٩ – ١٩٢١ ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٣٠ .

(٢) الدكتور عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للامة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٢ .

(٣) صدرت جريدة " الموصل " الرسمية في العام ١٣٠٣ للهجرة ، ١٨٨٥ ميلادية ، وهي الثانية في تاريخ الصحافة العراقية . أنظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، الطبعة الثالثة ، بغداد ١٩٧١ ، ص ٥٨٥ .

(٤) أنظر على سبيل المثال :
"الزوراء" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢١٧ ، ٣٠ حزيران ١٢٨٧ (١٨٧٠ ميلادية).
لم يرد ذكر السنة الميلادية على صفحات الجريدة نفسها ، لكننا أثرنا ذكرها بهدف تقريب الموضوع الى ذهن القارئ ، وقد صدر العدد الاول من الجريدة عام ١٨٦٩ .

ومواكبة الدول المتقدمة التي ليس أبناؤها أحسن منهم ، ولا أفضل ، أنما هم أكثر عملاً ، وأبعد عن السيطرة والتحكم (١) . وأكدت " الزوراء " ضرورة تحسين الوضع الثقافي والصحي للمراقيين " أسوة بالاتراك " (٢) ، وطالبتهم بعرض مشكلاتهم على السلطات المسؤولة بصورة مباشرة ، مثيرة فيهم روح المثابرة والجد والاستيقاظ من سباتهم (٣) . ومن أجل ذلك تساءلت " هل هناك سبب لانحصار التقدم في دول دون أخرى " (٤) ، ودعت الاغنياء الى تكريس أموالهم لمساعدة " إخوانهم من أصحاب الحرف الصناعية " ، والى نبذ أعمال الـ " خدمتكار ، والقهوجي ، وتتونجي " وغيرها من الاعمال التي رأت فيها أدنى حالات التأخر (٥) .

ومن خلال بعض مواد " الزوراء " في أعدادها المبكرة يحس المرء أن المراقيين بدأوا يدركون خطورة تخلفهم عن الركب ، فأخذوا ينادون بالتحرك ، والعمل ، فقد وصف أحدهم الوضع شعراً هكذا :

غدمتي أناس كان شوطهم	وراء ظهري اذا أمشي على مهل

وقد علقت الجريدة على ذلك بالقول :

" فما دام الامر كذا فهلموا يا أبناء وطننا الاعزاء ، فلكل شفرة محزة " (٦)

ومن الجدير بالذكر أن " الزوراء " كانت تنشر مقالات وملاحظات يبعثها إليها كتاب مجهولون يتحدثون فيها عن مشكلات المجتمع العراقي بأسلوب لا يخلو من طابع الاحتجاج ، والتذمر (٧) .

---

(١) " الزوراء " ، العدد ٥١٥ ، ١٠ حزيران ١٢٨٨ (١٨٧١م) .
(٢) " الزوراء " ، العدد ٥٢٢ ، ٢٤ حزيران ١٢٨٨ (١٨٧١م) .
(٣) " الزوراء " ، الاعداد ٥٢٥ و ٥٢٨ و ٥٥٤ في ١ و ٤ تموز و ١٩ آب ١٢٨٨ (١٨٧١م) .
(٤) " الزوراء " ، العدد ٥٢٥ ، ١ تموز ١٢٨٨ (١٨٧١ م) .
(٥) " الزوراء " ، الاعداد ٥٥٦ و ٥٦٤ و ٦٠٠ في ٢٢ آب و ٩ أيلول و ٧ تشرين الثاني ١٢٨٨ (١٨٧١م) .
(٦) " الزوراء " ، العدد ٥١٥ ، ١٠ حزيران ١٢٨٨ (١٨٧١ م) .
(٧) أنظر على سبيل المثال : " الزوراء " ، العدد ٢٠٣ ، ٢ مارت ١٢٨٧ (١٨٧٠م) .

ومع مرور الزمن ، وتفاقم مشكلات المجتمع إتخذ هذا الاتجاه طابعاً إنتقادياً أشد ، وأكثر حزماً ، مما وجد له تعابير واضحة في نتاجات الشعراء المجددين .
فجاء تحدى الرصافي بهذا الاسلوب الثوري المحرض :

عجبت لقوم يخضعون لدولة   يسوسهم بالموبقات عميدها (١)
وأعجب من ذا أنهم يرهبونها   وأموالها منهم ومنهم جنودها (٢).

أما الزهاوي فقد بدأ يرى في الدولة العثمانية " دولة همجية ، تسوس بما يقضي هواها وتعمل ، فترفع بالاعزاز من كان جاهلاً ، وتخفض بالاذلال من كان يعقل " (٣).

لكن هذا التحرك لم ينصب في مجرى تنظيمي مستقل الا بعد ثورة الاتحاديين في العام ١٩٠٨ ، مع العلم أن عدداً من الشباب العربي المتنورين المتأثرين بأفكار الثورة الفرنسية إنضموا قبل ذلك التاريخ الى الجماعات والكتل التي بدأت تعمل من أجل تغيير الوضع داخل الدولة العثمانية ، وتطالب باعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦ (٤).
ومن المفيد أن نشير هنا الى أن السلطات العثمانية في بغداد قد أكتشفت في صيف عام ١٩٠٢ مجموعة كبيرة من البيانات السرية للاتحاديين ، مع نسخ من الصحف المعارضة للسلطان والتي كانت تصدر في الخارج ، لدى عدد من الضباط والجنود ، مما أدى الى أعتقال ٦ ضابط وارسالهم مخفورين الى أستانبول (٥).

رحب العراقيون ، ولا سيما المثقفون منهم بأنتصار ثورة الاتحاديين في تموز عام ١٩٠٨ لانها فرضت على السلطان عبد الحميد الثاني إحياء دستور عام ١٨٧٦ ، وبعض أسباب الحياة الديمقراطية الحديثة ، بما فيها البرلمان . وقد بعثت الاجراءات التي لجأ

---

(١) يقصد السلطان عبد الحميد الثاني .
(٢) " ديوان الرصافي " ، تقديم مصطفى السقا ، الطبعة الثالثة ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٠٣ وقد كتبت هذه القصيدة في فترة الحكم العثماني .
(٣) أنظر : " الثورة العربية الكبرى " (مجلة) ، عمان ، العدد ٢٢ ، تشرين الثاني ١٩٦٦ ، ص ٧٠ .
(٤) مصطفى الشهابي ، القومية العربية . (تاريخها وقوامها ومراميها) ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٢ و ٦٢ .
(٥) الدكتور كمال مظهر احمد ، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .

أليها رجال العهد الجديد في المرحلة الاولى من ثورتهم ، مثل إلغاء الرقابة على المطبوعات ، وأبطال نظام الجواسيس الرهيب ، وقرار إجراء أنتخابات عامة لمجلس المبعوثان ، قدراً غير قليل من التفاؤل في نفوس المثقفين العراقيين الذين ذهب الحماس ببعضهم الى الحد الذي طالبوا فيه السلطان عبدالحميد بالتخلي عن الحكم ، وفسح المجال أمام العناصر الشابة لادارة شؤون الدولة ، وذلك ضمن برقية أرسلوها الى شخص السلطان بهذا المعنى (١) .

إتخذ المحافظون من العراقيين موقفاً مغايراً لموقف المثقفين تجاه الثورة الاتحادية ، لاسيما أن العديد من الوجهاء وكبار رجال الدين العراقيين كانوا يتمتعون برعاية خاصة من لدن السلطان عبد الحميد (٢) ، وقد تمكن هؤلاء من تحريك عواطف قطاع واسع من العوام الذين تأثروا مما عدوه ظواهر سلبية بدرت من بعض الشبان يومذاك (٣) ، وهكذا تمكن هؤلاء من تنظيم تظاهرة طالب المشتركون فيها بأعادة تطبيق الشريعة الاسلامية ، وإلغاء المشروطية (٤) ، بل أن المصلين في جوامع بغداد بكوا على عبدالحميد (٥) حين سمعوا في خطبة الجمعة بأسم السلطان الجديد محمد الخامس (٦) ، وقد بقي هذا الاتجاه يحتفظ بقوته في المجتمع العراقي بعد الثورة

---

(١) محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ٤ .

(2) Hanna Batatu , Old Social Classes and the Revelutionary Movements of Iraq, Princeton, 1980.,P.166.

(٣) " الرقيب " (جريدة) ، بغداد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٨ .

(٤) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين أحتلالين ، الجزء الثامن ، ص ١٦٤ .

(٥) نحي السلطان عبدالحميد على إثر تدبيره للثورة المضادة في نيسان سنة ١٩٠٩ ، ونصب مكانه الامير رشاد بأسم السلطان محمد الخامس يوم السابع والعشرين من نيسان تلك السنة .

(٦) توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٩ .

الاتحادية على مدى عقود طوال شملت كل عهد فيصل في العراق كما سنلاحظ ذلك فيما بعد .

لكن الثورة الاتحادية ، والاحداث التي رافقتها دشنت في كل الاحوال ، ومن منطلقات متناقضة بداية مرحلة جديدة مهمة في أسلوب تفكير المثقفين المجددين العراقيين ونضالهم اللاحق . ففي البداية فتح هؤلاء صدورهم لرياح التغيير لانهم كانوا قبلا " في الجور عياناً " ، ولم يكن لهم " من قائدين " و " لم يملكوا عكاكيزا " حسب تعبير الرصافي [١] ، وليزف لهم " الاحرار دستوراً " فرحبوا " بما زفت " ، وشكروا من زفا " حسب تعبير الرصافي أيضاً [٢] . أما الزهاوي فيقول

البرق أهدى لنا بشرى بها هدأت

أرواحنا بعد طول الخوف والرهب [٣] .

الا أن الاتحاديين سرعان ما أسفروا عن وجههم العنصري المتعصب ، فتبنوا سياسة التتريك المقيتة ، وعينوا نواباً من الاتراك عن المدن العراقية من أناس ما كانوا يعرفون مواقع تلك المدن حسب تعبير ساطع الحصري الذي كان شاهد عيان لما يجري فوق مسرح الاحداث [٤] .

---

(١) نص بيت الرصافي هو :

كنا من الجور عياناً وليس لنا ... من قائدين ولم نملك عكاكيزا

أنظر : " ديوان الرصافي " الجزء الاول ، ص ٣٨٠ .

(٢) نص بيت الرصافي هو :

وزف لنا الدستور أحرار جيشنا ... فأهلاً بما زفت وشكراً لمن زفا

أنظر : " ديوان الرصافي " ، الجزء الاول ، ص ١١٣ .

(٣) جميل صدقي الزهاوي ، ديوان الزهاوي ، مصر ، ١٩٢٤ ، ص ٢٧٥ .

(٤) ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٤ .

وهكذا خيبت سياسة الاتحاديين القائمة على أساس التعصب القومي " والاصلاح بالسيف " (١) ظن المثقفين العراقيين الذين إبتعدوا عنهم بسرعة ، وأختاروا سبيلهم الخاص بهم بما أملاه عليهم يقظة شعورهم القومي . فأقدموا على فتح نوادٍ علمية وأدبية ظاهرها حماية الدستور ، وواقعها الميل الى اللامركزية ، أو أحياناً العودة الى الشريعة (٢) ، فضلاً عن أحزاب وجمعيات وفروع للاحزاب والجمعيات العربية التي تحول تأسيسها ونشاطها الى واحدة من أهم سمات التحرك السياسي في المشرق العربي (٣) .

ومن أجل إلقاء ضوء إضافي على هذا الجانب المهم من الموضوع نقتبس الفقرات الاتية من بلاغ علق في آذار ١٩١٧ " بأسم أعضاء جمعية الدفاع المقدسة السرية في بغداد " :

" لقد مر على تأسيس جمعيتنا ... مايقرب من الخمسين ونحن نقارب من خلالها حكومة الاتراك بما ننشره بين الشعب من المبادىء القومية ، والسياسة العربية ، وها هو الواجب الذى تشكل من أجله كل جمعية في العالم ، وكانت أكثر مقاصدنا السياسية هي تقليص ظل الحكومة التركية ، عدوة التمدن والاخاء ، من هذه الاصقاع العربية ، والاستعاضة عنها بحكومة راقية تخلص البلاد من ذلك (٤) الاستبداد الاسود " (٥) .

---

(١) " ثورة العرب . مقدماتها ، أسبابها ، نتائجها " ، ص ٥٠ .
(٢) الدكتور عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للامة العربية ، ص ٢٣٦ .
(٣) لزيادة المعلومات حول هذا الموضوع راجع :
أحمد عزت الاعظمي ، القضية العربية ، أسبابها مقدماتها تطوراتها ونتائجها ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٣٢ ، ص ٩٢ — ٩٤ ؛ أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، الجزء الاول ، ص ٢٤ — ٢٥ .
(٤) في النص : ذالك .
(٥) أنظر صورة النص في الملحق رقم (٢) .

وتجسد نشاط المثقفين المجددين في هذه المرحلة في ميدان الصحافة بصورة خاصة . فخلال السنوات الثلاث الاولى التي أتبعت إنتصار ثورة الاتحاديين صدرت في العراق زهاء السبعين جريدة بين سياسية وأدبية وهزلية ، وهو "عدد عظيم جداً بالنسبة الى قطر لم يألف بعد الحياة الصحفية ، ولم يذق طعم هذا الجهاد العظيم" حسب تعبير الحسني (١).

طرحت صحافة هذه المرحلة أفكاراً جديدة لم تكن مألوفة من قبل ، مما ساعد على تنبيه الاذهان ، وتحريك الافكار ، فدعت الى أستلهام الماضي من أجل الحاضر . فأن "صدى بابل" التي صدر عددها الاول يوم الثالث عشر من آب سنة ١٩٠٩ ، وأستمرت تصدر بأنتظام الى قبيل إندلاع الحرب العالمية الاولى ، وكانت "من الصحف المفيدة المجاهدة لخير الوطن" (٢) طالبت العراقيين بأن يشدوا الرحال للجهاد ... وإحياء ذكرى السلف" ، مؤكدة أن حالتهم "أدعى الى الملاقاة والوفاق وليس الى الخلاف والاختلاف" (٣).

وبعد مرور عام واحد فقط على هذا الكلام بدأت الصحيفة نفسها تتحدث بهذا الاسلوب الصريح الذي ينم فعلاً عن بزوغ فجر جديد في الحركة الفكرية والسياسية في العراق قبل أن ينتقل حكمه الى بريطانيا وفيصل بسنوات :

"لقد وهب الله بلادنا مواهب طبيعية لم يمنحها لغيرها ، والغريب أن تبقى بلادنا بيد الاجنبي" (٤).

ودعت الصحيفة نفسها قبل ذلك الى الحذر من الاتحاديين بأسلوب مغلف ، فقد تساءلت "الى متى تأمنون الغريب ، والغريب عنه لاتطيب" ، "فيا أيها

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٧ ، ٦٠ـ ٧٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
(٣) "صدى بابل" (جريدة) ، بغداد ، العدد ١١٧ ، ١٤ كانون الثاني ١٩١٢.
(٤) "صدى بابل" ، العدد ١٦٩ ، ١٠ كانون الثاني ١٩١٣ .

العراقيون ، أولو الركن والحصافة ، الى متى تغشى عيون باصرتكم سنة الجهل وأنتم تنظرون ولا تبصرون ، وتسمعون ولا تفهمون ، الى متى تغضون عن إنتقادكم أحوالكم وأنتم لاهون "(١) .

إتخذ العديد من الجرائد العراقية قبل الحرب العالمية الاولى مواقف مشابهة لموقف " صدى بابل " مما عرضها الى التعطيل ، وعرض أصحابها الى المطاردة . وخير نموذج نسوقه في هذا المجال هو الاديب والشاعر المعروف عبد الحسين الازري الذي نزل إلى ميدان الصحافة بهمة ونشاط بعد خلع السلطان عبد الحميد . ففي الثاني والعشرين من حزيران سنة ١٩٠٩ أصدر جريدة " الروضة " في بغداد ، وقد عطلتها الحكومة بعد مرور أقل من سنة على ظهورها ، ليصدر مكانها " مصباح الشرق " يوم الاول من آب سنة ١٩١٠ ، وقد " ساهمت في خدمة القضية العربية مساهمة فعالة " على مدى سنة كاملة ثم " عطلتها الحكومة بعد أن إشتدت معارضتها لها " ، فأصدر الازري مكانها " الصباح " في السابع من آذار سنة ١٩١١ لتحتجب بدورها بعد مدة قصيرة ، وأخيراً أصدر " المصباح الاغر " إعتباراً من ١٤ تشرين الثاني ١٩١١ ، والتي " إستمرت تصدر بأنتظام حتى أذا كانت الحرب العالمية الاولى عطلتها الحكومة ، ونفت صاحبها الى الاناضول "(٢) .

وعطلت الحكومة أيضاً جريدة " الرصافة " بعد مرور سنة ونصف على صدورها في بغداد إعتباراً من السابع عشر من حزيران ١٩١٠ ، وذلك " بعد أن إشتدت معارضة صاحبها (صادق الاعرجي) لمشاريع الحكومة وأعمالها " . وفي تشرين الثاني ١٩١١ إحتجبت جريدة " الرشاد " التي أصدرها في البصرة يوسف السامرائي والمحامي محمد صائب في آب ١٩١٠ وذلك " من جراء شدة الرقابة عليها "(٣) .

---

(١) " صدى بابل " ، العدد ١٢٠ ، ٤ شباط ١٩١٢ .
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٦٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٦٦ ــ ٦٧ .

ومع تفاقم سياسة التعصب القومي التي أنتهجها الاتحاديون تبلورت أبعـــاد الحركة الفكرية الجديدة في العراق أكثر فأكثر . وجاء التعبير عن ذلك واضحاً علـــى لسان توفيق السويدي الذى مثل العراق في المؤتمر العربي الاول الذى إنعقـــد بباريس في حزيران سنة ١٩١٣ ، اذ أكد في خطابه الذى ألقاه أمام المؤتمرين ان :

" العراقيين ليسوا أقل شعوراً بضرورة الاصلاح ، ولا اقل أستعداداً للنهضة من أخوانهم السوريين في الدفاع عن حقوق العرب المشروعة "[(١)] .

وكان لاعمال المؤتمر ونتائجه صداهما الملموس في الداخل أيضاً . فقد بعـــث طالب النقيب[(٢)] وبكر صدقي وغيرهما ببرقيات تأييد الى المؤتمر[(٣)] . وكما يؤكـــد الحسني " تفاقمت النعرة القومية في العراق بعد إنعقاد المؤتمر العربي الاول فـــي باريس " . فأصدر بتأثير من ذلك كل من مزاحم أمين الباجه جي وأبراهيم حلمي العمر في الثالث من تشرين الاول عام ١٩١٣ صحيفة " النهضة " التي عدت نفسها جريدة أجتماعية سياسية مؤقته عربية " ، والتي لم يتحملها الاتحاديون الذين أصـدروا أمـراً بتعطيلها بعد ظهور عددها الحادى عشر ، وأضطر صاحبها الى اللجوء الى طالـــب النقيب في البصرة[(٤)] .

تجاوز الاتجاه الجديد المثقفين المجددين ليؤثر في عدد من المتنفذين العراقيين الذين إنضووا تحت شعاراته الرئيسة بدوافع مختلفة ، منهم الشخصية البصرية المعروفـة طالب النقيب مؤسس " الحزب الحر المعتدل "[(٥)] ، والذى فرض " أن تكون مراسلاتـه

---

(١) توفيق السويدى ، مذكراتي ، ص٢٩ ؛ وجيه كوثراني ، وثائق المؤتمر العربـــي الاول سنة ١٩١٣ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٥ .

(٢) توفيق السويدى ، مذكراتي ، ص٢٩ .

(٣) محب الدين الخطيب ، المؤتمر العربي الاول ، القاهرة ، بلا ، ص ٢٠٤ـ٢٠٦ ؛ M.Khaduri, Independent Iraq, 1932-1958, second edition, London, 1960., P. 107.

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ص٢١ ـ ٢٢ .

(٥) راجع الملحق رقم (١) .

مع الدولة العلية باللغة العربية" (١) . وقد زاول النقيب نشاطاً واسعاً ، واتصل بزعماء العرب المعروفين ، وأدى دوراً ملموساً في تحريك حركة الاستقلال العراقية في تلك المرحلة (٢) . فلا غرو ان تحول طالب النقيب نفسه الى أشد منافسي فيصل على العرش العراقي فيما بعد .

ومما له مغزاه في هذا المجال أن عجمي السعدون (٣) قد بعث برسالة خطيرة الى الباب العالي في أيلول عام ١٩١٢ بخصوص الحياة الدستورية ورد فيها مانصه :

" لدي ٥٠،٠٠٠ رجل من حاملي السلاح ينتظرون ماذا تعمله حكومتهم مع مجلس الامة ،فأن هي عطلته عدوا عملها هذا إختراقاً للدستور ، وقابلوها بما يرتأون ، وان أبقته فذلك جل مايطلبون " (٤).

وعلى الرغم من أن الحركة الاستقلالية الجديدة في العراق قد قطعت فعلاً شوطاً مهماً الى أمام بعد ثورة الاتحاديين (٥)،الا أن بعض العوامل السلبية بقيت تعمل فعلها ، وتعرقل سيرها الحثيث ، وتطورها الدؤوب بصورة أو بأخرى ، تأتي في مقدمتها بقايا العواطف والوشائج التي كانت تربط العراقيين بالباب العالي ، فقد ظل

---

(١) " صدى بابل " ، العدد ١٦٥ ، ١٣ كانون الاول ١٩١٢ .

(2) P.W. Ireland, Op.Cit, P.233.

(٣) من زعماء آل السعدون المعروفين (توفي في العام ١٩٦١) ، كانت ميوله إسلامية متطرفة ، ومعروفاً بكرهه الشديد للبريطانيين .

(٤) مقتبس من :
" صدى بابل " ، العدد ١٥٥ ، ٢٩ أيلول ١٩١٢ .

(٥) ركز الاتجاه الفكري الجديد الذي ظهر في العراق على القضايا السياسية الصرفة ، ولم يول شؤون الفئات الاجتماعية إهتماماً يذكر . والصحافة هي الاخرى لم تلتفت الى هذه الناحية الا نادراً . فطالبت " صدى بابل " مثلاً بتحسين حالة العمالة الوطنية بعد إرتفاع مستوى المعيشة بصورة فاضحة وذلك بعد ان"تعذر على صاحب العيلة ان يشبع أطفاله ، فبعد الله نرفع الشكوى إلى دولتكم فارفقوا بحال المساكين " أنظر :
" صدى بابل " ،العددان ١٧١ و ١٨٠ ، ٢٧ كانون الثاني و ٣٠ مارت ١٩١٣ .

العديد منهم ينظرون أليه بقدر كبير من الاجلال بأعتباره سدة الخلافة الاسلامية • فأن أشد الصحف العراقية إنتقاداً لسياسة الاتحاديين كانت تدعو بأخلاص الى التحالف والتآلف بين العرب والترك في أطار الدولة العثمانية [١] • وأكد برنامج " جمعية العهد " المعروفة ، التي أسست لها فروعاً في العراق ، ضرورة " بقاء الخلافة الاسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان " [٢] •

وعندما نشبت الحرب البلقانية الاولى [٣] قام العراقيون بالتظاهر تأييداً للدولة العثمانية تحت شعار " الروح والمال في سبيل حفظ الدين والدولة " [٤] • وإفتتحت التبرعات في بغداد لمساعدة الباب العالي في الحرب التي فرضتها أيطاليا من أجل الاستحواذ على ليبيا سنة ١٩١١ ـ ١٩١٢ [٥] •

لكن هذا الاتجاه كان يسير بسرعة نحو الاضمحلال بسبب قصر نظر الاتحاديين الذين حال تعصبهم القومي دون تقويمه تقويماً صحيحاً بأتجاه يخدم مصالح دولتهم • وقد تحول هذا الامر الى أحد العوامل المساعدة التي سهلت نسبياً مهمة إحتلال العراق من قبل البريطانيين في سنوات الحرب العالمية الاولى •

---

(١) أنظر على سبيل المثال :
" صدى بابل " ، العدد ١٥٥ ، ٢٩ أيلول ١٩١٢ .

(٢) مقتبس من :
أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، الجزء الاول ، ص ٤٦ .

(٣) حرب وقعت بين الدولة العثمانية والتحالف البلقاني الذي ضم كلاً من بلغاريا واليونان والصرب والجبل الاسود ، وأستمرت من ٩ تشرين الاول ١٩١٢ حتى ٣٠ آيار ١٩١٣ ، تبعتها حرب أخرى عرفت بالحرب البلقانية الثانية التي وقعت هذه المرة بين بلغاريا من ناحية وكل من الدولة العثمانية واليونان ورومانيا والصرب والجبل الاسود من ناحية أخرى ، وأستمرت من ٢٠ حزيران حتى ١٠ آب ١٩١٣ •

(٤) " صدى بابل " ، العدد ١٥٧ ، ١١ تشرين الاول ١٩١٢ •

(5) S.H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950 . A political, social and economic history, London, 1953, P.42.

الاحتلال البريطاني وانعكاسه على المجتمع العراقي :

أولى البريطانيون العراق إهتمامهم قبل الثورة الصناعية بمدة طويلة ، فمنذ أواسط القرن السابع عشر بدأت شركة الهند الشرقية تؤسس لها علاقات إقتصادية مع العراق . وسرعة أصبح للبريطانيين موقع تجارى أفضل من أقرانهم الاوربيين في العراق . ورد وصف ذلك في مبحث تاريخي بصورة معبرة على النحو الاتي :

في الوقت الذى كان القنصل الفرنسي في بغداد يقضي في أواسط القرن الثامن عشر " حياة رضية بقدر ما يتمكن ، ولكنه بدون تجارة " كان للبريطانيين ، كما يروى شهود عيان " القسط الاوفر من التجارة بين الشعوب الاوربية هناك " حيث " يجلبون جوخاً من أوربا ، وشاشاً رقيقاً من البنغال ، وكل أنواع الاقمشة من سورات "[١]. وفي العام ١٨٠٢ حين أصبح المقيم البريطاني ببغداد قنصلاً بريطانياً عاماً ، بعد أن كان في الاصل موظفاً لدى شركة الهند الشرقية ، حصر إهتمامه بالامور التجارية بالدرجة الاولى[٢] .

تؤلف الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٣٤ و١٩١٤ مرحلة حاسمة بالنسبة لتغلغل النفوذ البريطاني في العراق الذى تحول عملياً منذ أواسط القرن التاسع عشر الى منطقة نفوذ بريطانية . ولقد صاغ مؤرخنا الراحل الدكتور زكي صالح هذا الموضوع بصورة مركزة ومعبرة على النحو الاتي في رسالته التي قدمها لنيل شهادة الدكتوراه :

" وعندئذ [٣] ، كما يجدر بنا أن نتذكر ، كانت الدعوة لمشروع سكة حديد الفرات على اشدها ، وكانت أعمال المسح والاستطلاع مقترنة بنجاح من نهايتها ، وكانت شركة الملاحة في دجلة والفرات تستقبل أوائل عهدها . وكانت نتيجة لذلك كله أن أصبحت

---

(١) مجيد خدوري ،أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، الموصل ، ١٩٣٢، ص ٥٥ .
(2) K.M.Langley, Op.Cit., P.24.

(٣) يقصد بالتحديد سنة ١٨٦١ .

ربوع الرافدين في الواقع منطقة نفوذ بريطانية ، يصدق عليها المفهوم المعروف لمنطقة النفوذ ، فهناك مصالح وامتيازات وأرجحية تتمتع بها دولة أجنبية في قطر تأخر في مضمار المدنية " (١) .

ومنذ ذلك الوقت لم تسمح بريطانيا بمنافسة أحد لها في العراق . ففي العام ١٨٧١ صرح اللورد ساليسبوري على رؤوس الاشهاد ، وكان يشغل حينئذ منصب وزير الخارجية ، أنه " مهما يحدث ، وفي أيام أية وزارة قد تتسلم الحكم فأن سكان هذه البلاد (٢) سوف لايسمحون للنفوذ الروسي بأن يسود في وادي دجلة والفرات" (٣) . بل وصل الامر بالبريطانيين حداً أنهم عدوا قيام الحكومة العثمانية بأنشاء قلعة محصنة في الفاو سنة ١٨٧١ تجاوزاً على منطقة نفوذهم ، إستوجب تقديم إحتجاج خاص الى الباب العالي (٤) .

وبفضل هذا الحرص لم يتطرق شيء من الخطر الى مكانة بريطانيا في العراق حتى أوائل القرن العشرين حين ظهرت المنافسة الالمانية متجسدة في مشروع سكة حديد بغداد ، ولكن حتى هنا فقد تم الاتفاق مبدئياً بين الطرفين قبل إندلاع نيران الحرب العالمية الاولى مباشرة (٥) . وتجمع الدلائل على أن بريطانيا كانت مصممة على الاحتفاظ بمكانتها المرموقة في العراق ، وتعزيزها في الظروف الدولية التي سادت المنطقة عشية الحرب، وقد صاغت وثيقة بريطانية تحمل تاريخ الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩١٣

---

(١) الدكتور زكي صالح ، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد مابين النهرين ، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص١٤٢ . والكتاب هو تعريب المؤلف لاطروحته التي أجيزت لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كولمبيا بنيويورك سنة ١٩٤١ ، وكانت بعنوان :
" Origins of British Influence in Mesopotamia"

(٢) يقصد بريطانيا .

(3) P.W. Ireland , Op.Cit., P.49.

(٤) محمد توفيق حسين ، عندما يثور العراق ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص٨٠ .

(٥) نقصد بذلك الحل الوسط الذي توصل أليه الطرفان بالنسبة لمشروع سكة حديد بغداد في الخامس عشر من حزيران عام ١٩١٤ .

هذا الواقع على النحو الاتـي :

" نظراً لاحتمال تجزئة تركيا ، ومانجده في الوقت ذاته من نشـأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية فأن على مايظهر لابد للحكومة البريطانية من أن تحتفظ بما أحرزته حتى الان من أرجحية في بلاد مابين النهرين ، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية " (١) .

ومن أجل تحقيق ذلك لم يمض سوى يوم واحد على نشوب الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ حين بدأت حملة القوات البريطانية من الجنوب لاحتلال العراق الذي كلف البريطانيين حتى نهاية الحرب خسارة في الانفس تقدر بمائة ألف إصابة بين قتيل وجريح ومفقود (٢) ، وخسارة في الاموال تقدر بمائتي مليون باون إسترليني (٣) .

كان أمراً بديهياً أن يترك الاحتلال البريطاني تأثيراً مباشراً على المجتمع العراقي من جميع الاوجه . إن سياسة البريطانيين القائمة على أساس شعار " فرق تسد " المعروف في ميدان الحكم ، والقائمة على أساس تعزيز ربط البلد بأسواقها خاصة ، والاسواق الرأسمالية عامة ، في ميدان الاقتصاد ، قد أدت في محصلتها النهائية الى تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية التي لم تتخذ طابعاً حاداً في ظل العثمانيين من قبل ، فقد ارتأى البريطانيون تطبيق خلاصة تجاربهم في الهند على العراق أيضاً وذلك على الرغم من الاختلاف البين بين ظروفهما الخاصة ، وحتى العامة الى حد ما . ومن المفيد أن نشير هنا الى ملاحظة مبكرة فريدة وذكية جداً بمقياس الزمان والمكان وردت بهذا الخصوص على صفحات جريدة " الصباح " قبل الحرب العالمية الاولى . فقبل أكثر من سنة من بدء إحتلال القوات البريطانية للعراق ، ذكرت الصحيفة المذكورة " أن بريطانيا

(١) مقتبس من :
الدكتور زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، ص ٩ .
(٢) كان معظم خسائر القوات البريطانية البشرية من الهنود .
(٣) الدكتور زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، ص ١١ .

تنوي أن تصنع بالعراق ماصنعته في الهند »(١) .

ثم أن الاحتلال البريطاني كان يعني بالنسبة للعراق الخروج من سيطرة نفوذ بدائي ، اساليب إستغلاله بدائية ، الى تحت كابوس حديثة أساليب إستغلاله أكثر خبثاً وتنوعاً ، وأشد وطأة ، والانتقال من حكم لا مركزي متهرئ يعتمد نظام الولايات أساساً لادارته ، الى حكم مركزي قوي مباشر تتوفر لديه الوسائل الكفيلة بفرض اراداته ، شكل إلغاء نظام الولايات باكورة أعماله الادارية .

وبينما كان الحكم العثماني مكتفياً بحصيلة الكمارك والمكوس والضرائب المتفرقة كان يجري جمعها بأساليب متخلفة ، تعدى الحكم البريطاني ذلك الى السيطرة على سكك الحديد والميناء والتجارة الخارجية ونظام النقد ، بالاضافة إلى ثروة النفط فيما بعد ، فضلاً عن التفنن في جمع الضرائب القائمة ، وفرض أخرى جديدة .

وأذا أنتقلنا من هذا التخصيص المركز الى قدر من التعميم فأننا نلاحظ أن البريطانيين حاولوا تطوير مقومات الاقطاع وترسيخ دعائمه وتنظيم أسسه قانونياً من أجل تكوين قاعدة إجتماعية مضمونة يمكن الاعتماد عليها ، والركون أليها في حكم العراق . ويعد هذا الامر من العوامل المهمة التي فرضت أن تكون أهم تشريعات سلطات الاحتلال وقراراتها المبكرة مكرسة لموضوع الارض وتنظيم شؤون العشائر والقضايا الزراعية بعامة ، مثل " نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية " الذي أصدرته سلطات الاحتلال في شباط سنة ١٩١٦ (٢) ، أي قبل أحتلال بغداد بأكثر من سنة (٣) .

وفي هذا الاطار إتبع البريطانيون سياسة التركيز في توسيع النفوذ بالاعتماد المباشر على أقل عدد ممكن من أبرز متنفذي الريف العراقي ، لاسيما أولئك الذين تمكنوا قبل ذلك من إقامة علاقات تربطهم بهم بصورة أو بأخرى . من هنا فأنهم شرعوا منذ بدء الاحتلال في تركيز كل القوة الاقتصادية ـ الارض ، والسلطة السياسية ـ الادارة في أيدي الشيوخ الكبار . وللتوضيح نورد ماسجله بهذا الخصوص الحاكمان السياسيان لمنطقة المنتفك والعمارة

---

(١) " الصباح " (جريدة) ، بغداد ، ١٤ مارت ١٩١٣ .
(٢) " نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية " ، بغداد ١٩٤٧ .
(٣) دخل البريطانيون بغداد يوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩١٧ .

في تقريريهما الاداريين للعام ١٩١٨ • فقد ورد في تقرير الاول منهما مانصه :

" أن السياسة المتبعة في المنتفك هي ••• تعيين شيخ العشيرة مديراً محلياً أيضاً ، وهذا نقيض السياسة العثمانية • فلقد كان هدفي خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية في المنتفك هو أن أسند السلطة في كل عشيرة الى رجل واحد ، وهذا الرجل هو شيخ العشيرة الذى تختاره الحكومة (البريطانية) في كل حال ••• وهو حسب الاصول يتسلم منحة من الحكومة " ، ويقوم مقابل ذلك بجمع الضرائب ، والمحافظة على النظام ، وجمع العمال للبريطانيين •

وجاء في تقرير الحاكم السياسي للعمارة مانصه : " لقد ساعدنا ، أيام الحرب ، إبقاؤنا على شيخ واحد في مقاطعات كبيرة • وهذا ينطبق بصفة خاصة على الملاك محمد العريبي والشيخ مجيد (١) ••• ولما كان هؤلاء الشيوخ قد ساعدوا الحكومة (البريطانية) فانه لم يحن الوقت لتقسيم هذه الاملاك ••• هناك شيء واحد بادى الوضوح ، وهو أن سياسة إسناد الشيوخ الكبار تتعارض مع مبدأ توزيع الثروة • اننا نفكر على صعيد الفلاح في مصر ، بينما نفكر على صعيد الشيوخ في العراق • إن المهمات الاتية جعلت من الضرورى ، والعملي إسناد الشيوخ الكبار •••" (٢) .

وقع عبء هذه السياسة على عاتق الفلاحين أساساً ، الا أنها أثارت في الوقت نفسه حفيظة عدد غير قليل من الشيوخ ، ولا سيما صغار الشيوخ الذين لم يتمتعوا بالحظوة الكافية لدى سلطات الاحتلال • وقد أنعكس تأثير ذلك على وقائع " ثورة العشرين " •

وتتوفر بين أيدينا أدلة كافية تبين بوضوح أن البريطانيين إستهدفوا دق أسفين آخر في قلب المجتمع العراقي عن طريق إثارة الحزازات الطائفية ، والنعرات الدينية

---

(١) يقصد مجيد خليفة ، من شيوخ منطقة العماره •

(٢) مقتبس من :
الدكتور محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص١٧ ـ ١٨ .

بأسلوب خبيث • فحسبما يبدو من التقرير الاداري عن شهر تشرين الاول سنة ١٩١٨ ان البريطانيين كانوا ينوون تعيين قاضٍ سني في النجف[١] • كما أصدروا تعليمات غريبة تقضي بأن يرتدي العمال زياً موحداً حسب انتمائهم القومي والطائفي • فقد أصبح لزاماً على العمال العرب من السنة العاملين في مشاريعهم أن يرتدوا كوفية حمراء وعقالاً أسود • فيما كان على أخوتهم من عمال الشيعة أن يرتدوا كوفية زرقاء وعقالاً أبيض[٢] • وحاولوا أيضاً دغدغة عواطف المسيحيين الدينية • وربطهم بهم بوشائج قوية • مستغلين في ذلك ظروف التخلف العام والاثار السلبية التي تركتها سياسة العثمانيين القصيرة النظر في أعماق نفوسهم • ولاينكر أن البريطانيين حققوا نجاحاً ملموساً في هذا الميدان • فقد وردت إشارات صريحة في التقارير البريطانية الخاصة التي تعود الى تلك السنوات الى " تعلق آمال المسيحيين بالبريطانيين "[٣] • وتعلقهم " بالحكم البريطاني تعلقهم بالحياة "[٤] •

وتحول الاحتلال البريطاني الى كابوس اقتصادي فعلي بالنسبة للمجتمع العراقي •جعل من وجوده في نظر معظم العراقيين أمراً مرفوضاً الى درجة أنهم لم يتأثروا حتى بأجراءات الايجابية قياساً بما كان يسود القطر في العهد العثماني • مثل إلغاء ضريبة الملح • وتنظيم الامور المتعلقة بالمشروبات الروحية • ومكافحة الامراض

(1) F.O., 371-4198, X/M 07115, Monthly Departmental Report No.1, October 1st- November 1st. 1918.

(٢) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور كمال مظهر أحمد • الطبقة العاملة العراقية • ص ٤٤-٤٥ •

(3) F.O., 371-4149,4325, from Baghdad, 22nd July 1919, Report to Simla, Copy to General , Baghdad.

(4)F.O., 371-4178, 3503, from Political, Baghdad, to Secretary of State to India, London, Reported Foreign ,Delhi.

السارية وغيرها (١) ،بل أنهم ربطوا كل مآسي الحرب العالمية الاولى ونتائجها السلبية بالنسبة للعراق بالبريطانيين دون غيرهم .

لكن الوجود البريطاني تحول ، مع ذلك ، الى عبء إقتصادي ثقيل فعلاً على كاهل العراقيين ،الامر الذي تجسد قبل كل شيء في السياسة الضريبية التي أتبعتها سلطات الاحتلال منذ البداية . ويصف لنا مؤرخ " العراق بين إحتلالين " الواقع الضريبي الجديد الذي دشنه الاحتلال البريطاني للعراق بمثل هذا الاسلوب المعبر الاتي :

" والحاصل لايرجح هذا العهد بوجه على ماسبقه من العهود والعصور. فأن ضرائبه فتكت بالاهلين ، وجعلتهم لايشبعون خبزاً ،وأن التحكم بلغ الذروة ،وتجاوز المعهود المعقول والاستطاعة ، ولو قابلنا الضرائب في العهود السابقه بضرائب هذا العهد لوصلنا الى نتائج محزنة جداً ".(٢) .

فرض البريطانيون سلسلة من الضرائب الجديدة، التي لم تكن معروفة ، ولا مألوفة لدى العراقيين في العهد العثماني ، مثل رسوم الطوابع (٣) ، بل أنهم لم يترددوا في فرض الرسوم حتى " على جثث الموتى " ، والتي وضعها حاكم النجف لكونها مربحة ،

---

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
" مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الان نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وأدارتها الملكية والصادرة من القائد العام أو بتفويض منه من ١١ مارت سنة ١٩١٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ " ،بغداد ،١٩٢١ ، البيان عدد ١ حول ضريبة الملح ، البيان عدد ٣ حول " مراقبة الحكومة تجهيز وبيع المشروبات " ، البيان عدد ٧ عن الامراض السارية ،البيان عدد ٨ عن معاقبة الاشخاص الذين يحتفظون بحيوانات مصابة ، وغير ذلك من البيانات التي كانت تتسم بطابع حضاري تقتضيه روح العصر ومصالح الطرفين .

(٢) عباس العزاوي ، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الاسلام الى العهد العثماني ٦٣٣ ــ ١٩١٧ ، بغداد ،١٩٥٩ ،ص١١٩ .

(٣) " مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الان نافذة والمتعلقه بأهالي العراق وأدارتها الملكية والصادرة من القائد العام أو بتفويض منه في ١١ مارت سنة ١٩١٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ " ، بيان عدد ٣٦ و ٤٥ .

وتوقع منها دخلاً مضموناً وكبيراً للغاية (١) .

وفي ظل الحكم المركزي الذي فرضه البريطانيون ، والذي بلغ حد إستخدام الطائرات لارهاب الناس ، وإجبارهم على دفع مايفرض عليهم من ضرائب (٢) ، لم يعد بوسع العراقيين التهرب منها جزئياً أو كلياً كما كان عليه واقع الامر في العهد العثماني. وتفنن البريطانيون في فرض الضرائب وأسلوب جمعها ، فأنهم سلبوا " الحب حتى من منقار الطائر " ، وأستخرجوا " المخ من العظم " حسب تعبير لسان حال ثوار العشرين (٣) ، ولم يتورعوا عن إكساء الهارب عن دفع الضريبة " ملابس حمراء ، والطواف به في سوق المدينة " كما أكد مسنو السماوة قبل سنوات (٤) ، ووضعوا قواعد محددة رسمياً للجلد بالنسبة للمخالفين (٥) .

وبهذا الاسلوب فقط أصبح بوسع البريطانيين أن يجمعوا في السنة المالية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ أموالاً عن طريق الضرائب المباشرة تبلغ مايزيد على ضعف ماجمعه العثمانيون في السنة المالية ١٩١١ ـ ١٩١٢ (٦) ، فقد بلغ مجموع دخل الحكومة من الضرائب الزراعية في العهد العثماني حوالي ٦٩٠ ألف دينار سنوياً ، فيما بلغ حوالي مليون وثلاثمائة ألف دينار في العام ١٩١٩ ، مع العلم أن إنتاج الحبوب العراقي قد

---

(١) الدكتور عبدالله فياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٤ ـ ١٧٥ ، ٢٢٢ .

(2) "The Near East and India", London, November 23, 1922, PP. 149-150.

(٣) " الفرات " (جريدة) ، النجف ، العدد الخامس ، ٢ محرم ١٣٣٩ (١٥ أيلول ١٩٢٠).

(٤) مقتبس من :
الدكتور كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

(٥) " مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الان نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وإدارتها الملكية والصادرة من القائد العام أو بتفويض منه في ١١ مايس سنة ١٩١٧ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠ " ، بيان عدد ٤٤ .

(6) "Civil Commissioner of Mesopotamia. Review of the Civil Administration of Mesopotamia Presented to both Houses of Parliment by Command of His Majesty", London, 1920., P.118.

هبط في ظل الاحتلال البريطاني الى ربع ماكان عليه في العام ١٩١٣ (١).

ويدخل هذا بالتحديد ضمن العوامل الاساسية التي حفرت في ذهن العراقي، بغض النظر عن مستوى ثقافته ووعيه، صورة قاتمة للمحتل الجديد، فبدأ يتساءل عن عدله الذي كان يتصوره عنه قبل احتكاكه المباشر به :

" وضاعفتم الخراج أضعافاً للزراع، فأصبحوا يسألون الناس إلحافاً، وأنتم تسألونهم فوق الجهد، وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم ؟ " ، بهذا الاسلوب المعبر خاطبت الجريدة الناطقة بأسم ثوار العشرين وكيل الحاكم المدني العام آرنولد ولسن (٢) .

وعلى الرغم من أن عوامل الغلاء غير المعهود الذي عم الاسواق العراقية في تلك المرحلة كانت متعددة، الا أن العراقيين كانوا يرون في الاحتلال البريطاني السبب الوحيد لتفشيه، الامر الذي زعزع ثقة المواطن العادي بالبريطانيين، اذ لم يكن من الهين عليه ان يرى سعر خبزه اليومي يرتفع في غضون سنوات قليلة بمقدار ٥ر١ الى ٥ر٢ مرة، والشاي بمقدار ثلاث مرات، والسكر بمقدار خمس مرات. وكان المتوفر من هذه الحاجيات قليلاً، لذا غالباً ماكانت توزع بالبطاقات، وبكميات محدودة جداً (٣). وعد الناس إرتفاع الاسعار " مضراً الى أهالي البلد والفقراء " كما ورد في إحدى العرائض التي قدمها العراقيون الى سلطات الاحتلال يومذاك (٤) .

وزاد الموقف الذي تبناه البريطانيون تجاه إستقلال العراق السياسي من شقة الخلاف بينهم وبين العراقيين الى حد كبير. وكما لاحظنا، فأن فكرة الاستقلال قد

---

(١) الدكتور محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية، ص١٤، ٢١ .
(٢) " الفرات "، العدد الخامس، ٢ محرم ١٣٣٩ (١٥ أيلول ١٩٢٠) .
(٣) علي آل بازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، بغداد، ١٩٥٤، ص١٥؛ الدكتور محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية، ص١٤ ـ ١٥ .
(٤) د.ك.و.، No.125/514, Fish Tax 1915-1918

تبلورت في أذهان الواعين من العراقيين قبل الحرب العالمية الاولى ، وتجسدت اكثر في سنواتها . وكان المراقبون البريطانيون يعرفون هذه الحقيقة حق المعرفة ، ويعلمون عن كثب بأن " العرب ثاروا على الاتراك خلال الحرب لا لان الحكومة التركية كانت سيئة للغاية ، بل لانهم أرادوا الاستقلال " حسب إعتراف أقرب بريطاني الى شخص فيصل (١) . وبالفعل فأن العرب لم يخاطروا في الحرب بأرواحهم من أجل تغيير العثمانيين بغيرهم ، بل " من أجل تحقيق ذاتهم " (٢).

لقد جاءت اجراءات البريطانيين منذ الايام الاولى لمباشرة قواتهم بأحتلال العراق متعارضة تماماً مع طموحات أهله وآمالهم في الاستقلال ، اذ ان المحتلين خططوا من أجل حكم بلدهم حكماً مباشراً عن طريق ربطه بحكومة الهند ، فأنصبت أجراءاتهم جميعاً في مجرى " تهنيد العراق " . فحتى أواسط العام ١٩٢٠ بلغ عدد موظفي الدرجة الاولى في الادارة المدنية من الذين تجاوزت رواتبهم ستمائة روبية شهرياً ٥٣٤ موظفاً ، كان من بينهم ٥٠٧ بريطانيين و ٧ هنود و ٢٠ من أهل البلاد ، أما عدد الموظفين اجمالاً فقد بلغ حينذاك ٦٤١٠ كان من بينهم ١٠٢٢ بريطانياً و٢٢١٦ هندياً ، أما الباقون الذين كانوا يؤلفون أقل من النصف فكانوا من أهل البلاد (٣) ، وكانوا يشغلون مواقع في أدنى السلم الوظيفي ، ومن النوع الذي كان يتطلب في الغالب معرفة إحدى اللغتين العربية أو الكردية .

وقد وصف لورانس هذه الحقيقة الخطيرة على صفحات أهم جريدة بريطانية بصورة واضحة ، وفي إطار مقارنة مفيدة من شأنها توضيح أبعاد الموضوع الذي نحن بصدد معالجته . فقد ذكر عن الحكومة التي فرضها البريطانيون على العراق أنها " أنكليزية في طرازها ، وهي تدار باللغة الانكليزية ، لذا يسيرها ٤٥٠ ضابطاً تنفيذياً بريطانياً ، من

---

(١) الدكتور عبد المنعم الناصر ، مختارات من رسائل لورانس ، ص ١١٥ .

(2) " The Times" , July 23 , 1920.

(3) P.W. Ireland, Op.Cit., P.184.

دون أن يكون معهم مسؤول عراقي واحد [١] ، في الوقت الذى كان ٧٠٪ من الموظفين التنفيذيين في الادارة من السكان المحليين أيام الاتراك ، وأن ثمانية الاف من رجال قواتنا هناك يؤدون مهمات رجال الشرطة ، لاحماية الحدود ، انهم يقمعون السكان ، بينما في أيام الاتراك أن ٦٠٪ من ضباط الفرقتين الموجودتين في بلاد مابين النهرين كانوا من الضباط العرب ، فضلاً عن أن العرب كانوا يؤلفون ٩٥٪ من مراتبها الاخرى [٢].

وكما تؤكد معظم المصادر فأن العديد من المسؤولين البريطانيين العاملين في العراق يومذاك كانوا يفتقرون الى الخبرة الادارية ، والحنكة السياسية ، ويجهلون طبيعة المجتمع العراقي ، ويعتقدون ان ماطبقوه في مستعمراتهم الهندية يمكن تطبيقه في العراق ، يسندهم جيش من الجواسيس وصف شاهد عيان معاصر نشاطهم بقوله :

" وكان يخيل الى المرء ان الاحجار والاشجار أيضاً أصبحت من زمرة الجواسيس ، فيخاف ان يتفوه بشيء ربما يسبب إلقائه في السجن " [٣].

ومن أجل أن يستمر هذا الواقع تحفظت سلطات الاحتلال صراحة على عودة الضباط العراقيين من تركيا وسوريا ، اذ كان هؤلاء يؤلفون صفوة المثقفين العراقيين يومذاك ، وعودتهم كانت تضعف حجة البريطانيين حول عدم توفر أعداد كافية من العراقيين المؤهلين لاشغال الوظائف الادارية الحساسة ، وقد وصف نوري السعيد هذا الامر بدقة حين ذكر للبريطانيين أنفسهم في نيسان سنة ١٩٢٠ ، كما تروي وثائقهم الخاصة ، أن العراقيين " يجدون أنفسهم يواجهون نفس الصعوبات ، ويعانون نفس المثبطات من سوء الظن والنفي الفعلي ، التي كانت قائمة في أيام الاتراك " [٤]. ولم يكن مجرد مصادفة

---

(١) في النص :ميسوبوتامي واحد ، أو واحد من أهل بلاد النهرين .

(2) "The Times" ,London, July 23, 1920.

(٣) محمد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٢٤ ، ص ١١ .

(٤) مقتبس من :
الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، ثورة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٣ .

أن أقترح جعفر العسكري فيما بعد بأن لايقوم فيصل بجلب أحد من أعوانه من سوريا لغرض تعيينه في مناصب الدولة لان ذلك من شأنه أن يثير البريطانيين [١] .

أن مجمل هذه الامور هي التي جعلت البريطانيين غير مرغوبين لدى العراقيين الذين لم يدركوا حقيقتهم قبل الاحتكاك بهم بسبب قلة وعيهم [٢] . ونتيجة لما عانوه على أيدي الاتحاديين من إجحاف جعلهم لايرون السوء الا فيهم . لذا فأن خيبتهم بعد الاحتلال كانت شديدة ، وذلك لانه جلب لهم نظاماً أشد وطأة من النظام العثماني السابق بأعتراف البريطانيين أنفسهم [٣] .

جاء رد فعل العراقيين على الاحتلال البريطاني سريعاً ، وأتخذ التعبير عنه أشكالاً متباينة . فلم تمض سوى بضعة أشهر على مباشرة القوات البريطانية بأحتلال الاراضي العراقية حين هب أكثر من عشرة آلاف مسلح من رجال العشائر العربية والكردية للتصدي للقوات الغازية ، واشتركوا فعلاً في موقعة الشعيبة في نيسان ١٩١٥ [٤]. ومع أن العاطفة الدينية أدت الدور الاول والاساس في دفع هؤلاء الى حومة النضال ضد البريطانيين ، الا أنه لايصح ، كما نعتقد ، تجريد ذلك العمل من دوافع وطنية صرفة كانت تكمن في رفض محتل أجنبي جديد يحمل عقيدة مختلفة عن عقيدتهم .

تحول الدافع الوطني بسرعة الى العامل الاول لرفض الاحتلال البريطاني ونظامه الجديد ، ولاسيما محاولاته المستمرة لتهنيد العراق . فقد ورد في البلاغ الذي علق

---

(1) F.O., 371-6350/2490, Dated April 2nd 1921; F.O., 371-1/14659, Mesopotamia Inteligence Report, No.6, Dated 31st January 1921.

(٢) يستثنى من ذلك عدد قليل جداً من أكثر العراقيين وعياً . راجع ماذكرناه قبلاً عن موقف جريدة " المصباح " بهذا الخصوص .

(3) "The Times" , July 23,1920.

(٤) للتفصيل حول موقعة الشعيبة ودور رجال العشائر العراقية فيها أنظر : العميد الركن شكري محمود نديم ، حرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، دراسة علمية ، الطبعة الثامنة ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٢٨ ـ ٣٥ .

ببغداد في التاسع والعشرين من آذار سنة ١٩١٧ ، أي قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع على إحتلال بغداد من قبل القوات البريطانية (١) ، بأسم " أعضاء جمعية الدفاع المقدس السرية " مطاليب محددة حول " جعل اللغة العربية لغة رسمية في العراق " و " مشاركة العرب من أبناء العراق الناهضين بمصالح الحكومة الاهلية بدون فرق بين الملل المختلفة في العقائد والنحل " ، و " إعطاء بعض الحرية للمطبوعات رغبة بالوقوف الزائد على أفكار الاحرار في العراق " ،و " إعتبار الامة العربية كا ملة راقية ذات مقام كما هي حقيقتها ، لا كما يدسه رجال جمعية الاتحاد (٢) من أن الانكليز سوف يعاملون العرب في بغداد معاملتهم للطبقة المنحطة من الهنود " .

وفي ختام بلاغهم هدد أعضاء " جمعية الدفاع المقدس السرية " بأنه " اذا لم يلتفت " البريطانيون إلى " مطاليب الجمعية الاصلاحية " فأنها سوف " ترجع الى الفوضى سرياً " كونها جمعية " عربية عمرانية وطنية فوضوية سرية " (٣) .

وجدير بالذكر أن مثل هذا الاتجاه جمع معظم العراقيين في خندق واحد ،مما نجد له شواهد معبرة عديدة في الوثائق البريطانية الخاصة التي تعود الى سنوات الاحتلال ، تقول واحدة منها ، على سبيل المثال ، ما يأتي :

" وردنا من عميل موثوق ان الشيعة والسنة في الكاظم والمعظم يجتمعون بغية أزالة الخلافات بينهم ، والاتحاد ضد أي حكم أجنبي في العراق"(٤).

وأتخذ العراقيون في تلك المرحلة مواقف عفوية تنم عن رفضهم الصريح لنظام الاحتلال

---

(١) دخل الجنرال مود بغداد يوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩١٧ .
(٢) يقصد "جمعية الاتحاد والترقي" ، التركية .
(٣) راجع الملحق رقم (٢).
(4) F.O.,371-4149/4325, Office of the Civil Commision Baghdad, the 12th May 1919, Confidential Report of Criminal Investigation Department for week ending 10.5. 1919.

ومؤسساته . فكان الناس ، مثلاً يعدون أفراد " الشبانة "(١) كفاراً ، ويلعنونهم علناً في الشوارع ، ولايقدمون لهم الشاي والقهوة في المقاهي ، ويكسرون الاواني والمواعين التي يأكلون فيها ، بل أنهم كانوا يرجعون زوجاتهم بالقوة الى عشائرهن ، وكن يتعرضن في بعض الحالات للقتل (٢) . وكان الناس ينظرون بأزدراء الى كل عراقي يتعاون مع البريطانيين ، أو يميل أليهم ، وذلك بغض النظر عن منزلته الاجتماعية ، أو درجته الدينية (٣) .

وسرعان ماتحول موقف العراقيين الى مجابهة مسلحة منظمة أيدتها قواهم الوطنية ضد الاحتلال البريطاني لبلدهم . فقبل أن تضع الحرب العالمية الاولى أوزارها ، وتستكمل القوات البريطانية إحتلال العراق أنفجرت في مدينة النجف إنتفاضة معادية للوجود البريطاني نظمتها "جمعية النهضة الاسلامية " السرية التي دبرت إغتيال حاكم المدينة الكابتن مارشال (٤) . ولم يتمكن البريطانيون من القضاء على الانتفاضة الا بعد فرض حصار على النجف دام أربعين يوماً ، وشنق أحد عشر شخصاً من المشتركين فيها ، ونفي مائة وثلاثة وعشرين آخرين منهم الى الهند ، وكان من شأن هذه الاجراءات أن نبهت أذهان العراقيين الى واقع المحتل الجديد كما أكدت ذلك جريدة " الفرات" الناطقة بأسم ثوار العشرين (٥) .

---

(١) الشبانة قوة مسلحة ألفها البريطانيون في نهاية العام ١٩١٧ من أبناء العشائر بعد أن اغروا رؤساءهم بتقديم الاراضي والاموال لهم .

(٢) " تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة " ، ص٢-٣ .

(3) F.O., 371-4149/4325, Office of the Civil Commisoner, Baghdad, the 12th May 1919, Confidential Report of Criminal Investigation Department for week ending 10.5.1919.

(٤) للتفصيل عن أحداث إنتفاضة النجف أنظر :
عبد الرزاق الحسني ، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠-٤١ .

(٥) " الفرات" ، العدد الثاني ، ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨ (١٤ آب ١٩٢٠).

وفي الوقت نفسه إنفجرت سلسلة من الانتفاضات ضد الوجود البريطاني في المناطق الكردية، التي كلفت سلطات الاحتلال خسائر مادية وبشرية كبيرة ، وكان بضمنها عدد من أبرز الضباط السياسيين البريطانيين العاملين في العراق (١) . وفي معركة واحدة نشبت في ١٩١٩ بين الثوار بقيادة الشيخ محمود والقوات البريطانية بالقرب من السليمانية التي أنزل أهلها العلم البريطاني من على سارية مقر حاكمها السياسي ، فقد المحتلون أربع مدرعات وتسع عشرة سيارة حمل من نوع فورد (٢) .

تجسد موقف العراقيين الرافض للاحتلال البريطاني ، وإنتدابه الذى أعلن عنه يوم الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ ، في " ثورة العشرين " أكثر من أى شيء آخر ، وإن أهم ما في هذه الثورة حقاً هو أنها جمعت الجميع ، بغض النظر عن إنتمائهم الاجتماعي والقومي والديني والطائفي ، في خندق واحد من أجل الاستقلال . جاء في أحد مناشير قيادة الثورة :

" أن الوطن الذى الزم كل فرد منكم بالدفاع عنه يلزمكم ايضاً بأن تراعوا الشروط التاليه : ١- يجب على كل رئيس قبيلة أن يفهم كافة أفرادها أن المقصود من هذه الثورة انما هو طلب الاستقلال التام. ٢- أن يهتف للاستقلال كل في ميادين القتال" (٣).

وتكمن أهم نتيجة تمخضت عن ثورة العشرين في أنها أجبرت البريطانيين على أعادة النظر في سياستهم تجاه العراق بصورة جديدة . ولتوضيح هذا الامر الخطير الذى أدى الدور الاول ، كما نعتقد ، في تقديم عرش العراق الى فيصل في إطار صفقة

---

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردى في ثورة العشرين العراقية، ص ٧٩ - ٩٦ .

(2) A.T. Wilsin ,Mesopotamia 1917-1920.A Clash of Loyalities ,London,1931.,P.137.

(٣) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الثالثة الموسعة ، صيدا ، ١٩٧٢ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

سياسية معقدة ، نستشهد بأقوال أقرب البريطانيين الى الموضوع . ورد في رسالة المس بل التي تحمل تاريخ الخامس من أيلول عام ١٩٢٠ ما يأتي :

" والحق أننا نعاني في الغالب من ظروف لم نستطع السيطرة عليها من قبل . فربما كان الاندفاع الجامح للقومية العربية المستاءة مما حدث في سوريا ، والاسلام الساخط في تركيا ، شيئاً أكثر مما كنا نستطيع مجابهته مهما كان مقدار ماعندنا من بعد نظره . لكن هذا لايعفينا من كوننا كنا عمياناً . إن قليلاً من الناس في بغداد يريدون إنتداباً بريطانياً . وليس بوسع أحد أن يعرف ماذا يريدون (١) عدا كونهم لايريدوننا نحن " (٢) .

وفي بداية الثورة عبر لورانس عن قناعته بأن الحل يكمن في " تغيير السياسة البريطانية في العراق بصورة سريعة " (٣) . أما وكيل الحاكم المدني العام ارنولد ولسن ، الذي كان من أشد المتحمسين لتحويل العراق الى هند ثانية ، وبذل المستحيل من أجل ذلك ، والذي لم يعر الرأي العام العراقي أي أهتمام (٤) ، فقد بدأ يعترف بصورة مغلفة في " تقرير سري للغاية " " بأنتعاش الروح القومية " وذلك بعد أن جعلت وقائع ثورة العشرين " الشك يحل محل اليقين " لديه ، ويعترف بأن " السحب منخفضة " فعلاً ولو " ان الشمس ساطعة من فوق " (٥) .

---

(١) هنا تغالط المس بل نفسها وتناقضها مع ماقالت في العديد من رسائلها الاخرى.
(٢) "العراق في رسائل المس بل " ، ص١٧٨ .
(3) "The Times", July 23, 1920.
(4) F.O., 371-4178/3503, 22 June.1919, Anglo-French Declaration.
(5) F.O.,371-5230,X/M 06 370, Mesopotamia. Preliminary Report on Cause of Unrest, 14th September 1920, Very Secret.

أذن لم يبق أمام البريطانيين سوى سلوك طريق جديد مع العراقيين الذيـــن كلفت ثورتهم الاخيرة سلطات الاحتلال خسائر كبيرة يقدرها سيتون لويد بثلاثة أضعـــاف ماقدمته بريطانيا من مساعدات مادية خلال الحرب العالمية الاولى للشريف حسين [1] ، فضلاً عن ٤٢٦ قتيلاً [2] و ٦١٥ مفقوداً و ١٢٢٨ جريحاً كانوا ضحاياها البشرية [3]، الامر الذى أثار ضجة كبيرة داخل أروقة مجلس العموم ، وفي الصحافة البريطانية فـــي ظروف استياء دافع الضريبة البريطاني ، وميله الشديد الى السلم والاستقرار بعد مآسي الحرب ، وتأثره بموجة الافكار الديمقراطية التي هبت على عالم مابعد الحرب ، فقد وصمت جريدة " التايمس " [4] في عددها الصادر يوم السابع من آب سنة ١٩٢٠ " سياسة الحكومة تجاه بلاد مابين النهرين " بالغباء ، وطالبت بأعادة النظر فيهـــا ، وقالت جريدة الـ " أوبزيرفر " في عددها الصادر يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢٠ أن من الضحك " التفكير في ان واجبنا الاساس هو فرض قوانيننا على شعب بين لنا بوضوح تام أنه ليس بحاجة لها " . وفي اليوم نفسه تساءلت جريدة "ساندى تايمس " "أوليــس من الافضل لنا أن نعترف بفشلنا ونكف عن التدخل في حياة ثلاثة ملايين عربي يريدون شيئاً واحداً فقط : التمتع بأمكانات تسمح لهم بأن يصبحوا سادة مصيرهم ؟ " .

بدأ البريطانيون يتراجعون بأسلوب ذكي يضمن لهم مصالحهم في العراق بوسائل جديدة تتيح في الوقت نفسه الاستجابة لقدر من طموحات الشعب العراقي المشروعـــة ، مما ورد واضحاً ، صريحاً في الخطاب الذى ألقاه برسي كوكس بعد عودته ، والذى سنعود

---

(1) Seton Loyed, Twim Rivers. A Brief History of Iraq from the Earliest Times to the Present Day ,third edition, Bombay ,1961, P.212. (١)

(٢) اسر الثوار من المفقودين ١٦٤ شخصاً ، فيصبح عدد القتلى ٨٧٧ شخصاً .

(3)A.L.Haldane, The Insurrection Mesopotamia, Edinburgh, 1922, P.331.

(٤) أقوال الصحف البريطانية هنا مقتبس من كتاب " دور الشعب الكردى في ثـــورة العشرين العراقية " ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

أليه بعد قليل . وفي خضم ذلك تحول فيصل الى الشخصية المناسبة للاضطلاع بالمهـــام الجديدة بقناعة أولي الامر في الخندقين المتقابليـــن .

فيصـــل ـ السياسي الانموذج في نظر طرفي الصراع :

تحت زخم الرفض العراقي المشروع توالت تراجعات حكام بريطانيا الذين أبعدوا ولسن وأعادوا برسي كوكس الى العراق مندوباً سامياً عنهم . وأصدروا في الثلاثين من آيار سنة ١٩٢١ عفواً عاماً عن القائمين بالثورة ، وعن الذين إعتقلوا قبلها لاسباب سياسية[١] وفي الخطاب المقتضب الذي ألقاه كوكس حال وصوله بغداد يوم الحادي عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٠ رسم لنا أبعاد السياسة الجديدة بصورة واضحة ، لا لبس فيها حين قال :

"أن دولة أنكلترة أرسلتني للمساعدة ، والاتفاق مع أشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين ، وتأليف الحكومة العربية حكومة مستقلة بنظارة دولة أنكلترة ، ولقد جئت لهذا المقصد ..."[٢] .

وتجسدت الخطوة التالية على طريق تنفيذ السياسة الجديدة في تأليف حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في الخامس والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٢٠ أرادها برسي كوكس أن " تكون كالجسر بينه وبين الشعب العراقي ، وتأخذ على عاتقها تعبيد الطريق لاقامة الحكم المقرر ، دون أن يمس جوهر السياسة المرسومة " كما ورد نصاً في منشوره " الى جميع طوائف العراق وعشائرها " الذي أذاعه بعد مرور أسبوعين على وصوله بغداد[٣] .

ولعوامل مدروسة بدقة تتعلق بواقع العراق الاجتماعي والسياسي ، وبظروف المنطقة أصبح فيصل المرشح الافضل المؤهل لاداء المهمة الجديدة في نظر البريطانيين ،

(١) وقد استثني الشيخ ضاري من هذا العفو .
(٢) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الاول ، ص ١٥٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

ودون أن يعترض عليه معظم العراقيين الذين كان لديهم تحفظات مختلفة على العدد الكبير من المرشحين الذين كانوا يرنون الى عرش بلادهم (١) . ثم أن تأليف حكومة معتدلة ذات طابع قومي برئاسة فيصل كان حلا أمثل في ظروف تمخضت عن لجوء العراقيين الى السلاح ، وفي جو تطورت فيه " معارضة الرأي العام لاى شكل من أشكال السيطرة الخارجية تطوراً سريعاً " ، وملئ بالدعوة الى إقامة " حكومة دستورية ديمقراطية " ، بل وأحياناً الى نظام جمهوري (٢) بالغ فيلبي ، دون شك ، في تصوير مداها (٣) . وقد صاغ الدكتور وميض جمال عمر نظمي هذه الحقيقة بصورة دقيقة حين خلص الى القول :

" لو كان فيصل مرشح " الاستقلال المطلق " لما سمح له البريطانيون أبداً بأعتلاء العرش العراقي ، ولو كان مجرد دمية بريطانية ، كما يشارضعاً في كثير من الاحيان ، لما كان لديه أيضاً أية فرصة لاعتلاء العرش . ان سياسة فيصل التي وعدت بالمحافظة على هيمنة النفوذ

---

(١) في بحث خاص كتبه السير برسي كوكس ، وقدمه الى " قسم الشرق الاوسط بوزارة المستعمرات البريطانية " في شباط سنة ١٩٢٩ يقول بهذا الخصوص مانصه : " وقد بدا من خلال الحكم على الاراء التي عبرت عنها طوائف مختلفة من المجتمع ، أنه لايمكن لاى شخص أن يحوز رضى الناس كلهم ، لذلك أصبح من الضروري إختيار شخص من خارج العراق ... وأن واحداً من أبناء الشريف حسين قد ينال القسم الاكبر من التأييد المطلوب ، ولم أكن لاعرف أياً منهم شخصياً ... ويبدو الامير فيصل أكثرهم ملاءمة للدور " . مقتبس من : " العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ ـ ١٩٣٠ " ، ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(٢) " صدى العهد " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٣٦٨ ، ٢٤ حزيران ١٩٣١ .

(٣) يقول فيلبي بهذ الخصوص أن " الشعور العام في العراق كان يومذاك ميالاً بصورة حازمة الى الجمهورية ضد الملكية ، ماخلا عدد من الاتباع المهمين الذين كانوا يؤيدون الدعوة الشريفية " . أنظر " أيام فيلبي في العراق " ، ص ٤٥ .

البريطاني مع أقامة إدارة عربية كانت الصيغة المقبولة ، والممكنة في ذلك الحين ».[1]

وتضاف الى هذا العامل الاساس عوامل أخرى رجحت كفة فيصل . فقد كان على البريطانيين ان يعوضوه عما فقده في سوريا مما لم يكونوا هم خارج عوامله غير المباشرة ، بحيث ان فيصلاً أصيب بخيبة أمل منهم نجمت عن عدم تقديره الصحيح يومذاك لطبيعة العلاقات الدولية[2] . ثم ان نظاماً معتدلاً يقف على رأسه فيصل كان خير ضمانة في نظر البريطانيين للتصدي للتيارين الكمالي والبلشفي اللذين إمتدت تأثيراتهما بوضوح الى العراق كما تؤكد ذلك وثائق بريطانية خاصة[3] ، ووثائق ثورة العشرين[4] ، مما أثار حفيظة البريطانيين الى حد كبير[5] . وكما ورد في

(١) الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ... ، ص٤١٦ .

(٢) بلغت خيبة فيصل بالبريطانيين حد الانفعال في البداية ، بحيث أنه عبر للمندوب السامي البريطاني في فلسطين بعد مغادرته سوريا مباشرة عن رفضه قبول أي " مساعدة من بريطانية " ، وعن عدم رغبته في السفر الى أوربا على باخرة بريطانية ، ذلك لان بريطانيا العظمى " هي المسؤولة عن كل خير أو شر يمكن أن يصيب القضية العربية " كما أكد للسير هربرت صموئيل نصاً في رسالته المؤرخة في الرابع من آب عام ١٩٢٠ .
أنظر :
F.O.,371/5049. E-10461, Caifa, the 4th of August 1920, From Faisal to His Excellency Sir Herbert Samuel;F.O., 371/5038, E-9352/2/44, Movement of Emir Faisal, Palestine.

(٣) للتفصيل حول هذا الموضوع أنظر : Gh.R. Atiyyah, Iraq 1908-1921. A Political Study ,Beirut, 1973., pp.311, 328-329;A.L. Haldane, Op.Cit., P. 247.

(٤) " الاستقلال " (جريدة) ، النجف ،العدد الثالث ، ١٠ تشرين الاول ١٩٢٠؛ " الفرات " ، العدد الاول ، ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨ (٧ آب ١٩٢٠) و العدد الثاني ، ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨ (١٤ آب ١٩٢٠) .

(5) F.O., 371/5231, X/M-06396, Mesopotamia ,Causes of Unrest, Report No.II.

تقرير سري لوزارة الحرب البريطانية يحمل تاريخ السابع عشر من شباط عام ١٩٢١ أن عدم اتفاق فيصل مع البلشفية ، وكرهه لها يعد واحداً من الاسباب الرئيسة لترشيحه لعرش العراق (١) بعد أن غدت الحالة خطيرة في الشرق الاوسط بالنسبة للبريطانيين مع ظهور البلاشفة الى جوارهم كما ورد في مذكرة " سرية ومستعجلة " كتبها أيرل كيرزن في الخامس والعشرين من آذار سنة ١٩١٩ (٢) .

ولكن تتوفر ، مع ذلك ، إشارات وثائقية تبين أن فيصلاً لم يكن بمعزل عن تأثيرات التيارين البلشفي والكمالي كلياً . فقد ورد في تقرير خاص يحمل تاريخ العاشر من شباط سنة ١٩٢٠ ان الامير شكيب ارسلان قد بعث برسالة الى ليتفينوف (٣) بطلب من فيصل يؤكد فيها ان الاخير " لا يكن مشاعر معادية له " ، وبان " كل ماكان لديه من بغضاء نحو الترك قد تبدد " (٤). ومهما يكن من أمر هذه الرسالة فأنها تدل في جميع الاحوال على ماكان يتمتع به فيصل من بعد نظر سياسي ، نجد بعضاً من صداه في سياسته تجاه تركيا فيما بعد .

لم تكن المهمة التي تنتظر فيصلاً في العراق سهلة ، إنها بكل بساطة كانت عبارة عن التعامل مع إرث ثقيل خلفه حكم عثماني متخلف ، وإحتلال بريطاني بغيض ، يكتنفه التشابك والتعقيد الى حد كبير . ولم يكن عبثاً أن حاول البريطانيون منذ وقت مبكر تهوين الامور لدى فيصل قدر الامكان ، حتى أن المسؤولين المختصين عنفوا بشدة ادارة جريدة الـ " تايمس " لانها نشرت مقالة للسير جورج كنغام بوكانان إنتقد فيه الوضع القائم

---

(١) مقتبس من :
الدكتور فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(2) F.O., 371/4179, 3503, Eastern Confidential No.1, Memorandum by Earl Curzon. A Note of Warning about the Middle East.
وكان كيرزن يشغل منصب وزير خارجية بريطانيا ان ذاك .

(٣) مكسيم مكسيموفيتش ليتفينوف (١٨٧٦ - ١٩٥١) دبلوماسي سوفيتي بارز ، أول ممثل لروسيا السوفيتية لدى بريطانيا .

(4) F.O., 371/5032, 5418, from India Office, No. P.116, Feb. 10th 1920.

في العراق [١] ، مما لايساعدهم على " وضعه في الحالة الذهنية التي يريدونهـا لـه ". [٢]

وبدوافع مختلفة ، ذاتية وعامة ،لم يقف جميع المتنفذين ، وأصحاب الكلمــة والرأي الى جانب فيصل ، فأن العديد من المثقفين البارزين ،ومن يمكن وصفهـم بالراديكاليين وقفوا ضده ، وأنتقدوه بشدة [٣] ،بل أن هذا الامر كان يمتد أحياناً الى أقرب المقربين اليه ، كما حدث مع نوري السعيد ، مثلاً،في المرحلة الاخيرة من عهد فيصل [٤] . ولتوضيح هذا الجانب من الموضوع ، وتبيان جذوره المبكرة نقتطف الفقـرة الاتيه من حديث مفصل دار بين عبد الرحمن النقيب والمس بـل ، فقد ذكر الاول مانصه :

" أنني من أقرباء الشريف (حسين) ،ونسبي يلتقي بنسبه ،ومعتقداتي هي نفس معتقداته ، وعليه حين أقول لكـم أنني لن أوافق أبداً علـى تعيينه هو ، أو أحد أبنائه في هذا الموقع فليس ذلك بدافع إختلاف في النسب أو في العقيدة ، لكن العراق شيء والحجاز شيء آخر ، وليس هناك مايربط بينهما سوى الدين ، أما سياستنا وأقتصادياتنا وزراعتنـا فأنها تختلف عن تلك الموجودة في الحجاز ،وبرأيي ان ما أنتم عازمون عليه إنما هو بمثابة ربط الاحياء بالاموات ... أن كرهي للاتراك أمـر معروف لديك ، الا أنني أفضل ألف مرة أن يعود الاتراك من أن أرى الشريف ، أو أحد أبنائه موضوعين هنا " [٥] .

---

(1) Sir George Canningham Buchanan, The Developmnt of Mesopotamia, -"The Times", September 23,1919.

(2) F.O., 371/4150, 3441, 132484, 23 Sep. 1919.

(٣) من أين يرجى " للعراق " تقـدم وسبيل ممتلكيـه غير سـبيله
ديوان الرصافي ، شرح وتعليق مصطفى علي ، الجزء الثالث ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ١٣٠ .

(٤) للتفصيل حول هذا الموضوع راجع :
الدكتور فاروق صالح العمر ، خلاف الايام الاخيرة بين الملك فيصل ونوري السـعيد ، " آفاق عربية " (مجلة) ،بغداد ،تشرين الاول ١٩٧٦ ؛ عبد الرزاق أحمـد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ،ص ٣٠٠-٣٢٣ .

(5) F.O.,371/4150,3441, Appendix I: Political Views of the Naqib of Baghdad. 23 Sep. 1919

لكن فيصلاً تعامل مع هذا الامر بحكمة ، وترو ، ولذلك فلا غرابة في أن يقف أمامه شخص مثل معروف الرصافي ، المعروف بأبائه ، موقف " المعترف بالذنب ، الطالب للعفو ، وهو يستشهد الله تعالى على أن كل ماصدر منه لم يكن صادراً الا عن إجتهاد أخطئ فيه المرمى ، ورأى لم يهتد فيه الى وجه الصواب ... مما يستحق به عفوكم العالي عن ذنبه ، وهل خلقت الذنوب في الدنيا الا للصغار ، والعفو الا للكبار". وفي الختام نرى أن " هذا العبد يبتهل الى الله أن يوفقه الى السعي بين يدى جلالتكم بكل صدق وإخلاص " (١) .

لم يكن الامر مع البريطانيين بهذه الصورة من اليسر ، فهو الذى كان يؤلف المعقدة المستعصية التي عانى فيصل الكثير من أجل تخفيف آثارها الان "من النادر أن يجد المرء من يفوقهم (٢) في المراوغة والتلون ونقض العهود " على حد تعبير الملك فيصل (٣).

عمل فيصل طيلة سنوات حكمه العراق بنشاط منقطع النظير نابع عن رغبة صادقة في إقامة دولة عصرية في حدود الامكان ، وقد ظل يعمل هكذا حتى الايام الاخيرة من عمره . ننقل أدناه نص مذكرة رفعها عبد الله أفندى يوم الثاني والعشرين من آيار سنة ١٩٢٣ الى باقي بيك ، وهما من موظفي البلاط الملكي ، بهذا الشأن :

"صاحب الجلالة يشرف البلاط الملكي كل يوم بالساعة السابعة (٤)، وأنني رأيت أكثر الخدم والقواصين (٥) يصلون بعد وصول صاحب الجلالة ! فهذا شيء فظيع للغاية .أنتظر أن تتخذون التدابير الشديدة جداً لكي

---

(١) أنظر نص الرسالة بخط الرصافي في الملحق رقم (٣) .
(٢) في النص : من يفوق الانكليز .
(٣) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٧ .
(٤) نقل النص دون تصرف .
(٥) القواص : كلمة تركية تعني حارس الباب وقد أستخدمت بنفس المعنى في بعض الولايات العربية الداخلة في الدولة العثمانية .

أن جميع مستخدمي البلاط يحضرون قبل الساعة السابعة ، كما أن مأمور السنترال داود لم يحضر حتى الان "(١) .

وحول الموضوع نفسه كتب مؤلف " ملوك المسلمين المعاصرون " يقول :

" يستيقظ جلالته من النوم في الساعة الخامسة صباحاً ، فيستحم ويتزين ويتناول فطوره ويتألف من شاي وزبدة وجبن ، ثم يغادر قصره الواقع على شاطئ دجلة الغربي الى البلاط الملكي ، فيصله في الساعة السابعة قبل جميع الموظفين ، فيبدأ على الفور بدرس ملفات الاوراق والتقارير الرسمية التي ترفع أليه ، وينظر فيها بدقة وعناية "(٢).

وتشير معظم الدلائل الى أن فيصلاً عمل بتجرد كبير ، ونزاهة مشهودة أثناء حكمه للعراق ، وهو أمر عرف عنه قبل أن يتبوأ عرش العراق أيضاً . وللاستدلال ننقل أدناه بعض الارقام التي عثرنا عليها من مصروفات فيصل والبلاط الملكي في أوقات مختلفة من زمن حكمه للعراق . ففي العام ١٩٢٧ حول أقل من ١١٢ باونا ثمنا عن بدلاته الثلاث الى لندن (٣) ، ليصبح المبلغ في العام ١٩٢٩ أقل من ٥٣ باوناً (٤) . وفي شهر كانون الثاني من العام ١٩٣١ بلغ سعر كل ما زود به البلاط من الصمون من الحجم الصغير ٧٥٫٤ روبية (حوالي ٦٫ دنانير) ، ومن الصمون الحجم الكبير ٣٧٫٧ روبية (حوالي ٣٫ دنانير) ، ومن اللبن ١٦٫٤ روبية (أقل من دينار وربع الدينار) ومن الزبدة ١٦٫٥ روبية (أقل من دينار وربع الدينار أيضاً) (٥) . فيما بلغت مصاريف البلاط عن المرطبات في شهر آيار من العام نفسه ٣٫٩٧٦ روبية (أقل من ٣٠٠ فلس) ، وفي

---

(١) أنظر الملحق رقم (٤) .

(٢) أمين محمد سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، القاهرة ، ١٩٣٣ ، ص ٦٣ .

(٣) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ٥٣ـ و ع ، آب ١٩٢٧ .

(٤) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة تسلسل ٥٩ ـ و ع ، ٤ كانون الاول ١٩٢٩ .

(٥) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة تسلسل ٦٨ ـ و ع .

شهر حزيران ٩٦٩ر٥ روبية (أقل من نصف دينار) ، وفي شهر تموز ، أي في عـز أيام الحر ٩٢٤ر٧ روبية (أقل من ٦٠٠ فلس) [(١)] .

وقد وردت إشارات قليلة مغايرة لتلك التي ذكرناها لايمكن ، في إعتقادنا ، ان يؤخذ بها كثيراً لانها صادرة عن حالات إنفعال لا تخلو من دوافع ذاتية صرفة . فقد اتهم نوري السعيد فيصلاً بسبب إختلافه معه في أواخر عهده بأنه " يستغل مكانتـه بصورة مستمرة للحصول على منافع شخصية تافهة لنفسه ولحاشيته " ، وعن محاباتـه فـي " إشغال الوظائف الدبلوماسية ، ومنح الرواتب التقاعدية بصورة غير قانونية " [(٢)]. ولكن " لايمكن أن يؤاخذ عليه في هذا المجال أنه ظل وفياً لمن تعاون معه أيام الحـرب العالمية الاولى ، وخلال حكمه في سوريا ، فأعتمد على قسم منهم في العراق ، وظـل على أتصال بمعظمهم ، كما عاون العديد منهم" [(٣)] .

وفي كل الاحوال " تتجلى متاعب الملك فيصل ، وتبرز مزاياه " في " وسط هذه التناقضات " ، ليبدأ " عمله الاساسي الذي أستنفذ جهوده وحياتـه " [(٤)] .

---

(١) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة تسلسل ٦٩ ـ وع .

(2) F.O.,371/12259,E-2842;F.O.,371/16049,E-5726 .

(٣) الدكتور كمال مظهر أحمد ، أضواء على قضايا دولية ، ص ١٩٤ .

(٤) توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، لندن ، بـلا ، ص ٢١ .

الفصل الثالث

الأسس الدستورية والقانونية والإدارية للنظام الملكي في العراق ودور فيصل الأول في وضعها في ظل الانتداب البريطاني

دور الملك فيصل في مفاوضات المعاهدة العراقية البريطانية الاولى والوقائع التي رافقتها :

انتهى الشرط الاول من شروط البيعة بتولي الملك فيصل السلطة رسمياً في البلاد على أثر تتوجه يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١ . ومنذ هذه اللحظة غدا أول واجبات الحكومة الجديدة تحديد الشكل الدستوري للدولة . ووضع القوانين الضرورية لمؤسساتها . الامران اللذان كان يعتمد عليهما مستقبل البلد إدارياً واقتصادياً وسياسياً .

وقد " أجمع كل الذين يهتمون بالشؤون السياسية " من العراقيين في تلك المرحلة على " طلب حكومة ديمقراطية دستورية "(1) . فيما كان البريطانيون عازمين على أن تكون حكومة العراق ملكية دستورية . مرتبطة ببلادهم بوشائج قوية تضمن جميع مصالحهم في البلاد بالصورة التي هم يريدونها . وقد تحول هذا الامر الى اللولب المحرك للاحداث العراقية طيلة عهد فيصل الاول الذى كان يؤلف ظهوره في جميع الاحوال خطوة الى أمام قياساً بما كان موجوداً من قبل . وقياساً بالوضع الذى كان يسود معظم الاقطار العربية يومذاك . فبدأ تحول توقيع الملك قانوناً الى المصدر الاخير لاقرار جميع الاوامر والقرارات والتشريعات بعد أن كان الحاكم المدني في

---

(1) " Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931" London,1931,P.13.

مرحلة الاحتلال ، والمندوب السامي في بداية الانتداب مخولاً بذلك بحكم الواقع . وهذا يعني ، من الناحية النظرية على الاقل ، أن المندوب السامي البريطاني في العراق قد تحول الى أشبه مايكون بمستشار يزود بنسخة من قرارات مجلس الوزراء ، فلا يوقع عليها الملك الا بعد موافقته هو ، وكان يحق للملك أن يرفضه أو يعلق مايرتأى من قرارات ، في حين كانت قرارات مجلس الوزراء تتطلب أيام الحكومة المؤقتة مصادقة المندوب السامي عليها فقط (١) .

ومنذ البداية حاول فيصل أن يكون له رأى ، ودور في تقرير أمور البلاد ، وشؤونها في أطار إتسم بمرونة واقعية الى حد كبير من وجهة نظره ، ووجهة نظر مؤيديه على أقل تقدير (٢) . فبعد أن قدم رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن النقيب إستقالته في يوم التتويج لم يعترض فيصل على رغبة بيرسي كوكس في تكليف النقيب نفسه بتأليف أول وزارة في العهد الملكي تقديراً لما أبداه من خدمات في عهد الحكومة المؤقتة (٣) ، الامر الذى عد ، في الوقت نفسه ، ضماناً " لتوفير التوازن بين البلاط الملكي ودار المندوب السامي " (٤) ، ذلك لان فيصلاً كان " يرغب رغبة صادقة في إسناد منصب الرئاسة الى رجل لايتهم بموالاة الانكليز " (٥) .

---

(١) " صدى العهد " ، العدد ٣٦٣ ، ٢٥ تشرين أول ١٩٣١ .

(٢) يؤيد معظم الساسة العراقيين الذين كتبوا مذكراتهم فيما بعد ، وكذلك العديد من المفكرين العرب ، وحتى الاجانب الذين إلتقوا فيصلاً في العراق هذه الحقيقة التي يقرها في الوقت نفسه عدد كبير من المؤرخين والباحثين من أمثال المرحوم الدكتور زكي صالح الذى كان أستاذاً متميزاً للتأريخ الحديث في دار المعلمين العالية .

(٣) د .ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ج ١/ ١٩٢٢ / الوثيقتان ٢ و ٣ ، رسالة من الملك الى عبد الرحمن النقيب .

(٤) د .ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ج ١/ ١٩٢٢ ، الوثيقة رقم ١٠ ؛ "Iraq, Report on Iraq Administration, Oct.1920 -March 1922", London, 1923 , P.17

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٢ .

غير أن فيصلاً إعترض على رغبة المندوب السامي في أختيار توفيق الخالدي لاشغال حقيبة الداخلية في أول وزارة عراقية ألفت في عهده [١] . ذلك لان الخالدي كان معروفاً بنزعته الجمهورية ، وميله الشديد للاتراك . وكانت رغبة الملك تتجه الى أن تسند الحقيبة الى ناجي السويدي ، الامر الذي عارضه المندوب السامي .فجاء الحل الوسط عن طريق اسناد حقيبة العدلية الى ناجي السويدي ، والداخلية الى الحاج رمزي بك الذي كان من موظفي العهد العثماني المخضرمين ، ويتمتع بتأييد قبائل أبي صخير [٢] ، التي عمل رشيدوحيد اداريه فيها .

كان تحديد الاطار الدستوري ، والقانوني للدولة الجديد ومؤسساتها يعتمد على طبيعة العلاقات مع الدولة المنتدبة ، وموقف الاطراف المعنية من ذلك ، مما أدى الى ظهور صراع سياسي محتدم إستمر على مدى أربع سنوات الى حين نشر " القانون الاساسي " للنظام الملكي الجديد في العراق [٣] . فأن الشعب العراقي رفض الانتداب رفضاً قاطعاً مما حمل أحد اساتذة العلوم السياسية على القول :

"ويلاحظ أنه طوال مدة الانتداب كان الزعماء الوطنيون يترددون في القيام بأي حركة يمكن أن تفسر بأنهم يعترفون بنظام [٤] الانتداب" [٥] .

أما بالنسبة للملك فيصل نفسه فأنه بدأ يتحدث عن ضرورة ألغاء نظام الانتداب قبل أن يتبوأ عرش العراق [٦] ، ولما فاتحه تشرشل أثناء مقامه في لندن في كانون الاول سنة

---

(١) ألفت وزارة واحدة فقط قبل تتويج فيصل ملكاً على العراق ، وهي الوزارة النقيبية الاولى التي إستمر وجودها من الخامس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ حتى الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٤-٢٥ .

(٣) على أساس نشر " القانون الاساسي " يوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ .

(٤) في النص : بذلك النظام .

(٥) الدكتور ولتر هولمز تفير ، مقاييس الكفاءة للاستقلال ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص ٢٦ . كان المؤلف استاذاً للعلوم السياسية في الجامعة الامريكية ببيروت .

(٦) " العراق " العدد ١٨٠٣٢١ حزيران ١٩٢١ ، "أيام فلبي في العراق" ، ص ٢ .

١٩٢٠ ان مؤتمر سان ريمو قد منح بريطانيا الانتداب على العراق استقل فيصل الانتداب ونظامه . فوعد تشرشل بعقد معاهدة بين الطرفين تتضمن مواد الانتداب دون أن يذكر أسم الانتداب فيها/ . وعلى مايبدو أن جميع المسؤولين البريطانيين في العراق قد أقتنعوا بهذا المخرج بعد ثورة العشرين . تؤكد المس بل في رسالتها التي تحمل تاريخ الخامس من آيار سنة ١٩٢١ أن المندوب السامي السير بيرسي كوكس قد " طلب التخلي عن فكرة الانتداب بالمرة . والاستعاضة عنه بمعاهدة تعقد مع الدولة العراقية عند تشكيلها "(١) . والا فأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية " ستحتاج الى " الاحتفاظ بالادارة العسكرية الى أجل غير مسمى "(٢) . الامر الذي كان يكلف الخزينة البريطانية أكثر . ويثير الرأي العام البريطاني بقوة بسببه .

وبعد درس دقيق اقتنع البريطانيون أنه من الافضل أن يحدد مركزهم القانوني في العراق في اطار معاهدة ثنائية تتضمن من الشروط ماتعده عصبة الامم " كافياً لوضع الحكومة البريطانية في مركز يؤهلها لاداء مسؤولياتها الانتدابية " . وكما تعترف تقارير البريطانيين العلنية . ووثائقهم السرية التي تعود الى تلك الحقبة . فلم يقصد بذلك " إلغاء الانتداب . أو الاستعاضة عنه بتلك المعاهدة " . بل كان المقصود "تحديد مسؤوليات الانتداب . وصوغها في أطار معاهدة فحسب "(٣) .

في ضوء هذا المنطق باشر البريطانيون من جانبهم بأعداد الصيغة الاولية للمعاهدة المقترحة قبل ان يتبوأ فيصل العرش . اذ عرضوا عليه أول مسودة لها قبيل تتويجه بيوم واحد . مما أثار حفيظته بقوة . فقد عد الامر مجرد خدعة ذلك لان كلاً من تشرشل ولورانس كانا قد أكدا له في لندن أن بقاء صيغة الانتداب أمر مؤقت .

---

(١) " العراق في رسائل المس بل " . ص ٢٨٤ .

(2)"Special Report .....", P.14

(3) Ibid , P. 14; C.O., 730/13, 21450, from Churchill to Lloyed George, March 16 , 1921.

مرهـــون بأسباب دولية ، وهي تستبدل بعد مدة من أستقراره في بغداد (١) .

اعاد فيصل مسودة المعاهدة المقترحة الى المندوب السامي ، وبوساطته الــى وزير المستعمرات البريطانية بعد أن حذف منها كلمتي الانتداب والاستشارة (٢) ، الا أن البريطانيين رفضـــوا تعديلاته تلك (٣) مثلما آزرها الوطنيون العراقيون بحمـــــــاس واضح (٤) .

وازاء ضغوط البريطانيين على فيصل بهذا الخصوص ،هذه الضغوط التي باشروا بها قبل تتوجــه بأكثر من شهر (٥) ، وفي ظروف العراق وإمكاناتــه الواقعية ، حـــــاول فيصل ، في إطار قناعتــه وتجاربـــه ، اللجوء الى أساليب المناورة السياسية الهادئـــة للتخفيف قـــدر الامكان من غلـــواء البريطانيين الذيـــن قـــدر فيصل ، في الوقت نفســـه ، حاجتهم إليه تقديراً صحيحاً ، لذا نراه يحـــاول أن يوحي لهم في إتصالاته الخاصـــة بهم ، أن موقفـــه إنما يهدف الى أنقاذ مصلحتهم بالاساس (٦) ، شرط " أن يكون قـــادراً أيضاً على خدمـــة بلاده ، " (٧) . وعلى الرغم من أن تجاربه السابقة المحـــددة قد علمتـــه أن السياسة لا تخضع عادة للمقاييس الاخلاقية ، وضوابط الحياة الاعتيادية ، الا أنـــــه

---

(١) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الاعمال العربية الكاملة ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، بيروت ،١٩٨٠ ، ص ٣٢٥ ؛ جلال يحيى ، العالم العربي الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٦ .

(٢) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ــ البريطانية " ، تسلسل ١٤٢ ه ـــ و ع ، رسالة من دار الاعتماد الـــى الملك فيصل بتأريخ ٢٢ آب ١٩٢١ .

(٣) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مسودة المعاهدة العراقية ــ البريطانية " ، الوثائق ١١٩ ــ ١٢٣ ، توجد ملاحظات مختلفه بخط اليد على الوثائق المذكورة .

(٤) على سبيل المثال أنظـــر :
" الاستقلال " ، العددان ١٠٤ و ١٠٥ ، ٨ و ٩ حزيران ١٩٢٢ ؛ " المفيـــد " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٦٠ ، ٢٦ حزيران ١٩٢٢ .

(٥) أنظر على سبيل المثال :
C.O.,730/4, 40743, Tel.No.390, from Cox to Churchill, August 14, 1921.

(6) Ibid.

(7) C.O., 730/ 20, 1359 , from Faisal to Cox, Feb. 23, 1922.

حاول ، مع ذلك ، استغلال علاقاته الخاصة مع بعض البريطانيين المختصين بشـؤون العـراق ، منهم كورونواليس والسيبل وكلايتن وهربرت يونك ، وكان الاخير قد كلف خصيصاً مع فرنن (R.V.Vernon) بالتوجه الى بغداد في الخامس عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢١ حاملين معهما صيغة جديدة للمعاهدة عدتها لندن صيغتهـا النهائية ، وليكونـا عوناً للمندوب السامي برسي كوكس في مفاوضاته مع الملك فيصل (١) .

لقد حاول فيصل ، سعياً منه لتعزيز موقفه في المفاوضات ، استغلال موقـف الوطنيين المتشدد ، بل حاول أن يظهر حتى رئيس وزرائه عبد الرحمن النقيب في موقـف متشدد أكثر منه بالنسبة لموضوع الانتداب ، فقد كتب الى المندوب السامي أن رئيـس الوزراء " طلب منه أن لايتخذ أي أجراء يخالف موقفـه " في هذا المجـال (٢) .

لم يكن بالامكان أن تؤثر مثل هذه الامور كثيراً على مواقف البريطانيين الذيـن كانوا في وضع يمكنهم من إملاء شروطهم ، ورغباتهم على نحو واضح ، فأنهم عرفوا كيـف يستخدمون ورقة مستقبل ولاية الموصل ، والخطر التركي للتأثير على العراقيين ، وعلى شخـص فيصل الذي أصبح هدفاً لدعاية تركيـة مضادة إستهدفت إزاحته نهائياً بالتعـاون مـع الفرنسيين (٣) ، الامر الذي لم يكن خافياً عليه بفضل البريطانيين الذين نقلوا إليه صـورة عن الموقف لم تخل من طابع المبالغة ، وفي مثل هذه الظروف لوح البريطانيون لـه بالانسحاب من العراق ، مما يتركـه " يواجه تركيا الطامعة لوحده " (٤). وبالـغ فيصل في تقدير نتائج مثل هذه الخطوة التي لم يكن لها وجود حقيقي في السوق البريطاني

---

(١) الدكتور فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها فـي السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩ـ٣٠.

(2)C.O.,730/20,10405, March 4 ,1922.Minute.

(3)F.O.,371,6347-2262, Foreign Incitement of the Turks to attack Iraq, Printed for the Cabinet ,December 23, 1921.

(٤) د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة " المعاهدة العراقيـة ـ البريطانية " ، تسلسل ٤٥٤٤ ـ د ع .

أصلاً ، الا أنها جعلته يعتقد ان " زوال نفوذ بريطانيا عن هذه البلاد يعني زواله[١] هو ، وزوال آمال أمته "[٢] .

استمر فيصل ، مع ذلك ، على محاولاته لاقناع البريطانيين بضرورة الغاء ، أو على الاقل تعديل بنود المعاهدة المقترحة التي تتضمن أحكاماً مفصلة تمكن الحكومة البريطانية من القيام بنفس التعهدات الواردة في صك الانتداب.ففي جلسته المنعقدة يوم التاسع عشر من شباط عام ١٩٢٢ قرر مجلس الوزراء العراقي " أن العلاقات مع بريطانيا يجب أن تقوم على أساس تحالف دون حماية أو وصاية ، أو إنتداب "[٣] .

ورداً على ذلك ضرب المندوب السامي على وتر الاستقلال الاكثر حساسية لدى فيصل ، مؤكداً له أكثر من مرة أن حكومته أوعزت أليه أن يوضح له أن :

" وجود الانتداب هو الامر الوحيد الذي يخول بريطانيا حق عقد المعاهدة مع العراق في الوقت الحاضر ، وأن تنازل بريطانيا عن الانتداب يفقدها جميع الحقوق الشرعية ، ويفقدها مركزها الخاص فيما يتعلق بالعراق ، واذا لم يقتنع بذلك الرأي فسوف يتأخر حصول العراق على إستقلاله "[٤] .

حاول الطرفان ، فيصل والبريطانيون ، استغلال الاحداث ، والمستجدات المتلاحقة في هذه الحقبة كل بأتجاه تعزيز وجهة نظره ، ومن أجل الضغط على الطرف الاخر بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة.وهنا أيضاً كانت حجج فيصل ، ومناوراته تمثل الجانب ،

---

(١) في النص : زوالي وزوال أمتي ، وهو يخاطب المندوب السامي السير بيرسي كوكس .

(2) C.O.,730/20. 10404, March 14, 1922. Minute.

(٣) د .ك.و. ، ملفات مقررات مجلس الوزراء.إضبارة كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٢ ، جلسة ١٩ شباط ١٩٢٢ . يراجع أيضاً : ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٤٥٤٤ ـ و ع .

(٤) د .ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المعاهدة العراقية ـ البريطانية "، تسلسل ٢٨ ـ و ع ٦٠/٦٩ ، الوثيقة رقم ٢ . كذلك ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى "، تسلسل ٥٤١٧ ـ و ع ، رسالة دار الاعتماد الى صاحب الجلالة الملك فيصل في ٧ مايس ١٩٢٢ .

والانموذج الاضعف المعبر عن الواقع غير المتوازن . فقد إستغل ، مثلاً الحاح الوطنيين على ضرورة إجازة الاحزاب السياسية ، وضرورة تنفيذ جميع الوعود ، والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراقيين [١] ، ليظهر نفسه وكأنه غير قادر على مواجهة الاحداث في ضوء الموقف البريطاني المتشدد من جهة ، وتطلعات العراقيين الى الحرية والاستقلال من جهة أخرى ، وهذا كان من شأنه ان يجعله يبدو وسيطاً ، لا طرفاً في النزاع الدائر ، مما يتيح له ، حسب قناعته ، فرصة الضغط على الجانب البريطاني . ومن هذا المنطلق نراه يطالب دار الاعتماد بأرجاء بحث موضوع المعاهدة الى أن ينجلي الموقف [٢] .

وتتوفر مؤشرات موثوقة تبين أن فيصلاً كان يرغب في تلك الايام " في تشجيع الحركة الوطنية من وراء ستار " ، ومن ذلك أنه " كان يستمع الى زعماء المعارضة ، ويفتح أبواب بلاطه في وجهها " [٣] . لكن مثل هذا الموقف لم يكن لينطلي على البريطانيين الذين إستغلوه لصالحهم كما نبين ذلك فيما بعد .

أما أوراق البريطانيين وأدواتهم فأنها كانت أكثر فاعلية ، وتأثيراً الى حد كبير ، وهي التي أعطت ثمارها بسرعة ، وفرضت على فيصل التراجع أمام ماعده أمراً واقعياً لانه لم يكن مستعداً ، على أي حال ، أن يتجاوز الحد الذي رأى فيه أقصى ما بأستطاعته بلوغه . وحسبما تؤكد بعض الدراسات الوثائقية فأن الهجوم الوهابي على بعض القبائل العراقية من الجنوب يوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٢ يدخل ضمن تلك الاوراق على أساس أن " الهجوم كان عاملاً مهماً من العوامل التي زعزعت موقف الحكومة العراقية

---

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ــ ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

(٢) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ٤٤٠٤ ، و ع ، ١٨/٤/١٩٢٢ ــ ١٢/٨/١٩٢٢ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

والمفاوض العراقي في مفاوضات المعاهدة " لانه " كان يهدف من بين مايهدف اليه ، ان لم يكن هذا الهدف هو محرك الهجوم وأساسه ، الى تعزيز النفوذ البريطاني في العراق عن طريق إثبات عجز القوات العراقية المسلحة المشكلة حديثاً " في رد هجوم الوهابيين " بمثله ، أو صده على الاقل " . لذا فأن الهجوم عزز "الادعاء البريطاني بأن العراق لايمكنه أن يؤمن حدوده الخارجية دون الحراب البريطانية "(١) .

وعلى الرغم من أن الهجوم الوهابي كان من شأنه أن يصرف أنظار العراقيين مرغمين عن موضوع المعاهدة والانتداب ، الا أن الملك فيصل حاول إستغلال ماحدث لمطالبة البريطانيين بتقوية الجيش العراقي ، والتأكيد على ضرورة منح الجانب العراقي مزيداً من المسؤولية للدفاع عن بلاده ضد أي عدوان خارجي ، فيما ربط البريطانيون الموضوع ، وغيره من الموضوعات المتعلقة بأسس الدولة الجديدة بأستئناف المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة المقترحة (٢) . وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الموقف ، وموضوع الهجوم الوهابي وردود الفعل العراقية الواسعة عليه (٣) الى تعزيز شعبية الملك فيصل الذي أصبحت أوساط مختلفة " على إستعداد لتلبية كل إشارة ، وكل طلب يصدر منه "(٤) .

---

(١) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ١٩٢٢ ، " المثقف العربي " (مجلة) ، بغداد ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص١٢٢ ؛ صادق حسن عبدالله السوداني ، العراق والصراع الحجازي النجدي ، صفحات من تاريخ الحجاز والجزيرة العربية المعاصر ، " الخليج العربي " (مجلة) ، البصرة ، المجلد الثاني عشر ، العدد الاول ، ١٩٨٠ ، ص٩١ .

(2)C.O.,730/20, 1200, Cox to Churchill, Tel. No.197 , March 12, 1922. Also: Churchill to Cox,Tel. No.188, March 17, 1922.

(٣) للتفصيل عن ردود فعل العراقيين على الهجوم الوهابي الذي الحق خسائر بشرية ومادية جسيمة بالعراقيين أنظر :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٨٠ـ٩٦ .

(٤) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ، ص١٢٣ .

وقد تجسد هذا التأييد على نحو خاص في مؤتمر كربلاء المعروف الذي عقد في ١١ – ١٣ نيسان سنة ١٩٢٢ إحتجاجاً على الهجوم الوهابي ، والذي إتخذ قراراً يقضي " بالدفاع عن البلاد ، والسير وراء الملك فيصل ، وترك جميع أمور السياسة ومعضلاتها له "(١).

كان واضحاً أن فيصلاً نفسه كان يميل الى تعزيز هذا الاتجاه للاستفادة منه في دعم مواقفه من موضوعي المعاهدة والانتداب ، وكان ينوي حضور المؤتمر بنفسه لولا إعتراض المندوب السامي على ذلك ، فأناب عنه اليه وزير الداخلية توفيق الخالدي ، يؤكد تقرير إستخباري بريطاني دون بعد مرور يومين على إنفضاض المؤتمر أن فيصلاً قد ندب نوري السعيد للحضور الى كربلاء متنكراً لحث الزعماء الذين حضروا المؤتمر على تأييد سياسته " الرامية الى تخفيض الاعتماد على الانكليز ، والمطالبة برفض الانتداب البريطاني على العراق "(٢).

الا أن هذا الموقف ، على الرغم من أهميته ، لم يكن من شأنه أن يترك تأثيراً كبيراً على البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بتأييد مشابه من لدن العديد من زعماء العشائر المعروفين الذين ضمن البريطانيون وقوفهم الى جانبهم ، وعززوا مواقعهم قبل أن يتبوأ فيصل عرش العراق متمتعاً بتأييد هؤلاء الزعماء بدفع من البريطانيين (٣) ، لذلك فلا غرابة في أن تحرك بالمقابل لفيف من رؤساء القبائل بأتجاه معاكس ، وعقدوا إجتماعاً في الحلة عبروا فيه عن " تمسكهم بالانتداب البريطاني على العراق ، ووجوب مماشاة الملك فيصل وحكومته لسلطات الانتداب "(٤).

---

(١) صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ، ص١٢٧.

(٢) مقتبس من :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٩٤.

(٣) على سبيل المثال أنظر :
F.O., 371/6350, 2490, Tel. from High Commissioner, to Mr.Churchill, Cairo, April 2nd 1921.

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٩٦.

أثرت مثل هذه الامور سلباً على فيصل الذي بدأ يدرك ضعف موقفه (١) . فاقترح على السير بيرسي كوكس إعلام العراقيين صراحة بأن المعاهدة لا تعني غلق الدرب أمامهم للخروج من الانتداب(٢) . الفكرة التي قابلها المندوب السامي بالرضا لعلمه أنها سوف تحول دون وقوع إضطرابات معادية كان البريطانيون يخشونها بدون جدود . وتؤدي الى تكتل الشعب وراء فيصل بالاتجاه الذي يريدونه . وفي هذا الاطار إقترح كوكس نقل المفاوضات الى لندن، ولاسيما أن تشرشل أبدى خيبة أمله من الاسلوب الذي يتبعه فيصل لمعالجة الموقف (٣) .

تجلى ضعف موقف فيصل بصورة واضحة أثناء الاحداث التي رافقت الذكرى الاولى لعيد تسلمه عرش العراق . فمع إقتراب الذكرى إشتدت الحملة ضد الانتداب لان العراقيين رأوا في تتويج فيصل أصلاً أنتهاء الانتداب وبلوغ الاستقلال (٤) . ولقد إتسمت الحملة بقدر كبير من التنظيم . وتجلت فيها وحدة المطالب . الامر الذي يعد خطوة الى أمام في أسلوب نضال العراقيين . مما بعث المخاوف في نفوس البريطانيين . وأستهدفت الحملة دار الانتداب . والحكومة . وكان الملك فيصل يشجع مسارها بصورة حذرة .

وعندما تفاقمت الامور الى هذه الدرجة إقترح فيصل على المندوب السامي في العشرين من آب سنة ١٩٢٢ إما أن يتولى هو المسؤولية التامة بصفته ممثل بريطانيا في العراق . أو أن يعطيه حرية التصرف لتوجيه الامور بما يراه مناسباً بأعتباره ملكاً (٥) . لقد

---

(1) C.O., 730/23, 34943, Intelligence Department Report No.13, July 1, 1922.

(٢) كاظم نعمة . الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال . ص ١١٤ .

(3) C.O.,730/23, 37397, From Cox to Churchill, Tel No. 528, July 28 ,1922.

(٤) "الاهالي" (جريدة) بغداد، العدد ١٠٠٠ ، ٢٤ آب ١٩٥٣ ؛ خليل كنه . العراق أمسه وغده . الطبعة الاولى . بيروت . ١٩٦٦ . ص ١٥ .

(٥) د . ك . و . ملفات البلاط الملكي . أضبارة " المعاهدة العراقية - البريطانية " . تسلسل ٢٩ - و ع . في ٢٠ آب ١٩٢٢ .

رفض كوكس هذا الاقتراح بحجة أن قبوله يعني فشل الجهود البريطانية ، ويقضي الى إضعاف موقف الانتداب كما أخبر تشرشل بذلك برقياً [١] . فكان جواب المندوب السامي على الملك تهديداً صريحاً ، صلفاً :

" إن الاسلوب الصحيح هو أن تتشاور الحكومة العراقية معي بشأن الاجراءات التي تتخذها ، وفي حالة التغاضي عن نصائحي أكون مستعداً لاتخاذ الاجراءات المناسبة بعد التشاور مع القائد العسكري العام " [٢] .

وبالاسلوب نفسه إستغل كوكس ما وقع يوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢٢ من أجل تصعيد الموقف الى الحد الذي يتمكن معه من فرض إرادة البريطانيين . ففي ذلك اليوم نظم الحزبان " الوطني " و " النهضة " مظاهرة كبيرة ، وقدما مذكرة خطية الى الملك فيصل طالباه فيها بمنع " التدخل البريطاني في الامور الادارية " ، و " تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين " ، و " بأن لا تعقد أية معاهدة ، ولا تجرى مفاوضة فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي ، الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة " .

وأثناء المظاهرة ، التي ألقيت فيها خطب حماسية بحضور رئيس الديوان الملكي فهمي المدرس ممثلاً عن فيصل ، حضر السير بيرسي كوكس لتهنئة الملك بالمناسبة ، فسمع المتظاهرين يرددون هتافات معادية للانتداب ، ولبريطانيا ، مما دفعه الى تقديم إحتجاج عنيف الى فيصل في اليوم التالي ، بعد إستشارة وزارة المستعمرات ، طالباً " أن يعتذر اليه ، وأن يعزل فهمي أفندي المدرس " . وفي اليوم نفسه أبعد فيصل فهمي المدرس من منصبه ، وأوعز الى سكرتيره الخاص

---

(1) C.O.,730/24,43371, From Cox to Churchill, Tel. No.594, August 23, 1922.

(2) Ibid.

رستم حيدر (١) أن ينقل أسفه الى كوكس ، ويؤكد له في رسالة خاصة أن الملك "سيعمل كل ماهو لازم ، ويصلح الحادثة حسب رغائب المعتمد السامي" (٢) .

يؤكد الحسني ، الذي كان شاهد عيان للمظاهرة التي وقعت يوم الثالث والعشرين من آب ، والذي درس الموضوع فيما بعد بإمعان ، أن الاصابع البريطانية كانت تختفي وراء ماوقع ، فالهتافات كانت ، كما يؤكد ، "مبيتة ومقصودة في هذه الناحية بالذات" ، لان كوكس "أبى إلا أن يتخذ من هذا الحادث سبباً شحذ فيه عزماً كان موضوع ريب الناس" (٣) .

ومهما يكن من أمر فقد حاول البريطانيون إستغلال هذه الحادثة في أكثر من ميدان ، وبأكثر من أسلوب ، فأنهم بدأوا بتوجيه إنتقادات لاذعة الى شخص الملك فيصل ، يقول أمين الريحاني بهذا الخصوص : " سمعت الانكليز في العراق يقولون هذا فيصل الذي أقمناه ملكاً ينقلب علينا في السنة الاولى " (٤) . وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون الايحاء وكأن ماوقع كان من صنع البلاشفة والكماليين الذين ، كما أشاعوا ، كانوا وراء مكيدة دبرت لخلع الملك فيصل ، إكتشفها المندوب السامي (!) (٥) .

---

(١) رستم حيدر (١٨٨٩ـ ١٩٤٠) من عائلة سورية معروفة ، مثقف من الطراز الاول ، عرف بأدبه الرفيع ، وصل مع فيصل الى العراق في تموز سنة ١٩٢١ ، تقلد رئاسة الديوان الملكي مراراً ، ومناصب وزارية مختلفة . كان مؤمناً بأن " مستقبل الامة منوط بشبابها " ، وبأن " الملوك على دين شعوبهم " ، وضرورة "الاعتماد كل الاعتماد على الفئة المنورة ، والجماعة العقلاء الذين يدركون النتائج ، ويقدرون العواقب " (من كلمة له نشرتها جريدة " الحق " ، العدد ٢١ ، ٢٣ حزيران ١٩٢٠) .

(٢) مقتبس من :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ ؛ مقابلة مع عبدالرزاق الحسني بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٨٨ .

(٤) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٤ .

(٥) " البشير " (جريدة) ، بيروت ، العدد ٢٩١٣ ، ١٣ أيلول ١٩٢٢ ، نقلت الجريدة الخبر من " تايمس اللندنية " .

أدت حادثة يوم ذكرى تتوج الملك الى ثلاث نتائج مهمة هي سقوط الـوزارة النقيبية أولاً ، ووصول فيصل الى طريق مسدود ثانياً ، وأخيراً إقتناع المندوب السامي البريطاني أن الوقت قد حان لاخذ زمام السلطة بيده ، ولا سيما بعد أن رفض فيصـل الاستجابة لطلبه حول نفي عدد من الوطنيين العراقيين الى الخارج [1] .

بقي أمام المندوب السامي إيجاد ذريعة لاخذ زمام السلطة بيـده ، فجـاءت عملية استئصال الزائدة الدودية التي أجريت للملك فيصل يوم الخامس والعشرين من آب بغتة [2] فرصة مناسبة إستغلها كوكس لاتخاذ مايرتأيه من إجراءات بعد أن تولى السلطة في ظروف إنعدام نص قانوني يعالج موضوع الفراغ الذي يتركه غياب الملك لاي سبب كـان ، فقد أصدر سلسلة من القرارات تقضي بأبعاد عدد من الزعماء الى جزيرة هنجام في الخليج العربي ، أو الى أيران ، وغلق حزبي " النهضة " و " الوطني " ، وتعطيـل بعض الصحف المعروفة بأنتقاداتهـا اللاذعة للانتداب ، وللمعاهدة المقترحة ، وفصـل عدد من الموظفين ، كما أمر الطائرات البريطانية بقصف مضارب عدد من قبائـل الفـرات الاوسط ومنطقة ديالى ، ونقل كوكس تفصيلات اجراءاته الى لندن برقياً [3] ، وقد جـاء ردها على لسان وزير المستعمرات تشرشل الذي بارك الاجراءات المتشددة التي أتخذهـا المندوب السامي لمعالجة الموقف ، مع التأكيد على عدم السماح لما عده البريطانيـون " عناد فيصل " أن يؤدي الى " تحطيم سياسة بريطانيا " في العراق [4] ، ولم تخـل

---

(1) C.O., 730/24, 42-471, From Cox to Churchill, Tel.N. 597 August 25, 1922.

أنظر كذلك : امين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ١١٩ ؛ عبد الرزاق أسـود ، موسوعة العراق السياسية ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ...

(2) أثار موضوع مرض الملك المفاجيء ، والعملية التي أجريت له في مثل تلك الظـروف الشكوك ، والظنون لدى العراقيين على مختلف الصعد .

(3) C.O., 730/24, 45045, From Cox to Churchill, Tel.No. 607, August 27, 1922.

(4) C.O., 730/24, 45045, From Churchill to Cox, Tel. No. 492, August 29, 1922.

تهديدات البريطانيين في هذه المرحلة عن تلميحات واضحة الى إمكانية خلع فيصل عن العرش [١] .

وإزاء هذا السيل من التهديد المباشر وغير المباشر ، الصريح والمبطن ، الشفاهي والمدون إضطر فيصل الى التراجع وتسجيل إعجابه " الشديد بالسياسة [٢] الحازمة ، والتدابير الضرورية " التي إتخذها المندوب السامي بصفته " ممثلا لحكومة صاحب الجلالة ، لصيانة المصالح العامة ، والمحافظة على النظام والامن " أثناء مرضه ، ونشر ذلك علناً [٣] . كما تعهد بصورة خاصة أن يستشير المندوب السامي ، ويعمل بمقتضى مشورته ، وأن لايعين أحداً في البلاط ، أو في أي دائرة إلا عن طريق الوزارة المعنية [٤] .

لاينكر أن ظروف فيصل كانت صعبة ، ولكن لاينكر أيضاً أنه لم يضع الاعتماد على الشعب لا في المقام الاول ، ولا في مقام متميز في حساباته وإعتباراته . وقد جسد بنفسه كلتا الحالتين بصورة معبرة في تصريحين ذكر الاول منهما لامين الريحاني ، والثاني للورانس . فقد ورد في الاول ما نصه :

" تراني اليوم محاطاً بالاعداء ولاصديق لي غير الانكليز فمن أين لي بحليف لوشئت المحالفة . في الغرب ، في سوريا الافرنسيون وهم أعدائي . وفي الشمال الاتراك وهم يكرهونني . وفي الشرق الاكراد وقد غلتوا من يدي [٥] . والعجم وهم يدسون الدسائس بواسطة . . .

(١) الدكتور محمد مظفر الادهمي ، هل قتل الملك فيصل ؟ ولماذا ؟ ، " آفاق عربية " السنة الرابعة ، العدد الرابع ، كانون الاول ١٩٧٨ ، ص٦٧ .

(٢) في النص : للسياسة .

(٣) " العراق " العدد ٧٠٦ ، ١٢ أيلول ١٩٢٢ .

(4) C.O., 730/24, 44086, From Churchill to Cox , Tel. No. 503, September 2, 1922.

(٥) إشارة الى الحركات التي شهدتها المناطق الكردية في تلك المرحلة .

على حكومتي . وفي الجنوب إبن سعود وهو دائماً يهددنـــا بالاخوان . من لي أذن غير الانكليز ؟ وهل يعقل أني أنقلب عليهم؟ بل هم المتقلبون ... ، وهم يعدون الوعود ولا يبرون بها ".(١) .

وقبل أن تصل الامور بفيصل الى طريق مسدود بأشهر ذكر للورانس " أن شعـب العراق غير مؤهل بعد لحكومة مسؤولة ، وانه اذا ترك لرحمة السكان المحليين فـي جميع الامور فستحل كارثة ، وأنه سيكون بحاجة للمساعدة البريطانية في حين معارضـة شعبه ".(٢) .

وعلى الرغم من كل ماسبق لم يخل موقف البريطانيين بالمقابل من قدر ، ولو قليل ، من التراجع . فقد تعهدوا لفيصل بالعمل من إجل أدخال العراق في عصبـة الامم " لتنتهي العلاقة الانتدابية بين بريطانيا والعراق تلقائياً " بذلك(٣) .

وهكذا إلتقى الطرفان أخيراً على مقربة من الهدف العراقي في ساحة اللعبـة ، وباتجاه تحقيق فيصل اذا جاز القول . فتتابعت الاحداث بعد ذلك بسرعة . اذ تـم تأليف وزارة جديدة برئاسة عبد الرحمن النقيب يوم الثامن والعشرين من أيلول سنة١٩٢٢ (٤). وفي العاشر من تشرين الاول تم التوقيع على المعاهدة في صيغتها المعدلة (٥) ، لتكـون بذلك أول معاهدة تعقدها الدولة العراقية في عهد الملك فيصل ، هذه المعاهدة التي

---

(١) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الجزء الثاني ، ص٣٢٦.

(2) F.O.,371/6350, 4509, From Lawrance to Churchill, Tel .No. 2401, April 15, 1922.

(3) C.O.,730/24, 43645, From Churchill to Cox, Tel No. 492, August 29 ,1922.

(٤) وهي الوزارة النقيبية الثالثة التي بقيت في الحكم حتى السادس عشر من تشريـن الثاني عام ١٩٢٢.

(٥) أنظر نص المعاهدة في :
عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الطبعة الخامسة ، بيـروت، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ ــ ٤٤ .

جاء الاعلان عن توقيعها مفاجأة لم يتوقعها المراقبون ، مما ترك أبلغ الاثر في نفوسهم ، وزعزع ثقة الكثيرين منهم بفيصل على الرغم من أنه حاول التخفيف من وقعها في البلاغ الذي نشره "على شعبه المحبوب" (١) بهذه المناسبة بعد مرور ثلاثة أيام على التوقيع على المعاهدة ، والذي جاء فيه :

" وأني لا أشك في أن شعبي سيقدر أهمية هذه المعاهدة ، والخطوة الواسعة التي خطوناها في سبيل تحقيق أمانينا القومية ... فالمعاهدة ، كما هو واضح من نصها ، بنيت على أساس المنافع والمصالح المتبادلة ، وكما أننا أخذنا على أنفسنا أن نحترم عهود بريطانيا العظمى ومصالحها الدولية فأنها تعهدت بمعاونتنا ، وأعترفت بأستقلالنا السياسي ، وبأحترام سيادتنا الوطنية ، وجميع الاتفاقيات التي تتفرع عن المعاهدة ستبنى على أساس هذه المبادئ ... والان وقد عقدت المعاهدة ، فالادارة الداخلية أصبحت منوطة بي ، وبحكومتي ، وبشعبي ، فنحن جميعاً ، والحمد لله كتلة واحدة يشدها شعورنا القوي بالمسؤولية عن مستقبل البلاد وسعادتها ، والقوات البريطانية التي كانت مشتركة معنا في المسؤولية ، هي اليوم قوة حليف مخلص مؤازر لنا ، ضمن شروط المعاهدة ، ضد كل من يريد العبث بأستقلالنا ... " (٢).

ومهما قيل عن المعاهدة ، وعن ثقلها وأعبائها ، فأنها كانت تمثل ، على مانعتقد ، تراجعاً ما من جانب بريطانيا قياساً بصك الانتداب ، وكان دور فيصل في ذلك التراجع الجزئي أمراً واضحاً ، مسلماً به ، وقد تجسد ذلك التراجع في المخاض الطويل ،

---

(١) إستهل الملك فيصل بلاغه بالقول " أنشر اليوم على شعبي المحبوب نص المعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية ملك بريطانيا العظمى " .

(٢) "قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون أول سنة ١٩٢٢ ، سري" ، مطبعة الحكومة ، وقائع جلسة يوم الخميس في ١٩ صفر سنة ١٣٤١ ، ١٣ تشرين أول سنة ١٩٢٢ ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

والعسير للغاية (١) الذي رافق ميلاد المعاهدة ، وفي اسلوب صياغة بنودها ، كما في مضامينها أحياناً ، أذ صيغ مضمون بنود المعاهدة الاساسية بذكاء واضح لم يخل من محاولة جادة لارضاء العراقيين دون التفريط بالسيطرة على بلادهم من جانب بريطانيا ، وقد أجاد توفيق السويدي في إختيار كلمة الغموض صفة للمعاهدة ، فسماها ب " المعاهدة الغامضة " التي وضعت ، مع ذلك ، وكما يقول ، " أسس الاستقلال ، وحددت الظروف التي يجوز لبريطانيا أن تتدخل بها ، كما أنهت الاحتلال العسكري " (٢) .

وفي إعتقادنا أن ما تحقق في ظروف العراق المحددة يومذاك كان إحدى الصيغ الممكنة التي قربت تحقيق الاستقلال السياسي الى حد ما ، ذلك لان زعماء العراق لم يكن بوسعهم ، ولم يكونوا مستعدين أن يجربوا ورقة " ثورة العشرين " مرة أخرى ، الامر الذي كان يعتمد عليهم دون أن يكون لفيصل دور ملموس فيه . وتتجسد هذه الحقيقة بصورة واضحة في الفرق الملموس بين مضامين فتاوى هذه المرحلة وشعاراتها ، وتلك التي صدرت عشية " ثورة العشرين " وفي أيامها . وهناك ما يشير الى أن العديد من زعماء الثورة بدأوا يقتنعون بالنضال السياسي السلمي أسلوباً عملياً للوصول الى الاستقلال المنشود ، الامر الذي أنعكس في الموقف من المعاهدة نفسها بعد التوقيع عليها . ففي الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٢٢ ، مثلاً ، وجه عدد من قادة " ثورة العشرين " مذكرة الى المشتركين في مؤتمر لوزان بوساطة وزير الخارجية السوفيتي يحتجون فيها ضد المعاهدة ، ويؤكدون تمسكهم باستقلال بلادهم السياسي (٣).

(١) " ولقد أعترض سير المفاوضات التي دارت بين مندوبينا نحواً من عشرة أشهر مصاعب جمة تمكنا في النهاية بفضل حسن النوايا والثقة المتبادلة في التغلب عليها " — مقتبس من البلاغ الذي نشره الملك فيصل يوم الثالث عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بمناسبة التوقيع على المعاهدة العراقية — البريطانية .

(٢) توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(3) "Documenti Vneshney Politiki SSSR", T.VI, Moscow, 1962; PP. 78-79, 606.

مما كان يؤلف أسلوباً جديداً في النضال بالنسبة للعراقيين عموماً . أما بالنسبة للملك فيصل شخصياً فأنه " بقي يلاحق تخفيف قيود المعاهدة " ، ويعمل من أجل " رفع كل صبغة إنتدابية منها " حسب تعبير الحسني (١) .

ساعد التوقيع على المعاهدة العراقية ـ البريطانية على تذليل عقبات جديدة كانت تعترض وضع الاسس الدستورية للدولة العراقية الجديدة . فقد نصت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة نفسها على أن " المعاهدة تصبح نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي "، النص الذي ألزم الطرفين مهمة الشروع بأتخاذ الاجراءات الضرورية لاستكمال الاسس الدستورية والقانونية للدولة العراقية .

المجلس التأسيسي ودور فيصل في إنتخاب أعضائه وسير أعماله :

ألزم صك الانتداب بريطانيا بوضع قانون أساسي للعراق في ضمن ثلاث سنوات بعد صدور قرار سان ريمو . لذا فأن فكرة إنتخاب مجلس تأسيسي ، أو مايشابهه لسن القانون الاساسي سبقت إختيار فيصل لعرش العراق . ففي حزيران عام ١٩٢٠ نشر ولسن وكيل الحاكم المدني العام البريطاني في العراق بياناً عاماً عن طريق الصحافة المحلية أكد فيه وجوب الشروع بالانتخابات من أجل إختيار أعضاء مجلس يأخذ على عاتقه مهمة تشريع دستور للبلاد (٢) .

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٤١ .
(٢) " العراق " ، العدد ١٢ ، ٢١ حزيران ١٩٢٠ .

ولكن سرعان ما أنيط تحقيق هذه المهمة بفيصل . ففي يوم تتوجه جرى التأكيد على الالتزام بأن " تكون حكومة سموه دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون "[١] . ولما تألفت أول وزارة عراقية في عهده يوم الثاني عشر من أيلول سنة ١٩٢١ نص منهاجها على أن " من أهم الامور التي تسعى لها وزارتنا[٢] هو تأليف المؤتمر الممثل للشعب العراقي ، ووظيفته سن القوانين الاساسية لان المؤتمر بمثابة الروح للحكومة الديمقراطية ، التي لا تقوم لها قائمة إلا به ، وعليه فالسرعة في تأليفه هي من أهم مقاصد الشعب والحكومة "[٣] .

في التاسع عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ صدرت الارادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر :

١ـ وضع دستور (القانون الاساسي) للمملكة العراقية .

٢ـ سن قانون إنتخاب مجلس النواب .

٣ـ تصديق المعاهدة العراقية ـ البريطانية[٤] .

وبقدر ما كانت هذه المهمات خطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة العراقية من جميع الاوجه ، كان موقف فيصل صعباً ، ودقيقاً بالقدر نفسه . فأنه لم يكن في وضع يسمح

---

(١) " العراق " ، العدد ٣٨١ ، ٢٤ آب ١٩٢١ .

(٢) ورد إختلاف طفيف في النص لدى الحسني . أنظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٣ . آثرنا الرجوع الى النص الاصلي للوثيقة المحفوظة لدى دار الكتب والوثائق .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المعاهدة العراقية البريطانية الاولى " ، تسلسل ح ١/١٩٢٢/١ ، الوثيقتان ٦ و ٧ .

(٤) " قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين أول وتشرين الثاني وكانون أول سنة ١٩٢٢ ، سري " ، مطبعة الحكومة ، وقائع جلسة يوم الثلاثاء ١٧ تشرين أول سنة ١٩٢٢ ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

له بمجابهة البريطانيين الذين كان يرى وجودهم ضرورياً في هذه المرحلة ، ولا سيما بسبب أطماع تركيا في ولاية الموصل . وفي الوقت نفسه لم يكن بوسعه أن يتجاهل الرأي العام العراقي ومطاليبه المشروعة ، وكان يخشى كثيراً أن ينظر أليه بأعتباره " دمية تحركها الحراب البريطانية " (١) . لذا نراه يتحرك بالنسبة لموضوع المجلس والانتخابات بحذر كبير فرض عليه تغيير المواقف بسرعة في بعض الحالات ، كما حاول إلقاء ثقل التحرك الرسمي العراقي على عاتق رئيس وزراء أقوى ، وأكثر أستقلالية من عبد الرحمن النقيب ، الامور التي يمكن ملاحظتها من خلال فحص الاحداث التي شهدتها الساحة العراقية في غضون الاشهر التي أتبعت التوقيع على المعاهدة ، ولا سيما في بروز عبد المحسن السعدون على مسرح الاحداث .

حاول عبد المحسن السعدون إبراز أسم الملك فيصل في البيانات التي أصدرها ، بأعتباره وزيراً للداخلية في الوزارة النقيبية الثالثة ، بخصوص الانتخابات . ففي اليوم التالي لصدور الارادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي وجه كتاباً بهذا الصدد الى جميع متصرفي (محافظي) الالوية أستهله بالقول : " لقد أصدر صاحب الجلالة الملك المعظم إرادته المطاعة بلزوم المباشرة بأنتخاب المجلس التأسيسي إبتداء من ربيع الاول سنة ١٣٤١ (تشرين الاول سنة ١٩٢٢) طبق قانون الانتخاب المبلغ إليكم سابقاً " . وأكد السعدون أن الحكومة ترنو من أجراء الانتخاب ، و " جمع المؤتمر (٢) بالقريب العاجل ... تحقيق رغائب الشعب " ، نطالبه " بالتزام السكينة " ، وعدم أفساح المجال " لما يشوش الاذهان من الاباطيل " ، على أن يتكاتف الجميع " لانتخاب من تعتمد عليهم الامة من اللائقين لتمثيلها ، والعالمين بمنافعها ... بكمال الحرية ، ودون تحزب أو مداخلة من أحد الموظفين ، أو أي شخص كان بخلاف أحكام القوانين المرعية " (٣) .

---

(1) C.O., 730-43-60034, Secret, November 22,1923, Dobbs to Dvenshive.

(٢) يقصد المجلس التأسيسي .

(٣) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٤٧-١٤٨ .

وفي بلاغ لاحق أصدره السعدون يوم الرابع والعشرين من تشرين الاول بخصوص الموضوع نفسه تطرق الى " المصاعب والمشكلات التي أعترضت الحكومة العراقية في أبــــان أول تطورها السياسي ، والعقبات التي أجتازتها لتحقيق رغائب وأماني الشعب العراقـــي النجيب "والتي " أصبح الكل على علم تام بها ... لاسيما بما جاء في بلاغ مليكـــنا المفدى الذي أذيع بمناسبة أنجاز المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي توفق الـــى إنجازها بصورة جديرة بالتقدير " . ثم أشار الى بلاغ السابق الذي أصدره " بنــاء على صدور الارادة الملكية المطاعة بتأليف المجلس التأسيسي "(١).

كان إتجاه الرأي العام العراقي يميل الى مقاطعة الانتخابات ، وذلك بتأثيــر المعارضة ، ولاسيما فتاوى رجال الدين الشيعة والسنة على حد سواء (٢) ، مما تحــول الى عقبة جديدة لم يكن النقيب بالسياسي المؤهل لتذليلها، خصوصاً وأن فيصلاً لم يكـــن مرتاحاً من وجوده أصلاً ، الامر الذي لم يكن بوسع المندوب السامي أن يتجاهله حـــتى النهاية، إذ إقتنع بدوره بعجز النقيب للاضطــلاع بالمهمات الجدية المطروحة على الساحة السياسية . وإذا بعبد المحسن السعدون الذي كان أبرز وجه في الوزارة النقيبية الثالثة، والــذي كان " من مؤيدي سياسة الملك الرامية الى التخلص من النقيب "(٣) يتخلــى عن منصبه الوزاري يوم السادس من تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ ، فجاء ذلك بمثابة إشـــارة صريحة للنقيب أجبرته على تقديم إستقالة وزارته الى الملك فيصل بعد مرور عشرة أيام فقط على إستقالة السعدون ، مع العلم أنه ما كان يرغب في أن " يتخلى عن رئاسة الــوزارة إلا

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٢٨ .

(٢) " المفيد " ، ١٨ آب ١٩٢٢ ؛ " العراق " العدد ٧٤٦ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ؛ محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحــداث ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ٢٦ ـ ٤٧ ؛

" Iraq. Report on Iraq Administration, April 1922-March 1923", London, 1923, P. 26.

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ص١٥١ .

إذا حمل حملا ورجلاه الى الامام " حسبما تؤكد بل ، ومن المفيد أن نشير الى أن فيصلا قبل إستقالة النقيب في يوم تقديمها نفسه دون تأخير .

كان لابد من وجود حكومة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي ، فاتفقت وجهات نظر الملك فيصل (١) ، ودار الاعتماد (٢) على أن عبدالمحسن السعدون هو الشخص المؤهل للاضطلاع بمسؤولية حكومة من هذا النوع . وكان السعدون يتصف فعلا بمجموعة من الميزات أكسبته ود الاطراف المعنية وثقتها (٣) .

ثم تأليف الوزارة السعدونية الاولى يوم العشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ ، وقد ضمت عدداً من الساسة البارزين المقربين من الملك فيصل ، هم كل من نوري السعيد وياسين الهاشمي وناجي السويدي . وقد ساند فيصل الوزارة الجديدة وإجراءاتها ، وحاول في البداية أن يكون توجيهه لها بصورة غير مباشرة ، وغير علنية قدر الامكان بسبب طبيعة المرحلة التي إتسمت بكونها مرحلة دقيقة للغاية يعتمد عليها تقرير أسس دولته ومستقبلها الى حد كبير ، فالمعارضة كانت تحاول عرقلة الانتخابات ، وتعترض على شرعيتها بقوة (٤) ، وكانت المناطق الكردية تهدد بالانفصال (٥) بعد خيبتها في تحقيق أمانيها ، وازدادت حدة مطالبة الكماليين بولاية الموصل بعد أن أنهوا نزاعهم

---

(١) د . ك . و ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، إضبارة تشرين الاول ـ كانون الاول ١٩٢٢ ؛
"Iraq. Report on Iraq Administration , April 1922- March 1923 ", P.27 .

(٣) للتفصيل أنظر :
لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٤) " العاصمة " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٤١ ، ٢١ كانون الاول ١٩٢٢ .

(٥) " العراق " ، العدد ٧٩٥ ، ٢٨ كانون الاول ١٩٢٢ ؛ " العاصمة " ، العدد ٤٦ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٢٢ ؛

" Report by His Britannic Majesty's Government on the Administration of Iraq for the Period April 1923-December 1924", London, 1925, PP. 24-26.

مع اليونانيين ، وتفرغوا لقضية الموصل [١] ، في وقت إرتفعت أصوات داخل مجلس العموم البريطاني تطالب بالجلاء المبكر للقوات البريطانية من العراق بسبب نفقاتها الباهظة [٢] ، الامر الذي كان من شأنه أن يؤثر على موقف العراق في مجابهة تركيا الكمالية التي باشرت بتدخل عسكري سافر في منطقة راوندوز الشمالية [٣] .

وكان الملك فيصل مقتنعاً بأن مصير هذه الامور الحيوية ، وموضوع إستقلال العراق برمته يعتمد على إقامة " المجلس التأسيسي " وقراراته الى حد كبير ، فقد سبق لوزير المستعمرات البريطانية تشرشل أن أبلغه صراحة أن بلاده لا تلتزم بمنطوق المادة السادسة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الا بعد إبرامها والاتفاقيات الملحقة بها [٤] ، وهذه المادة تنص على تعهد " جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بأدخال العراق في عضوية جمعية الامم في أقرب مايمكن ." [٥] ، الموقف الذي أثر على الوزارة النقيبية الاخيرة بأتجاه الرضوخ أمام ماعدته أمراً واقعاً لابد من قبوله [٦] . كما لم يطر أ

---

(١) بدأ النزاع المستفحل الذي نشب بين الكماليين واليونانيين ، والذي تخللته ، سلسلة من المواقع الحربية ، يخف الى درجة كبيرة في هذه المرحلة على أثر الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات التركية على القوات اليونانية ، مما جعل الكماليين في وضع نفسي ومادي أفضل من السابق من جميع الاوجه . للتفصيل حول الموضوع أنظر :
قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات وإتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ـ جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨ ـ ٥١ .

(٢) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ١٢٧ .

(3) C.J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. Political Travel and Research in north-eastern Iraq, London, 1957, PP. 245-252.

(4) "Special Report .... " , P.15. (٤)

(٥) أنظر نص المادة في : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٣٩ .

(٦) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ـ الانكليزية " ، تسلسل ٣١ ، من عبد الرحمن الى الملك فيصل في ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٣٢١ .

أي تغيير على موقف السعدون بالنسبة لهذا الموضوع .

من هنا فأن الانتخابات قد تحولت الى موضوع الساعة الاكثر حساسية ، وضرورة ، اذ أن فيصلاً ورئيس وزرائه الجديد كانا واثقين من أن " توطيد دعائم الحكومة على أسس وطنية ثابتة " " تجعلها في قبضة الوطنيين الاكفاء " ، وتحديد " العلاقات الودية " مع " الحليفة الكبرى بريطانيا العظمى " في إطار الاعتراف باستقلال العراق السياسي ، وسيادته الوطنية ، و " وضع لائحة دستور المملكة العراقية وفقاً لروح الشعب ورغباته " ، و " إحضار قانون أنتخاب المجلس التشريعي (١) " وغير ذلك من القضايا المصيرية (٢) إنما تعتمد قبل كل شيء على إنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي . وعلى هذا الاساس عد السعدون اتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يعرقل سير الانتخابات أمراً منطقياً تتطلبه مصلحة الوطن ومستقبله (٣) .

لكن ذلك لم يكن من شأنه أن يؤثر على الرأي العام الذي كان متأثراً بموقف المعارضة وعلى رأسها رجال الدين ، إلى حد كبير . فقد توقفت الانتخابات في مناطق الفرات الاوسط ، وفي المراكز الدينية مثل النجف وكربلاء والكاظمية ، وفي العديد من المناطق الاخرى ، كما قاطعها المسيحيون أيضاً على خلاف ما كان يتوقعه البريطانيون تماماً (٤) . وتوقفت الانتخابات كلياً في معظم المناطق الشمالية (٥) ، وبلغ الامر حداً هو أن الصحف المعروفة بموالاتها للحكومة قاطعت أخبار الانتخابات (٦) . وقد حاول فيصل

---

(١) يقصد به البرلمان .
(٢) الفقرات مقتبسة من منهاج الوزارة السعدونية الاولى .
(٣) " العراق " ، العدد ٧٦٧ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ .
(4) "Iraq- Report on Iraq Administration, April 1922 - March 1923", PP. 23-24 ,26.
(٥) " العراق " ، العدد ٧٤٦ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ .
(٦) اختفت اخبار الانتخابات من على صفحات جرائد العاصمة إعتباراً من بداية العام ١٩٢٣ ، بما في ذلك جريدة " العراق " المعروفة بموالاتها للحكومة والبريطانيين .

الضغط على رجال الدين ، ودفعهم الى تغيير موقفهم المعارض عن طريق عدد من رؤساء العشائر المعروفين ، منهم الحاج عبدالواحد الحاج سكر ، ممن أبدوا استعدادهم " للذهاب مجتمعين الى رجال الدين والطلب منهم العدول عن تلك الفتاوى " التي أصدروها بصدد مقاطعة الانتخابات[(١)] .

عرف عبدالمحسن السعدون ، وبتشجيع غير مرئي من الملك فيصل ، كيف يستغل الظروف التي ولدتها مشكلة الموصل[(٢)] في هذه المرحلة من أجل امتصاص نقمة المعارضة المنصبة على كل مايتعلق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وفي مقدمتها موضوع إنتخابات المجلس التأسيسي . فبعد فشل مؤتمر لوزان الاول في مطلع شباط سنة ١٩٢٣[(٣)] في أيجاد حل حاسم لمشكلة الموصل إقترحت بريطانيا إجراء إستفتاء في المنطقة للاخذ برأي السكان ورغباتهم ، أو إحالة القضية على عصبة الامم للبت فيهما ، وإتخاذ قرار بشأنها[(٤)] . واستغل الكماليون من جانبهم الظرف الجديد لتصعيد تدخلهم في المنطقة صراحة ، مما اثار حفيظة قطاع واسع من أبناء الشعب العراقي .

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ٠ ملفات البلاط الملكي ، إضبارة سير الانتخابات للمجلس التأسيسي ، رسالة خصوصية من الملك فيصل الى المندوب السامي بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢ ، الوثيقة رقم ٢٩ ٠

(٢) للوقوف على تفصيلات مشكلة الموصل وملابساتها يمكن الرجوع الى كتاب الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ التركية ـ الانكليزية وفي الرأي العام ، ويفضل الاعتماد على الطبعة الاولى للكتاب الذي صدر في بغداد سنة ١٩٥٥ ٠

(٣) مؤتمر دولي عقد في لوزان في سويسرا من أجل البت في قضايا الشرق الاوسط على إثر إنتصار الحركة الكمالية في تركيا التي أدت الى فشل معاهدة سيفر التي عقدت بين الحلفاء والدولة العثمانية في باريس في آب سنة ١٩٢٠ ، مر المؤتمر بمرحلتين ، الاولى من ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ حتى ٤ شباط عام ١٩٢٣ ، والثانية من ٢٣ نيسان حتى ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ ، وكان تقرير مصير ولاية الموصل ضمن المواضيع التي أثيرت في المؤتمر ، للتفصيل عن المؤتمر راجع : الدكتور فاضل حسين ، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٦٧ ، (٨٠ص) ٠

(٤) د ٠ ك ٠ و ٠ ٠ ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " تركيا وقضية الموصل والحدود " ، رقم ١/٢/٥ ، الوثائق ١ ـ ١٠ ٠

من هنا فأن الفرصة أصبحت مواتية للربط بين مصير الموصل والانتخابات والمجلس التأسيسي ، وللنيل من خلال ذلك من المعارضة . فقد بدأت الصحف الموالية للحكومة حملة واسعة بهذا الاتجاه ، مؤكدة على أحقية العراق بالموصل ، مما ترك أثراً كبيراً في نفوس العديد من الزعماء وغيرهم ،فتوالت برقيات التأييد على الملك من سائر أنحاء القطر (١) .

ولجأت الحكومة في الوقت نفسه الى سلسلة من الاجراءات التي توخت منها كسب المعارضة الى جانبها ، فوافقت على عودة المنفيين شريطة أن يقدموا تعهدا ينص على دعم سياسة الملك فيصل (٢) . كما الغي المنع المفروض على جريدة " الاستقلال " (٣) المعروفة بميولها المعادية للبريطانيين (٤) .

وقد عزز موقف الملك فيصل ، ورئيس وزارته في خضم هذه الاحداث القرار المفاجيء الذي إتخذته الحكومة البريطانية بصدد موافقتها على عقد بروتوكول يقضي بتقليص مدة المعاهدة العراقية – البريطانية من عشرين عاماً الى أربعة أعوام فقط من تاريخ عقد الصلح مع تركيا (٥) . وذلك تحت تأثير موقف العراقيين من جهة ، وبسبب تقرير اللجنة الخاصة التي ألفت في لندن لمراجعة سياسة بريطانيا تجاه العراق،إذ أكد التقرير الذي صدر يوم السادس عشر من نيسان عام ١٩٢٣"وجود رأي قوي في البرلمان ،وفي البلاد يفضل الجلاء المبكر من العراق " بسبب النفقات الكبيرة التي تتحملها الخزينة نتيجة وجود القوات البريطانية هناك (٦) .

---

(١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، أضبارة "تركيا وقضية الموصل والحدود" رقم ٢/٥/١ ، الوثائق ، ٦٦ – ١٤٤ .

(٢) لطفي جعفر فرج عبد المحسن السعدون ،ص ٨٢ ؛

" Report by HBMG on the administration of Iraq for the period April 1923- December 1924", P. 30.

(٣) " الاستقلال " العدد ١٣٧ ، ٧ مايس ١٩٢٣ .

(٤) كانت جريدة " الاستقلال " البغدادية تعد ضمن صحافة ثورة العشرين مثل " الفرات " و " الاستقلال " النجفيتين .

(٥) أنظر عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص٤٨ – ٤٩ .

(٦) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ،ص ١٢٧ .

رحبت الحكومة العراقية بالقرار ، ووقع السعدون على البروتوكول في الثلاثين من نيسان ، وبدأت الصحافة تؤكد على الجوانب التي عدتها مكسباً كبيراً بالنسبة لمستقبل العراق السياسي ، ولا سيما مايتعلق بأمكانية دخول العراق في عصبة الامم بعد مضي أربع سنوات على عقد الصلح مع تركيا ، ودون أن يغلق البروتوكول الباب أمام إجراء مفاوضات جديدة بين الطرفين المعنيين حتى قبل انقضاء هذه المدة (١) .

في الرابع من آيار أصدر الملك فيصل بلاغاً بهذه المناسبة ، إستهله بالقول أن حكومته تمكنت من أن " تخطو خطوة كبيرة أخرى في سبيل تحقيق أماني الامة " وذلك " بعناية الله جل وعلا ، وروحانية نبيه المصطفى (ص) " . وفي بلاغه عد فيصل "الخطوات السريعة التي خطتها " حكومته " في سبيل التقدم والاستقلال ، وتوليها زمام المسؤولية في الاعمال " ضمن " جملة الاسباب الرئيسية التي بني عليها الملحق" (٢) .

وفي ضوء صدور البروتوكول حدد فيصل في بلاغه المهمات الجديدة المطروحة على النحو الاتي : " ولا شك أن الحالة السياسية الجديدة ، التي ستتلو هذا العقد الجديد ، تقضي بصرف جهود عظيمة من قبل الحكومة والشعب للتمكن من إنهاء المسؤوليات والتكاليف الملقاة على عاتق حليفتنا العظمى في البرهة القصيرة المحددة في الملحق المذكور ، وجعل كافة مسؤوليات المملكة ملقاة على أبنائها ، ومهما كانت خطورة الامر فلنا الاعتماد التام على أن شعبنا سيقوم بالواجبات (٣) الكبيرة التي تتطلبها منه الحالة الجديدة بكل أرتياح ... " . وقد حدد فيصل في ختام بلاغه تلك الواجبات بـ " جمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة ، وتوطيد دعائم الحكومة على أسس دستورية مدنية جديرة بالثقة العامة ، وتكوين القوة المطلوبة لحفظ الامن والنظام " .

---

(١) " العراق " ، العدد ٩٠٣ ، ٤ آيار ١٩٢٣ .
(٢) أنظر نص البلاغ في :
" العاصمة " ، العدد ١٦٢ ، ٦ آيار ١٩٢٣ .
(٣) في النص : في الواجبات .

ومنذ هذه اللحظة ظهر موضوع الانتخابات من جديد على صدر صفحات جرائد العاصمة التي أكدت ضرورة " إنجاحها بالسرعة اللازمة "(١) .

وعلى الرغم من كل ما سبق فأن الهدوء الذي كان قد خيم على مواقف المعارضة في الاونة الاخيرة لم يصاحبه تخفيف في حدة المعارضة الدينية ، اذ لم يشارك كبار رجال الدين المعروفين بتأثيرهم على الناس في حملة برقيات التأييد التي إنهالت على الملك فيصل والبلاط في هذه المرحلة ، فقد عد هؤلاء قضية الموصل موضوعاً ثانوياً (٢) . كما أنهم فهموا البروتوكول الجديد الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية بأعتباره مجرد وسيلة لامتصاص السخط ، والتعجيل بالانتخابات(٣) التي عدوا الدعوة لها " محاولة لخداع الشعب العراقي "(٤) .

ومرة أخرى كثفت المعارضة الدينية عن نشاطها ، فقد تجددت الزيارات وأجريت المناقشات بين رجال الدين من مختلف المذاهب والطوائف ، وتقرر أصدار فتاوى جديدة ، بل لقد صدر عدد منها بالفعل ، وشرع بنشر صورها بين الناس(٥) .

وازاء ذلك ارتأى الملك فيصل أن ينزل بنفسه الى الميدان حتى يلقي بثقله بصورة مباشرة من أجل إنجاح الحملة الانتخابية . وكان من رأيه ان تحقيق ذلك يعتمد

---

(١) " العراق " ، العددان ٩٠٤ و ٩١٥ ، ٥ و ٢١ آيار ١٩٢٣ .

(٢) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، الاضبارة رقم د /٦ /٥ ، تقرير طوائف السنة والشيعة .

(٣) لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص٨٦ .

(٤) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، إضبارة " الانتخابات والدعاية " بدون رقم وتسلسل ، كتاب سري من مدير الشرطة العام في وزارة الداخلية المرقم ٦٢٥٦ /٢٦ /ت/١ / والمؤرخ في ٢٧ آيار ١٩٢٣ .

(٥) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، الملف نفسه ، تقرير سري خاص من نائب مفتش الشرطة العام للتحقيقات الجنائية الى مستشار وزارة الداخلية المرقم أ س و ى / ٢٤٩ والمؤرخ في ١٦ آيار ١٩٢٣ .

الى حد كبير على كسب زعماء العشائر الى جانبه ، فأجتمع بعدد كبير منهم ، وشاورهم في الامر ، وحثهم على المشاركة الفعالة مع أتباعهم في الانتخابات . وقد رأى البعض منهم ضرورة استحصال موافقة العلماء على إبطال مفعول فتاواهم السابقة حتى يتسنى استئناف الانتخابات ، والاشتراك فيها . واستجابة لهذا الرأي أوفد فيصل رجلين من البلاط الى الشيخ مهدي الخالصي لينقلوا إليه رغبته في إصدار فتوى جديدة يلغي بها مفعول الفتاوى السابقة بخصوص مقاطعة الانتخابات وتحريمها ، غير أن الخالصي لم يستجب لطلب الملك[١] مما دفعه الى تغيير موقفه بحذر حول ضرورة اللجوء الى إستخدام الشدة مع المعارضة الدينية وسيلة لتصفية الجو كما كان يرتأي ذلك رئيس وزرائه عبد المحسن السعدون ، الامر الذي نلاحظ أبعاده من خلال الاحداث اللاحقة التي شهدتها الساحة العراقية في هذه المرحلة .

واقتنع الملك فيصل أيضاً بضرورة القيام بجولة واسعة تغطي مختلف المناطق[٢] تأييداً للانتخابات التي رأى فيها ترسيخاً للسيادة الوطنية ، ولاسيما بعد أن عبر البريطانيون عن ثقتهم "بأن العراق سيعمل كل ما في وسعه ليهيء في أقرب وقت الى حكومة جلالة الملك (البريطاني) أسباب مساعدته[٣] في الدخول الى عصبة الامم"[٤] .

لقد ألقى الملك حيثما حل أثناء جولته ، كلمات أكد فيها بصورة معبرة ضرورة الاشتراك في الانتخابات ، والتسريع في التئام المجلس التأسيسي ، وعد ذلك واجباً وطنياً من شأنه أن يهيء جميع أسباب الاستقلال السياسي الناجز للعراق بدخوله في عصبة الامم . ففي مأدبة الوداع التي أقامها وجهاء الموصل وكبارها أثناء زيارته لها في أواخر آيار ألقى فيصل كلمة ورد فيها قوله :

" ومن يمعن النظر في ذيل المعاهدة[٥] يعلم أنه لم يبق بيننا

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٢١-١٢٢ .
(٢) " العاصمة " ، العدد ١٦٧ ، ٢٢ آيار ١٩٢٣ .
(٣) في النص : مساعدتها .
(٤) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية - الانكليزية " ، تسلسل ٣١ ، رقم الوثيقة ٣٢١ .
(٥) يقصد البروتوكول أو الملحق .

وبين تلك الامنية الا دخولنا في جمعية الامم ، وهذا أمر ضروري بالنسبة الى أنظمة تلك الجمعية الدولية (عصبة الامم) . فعلينا أن نقوم بواجبنا الوطني ، ونعقد مجلسنا التأسيسي ، ونظم دستورنا الذي هو حياة الامة ، وقوام نظامها . وانني معتقد أن أبناء شعبي المخلص يشتركون معي في لزوم القيام بهذا الواجب الحيوي لانهم سوف ينبذون كل من يريد أن يعرقل مساعينا ، ويقف عثرة في سبيل إستقلالنا ، وسير حياتنا القومية ، واني سوف أكون ، بعون الله ، رقيباً على تحقيق هذه المهمة ، فمن أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها ، وما ربك بظلام للعبيد ". وأضاف :

" علينا أن ننبذ كل الاختلافات الشخصية ونجمع شملنا ، ونحقق ثقة حلفتنا بنا ، ونظهر للعالم أننا أهل للاستقلال التام "(١) .

وفي الناصرية طالب الملك فيصل العراقيين أن يعيروا " إنتخاب المجلس التأسيسي ... مايستحق من إهتمام " ، وأن ينتخبوا " الرجال الاكفاء المخلصين " لينوبوا عنهم ، ويمثلوهم " حق تمثيل "(٢) ، لان " الامة بحاجة الى دستور يضعه ممثلوها طبق إرادتها ، وتقاليدها ، وشرائعها " كما أكد ذلك في خطاب آخر له (٣) وكرر الاقوال نفسها في كلماته التي ألقاها بين زعماء الديوانية ، وشيوخ الناصرية (٤) ، أو تلك التي ألقاها لمرافقيه نيابة عنه (٥) .

وقد تمخضت عن زيارات الملك فيصل نتائج جيدة ، وملموسة . لقد ذكرت صحف العاصمة بهذه المناسبة ان العديد من الشيوخ المعروفين في المناطق الجنوبية قد أقسموا بأنهم " متفانون في إتباع سياسة (الملك فيصل) ، وإمتثال أوامره ، وهم لايصبرون عن تأخير الانتخابات يوماً واحداً ، وإنهم يد الملك القوية في تحقيق إستقلال الامة المطلق

---

(١) " العراق " ، العدد ٩٢٣ ، ٣٠ آيار ١٩٢٣ .
(٢) " العراق " ، العدد ٩٧٥ ، ٣١ تموز ١٩٢٣ .
(٣) " العاصمة " ، العدد ٢٠٤ ، ١١ تموز ١٩٢٣ .
(٤) " العاصمة " ، العدد ٢٠٤ ، ١١ تموز ١٩٢٣ .
(٥) " العراق " ، العددان ٩٥١ و ٩٧٧ ، ٢٦ تموز و ٢ آب ١٩٢٣ و " العاصمة " ، العددان ١٩٦ و ١٩٧ ، ١ و ٢ تموز ١٩٢٣ .

بالطرق التي يرجحها "(١) . وأكد آخرون " أنهم متأهبون لقتل كل فكرة ،أو دسيسة تمس مصالح البلاد الرئيسية ، أو القضية العربية . وأنهم سيسحقون كل مروج للدعاية المضرة ، وكل معرقل لسير الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي "(٢) .

وقبل ان يستكمل الملك فيصل زياراته دفعته نجاحاته ، مع الاحداث الاخيرة ، الى إتخاذ خطوات مهمة على طريق إنجاز الانتخابات المقررة . ففي السابع عشر من حزيران سنة ١٩٢٣ عقد مجلس الوزراء جلسة قرر فيها بالاكثرية البدء بالانتخابات بعد عودة الملك من جولته (٣) . وفي الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء المصادف الثالث من تموز ترأس الملك فيصل نفسه في القصر الملكي جلسة خاصة لمجلس الوزراء تقرر فيها :

١ـ تجديد اللجان الانتخابية .

٢ـ وضع مادة قانونية لصيانة أعضاء المجلس التأسيسي .

٣ـ تعديل المادة القانونية المتعلقة بعدد المندوبين .

٤ـ تأليف لجنة خاصة موقتة يمثل أعضاؤها وزارتي الداخلية والعدلية للاشراف على الانتخابات (٤) .

لكن ماحققه فيصل في هذا الميدان لم يعن تذليل جميع الصعاب التي إعترضت طريق الانتخابات . فالمعارضة الدينية بقيت على أشدها ، وبدأت تهدد من جديد بنسف كل الجهود التي بذلت من أجل إجراء إنتخابات عامة ذات طابع ديموقراطي كما كان يرغب في ذلك الملك فيصل بكل جوارحه ، وعندما أحس رئيس الوزراء بخطورة الموقف

---

(١) " العاصمة " ، العدد ٢٠٤ ، ١١ تموز ١٩٢٣ .

(٢) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٦٩ .

(٣) د .ك .و .، مقررات مجلس الوزراء ، إضبارة شهر نيسان ومايس وحزيران ، جلسة يوم ١٧ حزيران ١٩٢٣ .

(٤) د .ك .و .، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المفاوضات ومقررات مجلس الوزراء " ،رقم د ٧/٢/ ، ١٩٢٣ ،جلسة خصوصية يوم ٣ تموز ١٩٢٣ .

أبرق الى فيصل في البصرة يحلمه بوجوب إلقاء القبض على الشيخ مهدي الخالصي وأولاده ونفيهم خارج العراق (١) .

أصبح الملك فيصل في موقف حرج للغاية ، فالخالصي عالم ديني كبير ومعروف ، وله تأثير واسع على الناس ، لذا كان من شأن نفيه ان يزيد من السخط العام، كما أن علاقته بالاسرة الهاشمية كانت وطيدة . ومع ذلك فقد ادرك فيصل وجوب الخضوع للامر الواقع إن هو اراد النجاح لسياسته ،لكنه إقترح على السعدون أن يتم النفي بشكل حذر ، ومحترم ، وعلى " أن لا تحجز عائلته ولا تخوف " . وهكذا ألقي القبض على الخالصي وأولاده وعدد من صحبه(٢)، وسفروا في قطار خاص الى البصرة ، ومنها الى خارج العراق (٣) .

أثر هذا الموقف على فيصل ، وطرأ تغير على لهجته في كلماته التي ألقاها في حواضر العراق ، أو التي ألقيت نيابة عنه بعد ذلك، ففي البصرة ألقى وزير العدل ناجي السويدي ، الذي كان يرافقه أثناء زيارته لها ، كلمة بأسمه تخلل التهديد الصريح ثناياها ، اذ ورد فيها مانصه :

" وطريق الحكومة هو السعي بحزم وعزم لاعطاء الامة حقها بطريقة شرعية ،فلا يمكن أن تعيش حكومة اليوم مالم تؤسس على أسس مقبولة بين الامم الراقية . لقد مضى عهد الهمجية والفوضى ، وجاء عهد القانون والحق والواجب ، ولا تحيا دولة لا تستند الى أوضاع مدنية ، وقواعد معروفة هي قواعد الديمقراطية الصحيحة ، قواعد الدستور الذي لايجوز الاستغناء عنه ... أما الفكرة القائمة لعرقلة هذا المشروع ، وهي غير ناضجة ، ولا مستندة على الحقائق ، فللحكومة (٤) أن تزيلها بحزم وعزم بالطرق المشروعة ، ولايمكن

---

(١) خيري العمري ، شخصيات عراقية ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٢٠٥ .
(٢) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ــ ١٩٥٨ ، ص٢٧ ــ ٢٩ .
(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٢٣ .
(٤) في النص : فلها .

للذين جاهدوا في سبيل القضية العربية عامة ، والعراقية خاصة أن يقفوا مكتوفي الايدي أمام فكرة خطيرة غير مؤيدة بالحق "(١) .

وعلى الغرار نفسه تغيرت لهجة الملك فيصل في توجيهاته التي كان يبعثها الى رئيس وزرائه عبد المحسن السعدون • فبعد إستحصال الاخير موافقته على نفي الخالصي وأولاده بعث فيصل ببرقية لاحقة الى السعدون هذا نصها :

" لكم الصلاحية المطلقة فيما ترون عمله مناسباً في الكاظمية وبغداد لحفظ الامن ، وشرف الحكومة ويجب إتخاذ خطة حازمة • بعد الكاظمية أخبروا مجتهدي النجف بواسطة المتصرف بكل مايجري مع الخالصي وأتباعه ، وطمنوهم بأن يداوموا محافظين على السكينة ، وقائمين بواجباتهم الدينية ، مع إبلاغهم أسف الحكومة على إضطرارها الى أتخاذ هذه الاجراءات ، رغماً عن الوسائل السلمية التي إتبعتها حتى الان • أعلنوا ذلك في الصحف بصورة مناسبة "(٢) .

وفي الوقت نفسه فقد شن الملك فيصل بقصد اقناع الناس بأجراءاته ، وكسبهم الى جانبه حملة نقد غير مباشر ضد رجال الدين ذوي الاصول الفارسية ، مؤكداً أن " البلاد لايمكن أن تستسلم لدعوة أجنبية "(٣) .

خفت هذه المعارضة الدينية على إثر الاجراءات الاخيرة ، ولاسيما بعد أن باشرت الحكومة بتنفيذ التعديل الذي أجرته على قانون الانتخابات في حزيران ، والذي منح السلطات المختصة حق نفي المتجنسين بجنسيات أجنبية في حالة إرتكابهم مايعده القانون جريمة سياسية • وفي ضوء ذلك صدرت الاوامر بتسهيل سفر الذين يحملون

---

(١) " العاصمة " العدد ١٩٦ ، ١ تموز ١٩٢٣ و " العراق " العدد ٩٥١ ، ٢ تموز ١٩٢٣ .

(٢) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٧٣ •

(٣) علاء جاسم ، الملك فيصل الاول ، ص١٧٧ •

الجنسية الايرانية ، ومنع رجال الدين العراقيين من السفر ، وذلك على إثر محاولة لفيف من علماء الدين الاحتجاج على نفي الخالصي الى خارج العراق [١] ، ولكن سرعان مافترت عزيمة هؤلاء ، فتقلص عدد الراغبين منهم في ترك العراق فعلاً الى تسعة أشخاص فقط ، أسرعت الحكومة الى تقديم التسهيلات الضرورية لتسفيرهم مع أفراد أسرهم وحصويهم [٢] .

وفي الوقت نفسه لجأت الحكومة بالمقابل الى إجراءات أخرى إستهدفت ضمان قدر من الجو الديموقراطي المطلوب ، وبعث الاطمئنان في نفوس الناس ، ففي السابع من تموز تقرر منح الحصانة البرلمانية قانوناً لاعضاء المجلس التأسيسي الذين يتم إنتخابهم [٣] . كما أعلن رئيس الوزراء عن رغبة الحكومة الاكيدة في أن تكون الانتخابات بعيدة عن أي تدخل كان [٤] . وجرى التأكيد على ضمان حرية الصحافة بأعتبارها شرطاً ضرورياً لتوفير الاجواء الديموقراطية المطلوبة أثناء عملية الانتخاب [٥] .

تركت هذه الاجراءات بعض التأثير على موقف المعارضة فأن عدداً من المعارضين قرروا خوض غمار الانتخابات [٦] ، منهم على سبيل المثال أحمد الشيخ داود [٧]

(١) "الاستقلال " العدد ٩٠ ، ٢٥ نيسان ١٩٢٣ و"العاصمة " ، العدد ١٩٠ ، ٢٣ حزيران ١٩٢٣ .

(٢) لطفي جعفر فرج ،عبد المحسن السعدون ، ص ٩١ ـ ٩٣ .

(٣) د ٠ك٠و ٠ ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٣ ، قرار مجلس الوزراء في السابع من تموز ، الوثيقة رقم ٤٣ .

(٤) " الاستقلال " ، العدد ١٧٧ ، ١٢ تموز ١٩٢٣ .

(٥) " الاستقلال " ، العدد ١٨٨ ، ٢٥ تموز ١٩٢٣ .

(٦) محمد المهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٢٣ ، ص ١٠ ـ ١٢ .

(٧) أحمد الشيخ داود (١٨٧٥ ـ ١٩٤٧) من أسرة دينية بغدادية معروفة ، إنتخب عضواً في المجلس التأسيسي وفي مجلس النواب مراراً ، كما تقلد مناصب وزارية فيما بعد ، تصف الوثائق البريطانية نشاطه في مرحلة الاحتلال ، وبداية الانتداب هكذا : " في الايام الاولى للاحتلال كان وطنياً بارزاً وقد ألقي القبض عليه ونفي الى هنجام في آب سنة ١٩٢٠ ... ، عارض معاهدة سنة ١٩٢٢ ... " . أنظر : العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

الذي وقف بحماس ضد المعاهدة العراقية ـ البريطانية • كما بدأت جريدة "الاستقلال" تتخذ بالتدريج منحى تأييد سياسة الحكومة بخصوص الانتخابات • والمجلس التأسيسي (١).

بعد أن صفي الجو بهذا الاسلوب تقرر المباشرة بأجراء الانتخابات إعتباراً من يوم الثاني عشر من تموز • وتولى السعدون بنفسه متابعة شؤونها في العاصمة • كما زود متصرفي الالوية بالتعليمات الخاصة بشأنها • وطلب منهم موافاته شخصياً بكل مايتعلق بسيرها (٢) • كما ألغيت هيئة التفتيش السابقة • وألفت أخرى جديدة لتقوم بأكمال القيود والسجلات الضرورية لعملية الانتخاب • ومن أجل دفع رؤساء العشائر الى الاشتراك في الانتخابات تقرر السماح لافراد العشائر بالاشتراك في التسجيل والتصويت بالاسلوب نفسه مع أهالي المدن • فضلاً عن التأكيد في أكثر من مناسبة أن لاعلاقة مطلقاً بين سجلات الانتخابات وعملياتها مع موضوع التجنيد الالزامي الذي كان يدفع الكثيرين الى التردد للاشتراك في الانتخابات الجارية.فقد صدرت تعليمات تقضي بتسجيل افراد العشائر دون اضطرارهم الى الحضور أمام الهيئات المكلفة بالتسجيل (٣). وتقرر أيضاً تخصيص عشرين مقعداً من مقاعد المجلس التأسيسي لممثلي العشائر بهدف " ضمان التعبير عن مصالحهم وواجباتهم وحقوقهم " (٤).

ساعدت هذه الاجراءات مجتمعة على تهيئة مستلزمات نجاح الانتخابات الى حد واضح • يقول الحسني بهذا الصدد أن الحكومة " استمرت في إجراء الانتخابات • غير ملتفتة الى مقاطعة المقاطعين • أو مقاومة المقاومين • أو إحتجاجات المحتجين • بفضل

---

(١) " الاستقلال " • العدد ١٨٠ • ١٦ تموز ١٩٢٣.

(٢) محمد مظفر هاشم الادهمي • المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية • بغداد • ١٩٧٦ • ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠ •

(٣) د •ك•و• • ملفات البلاط الملكي • إضبارة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٣ • القرار المؤرخ في ١٩ آب ١٩٢٣.

(٤) د •ك•و• • ملفات البلاط الملكي • إضبارة وزارة الداخلية،الانتخابات في كربلاء • كتاب مستشار وزارة الداخلية الى المندوب السامي المرقم س/١٤٢٧ والمؤرخ في ١٨ تموز ١٩٢٣ • الوثيقة ٤٣.

سياسة الحزم والعزم ، والشدة والضغط التي ركنت أليها ، حتى أستطاعت أن تجـــز أنتخاب المنتخبين بيسر ، كما أن معظم رؤساء القبائل انصاعوا الى رغبة الملك وتهديد ،، فأشتركوا في الانتخابات بحسب الاصول ". (١) .

لم يرق أسلوب الملك فيصل ورئيس وزرائه للبريطانيين الذين كانوا يخشون كثيراً من أن تسفر الانتخابات عن نجاح أكثرية معادية للمعاهدة العراقية ـ البريطانية . ورد في مذكرة خطيرة بعثها المندوب السامي هنري دوبس الى مستشار وزارة الداخلـــية كورنواليس بتاريخ الحادي والثلاثين من آب سنة ١٩٢٣ قوله بهذا الخصوص :

" كتبت لكم قبل هذا عن التأثير الذى لم يزل يتزايد بأن جلالــة الملك (فيصل) ، أو الحكومة ، أو كليهما اذا لم يكونا بالفعـــل مشجعين لانتخاب المتطرفين للمجلس التأسيسي فانهما تاركيـن لهم الميدان للعمل . فمنذ ذلك الحين أطلعت على تقارير بغداد الاخيرة التي تظهر بصورة جلية بأن مرشحي المتطرفين يحضرون بأنفسهـــم لمراكز الانتخاب حيث يسجلون أنفسهم ، وعلى الاكثر ، كما نظن خلافاً للمادة ٦٣ من قانون الانتخاب ، حينما لا تظهر عين هذه الفعالية من قبل المعتدلين ... وعلاوة على ماتقدم فأني أسمع من منابـــع مختلفة بأن الرأى السائد هو أن جلالة الملك يرغب في أكثرية للمتطرفين في المجلس ، وأن مثل هذه الاكثرية سترفض تصديق المعاهدة ". (٢) .

وفي رسائل المس بل ورد أيضاً مايؤيد هذا الاعتقاد لدى البريطانيين (٣) . ففي

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٧٩ .

(٢) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، الاضبارة المرقمة ٤٣٣٥ ، دائرة المنـــدوب السامي ، من هنري دوبس الى كورنواليس في ٣١ آب ١٩٢٣ .

(٣) يشير الدكتور مظفر الادهمي ، وعلى لسان المس بل أيضاً الى عكس ما أوردناه . أنظـــر : مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي ، ص ٣٣٠ .

رسالتها التي تحمل تاريخ الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٣ تقول بل مانصه " وكان الملك في الوقت نفسه (هذا سري جداً) يحاول الاتصال بالعلماء الشيعة ، بصورة مغلوطة ، وبخلاف مشورة احسن أصدقائه ، بمن [١] فيهم رئيس وزرائه " [٢] .

اننا نعتقد جازمين أن واقع الامر بالنسبة لهذا الموضوع لم يتجاوز حقيقة رغبة الملك فيصل في الموازنة بين القوى الفاعلة ، والمؤثرة في المجتمع العراقي حتى يبدو في وضع بعيد عن الانحياز ، ويرسم بذلك صورة ايجابية ، مطلوبة منه باعتباره ملكاً ، في اذهان العراقيين ، دون أن يتجاهل التزاماته أمام البريطانيين ، أو يفرط بمصالحهم ، الامر الذي كان يتوافق كلياً مع منطلقاته وقناعاته الخاصة والعامة . وقد صاغ دوبس هذه الحقائق في وثيقة يعود تاريخها الى أواخر العام ١٩٢٣ بصورة واضحة حين قال :

" أن فيصل يدرك بصورة تامة التزامه أمام البريطانيين ، لكنه يرى أن عليه أن يتطلع دائماً الى كل تطور محتمل ... وهو يخشى أن يتهم بأنه ملك دمية تحركه الحراب البريطانية ، مستعد للتضحية بمصالح بلاده حتى ينال رضى البريطانيين . لذا فانه يرنو الى تثبيت أقدامه عن طريق إتخاذ موقف مستقل " [٣] .

وفضلاً عن ذلك كان الملك فيصل يميل ايضاً ، كما أسلفنا، الى إضفاء طابع ديمقراطي عام على أول عملية أنتخابات تشريعية يشهدها العراق في عهده . الا أن ذلك لم يرق للبريطانيين الذين باشروا بممارسة ضغط مباشر عليه في هذه المرحلة الدقيقة من انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي . ولتوضيح هذا الامر نعود مرة أخرى الى مذكرة دوبس آنفة الذكر ، التي طلب فيها من كورنواليس أن يقوم بعرضها على الملك فيصل شخصياً حتى يقف بنفسه على مايدور في ذهنه . يعلق دوبس في مذكرته على موقف

---

(١) في النص : بما .
(٢) " العراق في رسائل المس بيل " ، ص ٤٨٩ .
(3) C.O., 730/43, 60034, From Dobbs to Dvonshire, November 22, 1923, Secret.

الملك ، فيقـــــول :

" فاذا هذه النتيجة تظهر فعلاً للوجود (أي فوز المتطرفين ـ ع.ك.) فأنها طبعاً ستؤدي الى المصائب،واني أرى من واجبي أن أنذر حكومة جلالة الملـــك (فيصل) بصورة رسمية عما أعتقد حدوثه محتملاً،هذا إذا لم يتغير جريان الاحوال فـــي الاسبوع القادم ... فانني الان أرى أن من واجب الحكومة لاجل إزالة الاعتقاد الســيء المتسرب للجمهور من أن الحكومة تريد أكثرية المتطرفين مضادة للمعاهدة[1] ،ولاجل ان توضح الامور بصورة جلية أن تعلن بصورة علنية ...[2] بأن سياستها مبنية علـــى ضرورة إستحصال تصديق المعاهدة ، وأن الحكومة تؤمل من المنتخبين في كل محل أن يحصلوا من المرشحين الذين يصوتون لاجل إنتخابهم عهداً قطعياً بأنهم يجـــدون تصديق المعاهدة.إني سأتكلم مع الملك (فيصل) في هذا الموضوع نهار اليوم بعـــد الظهر ، واني أود أن تعرضوا هذا الكتاب على جلالة الملك (فيصل) ،وعلى رئيـــس الـــوزراء ."[3] .

تركت هذه الضغوط تأثيرها الواضح على موقف الملك فيصل،ففي رده علـــــى كورنواليس أكد فيصل أنه منذ البداية عمل من أجل أن يستوثق من كل عضو ينتخب للمجلس التأسيسي حتى يكون " في مأمن تام من تصديق المعاهدة ."[4] .

تعزز هذا التوجه في سياسة فيصل أكثر في المرحلة اللاحقة من الانتخابات الـتي جرت في عهد الوزارة العسكرية الاولى . فأن مجموعة من العوامل أدت الى سقـــوط الوزارة السعدونية الاولى يوم الخامس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ ، من بينهـــا ،

---

(١) ورد هكذا في النص .
(٢) كلمة غير واضحـة .
(٣) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ،الاضبارة المرقمة ٤٣٣٥ ،دائرة المنـــدوب السامي ، من هنري دوبس الى كورنواليس في ٣١ آب ١٩٢٣ .
(٤) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة سير الانتخابات ، رقم ٢/٦/٢ ، من الملك فيصل الى كورنواليس في ٣١ أيلول ١٩٢٣،الوثيقة رقم ١٢ .

على ما نعتقد ، بروز شخصية عبد المحسن السعدون بصورة ملفتة للنظر ، فأراد فيصل ان يخلفه في الحكم شخص أقوى إرتباطاً به ، وأكثر انصياعاً له ليتم في عهده تأليف المجلس التأسيسي ، وابرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، كما أنه كان يميل بقوة الى تحسين علاقاته مع الشيعة بعد ان تأثرت بالاجراءات التي إتخذتها الحكومة في عهد عبد المحسن السعدون ضد زعمائهم ، الامر الذي أشار اليه التقرير المرفوع الى عصبة الامم عن سير الادارة في العراق (١) .

إتخذ الملك فيصل الضائقة المالية التي كان يعاني منها القطر ذريعة لاسقاط الوزارة السعدونية حين أمر رئيس الديوان بتوجيه كتاب الى مجلس الوزراء يبين فيه أنه " لم يبد بعد من الوزارة عمل مشهود يذكر " لمعالجة الازمة الاقتصادية كما تعهدت بذلك عند تأليفها ، مما دفع السعدون الى تقديم إستقالة وزارته في الخامس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ كما أسلفنا (٢) .

يبدو أن البريطانيين ازدادوا اقتناعاً بأسلوب الملك فيصل في الحكم ، لذا نراهم يتخذون موقف الحياد الذي لم يخل ، مع ذلك ، من بعض الانحياز الى جانب فيصل أثناء الازمة الوزارية الاخيرة مادام كانوا مطمئنين من " أن البلاد ستبقى مستقرة طالما أن الشعب يعلم بغياب خلاف في وجهات النظر بين الملك والمندوب السامي " (٣) والا فأن البريطانيين كانوا مرتاحين عموماً من سياسة السعدون ، وحزبه ، وشخصيته ، ومن تأكيداته الخاصة والعلنية على ضرورة إنتخاب الذين " يؤيدون صداقة بريطانيا " ، ويرغبون في التعامل معها " لانه في حالة نبذ المعاهدة فأن العراقيين " سيفقدون صديقاً لهم هم في أشد الحاجة إليه " (٤) ، فانصبت جهوده ورغبته على " أن تكون

---

(1) "Report by HBMG on the administration of Iraq for the period April 1923- December 1924" P. 17.

(٢) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٨٧ـ١٩٠ .

(3) C.O.,730/42, 49788, Tel.No.651, From Dobbs to Devonshire, Oct. 10, 1923.

(٤) " العراق " ، العدد ١٠٢٢ ، ٢٥ أيلول ١٩٢٣ .

المعاهدة في النتيجة مؤيده بأغلبية سكان البلاد الساحقة "(١) . لكن السعدون بقي ، مع ذلك ، حريصاً على تجنب " ما يكدر صفاء قلوب العراقيين " ، وأعترض على " ترشيح أعضاء المجلس التأسيسي بصورة علنية من قبل الحكومة ... مع تمكن الحكومة من حسن الترشيح ، وإنتقاء الاشخاص الذين يقدرون المصلحة العامة والمنفعة الدائمة للشعب والوطن "(٢) .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ عهد الملك فيصل تأليف الوزارة الجديده الى جعفر العسكري الذي عرف " بولائه المطلق له " و "بأعجابه الكبير به (٣) الى الحد الذي إعتقد أنه الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يقود القضية العربية الى النجاح "(٤) . وقد ضمت وزارته عدداً من الشخصيات القريبين من فيصل ، منهم نوري السعيد الذي عهدت أليه حقيبة وزارة الدفاع ، وعلي جودت الايوبي الذي عهدت اليه حقيبة وزارة الداخلية والذي أثبت جدارة مشهودة حين كان متصرفاً في كربلاء قبل ذلك ، وصبيح نشأت وزيراً للاشغال والمواصلات .

نص منهاج الوزارة العسكرية الاولى على مجموعة من القضايا الحيوية بالنسبة للدولة العراقية في مرحلة التأسيس ، أهمها " إكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي بالحرية الكاملة ، وجمع المجلس في أسرع ما يمكن " ، و " إكمال المقاولات المنفردة (٥) المتمة للمعاهدة العراقية ــ البريطانية والموضوعة تحت البحث ، بصورة تكفل منافع الشعب " و " عرض مسودة القانون الاساسي على المجلس التأسيسي " ، و " عرض المعاهدة العراقية ــ البريطانية على المجلس لابرامها " ، و " المباشرة بالمذاكرات ،

---

(١) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، الاضبارة المرقمة ٤٣٣٥ ، من عبد المحسن السعدون الى كورنواليس في ٣ أيلول ١٩٢٣ .

(٢) د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة مجلس الوزراء رقم ج ٨/ ، تسلسل ٢٦٨ ــ و ع ، من عبد المحسن السعدون الى المعتمد السامي البريطاني في ١٢ أيلول ١٩٢٣ .

(٣) في النص : بالملك فيصل .

(٤) علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، ص ١٧٩ .

(٥) يقصد الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة العراقية ــ البريطانية التي تم التوقيع عليها في عهد الوزارة العسكرية الاولى .

وتعيين الصلات المستقبلة ، الدائمة مابين الحكومتين العراقية والبريطانية ،وذلك على أساس الاستقلال التام والحقوق المتساوية ، وتأييد الولاء والصداقة بين الشعبين "، و " السعي في احداث العلائق الخارجية على إثر إنهاء مسائل الحدود ، وتأسيس الصلات القومية بين العراق وسائر البلاد العربية ، والولاء مع من يوالينا من الامم المجاورة " ، و " تقوية القوات الوطنية على أن تكون قادرة لحفظ الامن داخلاً ، ومنع التجاوز من الخارج ، وذلك حفظاً لكيان المملكة ، وتأييداً لاستقلالها "(١) .

أنجزت الوزارة العسكرية الاولى ، بتوجيه مباشر من الملك فيصل ، معظم الجوانب السياسية التي وردت في منهاجها . ففي الخامس والعشرين من آذار سنة ١٩٢٤ وقع كل من رئيس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني الاتفاقيات الاربع ، المالية والعدلية والعسكرية والاتفاقية الخاصة بأستخدام الموظفين الاجانب ، الملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وبالاستناد الى موادها الثانيه والسابعة والتاسعة والخامسة عشرة (٢) .

وبعد أن أتمت الوزارة العسكرية الاولى الانتخابات أصدر فيصل ارادة ملكية تقضي بافتتاح المجلس التأسيسي يوم السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤ . وفي ذلك اليوم القى فيصل أول خطبة عرش له أمام أول مؤسسة تشريعية منتخبة في تاريخ العراق المعاصر " فكانت من الخطب التي جمعت فاوعت " حسب وصف الحسني (٣) . وقد إستهلها بالقول :

---

(١) أنظر نص المنهاج في :
د . ك . و . ، مقررات مجلس الوزراء ، تشرين أول ـ كانون الاول ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المعاهدة العراقية ـ البريطانية " ، رقم ٢٧٩ ـ و ع ، الوثيقة رقم ٢٨ ؛

"Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 1923- December 1924" , P.20.

أنظر نصوص الاتفاقيات الاربع في : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٥١ ـ ٩٥ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢١٣ .

" أما بعد : أحمد الله تعالى على مايسر لنا من القيام بأعباء الحكم لهذه البلاد المحبوبة مدة سنتين ونصف السنة ، وأعاننا على الصعوبات العظيمة التي إعترضت سبيلنا في السير بهذه الامة العزيزة في مراحل الاستقلال ، وإيصالها بموآزرة شعبنا الكريم الى هذا الموقف الذي أصبحت فيه مالكة أمرها ، متولية مقدراتها ، وعلى ماقدر لنا من الغبطة ، بل الشرف في إفتتاح مجلسكم هذا ، أول مجلس شورى إجتمع لتأسيس دعائم المملكة ، فأنا أتضرع أليه أن يشد أزركم ، ويوفقكم الى الرشاد وسداد القول والعمل " من أجل وضع أسس متينة تكفل للامة " رسوخ إستقلالها ، وتؤكد كيانها ونجاحها " ، حتى تبلغ " مجدها الغابر ، ومنزلتها الجديرة بها بين الامم الراقية العظيمة " (١) .

وعلى الرغم من أن الملك فيصل حاول أن يضفي طابع الاستقلالية على خطابه في إفتتاح المجلس التأسيسي ، الا أنه إضطر ، على مايبدو ، الى أن يجعل من " البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية " المهمة الاولى أمام المجلس ليأتي بعدها حسب التسلسل موضوعا سن الدستور ، وسن قانون الانتخاب للمجلس النيابي (٢) ، مع العلم أن الاصول الدستورية كانت تستوجب النظر أولاً في دستور البلاد وتقرير شكل الحكومة والعلاقة بين السلطات ثم النظر في العلاقات الخارجية ، ومنها العلاقات العراقية البريطانية التي كانت المعاهدة تؤلف إطارها يومذاك ، لكن ذلك الخرق جاء تلبية لرغبة البريطانيين ، وحكم المادة الثالثة من المعاهدة نفسها (٣) التي ألزمت الحكومة

---

(١) انظر نص خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل في إفتتاح المجلس التأسيسي في : " الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ م ١٣٤٣ هـ " ، الجزء الاول ، بغداد ، بلا ، ص ٥ ـ ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٣) جاء في مستهل المادة الثالثة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية مانصه : " يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون ، الذي يجب أن لايحتوي على مايخالف نصوص هذه المعاهدة ... " .

العراقية بأن لا تضع دستوراً يتعارض في أحكامه مع نص المعاهدة (١) .

أما في جواب المجلس على خطاب الملك فيصل فقد ورد التأكيد على موضوع الاستقلال ، ودور فيصل في ما أنجز في ميدانه بهذا الاسلوب : " نحمد الله ونشكره ، ونعترف بأننا لانستطيع أن نقوم بالواجب شكراً على هذه النعمة الكبرى ، نعمة هذا اليوم السعيد الذى أنعم الله به على أمتنا العراقية بأفتتاح مجلسها التأسيسي ، فالمجلس يعرض الشكر لجلالته على خطابه الملكي ، ويهنئه على التوفيق الالهي الذى خوله ، ومكن الامة فتح هذا المجلس التأريخي الكبير الذى سيضع أول حجر في أساس استقلال البلاد ، وأمده باستحصال النتائج الحسنة " (٢) .

وتلبية لرغبة البريطانيين تم إنتخاب عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي في يوم إفتتاحه ، وذلك بعد أن أقنعوا فيصلاً بولائه لعرشه (٣) . يقول الحسني بصدد الموضوع الاخير :

"كان الملك فيصل يشك في بدء تكوين الدولة العراقية في أخلاص السعدون للعرش العراقي ، وكان يعتقد أن الرجل يميل الى الترك ، بحكم الوسط الذى عاش فيه ، ولهذا أسر الى من يعتمد عليهم من النواب الا ينتخبوه لرئاسة المجلس التأسيسي ، ولكن المعتمد السامي أكد للملك فيصل إخلاص السعدون لعرشه حتى حمل جلالته على سحب معارضته " (٤) .

تحولت هذه الوقائع الى مؤشرات تكهنت أوساط مختلفة من خلالها أن يقوم المجلس التأسيسي بتصديق المعاهدة العراقية - البريطانية في وقت مبكر (٥) ، الا أن الاحداث اللاحقة لم تبرر ذلك التكهن - فحين قدم رئيس الوزراء المعاهدة وملاحقها الى رئاسة

---

(١) الدكتور صالح جواد كاظم وآخرون ، النظام الدستوري في العراق ، بغداد ، بلا ، ص١١ و " الاراء " (جريدة) ، بغداد ، العدد الاول ٣٠ نيسان ١٩٥١ .
(٢) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، ص١٠٧
(3) Burgoyne, Op.Cit., P.335.
(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٢١٣ .
(٥) " العالم العربي " ، العدد ١٠٠ ، ٢٨ آذار ١٩٢٤ .

المجلس التأسيسي يوم الثاني من نيسان سنة ١٩٢٤ إقترح عدد من أعضاء المجلس تأليف لجنة خاصة للبت في بنودها . وبناء على ذلك تألفت لجنة برئاسة ياسين الهاشمي ضمت خمسة عشر عضوا يمثل كل واحد منهم أحد الالوية العراقية ، وإثنان منهم يمثلان لواء الموصل . وقد عقدت اللجنة إجتماعات مطولة تدارست فيها بنود المعاهدة ، وأستأنست بآراء جماعات مختلفة عن طريق النوادى والصحف ، وسارا الاختصاصيين والوزراء وغيرهم (١) .

إرتفعت من جديد أصوات أحتجاج شديدة اللهجة ضد المعاهدة خارج المجلس ، ولا سيما في العاصمة حيث أعلن الشباب وعلماء الدين والادباء والمحامون والمدرسون والمعلمون وغيرهم عن سخطهم على المعاهدة ، وطالبوا بتعديلها بما يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب من أجل الاستقلال (٢) . وفي خضم هذه الموجة العاتية حدث في العشرين من نيسان ان أطلق مجهولون النار على عضوين من أعضاء المجلس التأسيسي عرفا بتأييدهما للمعاهدة ، وموالاتهما لدار الاعتماد (٣) ، واذا صدق ماقيل بأن أثنين من أتباع جعفر العسكرى دبروا أمر إطلاق النار على عضوى المجلس التأسيسي (٤) ، فلا بد أن تكون للملك فيصل يد في الموضوع ، لان العسكرى ماكان ليقدم على أمر خطير من هذا النوع دون إستشارته . ثم أن الشخصين اللذين إمتدت أليهما أصابع الاتهام ، وهما الحاج شاكر القره غولي وعبدالله محمد سريه ، سبق لهما أن إتهما بين أوساط مختلفة بتدبير عملية إغتيال سياسي قيل أن الملك فيصل هو الذى

---

(١) " الاستقلال " ، العدد ١٠٠ ، ١٧ نيسان ١٩٢٤ .

(٢) وردت تفصيلات مسهبة عن مختلف جوانب هذا الموضوع في العديد من المؤلفات المعروفة ، لذا لم نر داعيا لتكرارها هنا وآثرنا الاقتصار على دور فيصل المباشر وغير المباشر بالنسبة لاحداث تلك المرحلة الحاسمة .

(٣) كان ذلك في العشرين من نيسان ١٩٢٤ ، أى بعد يوم من إجتماع حافل عقده المحامون للمداولة في موضوع المعاهدة .

(٤) أنظر الهامش رقم ٢ في الصفحة ٢١٩ من الجزء الاول من " تاريخ الوزارات العراقية " .

كان يقف وراءها (١) .

ومهما يكن من أمر فأن هذا الحدث أدخل الرعب في نفوس العديد من اعضاء المجلس المعروفين بتأييدهم لتصديق المعاهدة ، فتمارض بعضهم لتفادي حضور إجتماعات المجلس ، وأقدم بعضهم الاخر على تقديم إستقالاتهم من عضويته ، فيما إستغل البريطانيون الموضوع ليفرضوا على السلطات المختصة إتخاذ سلسلة من الاجراءات ضد المعارضة ، فأحتجزت عدداً من الذين كانوا يقومون بتنظيم الاجتماعات المعادية للمعاهدة ، ولا سيما أولئك الذين كانوا يعدون من المتطرفين في نظر البريطانيين (٢) .

ومن الجدير بالذكر أن أصواتاً أرتفعت داخل المجلس تتساءل هل أن الاعتداء الذي وقع على عضوي المجلس(٣) كان تهديداً مدبراً " من الامة أم من الحكومة ، فإذا كان من الحكومة فنحتج عليها ... "(٤) .

---

(١) نقصد بذلك عملية إغتيال توفيق الخالدي الذي عين وزيراً للداخلية في الوزارة النقيبية الثانية بتاريخ الاول من نيسان عام ١٩٢٢ ، ووزيراً للعدلية في الوزارة النقيبية الثالثة ، وقد تمت العملية مساء يوم الثاني والعشرين من شباط سنة ١٩٢٤ ، وكان القتيل معروفاً بميوله الجمهورية ، ومعارضته للملك فيصل . يقول الاستاذ الحسني بهذا الخصوص : " جمعت المعتقلات التي أقامها الانكليز في العراق في أعقاب الحركة التحررية التي قامت في آيار سنة ١٩٤١ اشتاتاً من الناس وكان عبد الله سرية ممن قضى مع المؤلف نحو سنتين في معتقل العمارة ، وقد سمع من عبد الله بأنه هو الذي قتل الخالدي ، وأن شاكر القره غولي كان شريكه في هذا القتل ... " أنظر : " تاريخ الوزارات العراقية " ، الجزء الاول ، ص ٢٠٠ ــ ٢٠١ ، وفي مناسبة أخرى " أكد خالد عبد الله سرية ، نقلاً عن أبيه ، أن أباه نفذ عملية القتل بأمر الملك " أنظر : علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، ص ١٨٠ .

(٢) C.O., 730/59, 21240, Tel.No. 233, From Dobbs to Thomas May 2 , 1924.

(٣) هما مندوبا الحلة عداي الجريان وسلمان البراك .

(٤) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ١٧٥ ــ ١٧٦ .

تحول الملك فيصل في هذه المرحلة الدقيقة للغاية الى نقطة إلتقاء الاطـراف المتصارعة ، مع ميله الواضح الى إستغلال الوضع من أجل تحقيق مايمكن تحقيقه علـــى طريق إنجاز إستقلال العراق في ضوء فلسفته المعروفة " خذ وطالب " . ومع إزديـــاد تفاقم الصراع ، وتعقيد الوضع إزداد طرفا هذه المعادلة تبلوراً ، ولا سيما بعد أن أقتنع هنري دوبس بأن المعاهدة سوف ترفض فيما لو إستمر الوضع على ما آل إليه ، فصـــارح لندن بأن على حكومته " أن تتعامل بكل جدية مع إحتمال عدم مصادقة المعاهدة " (١). ولم يكن دور فيصل في ذلك قليلاً . فمن أجل أن يدفع البريطانيين الى قدر مـــن التنازلات كان يحاول من جانبه أن يرسم للبريطانيين صورة قاتمة عن الوضع في العـــراق، وعن توقعاته الشخصية ، فيما كان يشجع بأساليبه الخاصة اللجنة التي تألفت داخـــل المجلس للبت في المعاهدة على التروي في أعمالها ، وإتخاذ مواقف صلبة ظناً منـــه أن ذلك من شأنه أن يدفع البريطانيين إما الى طلب حل المجلس أو إعتماد وساطته ، وكان يرى في الحالتين تعزيزاً لموقفه ، وثغرة يمكن النفوذ من خلالها خدمة لخططـــه (٢) . وكان تأثيره على لجنة المعاهدة داخل المجلس واضحاً بسبب إرتباطات الوثيقة برئيســـها ياسين الهاشمي ، ولان خمسة من أعضاء اللجنة فقط كانوا يؤيدون تصديق المعاهـــدة صراحة (٣) .

وتبعاً لذلك صعد البريطانيون من ضغوطهم المباشرة وغير المباشـرة علـــى العراقيين ، وعلى شخص الملك فيصل بالتحديد الذي بدأت الشكوك تساورهم حول موقفـــه أحياناً ، لكنهم كانوا واثقين في الوقت نفسه ، من أنه يستطيع التحكم بنشاطات الوطنييـــن،

---

(1) C.O.,730/58, 18229, Tel. No.203, From Dobbs to Thomas, April 14, 1924.

(2) C.O.,730/ 18223, Tel. No. 211, From Dobbs to Thomas, April 17, 1924.

(٣) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص١٣٩ــ١٤٠ .

كما كان هو متفائلاً شخصياً بالنسبة لهذا الموضوع (١) . وكان هنري دوبس مقتنعاً من جانبه أن الملك فيصل يضطر الى أن يشجع خطوات توقيع المعاهدة في نهاية المطاف بسبب ظروف العراق ، وقناعته الشخصية (٢) .

وهكذا فأن الملك فيصل كان عاملاً أساسياً في " حالة التذبذب " التي سادت بالنسبة لموضوع المعاهدة وتفرعاتها وآفاقها من جميع الاوجه . ففي أواخر نيسان عقد ممثلو وزارات المستعمرات والطيران والخارجية بلندن مؤتمراً لدراسة الوضع في العراق، وقد طرحت آراء في غاية التباين ، تراوحت بين طرح فكرة الجلاء الى البصرة ، وإيقاف المفاوضات مع تركيا بصدد مستقبل الموصل ، والطلب من عصبة الامم إعفاء بريطانيا من المسؤوليات المناطة بها بموجب صك الانتداب ، وأخرى شددت على رفض إجراء أي تعديل على المعاهدة . وقد أخذ مجلس الوزراء البريطاني بالرأي الاخير ، فرأى إعلام العصبة بالمعاهدة وملاحقها بالصورة التي عرضت على المجلس التأسيسي من دون تغيير أو تعديل (٣).

وفي ضوء ذلك إستمر ضغط المندوب السامي المباشر على الملك فيصل بأتجاه فرض المعاهدة دون إجراء أي تعديل عليها . ففي الاول من آيار كتب هنري دوبس الى الملك فيصل بأسلوب صريح ، ومحدد :

" أن الحكومة البريطانية لا يسعها الموافقة على أي تعديلات ما في المعاهدة والبروتوكول ، ولا في الاتفاقيات ، والامر موكل للمجلس التأسيسي في أن يقبلها ، أي المعاهدة والبروتوكول ، والاتفاقيات، أو يرفضها برمتها على نحو مايراه الافضل لمصلحة العراق " (٤) .

---

(1) C.O., 730/58, 18224, From Dobbs to Thomas (Private), April 18, 1924.

(2) C.O., 730/58, 18824, Tel. No. 211, From Dobbs to Thomas, April 17, 1924.

(٣) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤) " العالم العربي " ، العدد ٤٣٢ ، ٢ آيار ١٩٢٤ .

ولكن المندوب السامي أعطى الى جانب ذلك " تأكيداً قاطعاً " بأن الحكومة البريطانية " لن تتنازل في أثناء المفاوضات المقبلة مع تركيا بخصوص الحدود عن أي من مطاليب العراق العادلة ، وأنه إذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطاليب فستصر الحكومة البريطانية على إحالة الخلاف الى عصبة الامم وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة لوزان " . وأضاف أنه قد أحال الى حكومته مابلغه بصدد رغبة العراقيين في " تأكيد مفاده أنه إذا لسبب من الاسباب لم يدخل العراق في عضوية جمعية الامم في ظرف أربع سنوات من تاريخ أبرام معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى وتركيا ، فسينتهي إنتداب بريطانيا على العراق في عين الوقت الذى تنتهي فيه المعاهدة ، وأن تعترف عندئذ بريطانيا العظمى بالعراق كدولة مستقلة استقلالاً تاماً " .

وفي الختام طلب المندوب السامي من الملك فيصل أن " يتخذ جلالته مايراه مناسباً من الوسائل لاجل نشر هذا الكتاب في وقت قريب " . فقد أراد أن يدخل بذلك بعض الاطمئنان في نفوس العراقيين بخصوص مستقبل ولاية الموصل ، والمستقبل السياسي لبلادهم . وأستجاب فيصل للطلب ، اذ نشرت الصحافة المحلية كتاب المندوب السامي المذكور مع رد لندن فيما يتعلق بأنتهاء الانتداب البريطاني على العراق بعد إنتهاء المعاهدة ، والذى بعثه المندوب السامي الى الملك فيصل بعد يومين ، وقد ورد فيه أن حكومته " ستطلب من جمعية الامم قبول معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق مع البروتوكول ، والاتفاقيات ، معتبرة إياها الوثائق القانونية التي تضبط علاقات بريطانيا العظمى والعراق ، وذلك عوضاً من لائحة الانتداب المعروضة سابقاً على جمعية الامم " ، وأن ليس في نية الحكومة البريطانية " أن تبقى بعد أنتهاء المعاهدة سواء دخلت العراق في جمعية الامم أو لم تدخل ، متولية وصاية ما ازاء العراق غير الوصاية التي قد تعين في أي اتفاقية تالية ، مما يقر قرار الحكومتين على الدخول فيها ، كما هو منصوص في البروتوكول " (١) .

---

(١) نشر في العدد نفسه من " العالم العربي " .

بعد وأن نشر هذين الخطابين ساعد على إستئناف المجلس التأسيسي لاجتماعه في العاشر من آيار ١٩٢٤ بعد رفع جلساته إعتباراً من الرابع والعشرين من شهر نيسان الذي قبله [١] . لكن المعارضة صمدت من حملتها للمعاهدة سواء داخل المجلس ، أو خارجه ، وذلك على العكس تماماً عما توقعه المندوب السامي على إثر نشر خطابيه آنفي الذكر اللذين نشرتهما الصحافة المحلية على صدر صفحاتها الاول [٢] . فقد إرتفعت داخل المجلس مرة أخرى الاصوات المنددة بالمعاهدة ، وبنودها المجحفة ، كما إمتنع سبعة وأربعون من أعضائه من حضور جلساته [٣] ، وتوالت الاستقالات على رئاسته [٤] الى الحد الذي طالب أحد المندوبين بأتخاذ إجراء حاسم لانه ، كما قال ، " اذا أعطينا مجالاً لقبول الاستقالات لايتمكن المجلس حينئذ من الحصول على الاكثرية لعقد جلساته " [٥] .

أثار هذا الموقف غير المتوقع حفيظة البريطانيين بقوة ، فبعث المندوب السامي السير هنري دوبس في السادس عشر من آيار سنة ١٩٢٤ الكتاب الاتي الى الملك فيصل :

" يا صاحب الجلالة . لقد قمت بأيقاف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمام الوقوف ، على ما قد أبدى حديثاً في العراق من الاراء والرغائب فيما يتعلق بمعاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق ، والاتفاقيات المتفرعة عنها ، وقد فرضت علي

(١) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ١٦٥ .

(٢) " العالم العربي " ، العدد ٣٦ ، ٧ آيار ١٩٢٤ .

(٣) في يوم إفتتاح الجلسة الحادية عشرة للمجلس حضر ثلاثة وخمسون مندوباً من أصل مائة مندوب . أنظر : " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(٤) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ١٦٦ — ١٧٠ ، ٣١٤ — ٣١٥ وغيرها .

(٥) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ١٧٠ .

الان حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن أبلغ جلالتكم رسمياً ما يأتي :

" أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل ، قبل الابرام أي تعديلات مافي المعاهدة والاتفاقيات التي سبق توقيعها بالنيابة عن الحكومتين ، ولكن ستكون بعد الابرام مستعدة لان تبحث بروح الاعتدال في كل ما قد يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية "(١) .

وعند هذه النقطة لم يبق أمام الملك فيصل أي مجال للمناورة عملياً ، وبما أنه لم ير الحكمة حسب قناعته في تجاوز الاطار الذي رسمه لسياسته فقد بدأ يرضخ لما عده أمراً واقعاً ، لكنه أراد مع ذلك ، أن لا يقتصر الوعد البريطاني حول إجراء التعديلات المطلوبة على الاتفاقية المالية وحدها كما ورد في الكتاب الاخير للمندوب السامي ، فبعث في السابع والعشرين من آيار الى المندوب السامي كتاباً يرى فيه الحسني " آخر محاولة لاسترضاء الرأي العام في العراق " من قبله (٢) :

" أرغب في هذا أن أسأل فخامتكم ، وذلك لآخر مرة ، اذا كان من الممكن أن تبينوا لي ، بأسم حكومة صاحب الجلالة ، إمكان قبول التعديلات التي أقترحتها لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ، وإدخالها في المعاهدة وملاحقها .

أني ، وإن كنت عالماً بأستحالة اجراء أي تعديل ، أو تغيير في نص المعاهدة وملاحقها قبل الابرام ، وذلك بناء على تصريحات حكومة صاحب الجلالة مرات عديدة ، الا أن هذا لا يمنعني من سؤال حكومة صاحب الجلالة أن تعدنا بالتعديل ، بعد الابرام ، تطميناً لرغبات هذه الامة الصادقة لحكومة صاحب الجلالة ، والمخلصة للشعب البريطاني المعظم "(٣) .

---

(١) د ٠ك٠و ٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، تسلسل ٥٤١٩ ــ و ع ، من ١٩٢٤/٣/٣٠ حتى ١٩٢٥/١/٥ .

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٢٣ .

(٣) د ٠ك٠و ٠ ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، تسلسل ٥٤١٩ ــ و ع من ١٩٢٤/٣/٣٠ حتى ١٩٢٥/١/٥ .

وجاء رد المندوب السامي على كتاب الملك فيصل في اليوم نفسه قائلاً :

"تلقيت كتاب جلالتكم تاريخ ٢٧ آيار ، فألتمس أن أخبر جلالتكم بصورة نهائية ، وبأسم حكومتي أنها مستعدة للدخول في مذاكرات تعديل المواد المتعلقة بالمالية بطيبة نفس وتسامح ، وذلك بعد إبرام المعاهدة ، أما فيما يخص المواد العدلية فكما هو معلوم أنها من المسائل الدولية التي لايمكن لانكلترا أن تبت فيهما لوحدها ، مع انها تقدر تمام التقدير إحساسات أهالي العراق فيما يتعلق بهذا الامر ، اما فيما يخص الضمانات العسكرية فهي وان كانت الى الان لم تر حاجة للاستفادة منهما ، ومع أنه يعتقد تمام الاعتقاد أنها سوف لاتحتاج في المستقبل ، نظراً الى ما شوهد الى الان من حسن النية ، الا أنها لاتتمكن من التنازل عنها إحتياطاً ، وعلى كل حال كونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى ، التي قامت بمعاونة هذه البلاد ، لن تبخل بإجراء مايمكنها مما يوثق عرى الثقة والمودة بين الشعبين "(١) .

لم تترك هذه الامور ، وما صاحبتها من حرب أعصاب شنته الصحافة الموالية للبريطانيين حول إحتمال ضياع ولاية الموصل (٢) ، تأثيراً ملموساً على الموقف الذي ازداد غامضاً الى الحد الذي دفع رئيس الوزراء جعفر العسكري الى تقديم إستقالته التي لم يتراجع عنها الا بعد أن طمأنه ياسين الهاشمي على موقفه ، وذلك بعد أن رشحه الملك فيصل فعلاً ليخلف العسكري في تأليف الوزارة الجديدة (٣) ، ولم يؤد موقف المعارضة ، بالمقابل ، الى تراجع البريطانيين الذين تمادوا في تهديداتهم العلنية والمبطنة ، وإزاء كل ذلك لم ير الملك فيصل بداً من الاجتماع بأعضاء المجلس التأسيسي يوم التاسع من

---

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، "اتفاقية المعاهدة العراقية – البريطانية" ، تسلسل ٤/١٩ ، و ٥ من ٣٠/٣/١٩٢٤ حتى ١٥/١/١٩٢٥ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :
"العراق" ، بالعددين ١٢٢٦ و ١٢٢٨ ، ٣ و ٩ حزيران ١٩٢٤ .

(3) P.W. Irealand, Op.Cit., P. 319.

حزيران ، وصارحهم بالقول :

" أنا لاأقول لكم أقبلوا المعاهدة ، أو أرفضوها ، إنما أقول لكم إعملوا ماترونه الانفع لمصلحة البلاد ، فأن أردتم رفضها فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين السماء والارض ، بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة ، ولا تضيعوا ما في أيديكم وسيلة للمحافظة على كيانكم ، وتحينوا الفرص لتحصلوا على ماهو أكثر مما في أيديكم "(١) .

ترك موقف الملك فيصل الاخير بعض التأثير على عدد من أعضاء المجلس المتشددين ، ففي اليوم التالي تحدث ياسين الهاشمي في الجلسة الثالثة والعشرين للمجلس بلهجة جديدة الى حد واضح ، ودافع بحماس عن ضرورة عدم تأجيل البت في المعاهدة (٢) ، و " عدم الاستمرار في التذبذب " حتى لا " يتقدم الرجال المسؤولون ويقولون أن ليس في ايدينا من الامر شيء ... "(٣) .

الا أن تأثير ذلك ظل محدوداً ، وأستمر التوتر يخيم على الوضع العام داخل المجلس وخارجه ، كما دفع المندوب السامي الى إتخاذ اجراء غير إعتيادي حسب جميع المقاييس . فعندما إحتدم الصراع داخل المجلس ، واشتد تأييد المعارضة خارجه ، وازداد الميل الى تأجيل البت في المعاهدة الى حين تقرير مصير ولاية الموصل ، وبعد " أن تكلم أكثر الخطباء من النواب في موضوع (٤) المعاهدة ولم يحبذها أحد منهم " ، بل وصل الامر بعدد من أعضاء المجلس حد أن يطالبوا بأن يحذو المراقبون حذو

---

(١) " العالم العربي " ، العدد ٦٥ ، ١٠ حزيران ١٩٢٤ .
(٢) طالب بعض أعضاء المجلس التأسيسي بتأجيل البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية الى حين إنتهاء مشكلة الموصل .
(٣) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢ .
(٤) هنا تركنا كلمة هذه ، لتوافق سياق الكلام مع اسلوب العبارة .

الكماليين في تركيا (١) لفرض إستقلال بلادهم (٢) ، قدم المندوب السامي في العاشر من حزيران انذاراً شديد اللهجة الى الملك فيصل هذا نصه :

" لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة في مثل هذه الظروف ان تسمح بأستمرار الحالة الراهنة التي ينشأ عنها خطر عظيم لسلامة العراق الداخلية والخارجية ، فأن المذاكرات الاخيرة للمجلس التأسيسي التي جرت هذا اليوم لم تظهر أي اقتراب من الاتفاق ولا أي أمل في أتخاذ قرار صريح سريع ، ولهذا طلب الي أن أوجه أنظار جلالتكم ، كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أن تصدروا فوراً بعد إستشارة مجلس وزرائكم وبواسطته ، تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي يخولكم حق فض المجلس في أي وقت شئتم خلال الاشهر الاربعة من تاريخ إفتتاح جلساته ، وأن تأمروا ، بموجب هذا التعديل ، حل المجلس إعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ حزيران .

وأرى من واجبي أن أطلب من جلالتكم أن تبلغوا هذا الامر رسمياً بواسطة رئيس مجلس الوزراء الى رئيس المجلس التأسيسي قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران ، وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فوراً ، وإحاطتها ، وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الامر " (٣) .

أحرج هذا الانذار وضع الملك فيصل الى حد كبير ، ووضعه في موقف حساس للغاية ، وأمام أمر واقع خطير ، لا سيما وأنه كان متيقناً من أن المندوب السامي يعني

---

(١) يبدو من بعض العبارات التي وردت في المذكرات التي قدمها المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس الى الملك فيصل أنه كان يتابع مايدور بداخل المجلس التأسيسي أولاً بأول ، وباهتمام كبير للغاية .

(٢) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ٣٣٨ ، ٣٤٠ ـ ٦ ٣٤ وغيرها .

(٣) مقتبس من :

عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٣٢ .

مايقول ، وحصر على تنفيذ ماعداء الورقة الاخيرة من أجل فرض المعاهدة (١) . وإزاء ذلك إضطر الملك ، ورئيس وزرائه ، ورئيس المجلس التأسيسي الى جمع المجلس في الليل ، وتأمين النصاب مهما كلف الامر (٢) . " وإتخذت الاجراءات المنوهة للبحث ، وتفتيش المدينة لدعوة المندوبين ، وحملهم على الحضور ، فكان الرجاء ، وكان التضرع والتوسل ، وكان الالحاح والتهديد " . وقام أحد مرافقي الملك فيصل مع مدير شرطة بغداد تحسين العسكري ، شقيق رئيس الوزراء ، بالبحث عن أعضاء المجلس " لحملهم على حضور الجلسة المقرر عقدها قبيل منتصف الليل " (٣) .

وبهذا الاسلوب اجتمع في بناية المجلس في الساعة العاشرة والنصف من ليلة العاشر على الحادي عشر من حزيران ثمانية وستون من أصل المائة عضو ، وأفتتح عبد المحسن السعدون الجلسة الاستثنائية بالقول دون مقدمات " لقد أجل المجلس العالي جلسته الى صباح الاربعاء ، أي الى الغد ، ولكن بما أن جلالة الملك بلغني بأن فخامة المندوب السامي عرض على (٤) جلالته بأنه لايمكن تأجيل المذاكرات الى الغد ، لانه يعد رفضاً للمعاهدة ، ومن وظيفتي أن أبلغ المجلس العالي ذلك ، وعليه فقد دعوتكم الى الاجتماع ... " (٥) .

وكانت جلسة المجلس التأسيسي في تلك الليلة من أقصر جلساته (٦) ، تم فيها عرض تقريرين ، أحدهما للمعارضة والذي لم يحصل على الاكثرية المطلوبة ، والاخر

---

(١) مما يذكر بهذا الصدد ان المندوب السامي أصدر أوامر الى مستشار وزارة العدلية ، البريطاني الجنسية ، ليقوم بأعداد لائحة خاصة لحل المجلس .

(٢) أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ — ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٨١ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٣٣ .

(٤) في النص : الى .

(٥) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص٤٣١ .

(٦) يشغل كل ما دار في تلك الجلسة حيزاً صغيراً نسبياً في الجزء الاول من " مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، (ص ٤٣١ — ٤٤٦) .

تقرير المؤيدين لقبول المعاهدة والذي قدم بأسم " جعفر باشا ورفقائه " وأن التمعن في نصه يبين بوضوح أنه قد أعد حتماً بتوجيه من الملك فيصل ، أو أغلب الظن بأشرافه المباشر ،ففيه روحه وأسلوبه ، بل فيه " عبارات فيصلية " اذا جاز التعبير ، ولا يخلو التقرير ، في الواقع،من التمسك بحقوق العراق المشروعة والاصرار على إستقلاله بأسلوب مقبول تماماً بالنسبة للظروف التي فرضت على العراقيين فرضاً في تلك المرحلة ، وفيما يأتي نص التقرير المذكور :

" أن هذا المجلس رأى كثيراً من المواد في المعاهدة والاتفاقيات ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف المرغوب من الشعب العراقي ، ولكنه يعتمد بشرف حكومة بريطانيا ونبالة القوم البريطاني العريق في أنهما لا يرضيان أن يثقلا كاهل العراق بما يرغب شعبه ، وإعتماد العراق وثقته هذه وحدها هي التي جعلته أن يقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من فخامة المندوب السامي بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، وهي بأنها بعد تصديق المعاهدة ستعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عند الشعب البريطاني النبيل (١)، ونظراً الى هذا فالمجلس يوصي بأن جلالة الملك (فيصل) يصدق المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات على أن يدخل جلالته بعد هذا التصديق فوراً في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس ، وتصبح هذه المعاهدة وإتفاقياتها لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها "(٢) .

وقد صوت الى جانب هذا التقرير سبعة وثلاثون من الحضور وخالفه أربعة وعشرون منهم فيما امتنع ثمانية من الاعضاء عن التصويت(٣) ، ليعد ذلك إقراراً

(١) هذه العبارة مقتبسة نصاً من إحدى مذكرات المندوب السامي الى الملك فيصل .

(٢) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ "، الجزء الاول ، ص ٤٤٠ــ ٤٤١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٤٢ــ ٤٤٥ . ومن الجدير بالذكر أن عدد الحاضرين من أعضاء المجلس أثناء التصويت بلغ ٦٩ عضواً بعد انضمام محمود النقيب الى المجتمعين في وقت متأخر من الليل .

للمعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى من قبل المجلس التأسيسي . وقد حاولت الصحف في اليوم التالي ابراز تلك الجوانب من التقرير التي تؤكد على ثقل المعاهدة ، وضرورة دخول الملك فيصل " في المفاوضة مع الحكومة البريطانية فوراً " ، واعتبار " المعاهدة واغلاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها ".(١) .

اثر إقرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية من قبل المجلس التأسيسي بهذا الاسلوب على سمعة الملك فيصل بصورة أو بأخرى ، الا أنه شخصياً كان مقتنعاً بسداده فيما أنجز بهذا الخصوص . فقد ذكر فيما بعد في إحدى المناسبات عن ذكرياته في تلك المرحلة يقول :

" ... أتيت الى هذا الوطن المحبوب لاعمل والشعب العراقي على نيل ما كانت روح الامة تطمح إليه ، اذ أن إختباراتي الشخصية دلتني على أنه إذا كان هناك أمة تريد الحياة فلا شيء يحول دونها ، وعلمتني وجوب إنتهاز الفرص ، أما الظروف الراهنة المحيطة بوضع أمة من الامم ، وبمطمحها فيجب مداراتها ، ومصانعتها الى أن تتبدل تلك الظروف شيئاً فشيئاً ، وتنقشع السحب ، وتتجلى الحياة المطلوبة ".(٢) .

ومهما يكن من أمر فأن موقف المجلس التأسيسي من المعاهدة ، وإقراره لها في نهاية المطاف ، وما رافق ذلك من جميع الاوجه كان يؤلف خطوة الى أمام جعلت البريطانيين مقتنعين بأن " هذا الشعب الذي قد ثار على إحتلالهم ، ما زال مندفعاً في

---

(١) "المفيد" ، العدد ١٢٣٠ ، ١٢ حزيران ١٩٢٤ ، و "العالم العربي" ، العددان ٦٦ و١١٥٦٧ و ١٢ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) "فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله" ، ص ٢٩٣ .

مقاومة أنتدابهم .(١) ، الامر الذي نرى فيه العامل الاساس الاول الذي مهد الطريق لالغاء الانتداب . ولدخول العراق عصبة الامم قبل أقطار تعد متقدمة عليه في مضمار التطور بسنوات (٢) . ثم أن بريطانيا اضطرت الى أن تعترف ، بعد التوقيع على المعاهدة ، بأن العراق قد تجاوز في تطوره الحد المرسوم في المادة الخامسة والعشرين من صك الانتداب ، مما يستوجب التعامل معه في إطار تعاقدي يختلف الى حد واضح عن التهمية المرسومة في المادة المذكورة (٣) .وفي السابع والعشرين من أيلول نظر مجلس العصبة في طلب بريطانيا بخصوص دخول العراق عصبة الامم، وأعلن موافقته على محتوياته التي عدها منسجمة مع أحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . ووافقت بريطانيا من جانبها على تقديم تقرير سنوي الى مجلس العصبة عن سير الادارة في العراق، وتعهدت بعدم ادخال أي تعديل في المعاهدة بدون رضا المجلس (٤) .

وعلى إثر هذه التحولات أصبح بالامكان تأسيس أول وزارة للخارجية في تاريخ الدولة العراقية . ففي الرابع والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ إقترح رئيس الوزراء تأليف وزارة للخارجية ، وقد وافق الملك فيصل على ذلك وأصدر إرادة ملكية تقضي " بتأليف وزارة لرؤية الامور الخارجية " (٥) . كما أصدر الملك فيصل إرادة ملكية خاصة في يوم الثامن والعشرين من أيار سنة ١٩٢٥ تقضي بأحداث ممثلية للعراق في لندن ، وبتعيين جعفر العسكري أول ممثل للعراق في العاصمة البريطانية . وجدير بالذكر أيضاً أن هذه التحولات هي التي دفعت كلاً من فرنسا وايطاليا والنرويج والسويد

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢١٩ .
(٢) دخل العراق عصبة الامم في العام ١٩٣٢ ، فيما دخلتها مصر في العام ١٩٣٧ .
(٣) " صدى العهد " العدد ٢٦٤ ، ٢٩ حزيران ١٩٣١ .
(٤) الدكتور محمد مظفر ، النظام السياسي في العراق ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٧١-٧٢ . والكتاب في الاصل رسالة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق في فرنسا .
(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٥٠ .

الى الاعتراف بالدولة العراقية بصورة رسمية في تلك المرحلـــة (١) .

ويأتي على رأس كل ذلك أهمية وضع أول دستور للعراق بعد التوقيع علـــى المعاهدة مباشرة ، مما يعـد من أهم الاسس الضرورية لاستكمال مستلزمات الدولـــة العراقية في عهد الملك فيصـــل .

صدور القانون الاساسي وقانون أنتخاب مجلس النواب العراقي :

بقي القانون العثماني ، القائم على أسس المبادئ الاسلامية ، سائداً فـــي العراق حتى الحرب العالمية الاولى ، ثم توقف العمل به عندما حل البريطانيون فـــي سنوات تلك الحرب لينتهي مفعوله بصيغته الاصلية مع إنتهاء الحرب وإنسحاب الاتراك مـن الموصل . وقد أدى إنسحاب هؤلاء الى حدوث إرتباك إداري خطير بسبب نقلهم الاوراق والسجلات الخاصة بالشؤون الادارية معهم ، فيما عبث الاهلون بما تبقى منها عمـــداً أو سهواً أو إضطراراً بسبب ظروف الانسحاب أحياناً .

ولم ينو البريطانيون من جانبهم أن يبقوا على النظم والقوانين السائدة علـــى حالها في أرض إحتلوها حديثاً ، وبدأوا يحكمونها بأسلوب يختلف تماماً عن أســـلوب العثمانيين في حكمهم لها . فوضعوا بعد إحتلالهم للبصرة أول قوانينهم التي إستندت في البداية على تشريعاتهم في الهند دون أن يولوا الخصائص المحلية ماتستحقه مـــن الاهتمام ، مما أثار حفيظة العراقيين في حينه . وخول الحاكم المدني العام في جيـــش الاحتلال الحكام السياسيين البريطانيين في بداية الاحتلال صلاحية النظر في القضايـــا المدنيـــة المهمـــة (٢) .

---

(١) صدى العهد ، العدد ٣٠٧ ، ١٩ آب ١٩٣١ .

(2) "Iraq. Report on Iraq Administration October 1920-March 1922" , London , 1923 , PP. 70 -71.

وبعد إحتلال بغداد من قبل القوات البريطانية مباشرة وصل العراق في آذار ١٩١٧ القانوني البريطاني السر ف . كارتر لدراسة التشريعات العثمانية المتبعة في البلاد ، ولاعادة تأسيس المحاكم فيها . وفي ضوء توجيهاته صدرت في غضون السنوات الثلاث المتبقية من عهد الاحتلال سلسلة من القرارات والبيانات والاعلانات وغيرها بأسم القائد العام لقوات الاحتلال عدت صيغاً قانونية لتسيير الشؤون الادارية للعراق في تلك المرحلة ، كانت في مجملها تعالج قضايا أساسية مثل المحاكم والعقوبات والضرائب والكمارك والاراضي والعقار والسفر وماشاكل من أمور [١] . وفي حالات نادرة كانت القرارات والبيانات والاعلانات المذكورة تصدر بمقتضى التشريعات العثمانية السابقة ،وهي كانت في مثل هذه الحالات تعالج عادة قضايا غير أساسية [٢] .

وأستوجب واقع الدولة العراقية الحديثة ، ونصوص تعاقدية دولية وغيرها وضع دستور دائم للنظام الملكي في العراق . فقد نصت المادة الاولى من صك الانتداب البريطاني على العراق ، المقدم الى عصبة الامم في التاسع من كانون الاول سنة ١٩٢٠ على " أن للمنتدب أن يضع في أقرب وقت ، على أن لايتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق ." [٣] . وأشترطت البيعة للملك فيصل أن تكون حكومة دستورية ، نيابية ، ديموقراطية ، مقيدة بالقانون . كما ورد في مستهل المادة الثالثة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية ما يؤيد ذلك بالنص على أن " يوافق جلالة

---

(١) " مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الان نافذة والمتعلقة باهالي العراق وادارتها الملكية والصادرة من القائد العام او بتفويض منه من ١١ مايس سنة ١٩١٧ الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ " ، وهي تقع في ١٣١ صفحة من القطع الكبير وتضم ٧٢ قراراً تشريعياً .

(٢) انظر على سبيل المثال الاعلان المرقم ٦٤ " موسم الصيد في لواء السليمانية " في المصدر نفسه ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٣) " تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها " ، من منشورات مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣١ ، ص ٩٤ .

ملك العراق على ان ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانـون ... " (١) .

كان دور الملك فيصل في هذا الميدان المهم واضحاً ، وملموساً ، وقد دشنه في خطابه بمناسبة تتويجه حين ذكر " أن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي . ولتعلم الامة أن مجلسها هو الذى سيضع بمشاورتي دستور إستقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديموقراطية ، ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعيـة ... " (٢) .

وعلى هذا الاساس قامت الوزارة النقيبية الثانية ، وبتوجيه مباشر أحياناً ، وغير مباشر أحياناً أخرى من قبل الملك فيصل شخصياً ، بتأليف عدد من اللجان ضمت عراقيين (٣) وبريطانيين لدراسة " لائحة القانون العراقي " الموضوعة من قبل بريطانيا. وبعد أن درست تلك اللجان قوانين الدول المجاورة ، وحالة البلاد من جميع نواحيها إنتهت من إجراء التعديلات التي إرتأتها على اللائحة المذكورة في عهد وزارة العسكري الاولى ، وهيأتها لتقديمها الى المجلس التأسيسي . ولما كان إقرار القانون الاساسي يأتي من حيث التسلسل بعد إقرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية من قبل المجلس(٤)،

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص٣٧ .

(٢) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٦٤ .

(٣) كان معظمهم ممن عرفوا بولائهم ، وتأييدهم المطلق للملك فيصل ، منهم ناجي السويدي ورستم حيدر .

(٤) يرى الدكتور مجيد خدوري بما أنه " قد عدت المعاهدة وثيقة أساسية لكيان الدولة الجديدة ، وشكلها وعلاقاتها بعصبة الامم وبريطانيا العظمى ، لذلك يتحتم تقديمها الى المجلس التأسيسي قبل الدستور ". أنظر : الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، نقلة مع المؤلف الى العربية بتوسع فيصل نجم الدين أطراقجي ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ١١ .

تأخر البت في موضوعه مدة طويلة من الزمن ، الا أن ذلك لم يحل دون تشريع قوانيـــن أخرى في غضون تلك المدة ، ذلك لان العديد من أجهزة الدولة كانت تصاب بشـــلل حقيقي بسبب غياب هذه القوانين . ففي السابع عشر من نيسان سنة ١٩٢٣ وجـــه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون مذكرة الى أعضاء وزارته بهذا الخصوص :

"من المعلوم أن الحكومة العراقية قد تألفت برغبة الشعب وإرادته لتكون حكومـــة دستورية نيابية ، مقيدة بالقانون . وتحقيقاً لهذه الامنية هيأت الحكومة لائحة القانـــون الاساسي للبلاد لتعرض على المجلس التأسيسي عند إنعقاده . غير أنه بناءً على طول أجل إفتتاح المجلس المذكور أرى أنه من واجب الحكومة أن تخطو خطوة أخرى في سبيل جعل الحكومة موطدة على الدعائم الدستورية من الان ، وأقترح على مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً يقضي بوجوب إجراء جميع معاملات الحكومة على أساسين دستوريين وهمـا : ان تجرى جميع المعاملات الحكومية على أساس الارادات المشترطة ، وأساس مسؤوليـــة الوزراء ". (١) .

كما صدرت في المرحلة نفسها سلسلة من التشريعات المحددة تدل محتوياتهـــا بوضوح على أهميتها ، ومستواها الرفيع ، ومراعاتها لظروف البلاد ، وحفظ القيـــم الديموقراطية ، منهـا ، على سبيل المثال لا الحصر ، " قانون السجون " الذي نشـر باسم الملك فيصل في اليوم الثامن عشر من آيار سنة ١٩٢٤ (٢) والذي منع " سجن أحد أو توقيفه في السجن بدون أمر توقيف ، أو أمر خطي من مرجع مختص قانوناً " ، وفرض على " مديري السجون ومأموري السجون أن يدققوا يومياً في الشكاوى والجرائم التي يحصل خبرها بالمسجونين " (٣) . الذين منحوا حق الاستئناف ، وحقوقاً أخرى كثـــيرة تحفــظ

---

(١) مقتبس من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٦١ .
(٢) " الوقائع العراقية " ، العدد ١٦٩ ، ١٨ مايس ١٩٢٤ .
(٣) في النص : بهم .

لهم كرامتهم الانسانيـــة (١) .

وفي الثالث من نيسان سنة ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء ، بتوجيه من الملك فيصل وموافقته " لائحة القانون الاساسي العراقي " الى رئيس المجلس التأسيسي ، مرفقاً مع كتاب يؤكد فيه أن الحكومة العراقية هي التي هيأته " ودققت فيه كل التدقيق " ، ويلفت فيه أنظار رئيس المجلس " الى أهمية هذا القانون ، لانه بعد أن يصدقـــه المجلس الموقر يجب أن يعرض على هيئة الامم ، اذ يعد قبولها إياه من أهم العوامل التي تؤهل العراق للدخول فيها ، وعليه فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها في وضع مواده بصورة يستحسنها العالم المتمدن ، وتقبلها هيئة الامم " (٢) .

ألف المجلس لجنة خاصة بأسم " لجنة درس القانون الاساسي " لتدقيق اللائحة . ويبدو أن اللجنة كانت حريصة على أداء مهمتها الى حد كبير ، بحيث حين بدأ المجلس التأسيسي بالبحث في " لائحة القانون الاساسي العراقي " أعتباراً من الرابع عشر مـــن حزيران سنة ١٩٢٤ لم تنجز اللجنة تدقيق سوى ست عشرة مادة من مواد اللائحة ، ممـا حمل ياسين الهاشمي على تقديم مقترح الى رئيس المجلس يرمي الى مطالبة اللجنة بـــأ ن " تشتغل ليلاً ونهاراً لاكمال التقرير في أربعة أو خمسة أيام " (٣) .

إستمرت مناقشات المجلس لمواد لائحة القانون الاساسي مايقارب الشـــهر (من الرابع عشر من حزيران حتى العاشر من تموز ١٩٢٤) ، وقد خصص المجلس لهـا ست عشرة جلسة من مجموع جلساتها التسع والاربعين (٤) ، وشغلت المناقشات أربعـاً وثلاثين وستمائة صفحة من مجموع صفحات " مذاكرات المجلس التأسيسي " البالغ تسـعاً

---

(١) " الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، قانون السجون لسنة ١٩٢٤ " ، بغداد ، ١٩٢٤ ، ص٣ ، ٥ ، ٧ ، وغيرها .

(٢) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ٨٩ .

(٣) المصدر نفســه ، ص٤٤٧ .

(٤) خصص المجلس التأسيسي أربعاً وعشرين من جلساته لمناقشة المعاهدة العراقية — البريطانية ، وست جلسات منها لمناقشة قانون الانتخاب .

وأربعين وثلاثمائة وألف صفحة (١) . وقد تطرق عدد من المناقشين (٢) الى موضوعات مهمة وحساسة تونخواضها ان يأخذ الدستور وضع البلاد بنظر الاعتبار ، دون التفريط بالاسس الديموقراطية الواردة في الدساتير الغربية قدر الامكان من وجهة نظرهم ، وحسب قناعتهم . ولا ينكر أن بصمات الملك فيصل كانت واضحة في سلوك مثل هذا النهج ، الا أن تأثير الرأي العام ، الذي أثبت حضوراً فاعلاً أثناء مناقشات المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، لم يكن قليلاً في هذا المجال . ففي الجلسة الاولى للمجلس التأسيسي التي خصصت لمناقشة القانون الاساسي ذكر مندوب بغداد ناجي السويدي :

" أن الشعب العراقي الذي قام وجاهر بمطالبة تأمين حقوقه بمقتضى قانون أساسي ، يجب أن يرشدنا ضميرنا حتى نكون على بصيرة من أمرنا " (٣) . ويدخل هذا ضمن العوامل التي دفعت بعض أعضاء المجلس الى التصدي بنجاح للمحاولات التي بذلت لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية أثناء مناقشات القانون الاساسي .

وبعد أن أنهى المجلس مناقشاته للقانون الاساسي قرر تأليف لجنة لمراقبة طبعه ، وتصحيح أغلاطه النحوية واللغوية " . وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها " طبع القانون الاساسي بالالة الكاتبة وأرسل الى الحكومة ليعرض على جلالة الملك فيصل للتصديق عليه " (٤) .

ومع ذلك فقد تأخر نشر القانون الاساسي الى الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ ، مما أثار التساؤل في أوساط الرأي العام ، فاضطر رئيس الوزراء الى تبرير

---

(١) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص٤٤٦ ، الجزء الثاني ، ص١٠٣٧ ، ١٠٨٠ ، ١٣٠٠ ، ١٣٤٨ ـ ١٣٤٩ .

(٢) في الواقع كان عدد هؤلاء محدوداً ، ذلك لان أغلب أعضاء المجلس لم يكونوا مؤهلين عملياً للاشتراك في مناقشات قانونية .

(٣) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٠٨٠ .

التأخير " بصمومة التشريع في الامور الهامة ، نظراً للاحوال العمومية والاخطار السياسية المحيطة بالبلاد ، ووجوب الاسراع في إنجاز قانون الميزانية للسنة الحالية وتعديل ووضع بعض الانظمة والقوانين التي نحن في حاجة شديدة أليها "(١) . وحين نشر القانون اذاع بياناً آخر قال فيه :

" لم تكن ثمار القانون الاساسي لتقتطف بمجرد إعلانه ، وإعلان برقيات التهنئة بنشره، بل أن للحكومة بمجموعها ، ولكل فرد من رجالها بأنفراده ، تأثيراً عظيماً في هذا التقدم ... أن المسؤولية التي أودعها القانون على عاتق الوزارة هي أعظم مما تصورناه ونتصوره ، اذ مهما كان الاعتماد الذي تحصل عليه الوزارات من ممثلي الشعب قوياً ، فأنه لايلبث ان يزول اذا لم يكن جميع أعضاء الحكومة متشبعين بروح واحدة ، مقدسين المبادئ التي ينطوي القانون عليها سائرين على حفظ العدل والحق بين الشعب"(٢) .

يتألف القانون الاساسي العراقي الذي سن في عهد الملك فيصل من ثلاث وعشرين ومائة مادة موزعة على مقدمة وعشرة أبواب . تتألف المقدمة من أربع مواد حددت أسم القانون وشكل الحكومة ، وعاصمة الدولة ، وشكل علمها . ويتألف الباب الاول من أربع عشرة مادة عالجت حقوق الشعب ، وكرس الباب الثاني منه بمواده الثمان لموضوع حقوق الملك وواجباته . أما الباب الثالث الذي يتضمن سبعاً وثلاثين مادة فقد خصص لصلاحيات السلطة التشريعية ، والباب الرابع بمواده الاربع مكرس لصلاحيات السلطة التنفيذية وواجباتها . وخصص الباب الخامس بمواده الاثنتين والعشرين للسلطة القضائية . أما بقية أبواب القانون الاساسي فأنها عالجت قضايا المالية والادارة ومواد عمومية وغيرها (٣) .

---

(١) "المفيد" ، العدد ٢٢٨ ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٤ .
(٢) "الاستقلال" ، العدد ٥٩٥ ، ٢٥ مارت ١٩٢٥ .
(٣) أنظر نصه في :
" القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، أشرف عليه ديوان التدوين القانوني ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ١٩ ــ ٦٥ .

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من القانون الاساسي على أن " سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة ، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده". ونصت المادة الخامسة والعشرون منه على أن " الملك مصون غير مسؤول " ، وبموجب المادة السادسة والعشرين أصبح فيصل ومن ثم ورثته " رأس الدولة الاعلى " ، " يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها " ، و " يصدر الاوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب ، وباجتماع مجلس الامة ، ويفتتح هذا المجلس ويؤجله ويعطله ويفضه ، ويحل مجلس النواب وفقاً لاحكام هذا القانون " ، وأصبح قائداً عاماً للجيش ، وحتى السلطة التشريعية أصبحت بموجب منطوق المادة الثامنة والعشرين " منوطة بمجلس الامة مع الملك " (١) . وقد أسهمت هذه النصوص الشرعية على دور الملك فيصل ، المتميز من جميع الاوجه ، في إدارة الدولة .

وعلى الرغم من أن القانون الاساسي العراقي الذي شرع في عهد فيصل منح الملك سلطات واسعة ، الا أنه ضمن في الوقت نفسه قدراً ملموساً من الفصل بين السلطات الثلاث ، فقد ضمنت المادة الستون لكل عضو في البرلمان (٢) " حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس " دون أن " تتخذ أية إجراءات قانونية ضده " . كما نصت المادة نفسها على أن " لايوقف ، ولايحاكم أحد من أعضاء مجلس الامة مالم يصدر من المجلس الذي ينتسب إليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، أو مالم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة " (٣) .

وبموجب المادة الثانية والستين من القانون الاساسي يقرر مجلسا النواب والاعيان اللوائح القانونية " المرفوعة إليهما من قبل الحكومة ، وبعد قبولها تعرض على الملك فإما

---

(١) أنظر نصه في :
" القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ١٩ — ٦٥ .

(٢) المقصود به مصطلح موفق في القانون الاساسي هو " مجلس الامة " .

(٣) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٤١ .

أن يصدقهـــــــا ، وإما أن يعيدها مع بيان أسباب الاعادة في برهة ثلاثة أشهـر ، الا إذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها ، أو إعادتها خلال خمسة عشر يوماً لاعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة ، واذا لم تعد في المدة المعينة فأنها تعتبر مصدقـة "(١) .

ومنحت مواد القانون الاساسي العراقي السلطة القضائية صلاحيات ، وضمانـات واسعة جعلت من القضاء العراقي سلطة متميزة ، ومتطورة فعلاً في العهد الملكي حسب مقاييس الزمان والمكان . فالحكام منذ عهد الملك فيصل كانوا يعينون "بأرادة ملكية ، ولا يعزلون الا في الاحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهـــم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم " (المادة الثامنة والستون) ، و " المحاكم مصونـة من التدخل في شؤونها " (المادة الحادية والستون) ، و " يجب أن تجرى جميع المحاكمات علناً الا اذا وجد سبب من الاسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلســـات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات الا مايعود منها الى الجلســات السرية ، وتصدر كافة الاحكام بأسم الملك " (المادة الثانية والسبعون) ، و " للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الاشخاص في العراق " (المادة الثالثة والسبعون)(٢) .

وفي ضوء ماتسنى لنا الاطلاع عليه من قرارات أصدرتها المحاكم العراقية في عهد الملك فيصل والتي نشرتها مجلة القضاء في حزيران عـــام ١٩٣٤ (٣) ، وبعـــد إستشارة عدد من رجال القانون المخضرمين (٤) ، نستطيع أن نقول أن القضاء العراقي قد قطع في بداية تاريخه الحديث شوطاً بعيداً الى أمام جديراً بالتقدير مضمونـــا وأسلوباً .

---

(١) "القانون الاساسي العراقي مع تعديلاتـــه" ، ص٤٢ .
(٢) المصدر نفســـه ، ص ٤٥ ــ ٥٣ .
(٣) "مجلة القضاء" ، بغداد ، العدد الاول ، حزيران ١٩٣٤ ، ص٨٦ــ٨٧ ، ٩٢ــ ٩٣ .
(٤) مقابلة مع الاستاذ حسين جميل بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٨٩ ؛ مقابلة مـــع الاستاذ سالم عبد النعمان بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٨٩ .

لم تجر تعديلات جوهرية على القانون الاساسي العراقي طيلة سنوات حكم فيصل الاول للعراق . ففي العام ١٩٢٥ جرى تعديل بسيط في ثمان من مواده فقط تتناول قضايا إدارية عامــــــة [١] .

وعلى الرغم من أن القانون الاساسي العراقي لم يخل من نواقص ، وثغــرات نجمت أساساً عن أن المشرع إضطر الى مراعاة ظروف الانتداب والمعاهدة مع بريطانيا [٢] ، وعن كون القانون صلباً على غرار الدستور الامريكي ، لا مرناً على غرار الدستور البريطاني [٣] ، الا أن مجرد تشريعه كان خطوة مهمة وضرورية الى أمام وذلك لانه وضع ما عده الملك فيصل شخصياً " ركن السياسة الداخلية " للدولة العراقية الحديثة ، وأنه " تتوقف عليــــه سمعتنا عند الامم المتمدنة " كما ذكرنا [٤] . وبعد سن القانون الاساسي بــدأ يختفي نهائياً ظل القوانين والتشريعات العثمانية وسلطات الاحتلال الانكليزي الا ما ندر [٥] وذلك

---

(١) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٦٩ ــ ٧٠ . جــرى أول تعديل جوهري على القانون الاساسي العراقي الذي وضع في عهد الملك فيصل في العام ١٩٤٣ ، وذلك على إثر إنتفاضة العام ١٩٤١ . وبموجب التعديل الاخير منح الملك صلاحيات إستثنائية أفرغت العديد من قيم القانون مـــن محتواها . عن التعديل أنظر : المصدر نفسه ، ص ٧٢ ــ ٨٨ .

(٢) حسين جميل ، دعوة الى اصلاح دستوري ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص ١٠ .

(٣) للتفصيل حول هذا الموضوع أنظر :
الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ٣٨ ــ ٤٣ .

(٤) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجـزء الاول ، ص ٢ .

(٥) في بعض الحالات النادرة كانت الحكومة تضطر الى الرجوع الى القوانين العثمانيـة لمعالجة أمور طارئة سرعان ما كان يصدر تشريع لمعالجتها في ضوء الصلاحيـــات الواردة في القانون الاساسي العراقي كما حدث مثلاً بالنسبة لموضوع الاجتماعات . وقلما ظلت قضايا مهمة لم تعالج قانونياً مثل الموضوعات العمالية التي عجز التشريع العراقي عن معالجتها بالمستوى المطلوب في عهد الملك فيصل . للتفصيــل حول الموضوع أنظر :
الدكتور كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، ص ١٠٤ ــ ١١٢ .

بفضل ظهور سلطة تشريعية منتخبة قانوناً ، يحق لها سن ماتراه الجهات المختصة ضرورية لتسيير دفة الحكم .

قانون إنتخاب مجلس النواب وهيكل البرلمان وصلاحياته في عهد الملك فيصل :

بعد البت في القانون الاساسي العراقي لم يبق أمام المجلس التأسيسي سوى إنجاز مهمته الثالثة والاخيرة المتعلقة بموضوع قانون إنتخاب النواب الذي باشر أعضاؤه دراسته منذ الحادي والعشرين من تموز سنة ١٩٢٤ .

إتسمت مناقشات أعضاء المجلس التأسيسي لقانون الانتخاب في أولى مراحلها بقدر من العنف ، الامر الذي دفع رئيس المجلس الى توبيخ من يخل بالنظام الداخلي أثناء المناقشة ، أو الى تعطيل المجلس أحياناً بهدف التخفيف من حدة التوتر الذي كان يسود جلساته [١] . كما جرى نقاش القانون بسرعة غير معهودة نجمت عن تجاوز المجلس التأسيسي للمدة المحددة له بموجب المادة الرابعة من قانونه ، التي نصت على أن لا تتجاوز اربعة أشهر ، ولما أن المجلس لم يتمكن من إتمام أعماله في نهاية المدة المقررة اضطر الملك فيصل الى إصدار إرادة ملكية خاصة تقضي بتمديد مدة المجلس خمسة عشر يوماً [٢] .

---

(١) "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤" ، الجزء الثاني ، ص ١١٣٩ ــ ١١٤١ ، ١١٥٣٠ ــ ١١٥٥ ، ١١٧٩٠ ــ ١١٨٩ ، وغيرها .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٣٤٨ ــ ١٣٤٩ .

تركز نقاش المندوبين على موضوعات طبيعة الانتخاب ، وحسب تمثيل الطوائف والعشائر والمناطق في مجلس النواب وعلى الرغم من أن مناقشات العديد من أعضاء المجلس للموضوع لم تكن بالمستوى المطلوب ، الا أن عدداً منهم أثاروا ، بالمقابل ، أموراً مهمة استهدفوا منها ضمان حد أدنى من الديموقراطية في إنتخاب النواب والحيلولة دون تدخل السلطة في أموره حتى يأتي الى المجلس " أناس من ذوي الكفاءة " يكون هدفهم " خدمة البلاد والمصلحة العامة " ، وليتسنى بذلك " تأسيس دولة ديموقراطية على النمط الغربي " كما جاء على لسان مندوب الحلة مزاحم الباجه جي [1] .

إنتهى المجلس التأسيسي من مناقشة " قانون إنتخاب مجلس النواب " في جلسته التاسعة والاربعين المنعقدة يوم الثاني من آب سنة ١٩٢٤ بالموافقة على لائحته بالصورة المعدلة من قبله [2] ، فتم بذلك صياغة الركن الاول للسلطة التشريعية التي ركزها القانون الاساسي في البرلمان والملك .

قرر بموجب القانون الجديد أن يكون مجلس النواب ، وهو أحد مجلسي البرلمان ، هيئة انتخابية تمثيلية مؤلفة على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من السكان الذكور البالغين العشرين من العمر [3] ، يجري إنتخابه بصورة غير مباشرة وعن طريق الاقتراع السري ، اذ عد قانون الانتخاب كل المواطنين العراقيين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب منتخبين أوليين يحق لهم ان يصوتوا للمنتخبين الثانويين ، وبقابل كل منتخب ثانوي مائتان وخمسون منتخباً أولياً ، ويقوم المنتخبون الثانويون بانتخاب أعضاء مجلس النواب ، ويحتفظون بحقهم هذا طيلة دورة المجلس وذلك لانتخاب نائب جديد اذا دعت

---

(١) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الثاني ، ص ١١٣٩ – ١١٤١ ، ١١٥٣ – ١١٥٥ ، ١١٧٩ – ١١٨٩ ، وغيرها .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٣٤٨ .

(٣) ومن شروط الناخب الاخرى أن يكون عراقي الجنسية ، متمتعاً بحقوقه المدنية ، غير محكوم بجريمة أو جنحة تمس شرفه ، وأن لا يكون مجنوناً أو معتوهاً ، ولم يعلن إفلاسه .

الحاجة الى ذلك . وقد تقرر أن تكون مدة المجلس أربع سنوات ، تعقد في كل سنة منها دورة يفتتح إجتماعها الاول في اليوم الاول من تشرين الثاني (١) ، وتعتمد أستمرار الدورة على الموضوعات المعروضة على المجلس لمناقشتها أثنائها .

منح القانون الاساسي مجلس النواب أو أحد أعضائه بتأييد عشرة من زملائه ، حق اقتراح اللوائح القانونية ، فضلاً عن اللوائح التي تتقدم بها الحكومة حسب إحتياجات مؤسساتها المختلفة . وكان يحق للنائب ان يتوجه بما يشاء من الاسئلة الى الوزراء ، وأن يستوضحهم في كل ما يتعلق بالشؤون العامة . وكفل القانون حرية الكلام للنائب فيما حظر عليه الجمع بين عضوية المجلس وأي وظيفة حكومية بأستثناء الوزراء ووكلائهم ، أو من ينتدبه المجلس للقيام بمهمة خاصة في الدولة على أن لا تتجاوز مدتها السنتين . كما حرم من عضوية المجلس من كان له منصب ، أو وظيفة ، أو خدمة لدى شخص ، أو مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة التابعة للحكومة ، أو له منفعة مادية مباشرة ، أو غير مباشرة مع ذلك العاقد ، الا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً (٢) . وينطبق القرار نفسه على كل " من كان من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون " (٣). ولضمان إستقلال البرلمان وأعضائه تقرر منحهم " المكافئات أو المخصصات البرلمانية " (٤) .

بلغ عدد أعضاء مجلس النواب في عهد الملك فيصل ثمانية وثمانين نائباً ، بينهم أربعة نواب يمثلون المسيحيين ، وأربعة آخرون يمثلون اليهود (٥) .

أما مجلس الاعيان الذي كان يؤلف المجلس الثاني للبرلمان العراقي الذي عرف

---

(١) إذا صادف أن يكون الاول من تشرين الثاني عطلة رسمية يؤجل الافتتاح الى اليوم الذي يلي العطلة .
(٢) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٣١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
(٤) الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ٥٤ .
(٥) لم يتغير هذا العدد لغاية العام ١٩٣٥ .

منذ عهد الملك فيصل بمجلس الامة ، فقد تقرر أن لايتجاوز عدد أعضائه ربع مجموع أعضاء مجلس النواب . وهؤلاء يختارهم الملك من بين الذين "نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، ومن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن "(١) . وتحدد عمر العين بأربعين سنة فما فوق ، ومدة عضويته بثمان سنوات ، أي ضعف مدة عضوية النائب. وكان مجلس الاعيان يجتمع في الوقت نفسه الذي يجتمع فيه مجلس النواب ، ويعطل معه . ولا يحق للاعيان إقتراح اللوائح القانونية ، وقد حاولوا الحصول على مثل هذا الحق في سنة ١٩٢٦ ، غير أن محاولتهم لم تسفر عن نتيجة ما (٢) .

دشنت الحياة البرلمانية في عهد الملك فيصل الاول بداية تجربة جديدة في حياة الشعب العراقي لم تخل ، بغض النظر عن جميع نواقصها ، ومارافقها من خروق للقوانين التي وضعت لحمايتها ، من ظواهر ديموقراطية تجسدت في سنوات حكم الملك فيصل للعراق أكثر من عهود خلفائه . ففي عهده دخل مجلس الامة أناس عرفوا بمواقفهم الوطنية ونزاهتهم ، وبعدائهم للوجود البريطاني ، متمتعين بحصانة برلمانية أكبر من تلك التي تمتع بها النواب بعد إختفائه عن المسرح ، وذلك لان "الملك فيصل ، وهو رأس الحكم كان يشجع المعارضة لكي يستند إليها في الطلب الى الانكليز تغيير أمر ما ، وتطويره الى الاحسن "(٣) .

رفعت لائحة قانون إنتخاب مجلس النواب ، بعد موافقة المجلس التأسيسي عليها ، الى الملك فيصل لتصديقها ، وفي اليوم نفسه صدرت الارادة الملكية بأنفضاض المجلس التأسيسي لانتهائه من مهامه الواردة في المادة الثالثة من قانونه ، وقد "نفذت هذه الارادة على إثر تلاوتها على المجلس التأسيسي "(٤) . وبعد ذلك تخرت الحكومة

---

(١) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص٣٢ .
(٢) الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص٥٠١ .
(٣) حسين جميل ، شهادة سياسية ١٩٠٨ - ١٩٣٠ ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص١٣١ .
(٤) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " الجزء الثاني ، ص١٣٤٩ .

" قانون الجنسية " يوم التاسع من تشرين الاول سنة ١٩٢٤ تمهيداً لتطبيق قانون انتخاب مجلس النواب . وفي الثاني والعشرين منه نشرت قانون الانتخاب نفسه . ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين الخامس عشر من شهر تشرين الثاني موعداً للمباشرة بتحضير قوائم المنتخبين الاوليين لاول مجلس نواب عراقي . وكتبت وزارة الداخلية بهذه المناسبة " الى متصرفي الالوية كافة تحذرهم من التدخل في شؤون الانتخابات "(١) .

ولكن الانتخابات التي جرت لم تخل ، مع ذلك ، من مداخلات مباشرة ، وغير مباشرة ، ولم يكن دور الملك فيصل نفسه وتأثيره قليلاً في انتخاب النواب (٢) . وبعد الانتهاء من الانتخابات ، وتعيين عشرين عيناً من قبل الملك فيصل افتتح بنفسه الجلسة الاولى لاول مجلس نيابي عراقي في السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ بصورة استثنائية ، ذلك لان المجلس كان مقرراً له أن يجتمع في بداية تشرين الثاني من كل سنة بموجب القانون الاساسي كما أسلفنا . وكان " الاحتفال بافتتاح مجلس الامة في اليوم المذكور في منتهى النظام ، والكمال ، والابهة " حسب وصف الحسني ، وهو شاهد عيان للحدث(٣) .

القى الملك فيصل وهو ببزته العسكرية خطاب العرش أمام أول مجلس للامة . وقد تطرق فيه الى أهم القضايا الداخلية والخارجية حيوية ، وبين فيه أن هدف مجلس الامة هو أن " يشرف على سياسة البلاد ويساعد في تقدمها ورقيها "(٤) .

يعد افتتاح مجلس الامة نقطة تحول في تاريخ مؤسسات الدولة العراقية الحديثة ، فقد تحول ممثلو الشعب من الوجهة القانونية الى مصدر كل تشريع جديد . كما ظهرت إمكانات أفضل من السابق لسن سلسلة من القوانين التي كانت ضرورية لترسيخ أركان الدولة

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٦٤ .
(٢) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ١٠٤ .
(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة ، الجزء الثاني ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٦ .
(٤) " مجموعة مذاكرات مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي ، الدورة الاولى ١٩٢٥ " ، بغداد ، ١٩٢٦ ، ص ١٠ .

وتسهيل أمور المواطنين ، وتنظيم حياتهم في ظل ظروف مستقرة ، وكان قانون تعديل القانون الاساسي " الذى صدر بأسم الملك فيصل يوم التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٥ باكورة أعمال مجلس الامة في هذا الميدان [١] ، ثم توالى صدور عشرات القوانين المختلفة تباعاً ، ففي العام ١٩٢٨ وحده مثلاً صدرت ثمانية وسبعون قانوناً ومرسوماً ونظاماً بأسم الملك فيصل ، جمعت في مجلد واحد يتألف من أربع وستين وثلاثمائة صفحة [٢] .

وبذلك يكون الملك فيصل بوصفه " المهيمن الحقيقي في الدولة " قد أدى " دوراً خطيراً في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، ورسم خططها العامة وتسيير أمورها " [٣] ، الامر الذى تتجسد أبعاده أكثر من خلال ملاحظة الواقع الادارى للعراق في عهد الملك فيصل .

الموظفون والمؤسسات الادارية في عهد الملك فيصل :

تركزت الوظائف الادارية الحساسة في سنوات الاحتلال ، وفي بداية الانتداب بايدى البريطانيين ، فمن مجموع ٥٠٠ وظيفة مدنية براتب شهرى يزيد على ٦٠٠ روبية كان البريطانيون يشغلون ٤٧٣ وظيفة منها ، والهنود ٧ وظائف . أما في المراكز الثانوية التي كانت تبلغ ٨٨٦ وظيفة فأن البريطانيين كانوا يشغلون منها ١٥٠ وظيفة ، والهنود ٢٠٠ وظيفة [٤] ، وهذا يعني أن جميع مفاتيح المؤسسات الادارية ، وغيرها

---

(١) هنه راجع :
" القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٦٩ ــ ٧١ .
(٢) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال سنة ١٩٢٨ " ، بغداد ، ١٩٢٩ .
(٣) الدكتور مجيد خدورى ، نظام الحكم في العراق ، ص ٧٢ ــ ٧٣ .
(٤) الدكتور محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، ص ٦٣ ــ ٦٤ .

من المؤسسات المهمة كانت محصورة عموماً بيد البريطانيين . فقبيل تولي الملك فيصل عرش العراق وجد ستة وثمنون حاكماً سياسياً كانوا جميعاً مع مساعديهم من البريطانيين ، وقد هيمنوا على جميع المراكز التنفيذية في البلاد (١) .

من هنا تحول تعريق المؤسسات الادارية وتنظيمها الى واحدة من المهمات الاساسية أمام الملك فيصل وحكومته ، هذه المهمات التي أولاها أهتماماً خاصاً منذ أن جاء الى العراق . فقد بذل الجهود من أجل تسهيل عودة الضباط العراقيين الذين عملوا في الجيش العثماني سابقاً ، فيما حاول البريطانيون في البداية عرقلة الامر (٢) . وراسل الملك فيصل حداد باشا (٣) لهذا الغرض مرات عدة . فقد ورد في برقية للملك فيصل بعثها الى حداد باشا بتاريخ الثامن من تموز سنة ١٩٢١ أن العراقيين " في سوريا وغورها ينتظرون تهيئة أسباب سفرهم . يظهر أن القنصل البريطاني في دمشق يمتنع عن السماح لهم بالسفر " . وقد صحح الملك فيصل في هامش برقيته بخطه العبارة الثانية من النص وجعلها " لم نفهم معنى تمنع القنصل البريطاني في دمشق عن السماح لمن يريد السفر منهم " (٤) .

وفي برقية من حداد باشا الى الملك فيصل ، لم يذكر تأريخها ، ورد الاتي بصدد الموضوع نفسه : " تأخير العراقيين بسورية إنتظاراً للدراهم من العراق . ألتمس الابراق لي تفويهاً بتاريخ إلتحاقي بجلالتكم في العراق " (٥) . ومن أجل التغلب

---

(١) " صدى العهد " ، العدد ٢٧٦ ، ١٣ تموز ١٩٢١ .
(٢) ألمحنا الى ذلك في الفصل الاول .
(٣) حداد باشا (١٨٦٥ـ١٩٢٣) ، من مواليد طرابلس بلبنان ، مسيحي أرثدوكسي ، خريج الجامعة الامريكية ببيروت ، عمل في خدمة الشرطة في مصر ، ثم عمل في الزراعة . وبدخول البريطانيين فلسطين عمل في محافظة القدس . وقد أشار اللنبي على فيصل بالاستعانة بحداد في تنظيم الدرك في سوريا ، ومنذ ذلك الوقت تحول حداد باشا الى أحد أقرب أعوان الملك فيصل الاول .
(٤) أنظر الملحق رقم (٥) .
(٥) أنظر الملحق رقم (٦) .

على الصعوبات التي كانت تعترض عودة العراقيين أتخذت الحكومة في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٢١ قراراً يقضي بتخصيص خمسة وسبعين ألف روبية (١) من أجل " إعادة باقي الضباط العراقيين الى أوطانهم على حساب حكومة العراق " . كما تقرر في اليوم نفسه رصد الاموال اللازمة لاعادة مجموعة من الاسرى العراقيين المعتقلين في اليونان على نفقة الحكومة أيضاً (٢) .

وحاول الملك فيصل الاعتماد على الاكفاء من العراقيين حتى يتصدى بذلك لحجج البريطانيين بعدم توفر المؤهلين بين العراقيين ممن بوسعهم أن يتقلدوا المناصب الخطيرة في الدولة . ومنذ البداية ظهر خلاف واضح بين الملك فيصل والمندوب السامي في هذا المجال، ويسلط عبد العزيز القصاب في مذكراته بهذا الخصوص بعض الضوء على أبعاد هذا الموضوع . يقول القصاب :

" قررت الوزارة نقلي من لواء الكوت الى لواء كربلاء بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٢ ، جمادي الثاني ١٣٤٠ ، وطلب الي الالتحاق بالوظيفة الجديدة بسرعة . فتوجهت الى بغداد ، وفهمت فيها أن الوضع في كربلاء يتطلب الاستعجال والاهتمام ، لان المتصرف الذي كان قد عين لهذا اللواء ، وهو قائمقام الكاظمية الحاج سليم ، قد عاد منها فور وصوله اليها، اذ لحق به معاون مستشار الداخلية المستر موكي ، وأرجعه في اليوم نفسه لامر سياسي عرفته قبل سفري ، وهو أن الملك فيصل لم يرغب ببقاء عبد الحميد اسد خان متصرفاً لكربلاء وذلك لتأثره الشديد بالانكليز ، وعلاقته بدار الاعتماد ، فاختار الملك الحاج سليم عوضاً عنه (٣) دون أن يستشير دار الاعتماد بذلك . ولهذا

---

(١) الروبية عملة هندية حلت محل العملات العثمانية مع الاحتلال البريطاني للعراق، وبقيت في التداول حتى العام ١٩٣٢ . كل مائة ألف روبية تعادل ٧٤٤٨ باوناً إسترلينياً .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٣) وردت هنا عبارة : " وكان توفيق الخالدي وزيراً للداخلية " بين قوسين كبيرين ، وقد آثرنا حذفها حفاظاً على سياق الكلام .

فقد أوعزت هذه للمستر موكي بأن يذهب الى كربلاء في اثر الحاج سليم ، ويعيده الى بغداد حالاً ، وقد نفذ هذا الامر متحدياً الوزارة ، ومتحدياً الملك ، وقد أوجبت هذه الحركة توتراً شديداً بين الملك فيصل وبين دار الاعتماد ، وأحضر الطرفان رئيس الوزراء ليفصل بينهما ، فأشار النقيب بأن لا يرجع الحاج سليم الى كربلاء ، وأن لا يبقى حميد خان فيها ، وأنتخب لهما النقيب متصرف الكوت حلاً للمشكلة ، فوافق الطرفان ، وتقرر ارسالي الى هناك بسرعة قبل ان ينشر خبر هذا الاختلاف في العراق "(١) .

ويبدو الشيء نفسه واضحاً في تأكيد بيرسي كوكس في احدى برقياته على عداء الملك فيصل للمستشارين البريطانيين الذين " يقوم أتباع الملك بتشويه سمعتهم لا لشيء الا لان الموظف البريطاني يمتلك تأثيراً شخصياً قوياً جداً " على حد زعمه ، ولذلك رفض فيصل ، كما يقول ، ارجاع فولدر ، وبذل كل جهد من أجل ازاحة بلتس" وهو بلا شك لن يبقي دكسن "(٢) .

وعلى الرغم من أن الملك فيصل قد حقق قدراً واضحاً من النجاح في هذا الميدان ، ولا سيما في حالة مقارنته بواقع ماكان عليه الامر في المناطق الاخرى الخاضعة للانتداب البريطاني أو الفرنسي ، الا أنه بقي أمامه شوط كبير كان عليه أن يقطعه على طريق تحقيق غاياته في تعريق مؤسسات الدولة من جميع الاوجه ، بل إنه أضطر مراراً الى التراجع أمام رغبات البريطانيين التي كانت تؤلف العقبة الكأداء أمام سياسته الادارية ، ففي الثالث عشر من نيسان سنة ١٩٢٤ اضطرت الحكومة العراقية الى الموافقة على " قبول اداء نصف نفقات ديوان المعتمد السامي " في العراق ، دون أن يكون لها حق الاشراف على تعيين هؤلاء الموظفين ، أو نقلهم ، أو فصلهم (٣) ، وذلك في نفس الوقت الذي إرتفعت فيه

---

(١) عبد المحسن القصاب (رئيس المجلس النيابي العراقي سابقاً) ، من ذكرياتي ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٢١٧ .

(٢) مقتبس من : الدكتور محمد مظفر الادهمي ، الصراع على السلطة بين الملك فيصل الاول وبريطانيا ، " آفاق عربية " ، العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٩٠ ، ص٧٦ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٩٧ .

أصوات داخل المجلس التأسيسي تؤكد ضرورة معاملة الموظفين البريطانيين " كموظفين عراقيين " (١) .

وخطا " القانون الاساسي العراقي " خطوة مهمة الى أمام بخصوص إستخدام الموظفين حين نص في مادة الثامنة عشرة على أن الوظائف تعهد الى العراقيين وحدهم " ولايولى الاجانب هذه الوظائف الا في أحوال إستثنائية يعينها القانون " (٢). الا أن هذا النص كان يصطدم مع المادة الثانية من المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، ومع مضمون " الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين " المعقودة بين العراق وبريطانيا طبقاً لمنطوق المادة المذكورة من المعاهدة التي نصت على ما يأتي :

"يتعهد جلالة ملك العراق بأن لايعين ، مدة هذه المعاهدة ، موظفا ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا ، وستعقد إتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين ، وشروط إستخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية ".

وبموجب المادة الاولى من "الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين " الملحقة بالمعاهدة العراقية ــ البريطانية وافقت الحكومة العراقية على " أن تعين ، كلما وعندما يطلب اليها ذلك ، موظفاً بريطانياً ينال موافقة المعتمد السامي " في الوظائف الخطيرة الاتية : مستشارو وزارات الداخلية ، والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات ، والمديرون أو المفتشون العامون للري والاشغال والزراعة والطابو والمساحة والبيطرة ، والمفتشون العامون للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والكمارك ، ومدير مراجعة الحسابات أو مساعده ، ورئيس محكمة الاستئناف .

(١) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ، الجزء الاول ، ص ٤٥٤ .
(٢) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٢٩ .

الا أن المادة السادسة من الاتفاقية نصت ، بالمقابل ، على " أن جميع الموظفين البريطانيين المعينين في خدمة الحكومة العراقية بموجب شروط هذه الاتفاقية ، ينبغي أن يكونوا عمال الحكومة المذكورة ، ومسؤولين أمامها ، وليس أمام المعتمد السامي " .

حاولت الحكومة العراقية الاستفادة مما ورد في القانون الاساسي ، وبعض موا د الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين الملحقة بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، ففي أواخر آب سنة ١٩٢٤ ارادت الحكومة تقليص عدد الموظفين البريطانيين من الدرجة الاولى المستخدمين في مؤسسات الدولة من ١٨١ الى ١٠٣ ، وتقليص مدد عقودهم من عشر سنوات أو خمس عشرة سنة الى خمس سنوات فقط ، الامر الذي لقي مقاومة شديدة من لدن المعتمد السامي البريطاني . وبقي الموضوع معلقاً على مدى أشهر عدة ، جرت خلالها مراسلات مطولة بصدده الى أن تم التوصل الى حل وسط في الثاني والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ حين إتخذ مجلس الوزراء العراقي القرار الاتي :

" أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره المتخذ في جلسته المنعقدة في ٨ آب ١٩٢٤ ، وأيده فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين يجب اعطاؤهم الان عقود استخدام . وفيما يتعلق بأعطاء بعض الموظفين مقاولات خصوصية الى أن يستغنى عن خدماتهم ، على أن هذا القرار لايمنع الحكومة من إعطاء موظف ، أو موظفين آخرين ، عقد ، أو عقود إستخدام كلما رأت حاجة الى ذلك . أما العقود الطويلة فيعتبر أنها لا تتجاوز العشر سنوات ، على أن يكون الوزير هو الذي يعين الموظفين الذين يجب أن يعطوا عقوداً طويلة كهذه ، وعلى الوزراء أن يلاحظوا الاختصاص والكفاءة في العمل عند إعطاء الموظفين العقود ، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لزوم التصريح ، عند اعطاء العقد ، بأن للحكومة الحق في إستخدام الموظف في الوظيفة التي عين لها ، أو فيما يعادلها من الوظائف من جهة إعتباره وإختصاصه الى نهاية مدة العقد " .

صبري الحسني في هذا القرار " أهم قضية عالجتها الوزارة الهاشمية الاولى بعد مشكلة أمتياز النفط " (١) .

وفي كل الاحوال كان تأثير الملك فيصل على كبار الموظفين الاداريين قويـــا ، ومباشراً .وبهذا الخصوص يقول الدكتور مجيد خدوري في دراسته العميقة " نظام الحكم في العراق في العهد الملكي " أن الملك فيصل " كانت له قبل نشر الدستور سيطرة تامة على أعمال الحكومة ، وعلى الرغم من تصريحه للمندوب السامي في ١٠ أيلول سنة ١٩٢٥م عند نشر الدستور ، أنه سوف ينسحب من ممارسة شؤون الدولة بصورة مباشرة ، فقد لاقـى تصريحه هذا بعض الشك في الاوساط الوزارية ، وذلك لما عهد فيه من إهتمام مباشر في أعمال الحكومة . ولكن مع ذلك فقد أمسك جلالته فعلاً لمدة من الزمن عن تدخله المباشر في الشؤون الوزارية . ومرور الزمن سرعان ماعاد فأصبح المهيمن الحقيقي في الدولـة ، كما كان سابقاً ، وسبب ذلك هو أنه كان ينزع بطبيعته الى تركيز السلطة في يده " (٢) .

اما كيهان كورنواليس فقد عبر عن الشيء نفسه ، ولكن بأسلوب آخر يتفق مع منطق البريطانيين ، ونظرتهم للامور في العراق ، ومع رغبتهم في أن لايكون الملك فيصل سوى بيـــدق بأيديهـم يحركـونه كيفما يشاؤون ، وبالصورة التي يريدون . فقـد ذكـــر كورنواليـس حول هذا الموضوع الاتي نصـــه :

" أما في القضايا الادارية فأنه (الملك فيصل ــ ع.ك) شــخص متعب كثيراً ، فهو بأستمرار يتدخل في التعيينات ، والمسائل الاخرى مما يجعل وضعي حرجاً . لقد عيل صبري معه . وأنني واثـــق أن مستشاريه يحثونه على فرض نفسه لدرجة أنه يرغب في بعض الاحيـا ن

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٢٤٩ .
(٢) الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص٧٢ ــ ٧٣ .

النصائح المخلصة التي يقدمها له المندوب السامي (١) . إنني أغتنمت كل الفرص للاحتجاج عليه . وفي الحقيقة فأن إجتماعاتي معه خلال الاشهر الاربعة الاخيرة كانت عبارة عن سلسلة من الانتقادات والتوبيخ اللذين وجهتهما أليه . لقد أخبرته انذاك كان أحدنا في الاساس لا يرغب بالاخر فأننا سنصل الى نقطة اللاعودة . أنني أشعر أنه يجب علي ان أعترف بفشلي في محاولتي إبقاءه داخل الحدود المطلوبة . أعتقد أن طبيعته في العناد الشديد لا تمكن أي شخص من النجاح فيما حاولت القيام به .(٢) .

ويعد قانون التقسيم الاداري للعراق من المنجزات الادارية المهمة في عهد الملك فيصل الاول . فلقد بقيت الحكومة العراقية ملتزمة بالعديد من النصوص الادارية لقوانين العهد العثماني الى أن بوشر إعتباراً من العام ١٩٢٦ بوضع قانون إداري جديد يحدد سلطة وأعمال الموظفين الاداريين . والمجالس الادارية . هذا القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء تمهيداً لعرضه على مجلس الامة في دورته المقبلة عام ١٩٢٧.(٣) .

بعد موافقة البرلمان صدر النظام الاداري الجديد للعراق بأسم الملك فيصل . لقد قسم العراق بموجبه الى أربع عشرة وحدة إدارية تسمى كل واحدة منها باللواء ويتبع كل لواء عدد من الاقضية . ولكل قضاء عدد من النواحي . ولكل ناحية مجموعة من القرى . ويكون المتصرف بحكم النظام الجديد هو المسؤول التنفيذي الاول . على أن يساعده مجلس إدارة يضم ثلاثة موظفين وأربعة من ممثلي أهل اللواء . وتقرر أن يجتمع مجلس

---

(١) كتب كورنواليس ذلك حين كان لا يزال يشغل منصب مستشار وزارة الداخلية .

(٢) مقتبس من : الدكتور محمد مظفر الادهمي . الصراع على السلطة بين الملك فيصل الاول وبريطانيا . ص ٧٦ ــ ٧٧ .

(٣) " التقرير الرسمي المرفوع الى عصبة الامم عن أحوال الادارة العراقية في سنة ١٩٢٦ " . تعريب عطا حسوم . بغداد . ١٩٢٨ . ص ٥٤ .

الادارة بصورة دورية للبت في الموضوعات التي يعرضها عليه المتصرف طبقاً للقانون (١) .

ساعدت هذه الاجراءات على أن يصبح " النظام الاداري المتبع نظاماً قانونياً . كما أن إتباعه والعمل بموجبه في تصريف المسائل (كـان) من شأنه أن يكسب ادارة البلاد قوة وثباتاً " (٢) . وفي ذلك يكمن تفسير حقيقة أن النظام المذكور لم يطرأ عليه أي تغيير جوهري طيلة العهد الملكي ، وعلى مدى سنوات طوال في العهد الجمهوري الذي أتبع سقوطـه .

وفي وقت مبكر من عهد الملك فيصل ، وبتشجيع منه ، إتخذت سلسلة من الاجراءات المهمة على طريق تعريق المؤسسات الادارية العراقية من جميع الاوجه . فلغاية تبوء الملك فيصل العرش كانت اللغة الانكليزية هي اللغة المتداولة في الدوائر الرسمية ، وأستمر الوضع على هذا المنوال حتى يوم السابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٢١ حين إتخذ مجلس الوزراء القرار الاتي بتوجيه مباشر من الملك فيصل :

" تلي كتابان من رئيس الديوان الملكي ، مرقمان ٢٢٨ و٢٣٢ ، ومؤرخان في ٢٢ و ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢١ يقترح فيها جعل مكاتبات دوائر الحكومة وأشغالها باللغة العربية ، والتي هي لغة البلاد الرسمية ، إبتداء من رأس السنة المالية الاتية (نيسان ١٩٢٢) ، ولزوم اتخاذ الوسائل الى أن يكون عموم الاعمال جارياً بهذه اللغة تدريجياً بحيث متى وافت السنة الجديدة تكون الاعمال سائرة سيرها الطبيعي بدون أن يعتريها توقف أو خلل في هذا الخصوص ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك وقرر ، بأتفاق الاراء ، إجراء جميع معاملات دوائر الحكومة باللغة العربية على أن يطرأ هذا التطور تدريجياً .

---

(1) "Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1927" London, 1928, P.204.

(٢) " التقرير الرسمي المرفوع الى عصبة الامم عن أحوال الادارة العراقية في سنة ١٩٢٦ " ، ص ٥٤ .

وستكمل في ابتداء السنة المالية الجديدة "(١) .

ولم يكن قد مر أسبوع واحد على تتويج الملك فيصل ، حين قرر مجلس الوزراء باتفاق الاراء أن " تكتب جميع الارادات الملوكية ، وأن تعرض على جلالة مولانا الملك المعظم ، بعد أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المسؤول ،ثم بعد صدورها تحفظ النسخ الاصلية منها في ديوان مجلس الوزراء ، وترسل صور منها الى الدوائر المختصة بها ، وتنشر أيضاً في الجريدة الرسمية من قبل ديوان مجلس الوزراء "(٢) .

لا شك في أن الجهاز الاداري الذي تم تأسيسه في العراق في عهد الملك فيصل الاول قد ساعد كثيراً في تطبيق التوجيهات الاجتماعية والاقتصادية للدولة العراقية الحديثة التي كانت بأمس الحاجة الى قاعدة اجتماعية رصينة ، عليه ،وأي اقتصاد يكون بوسعه توفير الحد الادنى المطلوب من المستلزمات الضرورية لتسيير دفة دولة حديثة نامية ورثت عبئاً ثقيلاً من الدولة العثمانية .

---

(١) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ،الجزء الاول ،ص٢٧ .
(٢) المصدر نفسه ،ص ٢٨ .

الفصل الرابع

الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى الملك فيصل الأول وانعكاساته على هيكل الدولة العراقية ومستقبلها السياسي

وحـــدة تـراب الوطـــن :

يعد تعزيز الروابط ، والوشائج بين أجزاء الوطن ، وضمان حدود آمنة له من أهم أسس إستقرار الدولة وتطويرها . وقد ورث الملك فيصل ولايات شبه منعزلة عن بعضهـــا ، ومجتمعاً متفككاً الى حد كبير بحكم ما كان يسودهما من نظام إجتماعي وإقتصادي وسياسي كـان يمثل ذروة التخلف حسب مقاييس العصر ، وكانت معالجة هذا الواقع تحتاج الى جهد متواصل، وقـدر كبير من الحكمة والتأني وبعد النظر . لقد كانت كل الوقائع والاحداث تؤكـد أن الملك فيصل الاول كان أهلا للاضطـلاع بهذه المهمة المعقدة ، اذ أن ماحققه من نجاح فـي ميدانها يـفوق نجاحاته في العديد من الميادين الاخرى .

وكان بقاء ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية الشغل الشاغل بالنسبة لجميع العراقيين، وفـي مقدمتهم الملك فيصل الاول بحكم مركزه ، وبحكم إطلاعه على خفايا الامور ، وتقديـره لخطورة الموضوع بالنسبة لمستقبل العراق الاقتصادي والسياسي . لذا فقد أولاه إهتمامــاً إستثنائياً ، وحاول إستغلاله بذكاء لتبرير مساومات مع البريطانيين في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر ، اذ عد العديد من تنازلاته ثمناً مشروعاً للارض ووحدة تراب الوطن ، فقد كان ينظر الى ولاية الموصل على أنها رأس دولته (١) .

ففي إحدى المناسبات صرح أمام أهالي مدينة الموصل ، وكان الصراع حول مصــير الولاية قد وصل أوجه ، ان حكومة بغداد " لن تستطيع أن تعيش يوماً واحداً بدونها " (٢) . وفي لقاء خاص له مع المس بيل يوم الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٢٣ ذكر لها بأنه في حالـة

---

(١) لم نر داعياً للخوض في التفصيلات الخاصة بمشكلة الموصل وكيفية حلها ، وقد تصـدى العديد من الباحثين العراقيين والاجانب لدراسة مختلف جوانبها ، ويأتي فـي مقدمتهم أستاذنا المرحوم الدكتور فاضل حسين في كتابه القيم الذي سبقت الاشـارة اليه . لذا آثرنا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة مباشرة بشخص الملك فيصـل الاول ودوره بالنسبة لتقرير مصير ولاية الموصل .

(٢) " الموصل " (جريدة) ، الموصل، العدد ٩٢١ ، ٨ كانون الاول ١٩٢٤ .

إنسحاب البريطانيين وتركهم " العراقيين يدافعون عن أنفسهم فأنه سيتوجه بنفسه الى الحدود ملاقي حتفه في وقفة أخيرة هناك "(١) .

ألقى الملك فيصل بكل ثقله من أجل تهيئة المستلزمات ، والاجواء التي كان من شأنها أن تساعد بصورة أو بأخرى على إبقاء ولاية الموصل ضمن حدود الدولة العراقية، فأنه لم يأل جهداً في بذل كل ما كان بأمكانه بذله في هذا المجال . فأن أول سفرة قام بها الى خارج بغداد بعد تتويجه كانت الى الموصل في التاسع من تشرين أول سنة ١٩٢١ ، قضى فيها أسبوعاً كاملاً (٢) . وفي اليوم الثالث من زيارته أقامت له بلدية الموصل حفلاً ألقى فيه كلمة عبر فيها عن مشاعره تجاه أهالي الموصل بسبب ما وجده فيهم " من آثار المحبة التي تجلت في الكبير والصغير " منهم (٣) . وبعد ذلك بأيام أستقبل وفداً من وجهاء الموصل وشيوخها الذين أعربوا عن ولائهم له ، ولدولته ، وابدوا إستعدادهم للتصدي لاى إعتداء تركي (٤) .
وفي مناسبة سابقة قال لوفد من الموصل :

" واني أذكركم بالواجب المتحتم على الاهلين في هذه الايام الخطيرة وهو الاعتصام بالاتحاد والاتفاق في سبيل مصلحة البلاد . فليعلم الجميع أن الانقسام يودي بحياتنا الاستقلالية . وشرفوا موفديكم حين إيابكم بنجاح قضيتنا "(٥) .

وعندما تفاقمت الامور في ولاية الموصل بسبب تدخل الاتراك المتزايد في شؤونها ، وإصرارهم على المطالبة بها بعث الملك فيصل شقيقه الامير زيد إلى هناك في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٣ . ولقد حقق زيد نجاحاً كبيراً في مهمته ، اذ أخذ

---

(١) "العراق في رسائل المس بيل " ، ص ٤٢٦ .
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٧ .
(٣) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .
(4) AIR, 115/XM, 4583, No.23/256, Dated October 24, 1921.
(٥) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٣٥ .

" البرقيات تترى (على الملك فيصل والصحافة) من البلديات ، والمؤسسات الاخرى وهي ترفض أدعاءات الاتراك بحماسة "(١) .

وقام الملك فيصل بزيارة ثانية الى الموصل في الحادي والعشرين من آيار سنة ١٩٢٢ ، وبقي فيها لغاية الثامن والعشرين منه . وتحدث هذه المرة بصراحة عن الاطماع غير المشروعة للاتراك في ولاية الموصل " مع أنها إنفصلت عنهم إنفصالاً لاعودة من بعده " ، وشكر أهل المنطقة على " مساهمتهم في محاربة الدعاية التركية "(٢) .

يبدو أن الملك فيصل اراد أن يخاطب حكام تركيا هذه المرة بنفس منطقهم ، إذ ذكر ان على تركيا " أن لا تنسى أن ديار بكر واورفة وماردين (٣) عربية في جوهرها ، فيحق للعراق ، والحالة هذه ، أن يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الاتراك بولاية الموصل "(٤) .

وظل الملك فيصل الاول يراقب تطورات مشكلة الموصل عن كثب منذ أن إتفق الطرفان البريطاني والتركي على عرضها على مؤتمر لوزان للبت فيها . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التي تم التوصل الى عقدها يوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ على أن " يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر . واذا لم يتوصلا الى إتفاق بينهما خلال تسعة الشهر فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم " لاتخاذ قرار بشأنه يكون ملزماً بالنسبة للطرفين (٥) .

قوبل قرار مؤتمر لوزان بخصوص مشكلة الموصل " بالابتهاج والسرور في أنحاء العراق كافة ، وأمطر الاهلون البلاط الملكي وابلاً من برقيات التهاني والتبريك بالحل الذي يلقاه قضية الموصل ، فكان البلاط يجيب على هذا الشعور الشعبي بالشكر والامتنان " ، كما

(١) " العراق في رسائل المس بيل " ، ص٤٧٦-٤٧٧ على ما يبدو ان الملك حسين لم يكن مرتاحاً من تكليف أبنه زيد بتلك المهمة .
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٦٨ .
(٣) من أهم مدن الولايات الشرقية في تركيا حالياً .
(٤) " العراق " ، العدد ٩٢٣ ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ .
(٥) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص٣٨ .

بعث الملك فيصل برقية بالمناسبة الى وزير خارجية بريطانيا اللورد كرزن قال فيها " أرى من الواجب أن أخصكم بالشكر العظيم على المساعي الجليلة التي بذلتموها في سبيل تحقيق السلم في الشرق الاوسط والمتاعب الكبيرة التي تكبدتموها في الدفاع عن حقوق الشعب العراقي، الذي يذكر عطفكم وجهودكم بلسان الامتنان ، ويعضد بكل قلبه ، رجائي الاكيد من فخامتكم أن تكون قضية الموصل ، التي تتوقف عليها حياته ، موضوع إهتمامكم الدائم ، والدرة الثمينة في تاج موفقياتكم " . وفي رده (١) ذكر كرزن أنه " منتبه جداً للملاحظة التي أبداها فيما يتعلق بالموصل ، ويمكن جلالته أن يعتمد على أقصى مجهوداتي للحصول على نتيجة مرضية في هذا الامر ".(٢) .

وعلى إثر ذلك قام الملك فيصل بزيارة الثالثة الى الموصل في بداية تشرين الاول ١٩٢٣ ، يصحبه الى هناك شقيقه الامير زيد ، ووزير العدلية ناجي السويدي . كما إتخذ قراراً ذكياً يقضي بتعيين جعفر العسكري ، أقرب أعوانه ، متصرفاً للواء الموصل وقائداً للقوات العسكرية هناك في تلك المرحلة الدقيقة (٣) .

وفي غضون المدة التي حددتها معاهدة لوزان إتفق الطرفان البريطاني والتركي على عقد مؤتمر في القسطنطينية ، إفتتح يوم التاسع عشر من آيار سنة ١٩٢٤ . وقد رأس الوفد البريطاني الى المؤتمر السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ، الامر الذي كان له وقع حسن لدى الملك فيصل (٤) . وتقرر أن يرافق الوفد البريطاني الى مؤتمر القسطنطينية مسؤول عراقي بصفة مستشار (٥) ، فوقع إختيار الملك فيصل على رئيس

---

(١) بعث اللورد كرزن برده الى الملك فيصل بوساطة المندوب السامي .
(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص١٨٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١٨٦ ـ ١٨٧ .
(٤) د .ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ١١١ ـ و ٥/٤/١٩٢٤ ، كتاب سري رقم س/٢/١٣ ، من رستم حيدر الى سكرتير المندوب السامي الميجر س. هـ . يونك .
(5) "Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 1923--December 1924," , P. 23.

أركان الجيش طه الهاشمي لهدوء طبعه ، وبسبب إحترام البريطانيين [١] له ، ولانه كـــان أكثر المسؤولين اطلاعاً على جغرافية المنطقة ، وطبيعتها [٢] . وفي أيام المؤتمر إشتدت حملة الصحافة العراقية لدحض إدعاءات تركيا بصورة خاصــة [٣] .

عقد مؤتمر القسطنطينية آخر أجتماع له في الخامس من حزيران سنة ١٩٢٤ ، وهــو اليوم نفسه الذي حدد بأعتباره نهاية مدة التسعة أشهر التي عينتها معاهدة لوزان لاجــراء المفاوضات المباشرة بين بريطانيا وتركيا حول مصير ولاية الموصل ، ولكن دون التوصل الــى الاتفاق المرجو ، وعلى إثر ذلك طلبت الحكومة البريطانية في آب ١٩٢٤ أن توضع قضيـــة الحدود العراقية في جدول أعمال إجتماع مجلس العصبة المقبل [٤] .

قرر مجلس عصبة الامم في الثلاثين من أيلول سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحـــص مشكلة الموصل ، وتقديم توصية لحلها الى المجلس . وارتأت اللجنة التي تألفت لهذا الغرض أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها ، وجمع المعلومات التي تحتاجها محلياً ، وعن طريق الاحتكاك المباشر بأهل ولاية الموصل . وقد دفع ذلك الملك فيصل ، ومسؤولي حكومته الى تكثيف جهودهم بهدف تهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها أن تعطي أعضاء اللجنـــة إنطباعاً يكون في صالح العراق ، ولاسيما فيما يتعلق برغبات سكان الولاية نفسها الذيـــن

---

(١) ورد في تقرير بريطاني سري عن الشخصيات العراقية أن طه الهاشمي " محبـــوب من الضباط البريطانيين أعضاء البعثة العسكرية " . أنظر : " العــراق فـــي الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ " ، ص٧٧ .

(٢) يعد طه الهاشمي صاحب أفضل كتاب من جغرافية العراق بالنسبة لزمانه . أنظـــر : طه الهاشــــمي ، جغرافية العراق العسكرية ، بغداد ، ١٩٢٩ ، ٢٨٤ صفحـة .

(٣) أنظر على سبيل المثـال :

" المفيد " ، العدد ١١٥ ، ٢٥ حزيران ١٩٢٤ و " العالم العربي " ، العدد ٦٠ ، ٤ حزيران ١٩٢٤ و (العراق) ، العـــدد ١٢٣٩ ، ٥ حزيران ١٩٢٤ وغيرهـــا .

(٤) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص ٤٤ ، ٥٠ .

حثهم الملك فيصل بهذا الاتجاه في مناسبات مختلفة (١) .

ومن أجل ذلك قام الملك فيصل بزيارة جديدة الى الموصل في الثامن عشر من كانون أول عام ١٩٢٤ ، أي قبل وصول لجنة التحقيق اليها بشهر ونيف . وقصد من الموصل لوائي أربيل وكركوك في أول زيارة يقوم بها لهذين اللوائين . وقد رافقه في سفره هذه الشخصية الكردية المعروفة ابراهيم الحيدري الذي كان وزيراً للاوقاف يومها ، وكان أبنه داود من أبرز أعضاء المجلس التأسيسي العراقي في حينه ، اذ كان نائباً أولاً لرئيسه (٢) ، وترأس بعض جلساته (٣) ، فضلاً عن أنه كان أبن آخر شيخ للاسلام في إستانبول قبل أن يتولى الكماليون الحكم هناك . وبمناسبة زيارة الملك فيصل هذه رفع العلم العراقي لاول مرة على الدوائر الحكومية في كركوك وأربيل (٤) .

وكما يؤكد عبد المنعم القصاب ، الذي كان متصرفاً للموصل يومئذ ، أن زيارة الملك فيصل الاخيرة تركت " تأثيراً حسناً جداً في نفوس أهالي اللواء ، ووجوه البلد ورجالاته (٥) ، وفي تشجيع المترددين والخائفين ، نوعده الكثيرين منهم بأنهم سيجاهدون في سبيل عروبة الموصل ، وأنهم سينظمون مضابط ومذكرات يقدمونها الى اللجنة تتضمن شجبهم لمطالب الاتراك في تحريك اللواء ، وتنادي بأبقائه ضمن الوحدة العراقية " (٦) .

زارت لجنة التحقيق كلاً من العاصمتين البريطانية والتركية ، ومن ثم وصلت بغداد يوم السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ ، حيث قضت عدة أيام فيها . وفي اليوم

---

(١) " الموصل " ، العدد ٩٢١ ، كانون الاول ١٩٢٤ و " العهد " ، العدد ٢٦٨ ، ٩ كانون أول ١٩٢٤ .

(٢) أختير لهذا المنصب على أساس نيله أكثر الاصوات أثناء الاقتراع السري لاختيار نائبين للرئيس في يوم إفتتاح المجلس التأسيسي . وجاء بعده ياسين الهاشمي من حيث تسلسل الاصوات التي حازها ، فأصبح بدوره نائباً لرئيس المجلس .

(٣) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ، الجزء الاول ، ص ١٥ و الجزء الثاني ، ص ١٠٩٩ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٥٠ . عن زيارة الملك فيصل تلك يمكن الرجوع أيضاً الى : عبد المنعم القصاب ، من ذكرياتي ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ .

(٥) في النص : ورجالاتها .

(٦) عبد المنعم القصاب ، من ذكرياتي ، ص ٢٤٨ .

الثاني من إقامتهم ببغداد زار أعضاء اللجنة الملك فيصل الذي أقام لهم حفلة تعارف خاصة في البلاط الملكي يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني دعا إليها وجوه البلد وكبار المسؤولين البريطانيين في العراق . وقدم الملك فيصل للجنة مذكرة مدونة تفصيلية تطرق فيها الى موضوعات مختلفة ، منها ماقطعه العراق من تقدم في غضون السنوات القليلة التي تلت إنتهاء الحرب العالمية الاولى ، ومشروعاته في هذا المضمار خدمة لامالــه فــي المستقبل (١) . وأكد الملك فيصل بصورة خاصة " ضرورة وضع خط يضمن العراق مــن الاعتداء ، وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت "(٢) .

وقد جلب الملك فيصل قبل ذلك نظر المندوب السامي الى وجود مواطنين عراقيين(٣) ضمن الوفد التركي المرافق للجنة ، وأبدى عدم إرتياحه من ذلك(٤) ، الموضوع الذي حاولت الصحافة العراقية بدورها إثارة ضجة كبيرة حوله (٥). وعلى الرغم من أن اللجنة أبدت دهشتها من موقف الحكومة التركية ، الا أنها لم تطلب أستدعاءهما على أساس "أنهما من مواطني ولاية الموصل ، ولايمكن إعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود "(٦) . ومن المفيد أن نشير بهذا الصدد الى أن الملك فيصل وقف على قرار الحكومة التركية بخصوص هذين الشخصين، وعلى اسميهما من خلال مجموعة من الوثائق والنشرات السرية بعثها الكماليون الى داخل الاراضــي العراقية ضمن حملتهم الاعلامية ، والتي ضبطتها السلطات المسؤولة في الموصل (٧).

(١) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص ٦٠ ــ ٦١ .
(٢) " العالم العربي " ، العدد ٢٥٦ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣) هما كل من ناظم بيك آل نفطجي من كركوك ، وفتاح بيك من السليمانية ، والاخير من أقارب الشيخ محمود البرزنجي .
(٤) د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ٨١٢ ــ و ٣٠ ، ١/٤٢ ، في ١١ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٥) أنظر على سبيل المثال :
" العالم العربي " ، العدد ٢٦٠ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٦) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص ٦١ .
(٧) عبد المنعم الغلامي (عبد العزيز القصاب) ، من ذكرياتي ، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٦ .

بقيت اللجنة في بغداد حتى السادس والعشرين من كانون الثاني ،ثم غادرتها الى الموصل حيث قضت فيها ، وفي المناطق التي كانت تدخل ضمن ولاية الموصل في العهد العثماني ، مدة طويلة إمتدت الى التاسع عشر من آذار عادت بعدها الى جنيف لاستكمال مهمتها . وقبل مغادرتها الموصل وجه الملك فيصل برقية رقيقة الى رئيسها هذا نصها :

"اني آسف لعدم تمكني من مقابلة فخامتكم وزملائكم الكرام قبل مغادرتكم بلادنا ، واريد أن أعرب لكم من جهل شكري على الجهود العظيمة التي بذلتموها في سبيل مهمتكم الخطيرة . أن ثقتنا بنياتكم الطاهرة تملؤنا أملاً بتحقيق مطالبنا الحقة التي يتوقف عليهما سلامة مملكتنا الفتية ، وسعادة شعبنا في المستقبل . هذا واني أهدي أليكم تحياتي الخالصة واتمنى لكم جميعاً سفراً سعيداً . فيصل "(١) .

وفي البرقية الجوابية قال رئيس اللجنة " زملائي وأنا نشكر بأحترام لجلالتكم العناية الجميلة التي تفضل بها علينا بأرساله برقية إلينا أثناء مغادرتنا الموصل . ونرجو من جلالتكم أن تتكرم بالتنازل لقبول أجل عواطف إحترامنا . مع بيان إمتناننا من الاستقبال الجميل الذي خصصتنا به "(٢) .

وظل الملك فيصل يتابع نشاطات اللجنة طيلة مدة وجودها في الموصل ، فقد رافقها الى هناك كل من صبيح نشأت ممثلاً عن الحكومة ، وعبد الرزاق الحسني مندوباً من جريدة " المفيد " ، وكان عبد العزيز القصاب متصرفاً للموصل يوم ذاك ، فكان يزود الملك فيصل بكل مهم وجديد حول الموضوع (٣) . وفي السادس عشر من شباط ١٩٢٥ أخبر صبيح نشأت بغداد " أن رئيس اللجنة أسر له أن البلاد ستبقى عراقية "(٤) . وأغلب الظن أن مطالب

---

(١) " العراق " ، العدد ١٤٨٧ ، ٢٥ آذار ١٩٢٥ .
(٢) " العراق " ،العدد ١٤٨٧ ، ٢٥ آذار ١٩٢٥ .
(٣) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٨٩ .
(٤) د .ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مشكلة الموصل " ،تسلسل ٩١٢ — و ع ،ة ١/٤/ ،برقية من كركوك في ٤ شباط ١٩٢٥ ، من صبيح نشأت الى رئيس الوزراء ، محرم للغاية ،مرفق بكتاب سري للغاية رقم ٣/٤٦٥ في ١٦ شباط ١٩٢٥ .

الكماليين بحق أكراد تركيا التي ولدت انتفاضة واسعة في كردستان تركيا في تلك الايام (١) هي التي دفعت رئيس اللجنة الى مثل ذلك الاعتقاد الذي أدخل التفاؤل في قلب فيصل ، فتوجه الى العراقيين بعد مدة مؤكداً لهم أن بامكانهم أن يثقوا " بأن حقوق العراق مضمونة "(٢) . ونلاحظ التفاؤل نفسه في أول خطاب عرش يلقيه الملك فيصل أمام مجلس الامة أثناء إفتتاحه يوم السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ ، اذ قال بصدد مشكلة الموصل مانصه :

" أظهر إبتهاجي ، وثنائي على ما أبرزه أبناء البلاد عامة ، وسكان الولاية الشمالية خاصة ، من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم ، ولا سيما عندما كانت اللجنة الدولية بين ظهرانيهم "(٣) .

وعلى الرغم من هذا التفاؤل الواضح لدى الملك فيصل الا أن مشكلة الموصل ظلت مدة أخرى تستأثر باهتمامه الاول ، فأثناء زيارته الى لندن(٤) ألقى خطاباً في التاسع من تشرين الاول سنة ١٩٢٥ أكد فيه ضرورة إحتفاظ العراق بولاية الموصل نظراً لاهميتها السوقية والاقتصادية بالنسبة له ، وضرب على وتر بريطاني حساس حين قال :

" إذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ، ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف ، وشاقاً ، وإذا إنفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة ، وربما قاتلة لبلاده ، ويعرقل التقدم الملحوظ في إدارة العراق عرقلة تامة ، أو ينقلب الى ضده ، ويؤدي هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ، ومصاريف المحافظة على النظام والامن في القسم الباقي من القطر "(٥) .

---

(١) للتفصيل عن تلك الانتفاضة أنظر :
الدكتور بلهج شيركوه ، القضية الكردية ، ماضي الكرد وحاضرهم ، القاهرة ، ١٩٣٠ ، ص ٧٥ – ٨٩ .

(٢) " العالم العربي " ، العدد ٤٢١ ، ٦ آب ١٩٢٥ .

(٣) " محاضر جلسات مجلس النواب " ، الجلسة الاولى غير الاعتيادية في ٢٥ تموز ١٩٢٥ ، ص ١٣٥ .

(٤) سافر الملك الى أوربا للمعالجة في الخامس من آب وعاد الى بغداد في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٥ .

(٥) " العالم العربي " ، العدد ٥٣٦ ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ .

ويبدو أن الملك فيصل اطمأن أكثر بعد زيارته لاوربا بخصوص مصير ولاية الموصل، لـذا نراه بعد عودته يؤكد صراحة في خطاب له ألقاه في الكاظمية أن " الموصل ستبقـى للعراق "(١). وعندما إتخذ مجلس العصبة قراره بضم ولاية الموصل فعلاً الى العراق في السادس عشر من كانون الاول ١٩٢٥ بعث الملك فيصل برقية شكر الى سكرتارية عصبة الامم بهذه المناسبة (٢).

كان على العراق أن يدفع ثمن إحتفاظه بولاية الموصل. فقد نص البند الثاني من قرار مجلس العصبة على " دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن إستمرار نظام الانتداب لمدة خمسا وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق. وتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ مالم يقبل العراق الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل إنتهاء هذه المدة. وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر إبتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط، على المجلس أن يعلن أن قراره أصبح نهائياً، وأن يعين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط الحدود على الارض "(٣).

ولاينكر أن هذا الشرط كان ثقيلاً بالنسبة للعراق إلا أن الملك فيصل كان على إستعداد تام لقبوله ثمناً للاحتفاظ بولاية الموصل، الامر الذي رأى فيه الضمان الاكيد لتطور العراق اللاحق، وتحقيق إستقلاله السياسي الناجز، خصوصاً وأن القرار نفسه أبقى مجالاً صريحاً للتوصل الى ذلك الهدف بمجرد قبول العراق عضواً في عصبة الامم. لذا لاغرو أن أعلن الملك فيصل بكل صراحة " أنه لايرى سبباً لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة، بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائماً، وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي". وأضاف الى ذلك قوله

---

(١) " العالم العربي "، العدد ١٤٥، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٥.
(٢) "العراق"، العدد ١٧٢٢، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥.
(٣) الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص١٧٤.

بدبلوماسيته المعهودة : " وقد دلتنا التجارب في الماضي على أن الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا "(١). وأبرق رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الى الحكومة البريطانية يخبرها بأستعداد حكومته للدخول في مفاوضات مباشرة معها من أجل عقد المعاهدة الجديدة وفق قرار عصبة الامم (٢).

أثار قرار عصبة الامم ، والموقف البريطاني الرأي العام العراقي من جديد لان المادة الثانية من قرار العصبة كانت تحد بصراحة من تطلع الشعب العراقي الى الاستقلال (٣) . وعلى الرغم من أن الملك فيصل كان مقتنعاً بأنه لابد من عقد المعاهدة الجديدة ، الا أنه حاول ، مع ذلك ، استغلال الظروف التي إستجدت بسبب إنفجار الرأي العام العراقي للتخفيف من قيودها قدر الامكان فكتب رسالة الى المستر بوردبلون (Bourdillon) ، القائم بالاعمال البريطانية ببغداد (٤) يذكره بأن القرار يتناقض مع الوعود البريطانية السابقة بالعمل من أجل دخول العراق في عصبة الامم في أقرب فرصة ، اذ قال الملك في رسالته ما نصه :

"يؤلمني أن أفضي اليكم بما أصاب الجميع من الانكسار وخيبة الامل بسبب تأجيل تلك الوعود التي ترددت على الالسن مراراً بأسم حكومة صاحب جلالة الملك البريطاني "(٥) .

لكن رد بوردبلون جاء مخيباً للامال ، وكان صورة أخرى لردود بريطانية سابقة ، هذه الردود التي كانت تتسم بالحدّية الى حد الصلافة . ففي الرابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٦

---

(١) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص٢٣٧ ، حول الموضوع نفسه أنظر كذلك : " د . ك . و . ، مقررات مجلس الوزراء ، أضبارة تشرين الاول تشرين الثاني كانون الاول " ، ص١٠٠ .

(٢) الدكتور فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية ١٩٢٢ – ١٩٤٨ ، ص١٠٠ – ١٠١ .

(٣) " العراق " ، العددان ١٧١٣ و ١٧١٤ ، ١٨ و ١٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٤) هكذا ورد الاسم والمنصب نصاً في الوثيقة العراقية ، ويقصد به القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق ، ب . هـ . بوردبلون .

(٥) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية – البريطانية ١٩٢٥ – ١٩٢٦ " تسلسل ١٨٠ – و ع ، ج /و ، وثيقة رقم ٢٨ ، أنظر كذلك : تسلسل ٢٨٠ – و ع ، ج / ٩ .

كتب بورديلون الى الملك فيصل الاول مانصـــه :

" أن أمام العراق أحد أمرين ، قبول المعاهدة بالصيغة التي وضعتها حكومته ، أو التنازل عن الموصل [١] . أما تعديل المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فأن الحكومة البريطانية غير مستعدة له " [٢].

كان هذا يعني تمديد مدة الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة،فضلاً عن المعاهد نفسها، مع العلم أن الاولى هي التي تخص عصبة الامم فيما تخص الثانية العلاقات القائمة بين العــراق وبريطانيا وحدهما . وكان الموقف البريطاني يعني ، في الوقت نفسه ، التخلي عن الوعــد البريطاني السابق الذى كان يقضي بالعمل من أجل إدخال العراق في عصبة الأمم في غضــون أربع سنوات ، الامر الذى كان يقلق الملك فيصل أكثر من أى شيء آخر ،والى الحد الذى أخذ يبدو على مواقفه ومراسلاته مع البريطانيين في تلك المرحلة قدر غير قليل من التراجع، ومايمكــن وصفه حتى بالتخاذل [٣]، بحيث أن وكيل المندوب السامي أخذ يتحدث عن " تساهــــل الملك فيصل " ، وذلك في تقاريره التي كان يبعثها الى لندن بصدد موضوع المعاهـــدة الجديـــدة [٤] .

ومن أجل التأثير على العراقيين ، وعلى شخص الملك فيصل بالذات كان البريطانيون يؤكدون بأستمرار ، سواء في مباحثاتهم ،أو في مراسلاتهم ،أن المعاهدة نفسها تجابـــه معارضة شديدة داخل بريطانيا على أساس أن حزبي العمال والاحرار يعترضان على التوســع في إلتزامات بريطانيا في العراق ، فيما تتمنى تركيا فشل المفاوضات الجارية بين العراقيــن

---

(١) حيثما يرد أسم الموصل في مثل هذه الحالات يقصد به كل ولاية الموصل .

(٢) د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقيـــة ـ البريطانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ " ،تسلسل ٢٨٠ ـ و ع ، ج ٩/ ، رسالة من دار الاعتماد الى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ ، رقم س أو/٢ ،الوثيقة ٦٢ .

(٣) د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ،إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ـ البريطانية ١٩٢٥ـ١٩٢٦ " ، تسلسل ٢٨٠ ـ وع ، ج ٩/ ، كتاب من الملك فيصل الى وزير المستعمرات في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ ،الوثائق ٣٤ ـ ٣٦ .

(٤) أنظر على سبيل المثال :

F.O., 371/E-193-44-65, 11457, Tel. From the Acting High Commissioner for Iraq to the Secretary of State for Colonies, dated 5th Jan. 1926.

والبريطانيين حتى تتخذ ذلك فرصة لفرض إعادة النظر " في قرار ضم الموصل الى العراق " (١).

بينما إقترح الجانب العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الوزراء بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الاول ١٩٢٥ ، أن تحذف من مسودة المعاهدة الجديدة ، التي أعدها البريطانيون ، العبارة الخاصة بالاتفاقيات ، وأن " تعقد بين الطرفين إتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة ، وتتضمن تعهد حكومة بريطانيا بأن تكون مدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتوكول ، وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموجود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية ، كل اربع سنوات طوال مدة المعاهدة الجديدة ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ " ، وأن " تصرح حكومة بريطانيا في الاتفاقية الخاصة بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات ، التي هي مدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك فعليها أن تقدمه كل أربع سنوات مرة ، وتسعى لادخاله ، وتأييد مطاليبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة ".

وحين رفض وكيل المندوب السامي هذا المقترح الوجيه بشدة أتخذ مجلس الوزراء قراراً جديداً في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦ أصر فيه على وجهة نظره لانه " نظراً الى روحية الشعب من الصعب جداً أن يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي ، مع المادة الاضافية المقترحة " ، فضلاً عن " أن هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت من كبار رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل إبرام المعاهدة القديمة وبعدها ". (٢).

يصف لنا الحسني موقف الملك فيصل الاول في خضم هذه الاحداث بدقة حين يقول : " وكان موقف الملك فيصل بعد هذا القرار دقيقاً ، فهو يرى أن الاسباب التي أوردها

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية — البريطانية " ، تسلسل ٢٨٠ — د ع ، ج ٩٠/ ، الوثيقتان ٧٤ و ٧٥ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ١٣٢ — ١٣٤ .

مجلس وزرائه في قراريه المتخذين في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ و ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ كانت على جانب عظيم من الوجاهة والانصاف ، لكنه لا يرى مناصاً من مجاملة المعتمد السامي ، ولا سيما القضية مبنية على هذا الشكل منذ سنوات ، لهذا صدق قرار المجلس الوزاري ، وأمر بتبليغه حسب الطرق المألوفة "(١).

وأمام تعنت الجانب البريطاني لم ير عبد المحسن السعدون بداً من تقديم كتاب إستقالة وزارته الى الملك فيصل في التاسع من كانون الثاني ، ننقل أدناه نصه لان من شأنه أن يلقي ضوءاً إضافياً على موقف الملك فيصل ، ودفعه بالتحديد الى إتخاذ موقف غير متشدد بالنسبة لموضوع المعاهدة الجديدة :

" سيدي صاحب الجلالة ، يظهر لي أن المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي بخصوص المعاهدة الجديدة قد وصلت الى حد لا يمكن معه التوصل الى أي إتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين ، أني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة حفظاً لمصلحة البلاد ، وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من أخطار ، ولكني من جهة أخرى لا أرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي بدون ادخال التعديلات التي قررتها الوزارة في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، لاعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها ، وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها أخيراً من فخامة وكيل المعتمد السامي أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل ، فبناء على ذلك أراني مضطراً الى عرض إستقالتي على السدة الملكية لعل جلالتكم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح ، وبالاخير أحيط جلالتكم علماً بأن زملائي متفقون معي في الرأي ، المخلص رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون "(٢).

وأغلب الظن كان هناك نوع من الاتفاق بين الملك فيصل والسعدون لاتخاذ مثل هذا الموقف على أمل أن يتحول الى وسيلة ضغط جديدة تفرض بعض التراجع على الجانب

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ١٣٩ .

(٢) د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ـ البريطانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ " ، تسلسل ٢٨٠ ـ و ع ج / ٥٩ ، مجلس الوزراء رقم ١٢٩ أ ، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ ، الوثيقة رقم ٨٢ .

البريطاني، اذ " لم يفاجأ الملك بأستقالة السعدون " ، فقد " إلتقى به قبل يوم تقديم أستقالته ، وفهم منه بأنه عازم على ترك مركزه آملاً بالوصول الى تعديل يكون أكثر ملاءمة لصالح المملكة " (١) .

لم يوافق الملك فيصل على إستقالة رئيس وزرائه لان القضية في نظره لم تكن " قضية مراكز حكومية ، بل قضية حياة بالنسبة للوطن " (٢) ، ومن هذا المنطلق رد فيصل على كتاب إستقالة السعدون بكتاب رقيق يجمع بين العاطفة والحكمة يحكم تناسب للقوى مفروض عليه كان يمثل هو جانبه الضعيف الناجم من الواقع الى حد كبير - واثرنا أن نقتبس من جواب الملك الفقرات الاتية التي من شأنها توضيح جوانب الموضوع الذي نحن بصدد معالجته بصورة أفضل ، والقاء ضوء أكبر على موقف الملك فيصل ودوافعه الحقيقية ، فقد إستهل رسالته بالقول :

" شعرت عندما دار البحث بيني وبينكم أمس صباحاً ، بما يساور نفسكم من القلق العظيم بسبب المذاكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وفهمت منكم أنكم عازمون على ترك مركزكم آملاً بالوصول الى تعديل يكون أكثر ملائمة لصالح المملكة ... أنا لا يسعني الا أن أشاركم في هذا القلق ، وأشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكني أعتقد بأنكم تحسون اليّ ، بصفتي صديقاً لكم ، وبالنظر الى وقوفي على مجريات الامور دقيقها وجليلها ، أن أسدي أليكم نصيحتي الاخيرة قبل أن نفرغ جام الصبر ، ونترك البلاد تتخبط في مجاهل الاستقبال " (٣) .

بعد ذلك بين الملك فيصل كيف " أنه لم يعد في قدرة أحد " من الذين إشتركوا في صنع قرار عصبة الامم بصدد مصير الموصل وشروطه " أن يعدل شيئاً " منه ، وأن محاولة من هذا النوع تعني " عود على بدء ، وفتح الباب من جديد " ، وأبدى الشك في أن الفرص تساعد المراقبين " على الخروج منه ظافرين " ، اذن " نحن الان على مفترق الطرق ، وفي

---

(١) الدكتور لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ، ص ٢٠٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٣) أنظر نص الرسالة في :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

أيدينا مستقبل الانسال " ، فهل يحق لنا " أن نرجع القهقرى ، ونترك وراءنا الفوضـــى والدماء " . ثم سجل فيصل نقطة مهمة مفادها :

" والان وقد وصلت الحالة الى ما أنتم عالمون ، ووقفت بنا التعديـلات عند الحد الذي لا أعتقد بالامكان [1] تجاوزه بالنظر لموقف جمعية الامم، وما أخبره شخصياً من نفسية الشعب البريطاني ،فهل يجوز لنا أ ن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الاهمية بحيـث يؤثر على كياننا " .

واختتم الملك فيصل الاول رسالته التي تدخل ، كما نرى ، ضمن أهم الوثائـق التاريخية التي تركها من بعده ، بالقول :

" أن القضية الان أصبحت قضيتنا ، ولا تهم في الحقيقة أمة كما تهمنا ، لان كياننا بمجموعه مرتبط بها ، فهل أنتم مفكرون فيما يحدثه إنسحابكم في مثل هذه الازمة التي لهـا مايعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها ، وتقوية خصومنا علينا ؟. لذلـك لاأرى في هذه الظروف مجالاً لقبول إستقالتكم ، أنتم وزملاؤكـم، وأرى أن الواجب الوطـني يحتم عليكـم أن لا تفكروا فـي أمر كهذا ، بل أن تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهـده فيكـم من عزم أكيد ، ووطنية صادقة " .

فرضت هذه المواقف على البريطانيين قدراً من التراجع عن موقفهم المتعنت،ولا سيما أنهم كانوا يخشون وقوع هبة جماهيرية جديدة تفسد عليهم حساباتهم ، لانهم لم يكونـوا مستعدين في كل الاحوال للتنازل عن ولاية الموصل التي كانوا يرنون الى ثرواتها منـذ سنوات ، وخطوا خطوات فعلية على طريق إستغلال تلك الثروات فعلاً ، ودخلوا في مساومات دولية من أجلها بصورة مباشرة [2] . كما أن الاوساط البريطانية الحاكمة ما كانت ترغب في أن

---

(١) ورد في النص : بأمكان .
(٢) نقصد بذلك إتفاق المصالح النفطية البريطانية مع نظيراتها الاميركية والفرنسيـة بخصوص الثروة النفطية في ولاية الموصل .

تستغل المعارضة داخل بريطانيا الموضوع نفسه في حالة بلوغه حد الانفجار كما كان متوقعاً .

وعلى هذا الاساس أخبر بوردبلون الحكومة العراقية إستعداد حكومته لاضافة مادتين الى مواد المعاهدة الجديدة ، في اليوم نفسه الذي قدم فيه السعدون إستقالته الى الملك فيصل ، تنص الاولى منهما على إتفاق الفريقين المتعاقدين على " أنهما فوراً ، بعد أبرام هذه المعاهدة ، وموافقة مجلس جمعية الامم عليها ، يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين من المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ " . فيما تنص الثانية منهما على إمكانية إعادة النظر في المعاهدة في الوقت نفسه الذي ينتهي فيه أجل معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم في نهاية كل أربع سنوات حتى ينتهي أجلها [١] . كما إستبعدت عبارة " إستمرار نظام الانتداب " من مشروع المعاهدة " خوفاً من ردود الفعل عند الرأي العام "[٢] .

ولاينكر أن التراجع البريطاني الاضطراري هذا كان مكسباً سياسياً مهماً في تاريخ الدولة العراقية، إذ لولاها لكان الانتداب البريطاني ينتهي عملياً في العام ١٩٥١ بموجب المعاهدة الجديدة . وقناعة الملك فيصل أن ما تحقق في هذا الميدان كان أقصى مايمكن تحقيقه في ظروف العراق المحددة يومذاك .

وهكذا تراجع عبد المحسن السعدون عن أستقالته وذلك " إثر جواب الملك (فيصل) بما حمله من موضوعية في تصوير واقع الاوضاع التي سيمر بها العراق مالم يقبل المعاهدة

---

(١) د .ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ـ البريطانية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ " ، تسلسل ٢٨٠ ـ و ع ، ج ٩/ ، رسالة من دار الاعتماد الى رئيس الوزراء ، رقم س ، أو / ٥٥ ، بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، الوثيقتان ٨٣ و ٨٤ ، ملحق مسودة المادتين الاضافيتين .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص١٣٢ .

الجديدة "(١) ، وتلي النص المعدل للمعاهدة الجديدة في مجلس الوزراء يوم الحادي عشر من كانون الثاني ، ثم تم التوقيع عليها في الثالث عشر منه (٢) . وبعد ذلك قدمت الحكومة المعاهدة الجديدة الى مجلس النواب ، مرفقة بمذكرة توضيحية مسهبة حول " تطور قضية الموصل " ، والاسباب الموجبة لقبول المعاهدة ، والتأكيد على عدم الحاجة لمناقشتها لكونها امتداداً لمعاهدة العام ١٩٢٢ (٣) .

وفي مجلس النواب حال مؤيدو الملك ورئيس الوزراء دون مناقشة نصوص المعاهده بحجة ضيق الوقت ، وحاجة بريطانيا الى الاستعجال في عرض المعاهدة على مجلس العصبة بعد مصادقة الحكومة والبرلمان البريطانيين عليها ، مما يمنحها ، كما إدعوا ، قوة ودعماً في موقفها أمام تركيا (٤) . وحين إحتدم النقاش داخل المجلس طلب رئيس الوزراء تحويل الاجتماع الى جلسة سرية خشية أن يترك موقف المعارضة إنطباعاً سيئاً عن سياسة العراق الخارجية ، مما أثار معارضي المعاهدة الذين تركوا القاعة ، فصوت الباقون ، وعددهم ثمانية وخمسون نائباً بالاجماع لصالح المعاهدة (٥) .

حدثت الاجراءات نفسها داخل مجلس الاعيان ، فقد تم التصويت فيه على المعاهدة بسرعة وموافقة جميع أعضائه بأستثناء عضو واحد فقط هو مولود مخلص (٦) .

ولكن آثار تمرير المعاهدة بهذا الاسلوب الرأي العام بقوة ، مما أثر على سمعة

---

(١) الدكتور لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ، ص ٢٠٤ .

(٢) وقد وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ومن الجانب البريطاني القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق ب . هـ . بورديلون .

(٣) " الوقائع العراقية " ، العدد ٣٩٩ ، ٢٧ شباط ١٩٢٦ .

(٤) " العالم العربي " ، العدد ٦٠٠ ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٥) " م . ن . م . ع . م " ، في اجتماعه الاعتيادي الاول ١٩٢٥–١٩٢٦ " ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص ١١ . نعتقد ان خطأ ربما مطبعياً ، وقع في التاريخ الذي يذكره مؤرخنا الحسني بخصوص التصويت على المعاهدة في مجلس النواب ، فهو يشير الى يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني بدلاً من الثامن عشر منه ، وهو اليوم الذي جرى فيه التصويت فعلاً ، أنظر الصفحة ٣٥ من الجزء الثاني من " تاريخ الوزارات العراقية " ، والصفحة ٢٠٦ – ٢٠٧ من " العراق في ظل المعاهدات " .

(٦) " م . ع . م . ع . م " ، في اجتماعه الاعتيادي الاول ١٩٢٥–١٩٢٦ " ، بغداد ١٩٢٧ ، ص ٨ .

الحكومة [١] ، إلا أن المعارضة للمعاهدة الجديدة لم تبلغ ، على أي حال ، مابلغته من مستوى أيام التصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى ، وذلك بسبب مستقبل ولاية الموصل الذي كان يقلق بال كل عراقي مدرك في تلك الايام . وفي الواقع أن حل مشكلة الموصل لصالح العراق زاد من سمعة الملك فيصل ومكانته بين قطاع واسع من أبناء الشعب، الامر الذي يبدو جلياً في مضامين برقيات ورسائل التأييد التي أنهالت على البلاط الملكي تباعاً يومذاك [٢] .

وكان زهو الملك فيصل شخصياً بما تم تحقيقه في هذا الميدان كبيراً باعتباره دشن أساساً رصيناً لضمان وحدة تراب الوطن ، اذ ظل يعاني من العلاقات المتأزمة مع تركيا بسبب مستقبل ولاية الموصل منذ أن تولى عرش العراق [٣]. لذا فلا غرو أن كان وقع حل مشكلة الموصل لصالح العراق عليه كبيراً الى درجة أن أعلن بهذه المناسبة أن " كل خطر قد " زال والحمد لله ، ولم يبق علينا الا الاهتمام برقي بلادنا ، وإعمارها " [٤].

ومن أجل تعزيز هذا المكسب ، وضمان الحدود الشمالية ، عبر الملك فيصل الاول بحرارة عن رغبته في إستئناف " العلاقات الودية " بين العراق وتركيا ، تلك العلاقات التي قال عنها حرفياً ، بعد صدور قرار العصبة حول مصير الموصل ،" نرغب من كل قلوبنا في إعادتها " حتى يبدأ " في هذا القسم من الشرق الادنى عهد طمأنينة وسكون ، ونتلافى ما مضى علينا من الوقت الذي أضعناه ، وتركيا فيه الاعمال العمرانية التي يجب أن نتكب عليها بعد الان " [٥] .

---

(١) للتفصيل حول الموضوع أنظر :
الدكتور لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .
(٢) " العالم العربي " ، العدد ٥٣٩ ، ٢٢ كانون الاول ١٩٢٥ .
(٣) " العالم العربي " ، العدد ٦٨٧ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .
(٤) " العالم العربي " ، العدد ٦٨٩ ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .
(٥) " العالم العربي " ، العدد ٥٦٩ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦ .

ولتحقيق ذلك لم يعترض الملك فيصل على ترضية الجمهورية التركية بمنحها عشرة بالمائة من كل عائدات العراق النفطية مدة خمس وعشرين سنة [١] ، الامتياز الذي تنازلت عنه فيما بعد لقاء مبلغ نقدي قدره نصف مليون جنيه إسترليني . وأدى البريطانيون دوراً أساسياً في عقد هذه الصفقة ، وذلك لان تطبيع العلاقات بين العراق وتركيا في تلك المرحلة بدأ يتوافق كلياً مع سوقهم في العراق [٢] . فلا غرو أن عمل البريطانيون بنجاح من أجل عقد معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبلادهم ، وقعها نوري السعيد بأسم العراق في العاصمة التركية أنقره يوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ ، وصادق عليها الملك فيصل يوم التاسع والعشرين منه ، وقد ثبتت موادها الحدود نهائياً بين العراق وتركيا ، ووضعت أسساً جيدة لاقامة حسن جوار بينهما [٣] . وعلى إثر ذلك بدأت العلاقات التجارية بين البلدين ، ولاسيما تجارة الترانسيت بينهما ، تعود الى وضعها الطبيعي بالتدريج في السنوات المتبقية من عهد الملك فيصل الاول [٤] ، الذي شهد أيضاً إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وأنقرة بمبادرة عراقية [٥] . وتوجت العلاقات هذه بزيارة الملك فيصل لتركيا في السادس من تموز عام ١٩٣١ تلبية لدعوة تلقاها من اتاتورك . يصف الحسني الزيارة ، وصداها بقوله :

" وكان الاحتفال العظيم الذي قوبل به الملك العربي في الديار التركية مضرب المثل في الابهة ، فقد خرجت أنقرة برمتها ، حكومة وشعباً ، لاستقباله ، وكان على رأس

---

(١) لم نعثر على جميع الوثائق التي تسنى لنا الاطلاع عليها مايشير الى ذلك .

(2) "Report by HBMG to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1926", P.9.

(٣) أنظر نص المعاهدة في :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص٦٦-٧١ .

(٤) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص١٠ ، ٤١، ٤١١ و ٤٤١ .

(٥) تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقده بتاريخ الثامن من آذار سنة ١٩٢٨ إحداث ممثلية عراقية في تركيا ، وكلفت وزارة الخارجية بالعمل من أجل تنفيذ هذا القرار " بالسرعة الممكنة " .

المستقبلين الغازي (١) كمال اتاتورك (٢) ، ونزل صاحب الجلالة ضيفاً على رئيس الجمهورية كما كان مقرراً ، وقد أدب رئيس الجمهورية مأدبة خاصة للملك في مساء يوم وصوله ، حضرها أكثر من خمسمائة نسمة من عظماء الجمهورية وأقطابها ، كما أدبت المفوضية العراقية في أنقـــرة مأدبة لجلالته حضرها أركان الوزارة التركيه ،وسفراء الدول الاجنبية وغيرهم من الشخصيـــات السياسية المعروفة . وبعد ثلاثة أيام قصد صاحب الجلالة أستانبول ، فرافقه رئيس الجمهورية اليها إغراقاً في الترحيب والتكريم بضيفه (٣) .

وكان آخر عمل مهم أنجز في حياة الملك فيصل الاول بالنسبة للعلاقات مع تركيـــا هو إبرام معاهدتين واتفاقية بين البلدين عززت موادها كل ماتحقق سابقاً في هذا الميدان، وهي معاهدة تسليم المجرمين ، واتفاقية الاقامة وقد جرى توقيعهما في أنقرة في اليوم التاســع من كانون الثاني عام ١٩٣٢ ، والمعاهدة التجارية بين البلدين التي وقعت في اليـــوم التالي ، وقد وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري السعيد ، وعن الجانب التركـي وزير الاقتصاد مصطفى شريف بيك (٤) .

وهكذا أدى الملك فيصل الاول ماكان عليه من أجل ضمان الحدود الشمالية لدولته ، فمنذ العام ١٩٢٦ توالت لقاءات لجان الحدود الخاصة المؤلفة من قبل الطرفين، مما تحول الى عنصر مهم لتفادي المشكلات الطارئة ، وحل الخلافات بأسلوب ساعد على إستقرار المنطقة

---

(١) منح المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال لقب (الغازي) و (المارشال) بمناسبة إنتصاره الساحق على اليونانيين في معركة سقاريا الحاسمة في آب ١٩٢١ .
من تلك المعركة ونتائجها أنظر :
قاسم خلف عاصي الجميلي ،تطورات وإتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ ، ص٤٥ ـ ٤٦ .

(٢) أتاتورك لقب آخر من ألقاب مصطفى كمال ، وهو يعني أبو الاتراك باللغة التركيـــة.

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،الجزء الثالث، الطبعة السابعـة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٤٣ .

(٤) أنظر نصوص المعاهدة في :
" مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ " ، بغداد ، ١٩٣٣ ، ص٣٨ـ ٥٦ .

الى حد كبير - ومما يسجل لفيصل بهذا الخصوص أنه لم يعر موقف الكماليين السابق تجاهه شخصياً أي إهتمام ، مع العلم أنهم ، كما يبدو ، خططوا للاطاحة به بالتعاون مع الفرنسيين بعد تسلمه عرش العراق مباشرة (١) .

ومن أجل تحقيق الغرض نفسه بالنسبة للحدود الشرقية لدولته أدى الملك فيصل دوراً مشهوداً من أجل تخفيف آثار العبء الثقيل الذي ورثه في هذا الميدان المتشابك ، فقد إنتقلت الى الدولة العراقية منذ قيامها جميع المعاهدات ، والاتفاقيات المتعلقة بمشكلات الحدود مع أيران لغاية بروتوكول سنة ١٩١٣ ، وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي ، ونظام عصبة الامم . ولكن ايران لم تعر ذلك أهمية تذكر ، ولم تتخل عن أطماعها ، وخططها بالنسبة للعراق الذي لم تعترف طهران بحكومته أصلاً على مدى سنوات طوال من عهد الملك فيصل .

بذل المسؤولون العراقيون ، وعلى رأسهم الملك فيصل ، وبتوجيهه المباشر جهوداً كبيرة من أجل تطبيع العلاقات مع أيران رضا شاه الذي تزامن عهده مع عهد الملك فيصل (٢) ، اذ كان ذلك أمراً ضرورياً ، وحيوياً لضمان الاستقرار على الحدود الشرقية للدولة العراقية الحديثة . لذا نرى المسؤولين يتحينون فرصة زيارة أي مسؤول إيراني

---

(1)F.O.,371/6347, 2262,Foreign Incitement of the Turks to attack Iraq, Circulated by the Secretary of State for the Colonies.

(٢) إنتقل حكم ايران عملياً الى رضا خان على إثر الانقلاب الذي قام به في شباط عام ١٩٢١ ، والذي أسس حكم الاسرة البهلوية بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ ، وبقي هو يحكم ايران حكماً دكتاتورياً لغاية أيلول عام ١٩٤١ .
للتفصيل حول الموضوع أنظر :
فوزية صابر محمد ، إيران بين الحربين العالميتين ، تطور السياسة الداخلية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب - جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٦ - ١٢٨ .

للعتبات المقدسة للتعبير عن حسن نياتهم بما كانوا يبدونه له من ظواهر التقدير والاحترام، بمن في ذلك شخص رضا شاه الذي زار العراق قبيل توليه العرش، والذي أولته الصحافة العراقية إهتماماً خاصاً (١) . وحين وصل أحمد شاه، آخر ملك قاجاري، بغداد في الاول من شباط عام ١٩٢٢ إستقبل " إستقبالاً فخماً إشتركت فيه الحكومة والشعب مع أن الزيارة كانت غير رسمية " . وحين وصل بغداد ثانية في طريقه الى أوربا يوم السابع من تشرين الثاني ١٩٢٣ إستقبل " بالاجلال والتكريم في حله وترحاله " (٢) .

وفضلاً عن ذلك إتخذت الحكومة العراقية منذ السنوات الاولى لحكم الملك فيصل للعراق سلسلة من الاجراءات العملية التي إستهدفت منها إقامة أفضل علاقات حسن الجوار مع إيران . ففي آب عام ١٩٢٤ وحده اتخذت الحكومة العراقية اجرائين مهمين في هذا المجال ، اذ وافقت في الحادي عشر منه على أن " يزاول قناصل دولة أيران أعمالهم في العراق وفقاً للقواعد العامة الدولية " . وبعد أسبوع واحد فقط قرر مجلس الوزراء " أن تكون الحكومة العراقية على الحياد التام تجاه الحركات القائمة في منطقة عربستان الايرانية ، وأن يبلغ هذا القرار الى الالوية المجاورة لمنطقة الحركات " . كما إتخذت موقفاً مشابهاً لهذا الموقف حين شرعت الحكومة الايرانية بأخضاع أمارة پشت كوه المحاددة للعراق (٣) . ولم يختلف موقفها أيضاً بالنسبة للزعيم الكردي الايراني سمكو الذي إضطر الى ترك الاراضي العراقية والانتقال الى المناطق الكردية داخل الحدود التركية (٤) . مع العلم أن الحالات الثلاث كانت تتعلق بأمتدادات الشعب العراقي بعربه وكرده داخل أيران.وفي حالة أخرى نلاحظ

---

(١) الدكتور كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ أيران الحديث والمعاصر ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٧٤ ـ ١٧٦ .

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،الجزء الاول ،ص٩٨، و ١٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٤) للتفصيل عن سمكو وحركاته ومصيره أنظر :

M.S. Lazarev , Imperialism i Kurdski Vopros 1917-1923 , Moscow , 1989, PP.70-72, 91-95 , 208-212, 218-227.

إستجابة مماثلة من لدن الحكومة العراقية بالنسبة لسالار الدولة القاجاري [١] الذي كـان يطالب بالعرش الايراني ، وتحول الى مصدر أزعاج بالنسبة لحكومة رضا شاه من داخل الاراضي العراقية ، الا أنه إضطر الى ترك العراق والتوجه الى فلسطين في الثالث والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٧ [٢] .

ونلاحظ صورة مغايرة لذلك تماماً في موقف إيران رضا شاه تجاه العراق في عهـد الملك فيصل الأول [٣] . فقد إتسم ذلك الموقف بعداء صريح ، وتعال مرفوض ، وتدخـل فظ في شؤون العراق الداخلية بلغ حد الادعاء بأن بلاد مابين النهرين " جزء لايتجزأ من أيران ، ومن أقدم عواصم أولاد آنو شيروان " كما أكدت ذلك إحدى الصحف الايرانية بكـل صلافة [٤] . ومن هذا المنطلق أسس عدد من المتطرفين الايرانيين جمعية " الدفاع عن بين النهرين " [٥] ، فيما تعرض العراقيون داخل إيران نفسها الى الملاحقة والاضطهاد [٦] .

وشهد عهد الملك فيصل سلسلة إعتداءات إيرانية صريحة على مصالح العـراق وممتلكاته ، فضلاً عن خروق مستمرة لحدوده ، كانت تبلغ احيانا عمق الاراضي العراقية [٧] . وقد

---

(١) هو أبن خامس ملوك آل قاجار مظفر الدين شاه (١٨٩٦ـ١٩٠٦) ، وشقيق محمد علي شاه (١٩٠٦ ـ ١٩٠٩) ، وعم أحمد شاه آخر ملوك القاجاريين (١٩٠٩ـ١٩٢٥) .

(٢) محمد كامل محمد عبدالرحمن ، سياسة أيران الخارجية في عهد رضا شـاه ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٢ .

(٣) المصدر نفسـه ، ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

(٤) مقتبس من :
" الاستقلال " ، العدد ٣٣٤ ، ٧ كانون الثاني ١٩٢٤ .

(٥) محمد عبد الحسين ، ذكرى فيصل الاول أو العراق في إثنتي عشر عاماً ، بغـداد ، ١٩٣٣ ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٦) " الفيحاء " (جريدة) ، دمشق ٢٢ ، آب ١٩٢٣ .

(٧) أنظر على سبيل المثال :
د .ك .و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ١٤٦٢ ـ و ع ، كتاب من وزير الداخلية رشيد عالي الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٦ مارت ١٩٢٧ ، ورقم ٤٢٧٢ ، مستعجـل .

إستأثر هذا الموضوع بأهتمام الملك فيصل ، ومتابعاته الشخصية لانه كان يرى في ظواهـــره المختلفـة خطراً كبيراً يهدد وحدة تراب الوطن . لذا فأن البلاط الملكي كان يزود بكـل جديد في هذا الميدان بكامل تفصيلاته (١) ، وغالباً ماكان الملك فيصل يتدخل بنفســه ، ويجري إتصالات مباشرة بالبريطانيين بهدف إيجاد حلول عملية للمشكلات القائمة ، متوخياً مـن ذلك في معظم الحالات ، العمل من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين (٢). فحيـن تفاقمت العلاقات بين العراق وايران بسبب إستثناء الجالية الايرانية من شمول المادة الاولـى من الاتفاقية العدلية مع بريطانيا (٣) التي منحت الاجانب داخل العراق بعض الامتيـازات القانونية ، وما تبع ذلك من حملة صحفية إستفزازية بين الجانبين ، دعا الملك فيصل الصحفيين العراقيين في الرابع من شباط عام ١٩٢٤ الى البلاط، وتحدث أليهم بهذا الاسلوب المليـئ بالحكمة ، وبعد النظر ، وحسن النية فعلاً لاقولاً ، اذ قال لهم مانصه :

" لقد وقع نظري على ماكتبه بعض الجرائد العراقية رداً على بعض الجرائد الايرانية، وأسفت جداً لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية التي لا تخلو من جرح عواطـف الشعبين الكريمين ، العراقي والايراني ، وقد ظهر لي من ذلك أن الاقلام التي خطت تلـك العبارات قد تناست أن الامة العراقية تربطها بالامة الايرانية المجيدة روابط مادية ومعنويـة متينة العرى ، يجب على كل رجل يحترم تقاليد بلاده ، ويغار على مصلحتها أن يحلها مـن إهتمامه المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص . هذا ويسرني أن يعلم الشعب الايراني النجيب أن عقلاء العراقيين خاصة ، والعرب عامة لم يرضوا عن تلك المغارة القلمية الهوجـاء"

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ١٤٦٢ـ و ع ، كتاب من وزيـر الداخلية رشيد عالي الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٦ مارت ١٩٢٧ ، ورقم ٤٢٧٢ ، مستعجل .

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " العلاقات الايرانية " تسلسل ٤٤٥٣ ـ و ع ، كتاب من الملك فيصل الى المندوب السامي هنري دوبس بتاريخ ١٣ حزيـران ١٩٢٥ ورقم س ـ و ـ ١٣٨٥/٥ ، سري .

(٣) نقصد بها الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولـى ، والتي عقدت في يوم الخامس والعشرين آذار سنة ١٩٢٤ . راجع نص المادة في : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص٨٣ .

بل إستنكروها كل الاستنكار . وأن صداقتنا لاخواننا الايرانيين مستندة الى عواطف دينية مقدسة ، وصلات جوار ومنافع ، والامة الايرانية تستنكر كل ماسطر في تلك الصحف ، كما تستنكرها الامة العراقية . ويهمنا أن يعلم أبناء العراق النجباء أننا لانرضى عما يؤدي الى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه ، فالامة العربية ، كالامة الفارسية غنية بمفاخرها الخالدة ، لا تحتاج الى من يدافع عنها "(١) .

فرضت هذه المواقف ، فضلاً عن التقاء مصالح الطرفين ، وتشجيع البريطانيين ، بعض التراجع في مواقف رضا شاه بالنسبة للعراق ، فقد إستغل صدور نظام عدلي موحد يسري على جميع الاجانب المقيمين في العراق دون إستثناء يحل محل الاغاتية العدلية التي أثارت حفيظة طهران ، ليبعث الى " جلالة أخيه " الملك فيصل في الاول من نيسان سنة ١٩٢٨ برقية تهنئة عد فيها ماتحقق أمنية توختها " الامتان الايرانية والعراقية دائماً " ، ولتزول بذلك " العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين " ، فدعا الى " تأسيس العلاقات الودية القديمة على أسس رصينة جديدة " بين العراق وأيران . وقد بعث الملك فيصل ببرقية جوابية الى رضا شاه إستهلها بالقول :

" لقد كان لبرقية جلالتكم الامبراطورية ، وما أحتوته من تمنيات جميلة ، أعظم أثر في نفسي ، فأتقدم الى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم ، وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لاعادة أسباب إستقرار الروابط الودية بين الامتين المتجاورتين اللتين تربطهما صلات أخوية متينة ، وقديمة العهد " . ثم أكد فيصل في برقيته على

---

(١) مقتبس من :

محمد عبد الحسين ، ذكرى فيصل الاول ، ص١٠٣ .

" ان تجديد الصلات بأقرب وقت، وتوطيدها وتنميتها ، لمن اجل اماني الشعب العراقي ، واماني الخاصة " (١) .

واستغل الملك فيصل الاول هذه الفرصة بذكاء الدبلوماسي الناجح ، اذ قرر ارسال رئيس الديوان الملكي رستم حيدر " ممثلا فوق العادة عنه " الى طهران ليعرب لرضا شاه شخصيا عن امتنانه من موقفه الاخير ، وذلك امعانا منه في العمل من اجل اقامة افضل العلاقات المطلوبة مع ايران تفاديا للمشكلات التي اعتمد استقرار العديد من المناطق الحدودية الشرقية على حلها الى حد كبير . وفي تعليق للحسني على هذا الموقف من جانب الملك فيصل يقول :

" وكانت حجة تافهة (٢) اختلقها الملك (فيصل) ليبرر ايفاد رئيس ديوانه الى طهران بغية الاتصال بالمسؤولين الايرانيين ، وتمهيد الطريق امام جلالته بزيارة مجاملة لايران ، لانه كان يعتبر هذه الزيارة ضرورية جدا " (٣) .

واختار الملك فيصل ايضا بذكاء موعد زيارة رستم حيدر لبلاط رضا شاه بحيث يتزامن مع الاحتفال بعيد تتويج الاخير (٤) الذي كان يولي مثل هذه الظواهر اهتماما خاصا . وقد بعث الملك فيصل بهذه المناسبة رسالة شخصية الى شاه ايران جاء فيها الاتي نصه :

---

(١) " العراق " ، العدد ٢٦٦٣ ، ١٦ نيسان ١٩٣٢ .

(٢) ربما كان من الافضل ان يقول : " وكانت حجة مواتية " ، لانها لم تكن تافهة في واقع الامر .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص١٩٩ .

(٤) ادى رضا شاه اليمين الدستورية لمناسبة توليه العرش يوم الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، الا انه اختار الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٦ لوضع التاج الشاهنشاهي على رأسه ، فعد ذلك اليوم عيدا لتتويجه العرش .

" ان البرقية التي هنأتموني بها لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بالغاء الامتيازات العدلية ،لايزال اثره المحمود عالقا بقلبي ، ولا شك في ان الموقف الكريم الذى وقفتموه جلالتكم لمن اكبر العوامل على ازالة تلك القيود التي ورثناها غير مخيرين ،والتي كانت بما تحدثه من فوارق ، عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين تجمعهما اواصر اخوة قديمة ،ومصالح جسيمة ، فاحمد الله على رجوع صلات الصداقة الى مجراها الطبيعي ، تلك الصلات التي كانت ،ولا تزال موضع اهتمامي العظيم ، ومن اجل اماني الخالصة ، معتمدا دائما على مظاهر اخوتكم في تأييدها ، وتمتينها " .

وفي رسالته الجوابية شدد رضا شاه بصورة خاصة على دور الملك فيصل ، وثقته " بحسن نيته ومساعدته الخاصة " من اجل ". ان تزداد الروابط الموجودة تحكيما وتأييدا يوما فيوما " حتى " تتحقق امال الامتين الايرانية والعراقية المشتركة في سبيل الرقي والتعالي " . وفي يوم لقائه برستم حيدر قال رضا شاه بالحرف الواحد :

" اني مسرور جدا بعلاقاتكم ، واني لا احسبكم اجنبيا في هذه البلاد وانتم تمثلون صاحب الجلالة الملك فيصل الذى اعتبره اخا حميما لي " (١) .

وهكذا تم اعتراف طهران بالملك فيصل ونظامه اعتبارا من يوم الخامس والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٩ ، لتدخل علاقات البلدين بذلك مرحلة افضل من السابق .
ولقد اثبتت المفوضية العراقية التي افتتحت في طهران في عهد الملك فيصل ، وكذلك قنصليتا العراق في كل من كرمنشاه وتبريز ووكالة القنصلية العراقية في المحمرة جدارة مشهودة ، الامر الذى يبدو واضحا من خلال التقارير الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي

---

(١) جميع هذه النصوص مقتبسة من :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٠٠ـ ٢٠٢ .

كانت المفوضية تزود بغداد بها (١) .

وتعزيزا لهذه العلاقات التي تولدت من خلال مخاض عسير ابدى الملك فيصل الرغبة في زيارة طهران ، والالتقاء برضا شاه لاعتقاده ان من شأن ذلك ان يساعد على المضي في حل المشكلات المعلقة بين البلدين . فابرق وزير العراق المفوض في ايران الى وزارة الخارجية العراقية يخبرها بانه اتفق مع الجهات الايرانية المختصة على ان يوجه الشاه دعوة الى الملك فيصل لزيارة ايران ، تلك الدعوة التي استهلها بالقول " صديقي الشقيق المعظم . ان رغبة جلالتكم في التشريف الى البلاد الايرانية هي من دواعي سروري جداً ، وأمل ان انال مرامي القلبي في القريب العاجل ، وهو السرور العظيم الذي يحصل لي بمقابلة اخي العزيز " .

وفي الخامس عشر من آذار ١٩٣٢ رد الملك فيصل على رضا شاه بهذا الاسلوب : " صديقي وعزيزي المفخم . بمزيد السرور والارتياح تلوت كتاب اخي العزيز المؤرخ ١٨ اسفند (٢) ، والمعرب عن عواطفه السامية ، واحساساته الشريفة . ان الوعد المضروب سيصادف خير فصل من ايام الربيع ، واختيار جلالتكم لهذا الوقت لا شك في انه كان منبعثا عن رغبته الشريفة في تمكيني من التمتع بمناظر بلاد اخي في أجمل موسم من مواسم بلاده الجميلة . واني مع انتظار تلك الساعة المباركة التي ساتمكن فيها من بلوغ اماني العزيزة بملاقات الذات العالية ..." (٣) ونشر مدير المطبوعات بالمناسبة

---

(١) تشهد على ذلك سلسلة الرسائل الجامعية التي اعدت في السنوات الاخيرة عن قضايا مختلفة من تاريخ ايران المعاصر ، كما اطلع صاحب الرسالة بنفسه ايضا على مجموعة من التقارير الدورية التي بعثتها المفوضية العراقية بطهران الى وزارة الخارجية العراقية .

(٢) كانت رسالة رضا شاه الى الملك فيصل الاول تحمل تاريخ ١٨ اسفند ١٣١٠ ، وهو مايعادل ١٠/١١ آذار ١٩٣٢ .

(٣) انظر نص الرسالتين في :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، الطبعة السابعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

بيانا في العاشر من نيسان ،حدد فيه موعد زيارة الملك فيصل الى طهران بيوم الثاني والعشرين من الشهر نفسه [١].

بدأت الزيارة في الموعد المحدد ، ورافق الملك فيصل الى طهران وفد رفيع المستوى ضم رئيس الوزراء نوري السعيد . وقد قوبلت الزيارة " بمزيد من الغبطة والارتياح في الاوساط العراقية كافة " ، واستقبل الملك فيصل والوفد المرافق له " على الحدود الايرانية استقبالا رسميا " ، كما كانت " العاصمة الايرانية كلها في استقبال العاهل العراقي " الذي " نزل ضيفا على جلالة الشاه ". وتبودلت بالمناسبة كلمات ودية بين الشاه وضيفه [٢] . وعاد الملك فيصل الى بغداد في الخامس من ايار . وصدر بمناسبة زيارته بلاغ يقول :

" انتهز رجال الدولتين ، العراقية والايرانية ، الفرصة السعيدة التي اتاحتها لهم زيارة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم طهران فتبادلوا الاراء في المسائل التي يهم امرها المملكتين ، وفي القواعد التي ترتكز عليها علاقتهما ، فرأوا انفسهم متفقين اتفاقا تاما في جميع المبادئ التي تسير عليها سياستهما ،على ان تحدد فروعها وتفاصيلها فيما بعد ، وقد اصبح من المنصوص عليه ان يشرع على الفور في مفاوضات لعقد معاهدات واتفاقيات بغية حسم تلك المسائل على اساس التفاهم التام ، المنبعث بروح المودة القائمة بين المملكتين التي ازدادت تمتينا بزيارة صاحب الجلالة ملك العراق لصاحب الجلالة الامبراطورية " [٣] .

---

(١) "صدى العهد" ، العدد ٤٨٦ ، ١٠ نيسان ١٩٣٢ .
(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٨٠-١٨١ .
(٣) "العراق" ، العدد ٣٦٧٣ ، ٢ مايس ١٩٣٢ .

يبدو جليا ، واضحا من كل ماتقدم ان الملك فيصل الاول ادى دورا كبيـــرا ، ودبلوماسية ناجحة من اجل تخفيف حدة التوتر التي كانت تسود العلاقات العراقيـة ـ الايرانية ، وهو بذلك يكون قد أسدى خدمة جليلة لدولته على درب ترسيخ وحدة ترابها . وعلى الرغم من ان ظواهر التوتر والخلاف لم تنتـه في علاقات الدولتين على مدى السنـوات القليلة المتبقية من عهد الملك فيصل ، وذلك بسبب السياسة المتعنتة التي تبنتهـــا الحكومة الايرانية (١) ، الا ان بعض ملامح تلك السياسة الاعتدائية قد خفت ، او اختفت ، وحلت محلها ملامح جديدة اسهمت ، بصورة او بأخرى ، في تطوير علاقات الدولتيـــن نحو الاحسن في مراحل لاحقة من تاريخ العراق المعاصر . فقد اخفت نشاطات جمعيـة " الدفاع عن بين النهرين " ، ولم يعد بوسع طهران اثارة مطاليب غريبة بلغت حـــد طلب " تخصيص رواتب الى رجال الدين من التبعية الايرانية المقيمين في العراق "(٢) . فيما ظهرت بوادر تعاون من نوع جديد انعكس ، مثلا ، في اعادة الاسرى الذين كانـوا يقعون بايدى اعوان الزعيم الكردى الشيخ محمود البرزنجي (٣) . ومن المفيد ان نشيـــر اخيرا الى ان العلاقات التجارية بين العراق وايران ظلت جيدة طيلة سنوات حكم الملـــك فيصل للعراق (٤) .

(١) تتوفر شواهد عديدة من شأنها ان تجسد هذه الحقيقة بصورة واضحة ، نقتصر علـى ذكر واحد منها فقط لعلاقته المباشرة بزيارة الملك فيصل الى طهران . فقد ورد في تقرير للمفوضية العراقية يعود الى مابعد تلك الزيارة بمدة مانصه : " لاندري بأن السياسة الايرانية العراقية قد دخلت صفحة بيضاء ، لاتشوبها شائبة بعد تشرف جلالة الملك لطهران " . انظر : د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبـارة " العلاقة مع ايران . " ، تسلسل ٧٢٠ ـ وع ، ٤/٢/٥/أ ، الكتاب المرقـم ٧٣٣٠ /سرى ، والمؤرخ في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

(٢) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ، ص ١٦٠ .

(٣) د . ك . و . ، ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة تسلسل ٨٠ ، برقية من الوزير المفـوض (البريطاني) في طهران الى المندوب السامي ، رقم ٩٠ ، في ٢٠/٦/١٩٢٦ .

(٤) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ٤١٠ ـ ٤١١ و ٤١٤ .

لم تتعرض وحدة تراب الوطن في عهد الملك فيصل الاول الى تهديدات مباشرة ، وخطيرة في حدود الدولة الغربية بمستوى ماتعرضت له في الشمال والشرق . فان الفرنسيين الذين لم يكونوا مرتاحين من تولي فيصل عرش العراق ، حاولوا خلق مشكلات لنظامه ، مما انعكس ، مثلا ، في الحملة الصحفية التي شنتها الصحافة السورية الموالية للفرنسيين على الحكومة العراقية ، وعلى شخص الملك فيصل في اواسط العام ١٩٢٢(١) . ويبدو من مضامين بعض الوثائق السرية ان السلطات الفرنسية في سوريا كانت تعمل من اجل تعميق الخلافات بين العراق وايران ، وبعثت الى ايران بكميات من الاسلحة في اواسط العام ١٩٢٥ لهذا الغرض بالذات (٢) . وقد بلغ تدخل السلطات الفرنسية في شؤون العراق الداخلية ذروته اثناء الاحداث الاثورية المعروفة التي تزامنت مع الاشهر الاخيرة من حكم الملك فيصل للعراق (٣) .

وعلى الرغم من كل ذلك جرت في عهد الملك فيصل محاولات جدية لتفادي هذه المشكلات التي كانت السلطات الفرنسية في سوريا تثيرها عمدا ، لذا لاغرو ان تم التوصل في تلك السنوات الى عقد سلسلة من الاتفاقيات التي اسهمت الى حد كبير نسبيا في ضمان قدر ملموس من الاستقرار في المناطق الحدودية الغربية . ففي العشرين من نيسان سنة ١٩٢٦ اقر مجلس الوزراء العراقي اتفاقية ادارة العشائر بين سوريا والعراق . وبعد اسبوع واحد من ذلك التاريخ أقر مجلس الوزراء اتفاقية مكافحة الشيوعية مع سوريا ، التي نصت على تبادل المعلومات حول دخول الشيوعيين من سوريا الى العراق ، او بالعكس . وقد ورد في المادة السادسة من الاتفاقية الاخيرة مانصه : " يفهم انه لا يشار ابدا الى الشيوعية في البرقيات المكشوفة المتبادلة بين دائرتي شرطة سوريا والعراق ، وان استعمال اسم مخصوص يدل على ان الشخص المنوه عنه مشتبه به " (٤) .

---

(١) حول الموضوع انظر:
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٩٩ .

(٢) د .ك .و .، ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة تسلسل ٢١ ، تقرير سري من ضابط المحكمة الخاص في الرمادي ، استخبارات المنطقة الشمالية ، رقم ٤ / ١٠ / ٣ ، في ٣٠ / ٧ / ١٩٢٥ .

(٣) نعود الى هذا الموضوع في البحث القادم من هذا الفصل .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٥٨ – ٦٠ .

وتم الاتفاق أيضاً على التعاون بين الطرفين لمكافحة الجراد ، وعلى أستخدام الاطباء ، والمدرسين السوريين في العراق ، وعلى فتح الطريق البري بين العراق وسوريا ، وتوطيد الامن فيه وذلك على اثر عقد عدد من اللقاءات بين مسؤولي البلدين ، كما جرت تسوية بعض العداوات القديمة بين عشائر العمادات والعقيدات والدليم الحدودية (١) . وكانت منطقة سنجار غير واضحة المعالم من حيث الحدود ، مما ساعد على وقوع تجاوزات من قبل العشائر العراقية والسورية ، الى ان تم الاتفاق في آيار ١٩٣٢ على ان يحصل العراق على منطقة سنجار ، بما فيها جبل سنجار لقاء تنازله لسوريا عن منطقة تمتد الى الجنوب منها (٢) .

واخيرا تم في عهد الملك فيصل الاول التوقيع على " اتفاقية استرداد المجرمين " بين العراق وسوريا ، وقد وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء ، وعن الجانب السوري المندوب السامي الفرنسي في دمشق ، وذلك في اليوم الثالث والعشرين من آيار سنة ١٩٢٩ (٣) . وفي الميدان الاقتصادي شهدت السنوات الاخيرة من حكم الملك فيصل للعراق تطورا ملموسا في العلاقات التجارية بين العراق وسوريا ، ففي السنة التي توفي فيها فيصل ألفت صادرات العراق الى سوريا اكثر من ٥٠% من مجموع صادراته مقابل ٣% في العام ١٩٢٦-١٩٢٧ . ولاحظ الشيء نفسه بالنسبة لتجارة الترانسيت

---

(1)S.H.Longrigg, Op.Cit, PP.159-160.

(٢) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " العلاقات مع سوريا " ، تسلسل ١١٥٠-وع ، من ١٢/٩/١٩٢١ حتى ٢/٨/١٩٣٢ ، كتاب من وزير الدفاع الى سكرتير مجلس الوزراء حول تثبيت الحدود مع سوريا / سري ومستعجل ، وكتاب من سكرتارية المعتمد السامي البريطاني الى رئيس الوزراء ، رقم بي م او ، ١٤٤٠ ، التاريخ ١٢/٥/١٩٢٧ ، سري ومستعجل .

(٣) "الاخاء الوطني " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٤٠٦ ، ٦ آيلول ١٩٣١ . في العدد المذكور من الجريدة مقابلة صحفية مع الملك فيصل حول العلاقات العراقية السورية .

من العراق الى سوريا التي كانت تؤلف اكثر من ٩٪ في العام ١٩٣٢ـ١٩٣٣ ، مقابل اقل من ١٪ في ١٩٢٦ـ١٩٢٧ (١) . وقد تمت اجراءات تعاقدية لتنظيم هذه العلاقات بين البلدين .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الوجود الفرنسي يشكل عائقا كبيرا امام تطور العلاقات بين العراق وسوريا نحو الاحسن ، والافضل ، الامر الذى كان الملك فيصل الاول يرنو اليه بكل جوارحه . وقد تجسد آخر موقف فرنسي معاد للعراق في عهد الملك فيصل في معارضة دخول العراق في عصبة الامم ، ذلك لان فرنسا كانت تخشى كثيرا انعكاس ذلك على وجودها في سوريا (٢) .

ولاسباب معلومة ، يتعلق قسم منها بشخص الملك فيصل الاول واسرته ، كان على فيصل ان يتبع سياسة حذرة ، ودقيقة في علاقات دولته بالسعوديين . فكما لاحظنا ان الحركة الوهابية تحولت الى مصدر ازعاج للمناطق العراقية الجنوبية والجنوبية الغربية منذ الايام الاولى لعهد الملك فيصل (٣) . ولم تمر سوى سبعة اشهر على جلوس فيصل على العرش العراقي حينما كرر الاخوان هجومهم على القبائل العراقية ، عابثين باموال الناس وارواحهم (٣) ، الامر الذى اولاه الملك فيصل شخصيا اهتمامه ، ففاوض المندوب السامي من اجل اتخاذ اسلوب كفيل بردع هجمات الاخوان النجديين ، وطلب منه

---

(١) سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ٤١٠ـ٤١١ و٤١٥ .

(٢) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ٩٥٥ ــ وع من ١١/٢٧ حتى ١٩٣٢/١٢/٢٠ .
انظر كذلك : " الاخاء الوطني " ، العدد ٢٩٦ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٣٢ .

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " الاخوان " رقم ٤/ ٥/ أ ، رسالة من رستم حيدر الى السيربيرسي كوكس في آب ١٩٢١ ، وثيقة رقم ٢ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " الخارجية " ، رقم ٥/ ٥/ أ ، من ب . هـ . بورديلون سكرتير المعتمد السامي الى رستم حيدر في ٤ آذار ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٣٥ .

الاتصال بسلطات نجد من أجل تعيين الحدود بين اراضي الدولتين ، وازالة اسباب الخلاف القائمة بينهما (١) . وقد اغضبه موقف مجلس وزرائه الذى لم يتخذ الاجراءات الحاسمة بالنسبة للموضوع،فاجبره على الاستقالة ، مما اثار البريطانيين لانه لم يستشرهم في موقفه الذى تصفه المس بل لهذا السبب " بعمل متسرع ناتج عن خطأ في الحكم اقترفه الملك " (٢) .

دفع موقف الملك فيصل البريطانيين الى التخلي عن مناوراتهم ، فارسل المندوب السامي برقية الى سلطات نجد يحتج فيها على هجمات الاخوان ، ويقترح فيها ترتيب حدود مؤقته للدولتين ، كما دعا ابن سعود الى عقد مؤتمر ثلاثي في المحمرة يشترك فيه ممثلون عن العراق ونجد وبريطانيا لبحث المشكلات القائمة بين البلدين (٣) . وقد اسفرعن المؤتمر المذكور عقد " معاهدة المحمرة " في الخامس عشر من آيار سنة ١٩٢٢ ، نصت على وضع خط حدودى مؤقت بين العراق ونجد والكويت ، ورسمت منطقتين للحياد بين الاطراف المعنية . وتقرر في المؤتمر أن تكون المعاهدة نافذة المفعول بعد توقيع رئيس الدولتين عليها . وقد بادر الملك فيصل الى التوقيع على المعاهدة لانه رأى فيها وسيلة جيدة لتطبيع العلاقات مع السعوديين ، ولضمان الاستقرار في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من مملكته ، فيما لم يقبل ابن السعود التوقيع عليها (٤) .

---

(١) د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة "الخارجية " ، رقم ٥/٥/١/أ ، رسالة من رستم حيدر الى رئيس الوزراء في ١٩٢٢/٣/٢٩ .

(٢) "العراق في رسائل المس بل " ، ص ٣٩٩ .

(٣) للتفصيل حول الموضوع انظر في :

صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية ـ السعودية ١٩٢٠ ـ ١٩٣١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ص ٩٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٨ ـ ١٠٠ .

اثار هذا الموقف العراقيين ، فدعا زعماؤهم الى عقد مؤتمر في كربلاء[1] ، ادخل الذعر في نفوس البريطانيين الذين كانوا يخشون نتائجه ، فاضطروا ، والحالة هذه ، الى التراجع اكثر بالنسبة للموقف من الاخوان ، ومن المؤتمر نفسه الذي تحول الى موضوع الساعة بالنسبة للطرفين[2] ، الا انهم رفضوا ، مع ذلك ، الاستجابة لرغبة الملك فيصل الذي كان ينوي حضور المؤتمر بنفسه ، فانابت الحكومة وزير الداخلية توفيق الخالدي لحضور المؤتمر ، وليوافيها بما كان يجري فيه . واجمع المؤتمرون على وجوب الدفاع عن البلاد بوجه هجمات الاخوان ، واعلنوا عن ثقتهم بسياسة الملك فيصل[3] .

واتفق المؤتمرون على اعداد مضبطتين ، كل منهما بنسختين ، يوقع على الاولى السادات والعلماء واشراف المدن ، وعلى الثانية زعماء القبائل ورؤساؤها ، على ان ترسل واحدة من كل منهما الى الملك فيصل ، ويحتفظ بالثانية لدى العلماء[4] . وقد شكر الملك فيصل العلماء على مشاعرهم ، واخلاصهم له وللدين والوطن والامة بهذا الاسلوب المعبر في برقيته المؤرخة في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٢ :

" الى حضرات حجج الاسلام ، والعلماء الاعلام ، والرؤساء الكرام . لقد بلغنا ما تحلى به اجتماعكم هذا التأريخي من مظاهر الحمية الشريفة ،

---

(١) جاء اختيار كربلاء لاعتبارات محددة ، منها انها تعرضت الى هجوم مماثل للاخوان في العام ١٨٠١ ، وبسبب الخلاف المذهبي بين الشيعة والوهابية . انظر : " الاستقلال " العدد ٧٤ ، ٥ نيسان ١٩٢٢ ؛ " الفيحاء " (جريدة) ، دمشق ، ١٤ مايس ١٩٢٢ .

(٢) محمد مهدي الخالصي ، بطل الاسلام ، مخطوط محفوظ في المتحف العراقي ، ص ١٥ .

(٣) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " الخارجية " ، رقم ٥/٤/٥/أ ، برقية من وزير الخارجية الى الملك فيصل ، الوثائق ٥٨ و٦٢ و٨٣ و٨٤ .

(٤) زود الملك فيصل الاول اعضاء حكومته بنسخ من الوثيقتين .

والوطنية الصادقة ، ومآثر الحكمة والرؤيا ، وما اظهرتموه من الاخلاص نحونا ، جزاكم عنا ، وعن الدين والوطن والامة خير الجزاء ، وانا نبتهل الى البـاري عز وجل ان يوفقنا واياكم لما فيه حفظ كيان الوطن المحبوب ، وتمييز كلمـة الامة ، وعلاء شأنها ، والله خير مجيب (١) ، والسلام عليكم .(٢).

وعلى اثر هذه التطورات حث الملك فيصل الاول حكومته على الاهتمام بأمور الباديـة وعشائرها ، وطلب انشاء المخافر لتعزيز الحدود الغربية من البلاد ، وتهيئة القوات الكافية لحماية العشائر العراقية " لصد وردع اية قوة تتجرأ على مهاجمتها في المستقبل " . وقـد تحول كل ذلك الى عوامل ساعدت على تهيئة الظروف المناسبة لعقد سلسلة من المؤتمرات بعد مؤتمر المحمرة ، منها مؤتمر العقير (٣) في الثاني من كانون الاول عام ١٩٢٢ ، وآخر في الكويت في السابع عشر منه (٤).

ساعدت هذه الاجراءات على تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، الا انها لم تؤد الـى اختفاء جميع ظواهر ذلك التوتر فيها ، الامر الذي تم تحقيقه في غضون السنوات القليلـة الاتية نتيجة عوامل جديدة خلقت الظروف المواتية لذلك ، مع العلم ان وقع تلك العوامـل على نفس الملك فيصل كان ثقيلا للغاية . فان تنازل والده عن العرش في تشريـن الاول سنة ١٩٢٤ ، وسقوط اخيه الملك علي ، واستيلاء ابن السعود على الحجاز في الثامن مـن تشرين الاول سنة ١٩٢٥ ، واعتراف بريطانيا به ملكا على نجد والحجـاز

---

(١) ورد في النص خطأ : خير مجيد .

(٢) مقتبس من :
صادق حسن عبدالله السوداني ، مؤتمر كربلاء ١٩٢٢ ، ص ١٢٨ـ ١٣٢ .

(٣) نسبة الى اسم ميناء العقير السعودي الذي يقع الى الجنوب الغربي من مدينـة القطيف .

(٤) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة "رسائل متبادلة بين الملك فيصـل وابن السعود مع نسخة من البروتوكول" ، رقم ق /٤/٥/أ .

في الخامس عشر من آذار سنة ١٩٢٦ ، وعدم تحرك الحكومة العراقية ازاء كل ذلك بضغط من بريطانيا ، قد ترك انطباعا جيدا لدى ابن السعود الذى اعلن في ايلول ١٩٢٦ بانه " سيعزز الاخاء بين بلده وبين العراق " (١) . وقد بلغت العلاقات بين الدولتين ذروتها في عهد الملك فيصل بعد ان تم لقاؤه بالعاهل السعودى في التاسع عشر من شباط ١٩٣٠ ، وذلك على ظهر الباخرة البريطانية لوبون ، وفي مياه دولية . وقد تم في اللقاء الاتفاق على تحسين العلاقات بين العراق والسعودية ، وعلى ازالة اسباب الخصومات القائمة بينهما او بين عشائرهما (٢) . وفي الثامن من تموز سنة ١٩٣٢ وصل بغداد وزير الخارجية السعودى الامير فيصل السعود الذى " استقبل استقبالا فخماء ونزل ضيفا على الملك فيصل " (٣) .

وبهذا الاسلوب تم ضمان الهدوء والاستقرار في المناطق الحدودية الجنوبية والجنوبية الغربية العراقية في المرحلة الاخيرة من عهد الملك فيصل الاول .

ولم يحدث في عهد الملك فيصل ما يعكر صفو العلاقات بين العراق والكويت ، فبقي الوضع طبيعيا من هذه الناحية في المنطقة المحاددة للكويت في الجنوب ، وذلك بغض النظر من ظهور بعض المشكلات الجانبية احيانا بسبب موضوع الضرائب المفروضة على ممتلكات امير الكويت في منطقة البصرة (٤) ، او نتيجة الاختلاف في تأشير الحدود بين البلدين (٥) . ولم يكن تأثير العلاقات التاريخية الجيدة بين الاسرة الهاشمية

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٨٣ .

(٢) للتفصيل حول الموضوع انظر :
الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، بصرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٣ - ١٧٢ .

(٣) هـ . ر . ب . ديكسون ، الكويت وجاراتها ، ترجمة جاسم مبارك الجاسم ، الكويت ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥٧ .

(٤) "العالم العربي" ، العددان ٧٦٢ و ٧٦٦ ، ١١ و ١٥ ايلول ١٩٢٦ .

(٥) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " العلاقات مع ابن السعود " ، تسلسل ٩٠٢ - وع ، رقم ١٠/٦/٥ .

وامراء الكويت على هذا الواقع قليلا (١). ولم يكن مجرد صدفة ان اختيرت الكويت في العام ١٩٣٢ مكانا لعقد لقاء بين الهاشميين في العراق والاردن والسعوديين في المملكة العربية السعودية ، وذلك للبحث في المشكلات القائمة بين الطرفين (٢).

وفي عهد الملك فيصل زار امير الكويت الشيخ احمد جابر الصباح البصرة مرارا ، وفي كل مرة استقبل بحفاوة باسم الملك فيصل الذى كان يتلقى منه رسائل شكر وتقدير (٣).
وفي ايلول سنة ١٩٣٢ قام بزيارة بغداد حيث استقبل بحفاوة ، وامر الملك فيصل باعادة ضيف العراق جوا ، فتولت نقله والوفد المرافق ثلاث طائرات مراقبة (٤). وكان الشيخ احمد جابر الصباح في مقدمة من رحب بدخول العراق عضوا في عصبة الامم (٥).

وعلى الرغم من التغيير الكبير الذى طرأ على علاقات البلدين في عهد الملك غازى ، الا ان واقع تلك العلاقات في عهد الملك فيصل يؤلف اساسا جديرا بالتقدير للعلاقات اللاحقة بين العراق والكويت . فان الاستقرار ، وحسن الجوار كانا يؤلفان السمتين الاساسيتين للعلاقات العراقية الكويتية طيلة عهد الملك فيصل الاول الذى لم يشهد ايضا ما يعكر صفو العلاقات ، وما يؤثر سلبا على استقرار المنطقة .

---

(١) للتفصيل حول الموضوع انظر:
علي الشرقي ، العرب والعراق ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠ ؛ الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ص ٢٣٢ .
(٢) حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦١ ؛ صلاح العقاد ، شبه جزيرة العرب في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .
(٣) امين سعيد ، اسرار الثورة العربية الكبرى ، ص ٣٦١ — ٣٦٢ .

(4) F.O., 371-16907, NO 155, Dickson to the Political Resident in the( )Gulf, Bushire , Shaikh's visit to Baghdad , 9 th September 1932 .

(5) Ibid .

من كل ماسبق يبدو واضحا ان الدولة العراقية الحديثة تمكنت من استكمال حدودها وضمان استقرارها قانونا ، وواقعا الى حد كبير في عهد الملك فيصل الاول الذى كان له دور واضح ومؤثر في كل ماتحقق في هذا الميدان المهم الذى يعد شرطا اساسيا من شروط قيام دولة مستقلة فعلا ، فضلا عن انه كان عاملا مساعدا مهما في ضمان وحدة المجتمع وتماسكه ، الامر الذى حظي بعناية خاصة من قبل الملك فيصل .

وحدة المجتمع وتطوره :

بحكم عوامل التخلف والانحلال ، وسيادة العلاقات العشائرية وقيمها ، وضعف الروابط الاقتصادية وغيرها ورثت الدولة العراقية الحديثة عند تأسيسها مجتمعا متفككا قروسطيا في العديد من مفاهيمه واسسه . وقد بلغت حالة الانحلال حداً جعل عددا من ابرز متنفذى البصرة يطالبون بفصل منطقتهم عن العراق ، ومنحها " استقلالا سياسيا " عدوه في " صالحهم ، وصالح اولادهم واحفادهم " كما كتبوا ذلك نصا الى المندوب السامي السير بيرسي كوكس في العشرين من آيار سنة ١٩٢١ ، اى قبل تنصيب فيصل ملكا على العراق بثلاثة اشهر فقط (١) .

وقد كرر هؤلاء طلبهم مرة اخرى بعريضة قدموها الى المندوب السامي في حزيران من العام نفسه ، كانت تحمل هذه المرة اربعة الاف وخمسمائة توقيع (٢) .

(1) C.O.,730/2, 7766, To H.E. Sir Percy Cox ,H.B. Majesty's High Commissioner in Mesopotamia, Basrah, 20 May 1921, Accurate Translation.
(2) P.W .Ireland, OP . Cit, P.256 .

يدعون فيها ان اهالي البصرة " يستحسنون مبادئ تقرير مصير بلادهم بانفسهم " بشكل يفضي الى " منح البصرة استقلالا سياسيا منفصلا " . وعاد هؤلاء الى نعرتهم الانفصالية هذه بعد تنصيب الملك فيصل بمدة ايضا (١) .

وكان مجيء البريطانيين الى العراق بمثابة سيف ذي حدين بالنسبة لواقع مجتمعه . فمن ناحية انهم ساعدوا اراديا ولا اراديا في نقل اسباب الحضارة الحديثة الى العراق ، مما كان يتناقض مع عوامل التفكك . كما انهم اسهموا احيانا في تثبيت بعض دعائم وحدة المجتمع حينما اقتضى سوقهم (٢) ومصالحهم ذلك ، ولم يترددوا في استخدام القوة لتحقيق ذلك في بعض الاحيان كما نلاحظ ذلك فيما بعد .

ولكن البريطانيين عملوا ، في الوقت نفسه ، من اجل تغذية بعض عناصر تفكك المجتمع العراقي جريا على مبدأ " فرق تسد " المعروف (٣) . وقد وجدوا في واقع المجتمع العراقي الديني والطائفي والقومي والعشائري تربة صالحة لبث سمومهم فيها بهدف صرف الانظار عن وجودهم ، وتثبيتا لمواقع اقدامهم . فانهم بذلوا جهودا كبيرة من اجل تثبيت الواقع العشائري ، وربط رؤساء العشائر المتنفذين بعجلتهم بشتى الاساليب ، منها ضمان وجودهم الفاعل في المؤسسات التشريعية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة (٤) . وغدا العديد من هؤلاء " يعملون بوحي من المندوب السامي ، ويقبضون المهاهرات جهارا " (٥) . وينطبق القول نفسه بصورة او باخرى على فئات وشرائح وطوائف وجماعات اخرى .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ١٠٠ - ١٠٥ .
(٢) السوق بمعنى الستراتيجية .
(٣) المحنا الى جوانب من هذا الموضوع ضمن مباحث الفصل الثاني من الرسالة .
(٤) الدكتور زكي صالح ، مقدمة في تاريخ العراق المعاصر ، ص٥٦ .
(٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٩٦ .

من هنا فان ضمان وحدة المجتمع تحول الى اخطر المهمات التي جابهت الملك فيصل ، والتي حظيت باهتمامه الكبير . ففي اول خطاب القاه حين وطئت قدماه لاول مرة ارض العراق توجه الى ابنائه قائلا لهم " اوصيكم ان تكونوا متحدين ومتعاضدين " (١) .

وبدءاً نقرر ان الملك فيصل الاول قد حقق نجاحا مشهوداً في ميدان توحيد المجتمع ، ولاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار كل مايتعلق بالزمان والمزمن (٢) والمكان . وقد حقق الملك فيصل ماحققه في هذا الميدان بفضل مجموعة كبيرة من العوامل المتفاعلة فيما بينها ، تدخل شخصيته ، وانتماؤه الاسري بضمنها . فحتى هؤلاء الانفصاليين الذين تطرقنا اليهم الآن لم يكن لديهم اى اعتراض على شخص الملك فيصل الذى ارادوا ان يكون نظامهم " المستقل " تحت رعايته . بل انه ، واعوانه ادوا دورا مباشرا في افشال المخططات الانفصالية لهؤلاء ، وفي فضحها (٣) .

ومنذ البداية حاول الملك فيصل ان يربط المتنفذين ، من اصحاب الثقل والتأثير في المجتمع ، بنفسه بخيوط مباشرة ، وغير مباشرة . واولى كبار رؤساء العشائر في هذا المجال اهتماما خاصا ، اذ كان يتصل بهم ، ويراسلهم ، ويحاول مساعدتهم في حل مشكلاتهم ، وخلافاتهم العشائرية (٤) . بل كان يخرق القوانين احيانا من اجلهم (٥) .

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٧٥٨ـ وع ، رقم ٥/٢/١٠/١٠١ ، وثيقة رقم ٤٣ .

(٢) نقصد بالزمن هنا مدة حكم الملك فيصل الاول للعراق التي كانت قصيرة بحسابات التاريخ .

(٣) حول الموضوع انظر :
سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٣ .

(٤) مع العلم ان البريطانيين انفسهم كانوا اول حلقة وصل بين هؤلاء والملك فيصل قبل مجيئه الى العراق . انظر :
F.O., 371/6350, 2490, From High Commissioner, Cairo, to Mr. Churchill, Received Colonial April 2nd, 1921.

(٥) انظر على سبيل المثال :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٨٢ .

ففي اول زياراته التي قام بها بعد تنصيبه ملكا التقى رؤساء ، وزعماء كربلاء والنجف والكوفة والناصرية والسماوة وسوق الشيوخ والرمادي والعمارة وغيرها . وقد قضى فقط بين عشائر الناصرية والسماوة وسوق الشيوخ اكثر من اسبوع في تشرين الثاني سنة ١٩٢١(١). وكان الملك فيصل يتبع مع هؤلاء ، وغيرهم سياسة يشبهها بعض المتتبعين بسياسة معاوية بن ابي سفيان . كتبت "اللطائف" بهذا الصدد تقول :

"وكان فيصل في سياسته الداخلية والخارجية كمعاويه ، ولانظن ان في البلاد العربية ملكا آخر يحسن مثله ان يشد ، وان يرخي في الاوقات المناسبة"(٢).

لم يكن التعامل مع الاكراد ، باعتبارهم يؤلفون القومية الثانية في العراق، ولهم طموحاتهم المشروعة ، امراً سهلا ، يتمكن كل سياسي من فهمه ، ومعالجة مضاعفاته باتجاه يخدم وحدة تراب الوطن والمجتمع فعلا . ومما كان يعقد الأمر اكثر الاهتمام البريطاني بالمسألة الكردية ، وما تمخض عن ذلك من كسب العديد من الشيوخ والمتنفذين الكرد(٣)، فضلا عن طبيعة الموقف البريطاني نفسه الذي كان يتراوح بين العمل من اجل استغلال المسألة لصالح الوجود البريطاني ، واللجوء الى استخدام القوة لتحجيمها خدمة للهدف نفسه ، الامر الذي نلاحظه بوضوح في موقفهم من الشيخ محمود البرزنجي (٤).

ان الدراسة المتمعنة للحقائق ، والمواقف تبين بصورة مقنعة ان الملك فيصل الاول كان متفهما لابعاد المسألة الكردية افضل من اي سياسي عراقي آخر في عهده ، وحتى بعد وفاته في العهد الملكي ، ذلك لانه آمن فعلا لاقولا بأن الوحدة العراقية لايمكن لها أن تتحقق من دون التعايش السلمي بين القوميتين العربية والكردية داخل البلاد .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٧ــ ٧٨.
(٢) "اللطائف المصرية" ، القاهرة ، أيلول ١٩٢٣ ، ص ٢٢.
(٣) للتفصيل حول الموضوع انظر:
الدكتور كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ترجمة محمد الملا عبدالكريم ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣٥ــ ٣٤٢.
(4) "Special Report" , P. 235.

فقد ذكر في خطاب له في هذا الموضوع :

" انني اعتقد ان من اعظم واجبات العربي العراقي تشجيع اخيه الكردي العراقي للتمسك بقوميته ، والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية ، وبذلك يكونون اعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك " (١) .

وتوفرت بعض العوامل التي اهلت الملك فيصل للتعامل مع المسألة الكردية بصورة افضل من غيره . فان الاكراد المعروفين بمشاعرهم الدينية والقومية كانوا ينظرون اليه نظرة تقدير واحترام باعتباره سليل الاسرة الهاشمية . فقبل مجيء فيصل الى العراق بسنوات تحدثت جريدة " تيگه يشتنى راستى (٢) " الكردية عن والده " حفيد الرسول حسين الثاني " الذي " اصبح بادشاها شرعيا للمسلمين " ، و " اصبحت الكعبة بيده " . وتحدثت " تيگه يشتنى راستى " عن فيصل نفسه قبل ان تضع الحرب العالمية الاولى اوزارها باسلوب كان من شأنه ان يجلب انظار المثقف الكردي اليه . فقد كتبت الجريدة عنه تقول " وقد انفصل نجله (٣) الطاهر فيصل عن العثمانيين " لان جميع توسلاته بهم " للرفق بالنساء والاطفال " لم تجد نفعا (٤) .

واولت الجريدة نفسها نشاطات الشريف حسين ضد العثمانيين ، وانتصارات قوات الامير فيصل في ميادين فلسطين وسوريا على قواتهم في سنوات الحرب العالمية الاولى اهتماما اكبر من اي حدث آخر من احداث الحرب (٥) . وكانت " تيگه يشتنى راستى " تكرس احيانا افتتاحية عدد بكامله لبحث الانتصارات في ميادين فلسطين (٦) .

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه واقواله " ، ص ٢٨٣ .

(٢) تعني " فهم الحقيقة " .

(٣) تقصد الجريدة نجل الحسين .

(٤) " تيگه يشتنى راستى " (جريدة) ، بغداد ، ٨ كانون الثاني و٢٣ شباط و٣ آذار ١٩١٨ .

(٥) " تيگه يشتنى راستى " ، ١٣ آيار و٢٨ تشرين الاول ١٩١٨ .

(٦) انظر على سبيل المثال :
" تيگه يشتنى راستى " ، ٣٠ آيلول ١٩١٨ .

ولايقل اهمية عن ذلك ان ابرز زعيم كردي في العراق ، ونقصد به الشيخ محمود البرزنجي ، كان على اتصال مباشر بشريف مكة حسين واولاده قبل ترشيح فيصل للعرش العراقي بسنوات ، مقترحا عليهم التعاون ضد الاتحاديين (١) . وبعد ان عثرت السلطات العثمانية على واحدة من الرسائل التي بعثها الشيخ محمود الى شريف مكة اتخذت اجراءات ضده بقصد اضعاف مركزه (٢) . وبعد اندلاع نيران " الثورة العربية " في الحجاز تحولت مكة الى ملجأ لعدد من الزعماء الكرد المعروفين المناوئين للعثمانيين (٣) .

جعلت هذه الحقائق من الملك فيصل الاول شخصية معروفة ، ومرغوبة في الاوساط الكردية ، مما ساعده على انجاح سياسته الكردية التي كانت تصطدم ، مع ذلك ، بعقبات استجدت مع الاحتلال البريطاني للمناطق الكردية العراقية في السنة الاخيرة من الحرب العالمية الاولى . فان ارتباط اسم الملك فيصل بالبريطانيين أثر على سمعته في الاوساط القومية الكردية التي لجأت سلطات الاحتلال الى استخدام جميع صنوف الاسلحة ضدها ، وبلغ الأمر بها حد ان اصدرت حكم الاعدام على الشيخ محمود بعد اسره جريحا في احدى المعارك ، ثم نقله الى الهند بعد ان غيرت القرار بالسجن لمدة عشر سنوات (٤) . وقد عرف الكماليون كيف يستغلون هذه النقطة لتشويه سمعة الملك فيصل بين ابناء الشعب الكردي . انهم نشروا بينهم ، على سبيل المثال ، ماسموه بـ " بيان الاتحاد الاسلامي "

---

(١) للتفصيل حول الموضوع انظر:
الدكتور كمال مظهر احمد ، وثائق وحقائق جديدة عن حركات الشيخ محمود ، " التآخي " (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٤٥٤ ، ٨ تشرين الاول ١٩٧٣ .

(2) M.S. Lazarev, Kurdski Vopros(1891-1917), Moscow, 1972, PP. 340,449.

(3) M.S.Lazarev, Kurdistan i Kurdskaya Problema, Moscow, 1964, P.349.

(٤) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١١٥٥ – و٤ من دار الاعتماد الى وزير المستعمرات بتاريخ ٣ آذار ١٩٢٣ ؛
C.J. Edmonds, Op.Cit., PP .31,46,50,52; A.T.Wilson,Op. Cit., PP. 130, 137.

الذى ادانوا فيه الملك فيصل بقوة ، وعدوا سلطته خروجا على الخلافة ، وانتقدوا ذكـــــر اسمه في خطب الجمعة (١).

لم تذهب جهود الكماليين هباء . ففي تعليق ورد في تقرير سرى بريطاني عن زيـارة الملك فيصل الى كركوك في الثاني عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٤ ، وهو ، كما لايخفى ، وقت متأخر نسبيا ، ورد الاتي نصا :

" ان الشتائم الموجهة للملك كانت تسمع من جميع الاطراف " (٢) .

ولكن من المهم ان نلاحظ ايضا ان التقرير نفسه يؤكد " ان مبعث الاساءة للملـــك هو منصبه ، وليس شخصيته " التي ، كما يقول التقرير ، كشفت عن انها " شخصية متحسسة وودية ، وعميقة التفكير " ، لذا فانها " ولدت ، دون شك ، انطباعا حسنا بالنسبـــة للاشخاص كافة الذين التقى بهم " . ويجعل التقرير من الخوف من التجنيد عاملا اضافيـا في خلق " شعور الكراهية تجاه الملك وحكومته " (٣) .

وقبل ذلك عبرت الحساسية تجاه فيصل عن نفسها اثناء التصويت على انتخابـــه لعرش العراق . فقد قاطعت السليمانية الانتخابات ، وصوتت كركوك ضده ، فيما اشتـرط لواءا (٤) اربيل والموصل في نص البيعة " ضمان حقوق الاقليات في تأسيس الادارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء في معاهدة سيفر " (٥) الـــتي خصـــص القسم الثالـــث

(1) M.S. Lazarev, Imperialism u Kurdski Vopros, P. 207.

(2) AIR , 23/189, Part I, XM-4583, Intelligence Report, No.2 for Period ending 28th December, 1924.

(3) AIR , 23/189, Part I, XM-4583, Intelligence Report, No2 for Period ending 28th December , 1924.

(٤) اللواء مصطلح ادارى جديد حل محل القضاء محل الولاية والسنجق المستخدمين في العهد العثماني ، وهو مايعادل المحافظة في الوقت الحاضر .

(٥) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٥٨ .

من الباب الثالث منها لموضوع " كردستان "، ويتألف من ثلاث مواد (٦٢ـ ٦٤) ، تنص الاولى منها على منح اكراد تركيا حق تقرير المصير ، وتنص الاخيرة منها على ضرورة عدم وضع " اي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للاكراد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي لم يزل حتى الان ضمن ولاية الموصل ، الى هذه الدولة الكردية المستقلة " (١) .

وبسبب المسألة الكردية تأخر تتويج الملك فيصل الاول بعض الوقت ، كما لم يشترك ممثلو السليمانية وكركوك في احتفالات التتويج (٢)، على العكس من ممثلي اربيل والاقضية الكردية التابعة للواء الموصل الذين حضروا الاحتفال ، واثاروا موضوع حقوق الاكراد . وقد دعاهم الملك فيصل لتناول الشاي معه (٣).

لم يكن التعامل مع المسألة الكردية ، اذن ، امرا هينا . وقد بذل الملك فيصل الاول كل ما في وسعه ، في اطار قناعاته التي لم تتجاوز حدودا معينة ، من اجل تذليل الصعوبات التي تعترض حل تلك المسألة باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية . وهو ، كما ذكرنا كان يتفهم المسألة ، وابعادها بصورة اكثر واقعية من معظم الساسة العراقيين الذين تحول العديد منهم في نظرتهم القومية الضيقة الى اتحاديين جدد لينسوا هكذا بسرعة سياسة العثمانيين القومية القصيرة النظر في اواخر عهدهم ، فيما كان الملك فيصل يعتقد ، وكان على حق في ذلك " أن من اكبر العوامل التي ساقت العرب ضد الاتراك هو ما رأوه من رغبتهم في تتريك العرب " ، ثم ربط الموضوع بالمسألة الكردية قائلا قولته المعروفة بهذا الصدد :

---

(١) معاهدة سيفر التي وقعت بين الحلفاء والدولة العثمانية في العاشر من آب سنة ١٩٢٠ في بلدة سيفر بالقرب من باريس تعد واحدة من معاهدات الصلح التي اسفرت عن مؤتمر الصلح بباريس . عن بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالمسألة الكردية انظر : الدكتور كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى ، ص ٣٤٤ـ ٣٤٧ .

(2) P.W. Ireland, Op.Cit, PP.333,335.

(٣) " العراق في رسائل المس بل " ، ص ٣٤٦ .

" ولا اشك في ان هذه الفكرة كانت من اكبر العوامل التي صارت سببا لتمزق شمل الامبراطورية العثمانية . فهل يظن احد انه من الممكن لنا ان نقع في خطيئة رأينا سوء عواقبها رأى العين في حكومة اكبر منا ، واقوى ؟ انني اعتقد ان من اعظم واجبات العربي تشجيع اخيه الكردي العراقي للتمسك بقوميته ... " (١).

ولا شك في ان مثل هذه الاراء والمواقف هي التي جعلت من البريطانيين يقتنعون الى حد كبير بسياسة الملك فيصل تجاه المسألة الكردية التي كانت تؤلف احدى العقد المستعصية بالنسبة لهم لانها كانت تدخل ضمن الاسباب الاساسية التي تستوجب بقاء القوات البريطانية في العراق . وقد صاغت لنا المس بيل هذا الموضوع بأسلوبها المعروف في رسالتها المؤرخة في ١٢ نيسان عام ١٩٢٣ ، والتي تقول فيها كلاما لايخلو من مغزى بالنسبة للموضوع الذي نحن بصدد معالجته هنا :

" جرى لي في صباح هذا اليوم حديث ممتع جدا مع رجل دين في كردستان ـ الشيخ حسن ـ لقد جاء للمداولة بشأن القضية الكردية . ومع ان الأمر قد يبدو مضحكا عند السماع ، فانني اعتقد باننا اذا ماتركنا ، هو والملك وانا ، نعالج المشكلة لوحدنا ، مع السير هنري والمستر كوروناليس لابداء المشورة ، نستطيع تسويتها بصورة مرضية " (٢) .

إتبع الملك فيصل الاول نفس اسلوب الاتصال المباشر بالمتنفذين الكرد ، كما كان يفعل ذلك مع المتنفذين في الوسط والجنوب . ففي التاسع من تشرين الاول سنة ١٩٢١ توجه الى الموصل في اول سفرة له يقوم بها الى خارج العاصمة بعد تتويجه ،

---

(١) " العالم العربي " ، العدد ٥٦٩ ، ٢٨ كانون الاول ١٩٢٦ . القى الملك فيصل الخطاب بمناسبة ابرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة .

(٢) " العراق في رسائل المس بيل " ، ص ٤٨٤ .

" وبعد ان استقبل في الموصل الحدباء وفود الاقضية الشمالية عاد الى عاصمة ملكــــه في يوم ١٧ من هذا الشهر " (١) . وفي مناسبات اخرى عديدة زار الملك فيصل المناطق الكردية ، وكان يرافقه في بعض زياراته شخصيات كردية معروفة مثل ابراهيم الحيــدرى وغيره . وقد وجدت هذه الزيارات صدى لها حتى في الصحافة العربية والاجنبية التـي تحدثت عن " التأثير الحسن للزيارة الملكية للاقضية الكردية " ، واكدت انه فيما لو اصبح الملك فيصل " على اتصال اكثر مع الرؤساء الاكراد من الاغوات فان هنالك كــل الاسباب للتوقع بان جاذبيته الشخصية قد تؤثر عليهم تأثيرا حسنا ، وتؤدى الى قطــع شوط على طريق اقناعهم للاتحاد مع العراق " (٢) .

اما جريدة " فلسطين " التي كانت تصدر في يافا فقد تحدثت في عددهـــا الصادر في الخامس والعشرين من حزيران سنة ١٩٣١ عن زيارة الملك فيصـــل للسليمانية ، ونشرت قوله لاهلها : " لافرق ، ولاتمييز عندى بين سكان بلادى المحبوبة" ، وان " كل قطرة من دم سكان هذا اللواء هو من دم العراقيين جميعا " (٣) .

واقام الملك فيصل صلات مباشرة بالعديد من المتنفذين الكرد ، وكان يراسلهـــم بخط يده ، كما فعل اكثر من مرة مع الشخصية الدينية المعروفة في منطقة حلبجة الشيــخ علاء الدين النقشبندى (٤). والتقى العديد منهم اثناء تجواله في المناطق الكرديـــة ،

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٧.

(2) "The Near East and India", No 653, Vol. XXIV, November 15, 1923.

(٣) مقتبس من :
علي سيدو الكوراني ، من عمان الى العمادية او جولة في كردستان الجنوبية ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ١١١.

(٤) انظر : الملحقين (٧) و (٨) . راجع ايضا : امين النقشبندى ، وقائع ووثائق فـي حياة والدى المرحوم الشيخ علاء الدين النقشبندى ، " القادسية " ، العدد ٣١٠٥ ، ١٥ كانون الاول ١٩٨٩.

أوفي مقر عمله في البلاط الملكي . فانه ، على سبيل المثال ، اجتمع اكثر من مرة بالشخصية العسكرية الكردية المعروفة في العراق وتركيا مصطفى باشا ياملكي (١)، وذلك على اثر عودة الاخير الى العراق في ايلول سنة ١٩٢١(٢). ومن الجدير بالذكر ان مصطفى باشا تحول الى أشد المناوئين للاتجاه الذي كان يدعو الى التعاون مع الكماليين في الحركة الكردية ، حتى ان الكماليين وانصارهم بذلوا جهودا كبيرة من اجل القضاء عليه (٣). وكان اكبر مؤرخي الكرد ، وابرز مثقفيهم يومذاك محمد امين زكي على افضل علاقة بالملك فيصل منذ رجوعه من استانبول في تموز سنة ١٩٢٣(٤) وقد دخل محمد امين زكي في ست وزارات من الوزارات التي تم تأليفها في عهد الملك فيصل الاول(٥). وعهدت أليه أهم الحقائب الوزارية ، بما في ذلك حقيبة وزارة الدفاع في الوزارة السعيدية الاولى التي تألفت في الثامن والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٩.

---

(١) مصطفى باشا ياملكي من اسرة معروفة بالسليمانية ، ومن الضباط البارزين في الجيش العثماني ، فقد بلغ فيه رتبة لواء ، وعين رئيسا للمحكمة الخاصة التي تشكلت في استانبول لمحاكمة مصطفى كمال غيابيا . وكان من مؤيدي الشيخ محمود ، واشرف على اصدار احدى الجرائد الكردية الناطقة باسمه ، فقد اشتغل في ميدان الصحافة بعد عودته من تركيا .

(2) F.O., 371/6347, G.H.Q, A.F.O., Constantinoples,C.A.F/774, October 4, 1921.

(٣) رفيق حلمي ، يادداشت ، كوردستاني عراق وشورشه كاني شيخ محمود ، جزمي بينجه م ، به غدا ، ١٩٥٧ ، ل ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ .

(٤) للتفصيل عنه انظر:
دوكتور كه مال مه زهه ر ، ميژوو ، كورته باسيكي زانستي ميژوو وكورد و ميژووه به غداء ١٩٨٣ ، ل ١٥٣ ـ ١٦٦.

(٥) وهي الوزارتان السعدونية الثانية والرابعة ، والوزارة العسكرية الثانية ، والوزارة السويدية الاولى وزارة ناجي السويدي ، والوزارة السعيدية الثانية .

اما علاقة الملك فيصل الاول بكل من ممثل كويسنجق في المجلس التأسيسي الملا محمد جلي زادة الكبير ، والوجيه الاربيلي المعروف الملا ابو بكر (ملا افندي) فقد تحولت الى مضرب للامثال.فانه التقى بهما مرارا ، وكان يرى في الاول منهما "اعلم علماء العربية بالعربية " ، وكان ينوي زيارة كويسنجق خصيصا ، وتبرع بمبلغ ٣,٦٠٠ روبية لبناء جناح خاص في جامع الحاج ملا اسعد لهذا الغرض ، وقد تم افتتاحه رسميا . وحينما زار الملك فيصل اربيل في كانون الاول سنة ١٩٢٤ حل في قصر الملا ابو بكر افندي في باداوه بضواحي المدينة حيث القى خطابا شاملا قام بترجمته الى اللغة الكردية الملا محمد (١). ومن المفيد ان نشير الى ان حفيد الملك فيصل ، فيصل الثاني ووالدته انتقلا الى القصر نفسه ايام تفاقم الاوضاع في بغداد بسبب احداث انتفاضة عام ١٩٤١ ، حيث تمتعا برعاية كبيرة من لدن الملا ابو بكر افندي واهله (٢).

وان المندوب السامي ، الذي كان على اتصال مباشر بدوره مع العديد من الشخصيات الكردية (٣) ، كان يزود الملك فيصل باستمرار بكل ما يستجد على الساحة بالنسبة للمسألة الكردية ، وتطوراتها ومضاعفاتها (٤).

---

(١) مقابلة مع مسعود محمد بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩.
(٢) طارق ابراهيم شريف ، شخصيات تتذكر ، الجزء الاول ، اربيل ، ١٩٨٨ ، ص ٥٠ .

(3) "The Near East and India", No. 603, Vol.XXII, November 30, 1922.

(٤) انظر على سبيل المثال :
د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " المخابرات الصادرة عن دار الاعتماد " ، تسلسل ٣٩٩٥ ، في ١٩/١٢/١٩٢٢ ، سري .

ومما يسجل للملك فيصل الاول في اسلوب تعامله مع المسألة الكردية هو انه كان يحاول خلق جسر ما للاتصال من وراء ظهر البريطانيين بالشيخ محمود الذي يذكر الحسني [١] عنه : " يمكننا ان نقول بحق ان الشيخ محمود المعروف هو تاريخ القضية الكردية ، وان القضية الكردية هي الشيخ محمود نفسه" [٢] . فعندما خرج الشيخ محمود على البريطانيين ، واقام نظاما خاصا به في منطقة واسعة ، وزاد من اتصالاته بالكماليين [٣] في العام ١٩٢٣ بعث الملك فيصل مندوبا عنه [٤] الى السليمانية يحمل معه رسالة من الملك الى الشيخ محمود . وفي التقرير الخاص الذي رفعه المندوب المذكور الى الملك فيصل ورد قوله :

" وصلت السليمانية في ١٥ كانون الثاني (سنة ١٩٢٣) ممتثلا اوامر جلالتكم ... عند مقابلتي الحكمدار (الشيخ محمود) في ١٨ من الشهر المذكور ، وبعد تسليم الكتاب اظهر امتنانه من صاحب الجلالة ، وذكر استحالة تصور مايخل بالصداقة والولاء " [٥] .

---

(١) نورد هذا التقويم لمجرد تجسيد دور الشيخ محمود في القضية الكردية ، والا فان علم التاريخ يرفض ان يتحول فرد واحد ، مهما عظم دوره ، الى تاريخ قضية شعب باسره .

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٨٠ .

(٣) للتفصيل عن الموضوع انظر :

M.A.Kamal, Natsionalno-Osvoboditelnaya dvijenie v Iraqskom Kurdistane(1918-1932 gg), Baku,1967, PP. 101-131.

(٤) لم يرد اسم الشخص الذي بعثه الملك فيصل مندوبا عنه الى الشيخ محمود في التقرير الخاص الذي رفعه الى الملك بعد عودته من سفرته الطويلة الى السليمانية ، فقد ذيل تقريره بعبارة (عبدكم) فقط ، ربما لان الملك فيصل اراد ان يبقى وثائق الموضوع في الكتمان .

(٥) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " ادارة كردستان " ، تسلسل ٢٥٧٤ – و ع " .

ولجأ الملك فيصل الى الاسلوب نفسه في مطلع العام ١٩٢٨ ، اى في الحقبة التي كان فيها مهتما الى اقصى حد لتفادى كل مايعرقل دخول العراق في عصبة الامم . فحين نما الى سمعه في ذلك الوقت ان الشيخ محمود عازم على خرق اتفاق عام ١٩٢٧ المبرم معه (١) ، واللجوء الى السلاح من جديد اوفد الملك فيصل الرئيس (المقيد فيما بعد) فهمي سعيد (٢) الى الشيخ محمود بمهمة سرية استهدف منها ايجاد لغة للتفاهم مع الشيخ ، حرصا منه على وحدة المجتمع (٣) .

صدرت في عهد الملك فيصل الاول سلسلة قرارات بصدد حقوق الاكراد تعد افضل مصادر في هذا المجال طيلة العهد الملكي الذى شهد ، بعد وفاة الملك فيصل ، تراجعات غير قليلة بالنسبة للعديد منها . ومع تفاقم مشكلة الموصل ، وتكثيف الكماليين من جهودهم في سبيل كسب تأييد اهل الولاية الى جانبهم ، تبلور هذا الاتجاه في سياسة الدولة اكثر فاكثر ، مما كان يتفق مع الشعارات المطروحة على الساحة في المنطقة نفسها . فعلى اثر جولة قام بها رئيس الوزراء في بعض المناطق الكردية اصدرت الحكومة بيانا في الحادى عشر من تموز سنة ١٩٢٣ تؤكد فيه انها " لاتنوى تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ماعدا الموظفين الفنيين ، ولا تنوى اجبار سكان الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم ، وان تحفظ ، كما يجب ، حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة " (٤) .

---

(١) وهو الاتفاق الذى تم التوصل اليه في العام ١٩٢٧ ، وتعهد الشيخ محمود بموجبه ان " يبتعد عن الاشتراك في اى عمل سياسي يمس العراق " .

(٢) لم يأت اختيار الملك فيصل للعقيد فهمي سعيد اعتباطيا ، فقد كان الشهيد ضمن حرسه الخاص في سوريا ، فضلا عن انه كان ينتمي من طرف والدته الى اسرة عريقة في السليمانية التي قضى فيها سنوات طفولته ، وكان يجيد اللغة الكردية ايضا .

(٣) للتفصيل عن الموضوع انظر :
د . كه مال مه زهه ر ، چه ند راستى يه كى نوێ ده رباره ى شۆڕشى كورد له راپه ڕينى كايسى ١٩٤١ دا ، " رۆشنبيرى نوێ " ، به غدا ، ژماره ١٢٣ ، ئه يلولى ١٩٨٩ ، ل ١٥ـ٢٧ .

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٦٨ .

وبعد مدة تحول هذا الموقف الى التزام دولي ، اذ اوجبت اللجنة التي تألفت للبت في مشكلة الموصل " الاهتمام بالرغبات التي اعرب عنها الاكراد في ان يعين الموظفون من العنصر الكردي لادارة بلادهم ، وفي القضاء (١) ، والتعليم في المدارس، وان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لكل هذه الخدمات " ، وبخلاف ذلك فان " من المفيد كثيرا للمنطقة ان تظل تحت سيادة تركيا التي تعتبر اوضاعها الداخلية ، ووضعها السياسي الخارجي اكثر استقرارا من وضع العراق " (٢) .

وبغض النظر عن هذه التوصية ، التي اخذها الملك فيصل الاول بنظر الاعتبار ، اتخذت الدولة في تلك المرحلة قرارات مهمة جدا كان من شأنها ان تترك اثرا ايجابيا واضحا على معالم وحدة المجتمع باتجاه التركيز والتمييز ، ولاسيما لان اخطرها غدت جزءا من التشريع العراقي . فقد نصت المادة السادسة من القانون الاساسي الذي شرع في عهد الملك فيصل على ان " لافرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون ، وان اختلفوا في القومية والدين واللغة " ، ونص القانون نفسه في مادته الثانية عشرة على ان " العراقيين (٣) متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت ام عسكرية " (٤) .

وانتقل هذا الامر الى اهم رمز اعتيادي من رموز الدولة ، ونقصد به العلم العراقي الذي وضعت تفصيلاته في عهد الملك فيصل الاول . فقد اختتم رئيس الوزراء ياسين الهاشمي البيان الذي اصدره بمناسبة نشر القانون الاساسي في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ بالقول :

---

(١) ورد في النص : في ممارسة العدالة .
(٢) مقتبس من :
هنري . أ . فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ص٣١٢ .
(٣) في النص : " العراقيون متساوون ..." .
(٤) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٢٠ و ٢٤ .

" وليخفق العلم العراقي ، الذى يجمع في كوكبه رمز الاتحاد بين القومين النجيبين الكردى والعربي فخورا تحت ظل القانون الاساسي ، وليستظل به شعب عالم بحقوقه ، مقدر لواجباته " (١) .

ولا شك في ان مثل هذه الامور تركت اثرا ملموسا على نفسية الكردى العراقي . يقول السير نيجل داودسون في مؤلفه " العراق او الدولة الجديدة " بهذا الخصوص مانصه :

" وفي تلك الغضون كان الكرد على كل حال ... يقولون انهم يفضلون دستوراحرا ، مشتملا في نصوصه على ضمان الحرية والمساواة في القانون ، وعدم التفريق بين احد من السكان ، وحرية الاعتقاد ، وما الى هذا ، يفضلونه على الهيمنة البريطانية الدائمة ، او التي الى اجل " ، وان هذا بالتحديد هو الذى دفع الكرد " يهتفون بالاستقلال التام كهتاف اى عربي في العراق " (٢) .

وعلى الرغم من كل ماتقدم فان ماتحقق في عهد الملك فيصل الاول في هذا الميدان كان لايزال دون مستوى الطموح المشروع في العديد من حقوله ، ولاسيما لان الكثيرين من القيمين على امور الدولة لم يكونوا بمستوى تفكير الملك فيصل ، وادراكه لابعاد هذه المسألة الحساسة ، بل ان بعضا من اعوانه المقربين كانوا يعانون من شوائب التعصب القومي الموروث من الاتحاديين ، ويعتقدون خطأ ان قوة العاطفة الدينية لدى ابناء الشعب الكردى تكفي لضمان كسبهم . وقد صاغت لنا المس بل هذا الامر في احدى رسائلها بهذا الاسلوب :

" ان ذكاءه (ذكاء فيصل ـ ع.ك.) ينحرف بعيدا عن التعصب لرأيه ، غير انه يعيش بكيفية لامناص منها في جو تتجاوز حرارته الحد المعتاد بالتزلف والتملق . ان جماعة صغيرة من المتملقين حوله تحاول اقناعه بانه ليس عليه سوى ان يظهر للناس بكونه

---

(١) مقتبس من :
" المفيد " ، العدد ٣٥٨ ، ٢٥ مارت ١٩٢٥ .

(٢) السير نيجل داودسون ، العراق او الدولة الجديدة ، نقله من الانكليزية عجاج نويهض ، القدس ، ١٩٣٢ ، ص ٢١ـ٢٢ .

ملكا اسلاميا مستقلا لتلتف البلاد كلها حوله ، اكرادها وعربها . وانا يسرني ان يكون ذلك صحيحا ، لكني اعلم ان الامر ليس كذلك " (١) .

ومن اجل توضيح قولنا ان ماتحقق للاكراد في عهد الملك فيصل الاول كان دون مستوى الطموح المشروع نشير فقط الى ان الحكومات المتعاقبة على دست الحكم في العقد الثالث وبداية العقد الرابع لم تلتزم بجميع وعودها ، والتزامها فيما يخص استخدام اللغة الكردية والتعليم في كردستان . ففي العام ١٩٣٠ بلغ عدد المدارس الابتدائية الكردية في كل العراق ٤١ مدرسة فقط ، يدرس فيها ١٥٤٥ طالبا فقط ، فيما بلغ عدد المدارس المسيحية ٤٧ مدرسة يدرس فيها ٦٣٠٠ طالبا واليهودية ١٩ مدرسة يدرس فيها ٨٤٠٠ طالبا (٢) . وكان عدد مايطبع من الكتب المدرسية الكردية لايتجاوز ٢٠٠ كتاب بالنسبة للمادة الواحدة بين مدة واخرى تبلغ عدة سنوات في المادة (٣) . وفي العام ١٩٢٧ بلغ عدد المعلمين في كل منطقة السليمانية بسكانها البالغين ١٥٥ الفا ١٤ معلما ، اي بمقدار مرتين اقل من عددهم في العهد العثماني ، وبمقدار ثلاث مرات اقل من منطقة الرمادي التي كانت تعد يومئذ اكثر مناطق العراق تخلفا (٤) . واذا اخذنا الثقل السكاني في جميع هذه الحالات بنظر الاعتبار فمن الواضح ان النتيجة تكون مذهلة حتما .

تحول هذا الواقع ، مع عوامل اخرى ، تدخل بضمنها مناورات البريطانيين ، الى عامل اساسي يحول دون ان يسود المنطقة الاستقرار الذي كان الملك فيصل ينشده . الا ان ماتحقق للكرد في عهده لايمكن مقارنته حتما بالواقع المأساوي لاخوتهم في كل من تركيا وايران المجاورتين ، مما تحول الى عنصر اساس في لم شمل المجتمع العراقي ،

---

(١) " العراق في رسائل المس بل " ، ص ٣٨٤ .

(2)"Special Report..." ,PP.232-234.

(٣) رفيق حلمي ، مقالات ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٧٠-٧٣ .

(٤) " العالم العربي " العدد ٢٧١٥ ، ١٥ كانون الثاني ١٩٣٣ ؛ محمد امين زكي ، تاريخ السليمانية ، ترجمة جميل بندي روز بياني ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص ٢١٠ .

وضمان وحدته . ولاينكر ان دور الملك فيصل ،وسياسته ،وتأثيره الشخصي في ذلك لم يكن قليلا . وللاستدلال هنا نورد نص برقية يعود تأريخها الى مابعد وفاة الملك فيصل الاول بسنوات ، والتي نشرتها صحافة بغداد هكذا :

" وردت الينا من السليمانية برقية بسبعة عناوين ... يقول فيها اهلها انهم معشر(١) الاكراد ارادوا مداواة الجروح السياسية بالانضمام الى حزب الوحدة الوطنية(٢) المؤلف من رجال لهم مواقفهم المشرفة في تأسيس كيان الدولة ، وان نصائح جلالة المغفور له الملك فيصل قد اثرت في النفوس ، ولذلك ايدوا الحزب المذكور وراحوا بالانضمام اليه باخلاص "(٣) .

بقي ان نقول ان الذين وقعوا على هذه البرقية(٤) كانوا قبل سنوات قليلة من اشد معارضي الملك فيصل الاول ونظامه ، وأنهم جميعاً عملوا ضده وقاطعوا إنتخابه ملكا على العراق . وقد تحولت المشكلة الاثورية بابعادها المتشابكة الى احد الاسباب التي ساعدت على تهيئة الظروف المناسبة ، والاجواء الملائمة لوقوع مثل هذا التحول في الموقف الكردي ، فقد سعرت تلك المشكلة ، كما يقول بيرلي ،المشاعر القومية الكردية ضد الاحتلال البريطاني(٥) .

ان التعامل مع الاثوريين في عهد الملك فيصل الاول كان اعقد ، واصعب بكثير من التعامل مع اي جزء آخر من المجتمع العراقي ، وذلك بسبب سياسة البريطانيين

---

(١) في النص : معاشر .

(٢) تشكل " حزب الوحدة الوطنية " برئاسة علي جودت الايوبي بعد تشكيله لاول وزارة له في ٢٧ آب ١٩٣٤ . وانحل بعد سقوطها في ٢٧ شباط ١٩٣٥.

(٣) " العالم العربي " ، العدد ١٣٠٤ ، ٦ شباط ١٩٣٦.

(٤) منهم الشيخ قادر ، شقيق الشيخ محمود البرزنجي ، ورمزي الحاج فتاح والمحاميان تاقي معروف وحسن محي الدين وغيرهم .

(5) D.B. Perley, The Assyrian Tragedy, Londen, 1934, P.37.

ومناوراتهم التي جعلت منهم احدى اكثر عقد المجتمع تعقيدا (١) . فانهم استغلوا ظروفهم الصعبة بعد ان اضطروا الى اللجوء الى العراق تحت ضغط الاتراك قبل ان تضع الحرب العالمية الاولى اوزارها ، فجندوهم في قوات الليفي المعروفة التي تحولت الى اداة قمع رئيسية بيدهم ، استخدموها على نطاق واسع ضد النضال التحرري العربي والكردي على حد سواء (٢) . ولقد بلغ اهتمام البريطانيين بهم حداً انهم اسسوا قنصلية خاصة في منطقة ديانا النائية (٣) .

ولئن كان الاثوريون يحلمون باقامة دولة " تمتد من نينوى الى وان " (٤) ، الا انهم سرعان ما اقتنعوا بان تحقيق ذلك كان يدخل في عداد المستحيلات ، لذا نراهم يحاولون منذ وقت مبكر ان يتخلصوا من المأزق الذي وجدوا انفسهم فيه بسبب اعلان البريطانيين سحب قواتهم الخاصة من الاراضي العراقية . ورد في ثاني تقرير بريطاني دوري مرفوع الى عصبة الامم عن سير الادارة في العراق ماياتي نصه بصدد رغبة الاثوريين في ترك العراق :

---

(١) للتفصيل حول الموضوع انظر :
رياض رشيد ناجي الحيدري ، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، والكتاب في الاصل رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب - جامعة عين شمس .

(٢) استخدم البريطانيون قوات الليفي ضد الانتفاضات الكردية المعادية لهم منذ العام ١٩١٩ ، كما استخدموهم ضد ثوار العشرين في مختلف مناطق العراق ، ولم يتخلوا عن نهجهم هذا طيلة سنوات الانتداب .

(٣) " الاهالي " ، ٢٩ حزيران ١٩٣٣ .

(٤) وان ، بحيرة معروفة تقع في شرق تركيا ، وتوجد على ضفافها مدينة تحمل الاسم نفسه .

" ولكن مع الذبول التدريجي لهذه الفكرة (فكرة تأسيس دولة آثورية تمتد من نينوى الى وان ــ ع ٠ك .) في الادمغة الواعية اخذ يراود أمل آخر ليس اقل صعوبة ٠ فقد طلبوا من المندوب السامي ان يتوسل لدى الحكومة البريطانية بخصوص تهجيرهم الى إحدى المستعمرات البريطانية " (١) .

وفي مناسبة اخرى حاول الاثوريون ترك العراق والنزوح الى ايران ، وعرضوا الفكرة على السلطات الايرانية المختصة التي وافقت عليها شريطة ان لا ينتقلوا الى اورمية (٢) . فلم يتم الاتفاق بين الطرفين بسبب هذا الشرط (٣) .

كما حاول الاثوريون ترك صفوف قوات الليفي مرارا ٠ فباعتراف جريدة " تايمس " اللندنية اراد عدد كبير من الجنود الاثوريين التخلي عن الخدمة في الليفي في اواسط العام ١٩٣٢، الا ان المار شمعون (٤) اقنع اكثريتهم " للاستمرار على الخدمة باخلاص " (٥) . وقبل ذلك بمدة طلب الاثوريون من المندوب السامي وعدا يقضي بعدم استخدامهم في العمليات العسكرية ضد الاكراد حتى لا تتاثر علاقاتهم بهم (٦) . ومنذ البداية بذل البريطانيون

---

(1) "Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 23- December 24, 1924 " P. 34.

(٢) هي منطقة تمركز الاثوريين داخل الاراضي الايرانية ٠

(٣) د٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د/١١/١٩٣٢ ، وثيقة رقم ٧٦٠.

(٤) لقب الزعيم الروحي للاثوريين ٠

(5) " The Times", No 46-187, Saturday, July 16, 1932.

(6) J. Joseph, The Turko- Iraqi frontier and the Assyrians ,- "The World of Islam. Studies in honour of Philip K. Hitti", London, P. 256.

" اقصى سبل الاقناع " لدفع الاثوريين للانخراط في صفوف الليفي كما يعترف بذلك ضابط بريطاني اشترك في قيادة جنود الليفي الاثوريين على مدى ثلاث عشرة سنة متواصلة (١) .

وبهدف تفتيت المجتمع العراقي ، وبذر الشقاق في صفوفه حاول البريطانيون ربط الاثوريين بهم بالف وشيجة ، مما ولد في النفوس نفورا كان يجب ، لو توفر الوعي الكافي ، ان ينصب على البريطانيين وحدهم . ويعترف الضابط البريطاني الكولونيل ستافورد ، وهو شاهد عيان (٢) ، بقدر من جريرة البريطانيين بصورة غير مباشرة لاتقلل كثيرا من مغزى كلامه بالنسبة لموضوعنا . يقول ستافورد :

" كان يوجد نقص كبير في العطف المتبادل بين الاثوريين والعراقيين وكان وزر ذلك يقع على الاثوريين اكثر مما يقع على العراقيين ، فانهم كانوا يبتعدون كثيرا عن الحكومة العراقية ، وعن موظفيها ، مما اثار المسؤولين العراقيين ... وانني استطيع القول أن قدراً من المسؤولية تقع على عاتق ضباط الليفي من البريطانيين الذين علموا الاثوريين ، ربما دون وعي منهم ، وان ينظروا الى العراقيين بازدراء ، ولا سيما ان بعض ضباط الليفي (من البريطانيين) كانوا لايميلون الى الحكومة العراقية ، وكانت هي تعلم ذلك " (٣).

---

(1) Ibid, PP. -266-267.

(٢) خدم ستافورد في الادارة المدنية في مصر لمدة عدة سنوات ، ثم نقل الى العراق، وكان موجودا في الموصل اثناء احداث العام ١٩٣٢ ، له عدة دراسات عن الاثوريين ، اهمها كتابه :
R.S. Stafford, The Tragedy of the Assyrians, London, 1935.

(3) R.S. Stafford, The Assyrians in the Mosul Vilayet,- "Journal of the Royal Central Asian Society", Vol. XXI , Part II, April, 1934, P. 239.

كان من الطبيعي جدا ان تؤدى مثل هذه الاجواء الى خلق مشكلات للدولـــة العراقية وهي في بداية التأسيس .وتسمح لنا الحقائق التي اطلعنا عليها ، ودرسناهـــا بامعان ان نؤكد مسبقا ان الملك فيصل الاول قد تعامل مع هذه المشكلات بحكمة وتـــرو الى حد كبير ، ودون تهور وانفعال مسيطراً ءللاسفه على عواطف الكثيرين في حالات غيـاب الوعي المدرك ، والملتزم الذى لو توفرت اسبابه لجمع الكل في خندق واحدضد المستعمـــر الذى كان عدوا مشتركا بالنسبة للجميع .

واولى تلك المشكلات هي الاحداث التي وقعت في مدينة الموصل في اواسط العام ١٩٢٣ . ففي الخامس عشر من آب حدثت مشادة بين عدد من جنود الليفي الاثوريـــــن واحد الباعة في سوق العتمه بالموصل تطورت الى صدام بينهم وبين الاهلين ادى الى اصابة ثمانية عشر شخصا بين قتيل وجريح كان معظمهم من الموصليين (١) ، مما ادى الى اثـــارة ثائرة العراقيين على نطاق واسع (٢) . فقد بدأ الموصليون " يتكتلون ، ويتهيأون للثـــأر لقتلاهم ، والدفاع عن انفسهم ، مما رأب السلطة ، وجعلها تحسب للموقف الف حساب" (٣). وبعث الموصليون ببرقيات احتجاج الى شخص الملك فيصل (٤) .

تابع الملك فيصل الموضوع شخصيا ، واولاه اهتماما كبيرا خشية مضاعفاته المتوقعة ، ولاسيما ان خواطر العراقيين لم تهدأ على مدى الاسابيع التي اتبعت وقوع الحادث مباشرة . وقد ارتأى ان يسافر بنفسه الى الموصل في السابع من تشرين الاول ، وبعد ان درس الموقف عن كثب ابرق الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون يقول :

---

(١) " العراق " ، العدد ٩٩٠ ، ١٧ آب ١٩٢٣ .

(٢) " الاستقلال" ، العدد ٢٢٥ ، ١١ ايلول ١٩٢٣ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٨٤ .

(٤) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " المهاجرون التياريون " ، رقـــم س / ٦ ج ، ١٩٢٣ ، وثيقة رقم ٢ .

" ان قلوب الموصليين مليئة بالغيظ والحقد ، وان مسألة الاثوريين مهمة جدا ، وهي نار تحت رماد . لذا فانني اخرت سفري الى ان تحل قضيتهم نهائيا ، وذلك بترحيل الليفي من الموصل . وانني مصر على تبديل مركزهم ، لاني ناظر الى التهلكة بعيني . والبلبلة العظمى هي كون هذا الجند المسلح تحت قيادة ضباط بريطانيين . فلو قدر أن حصل شيء فهل المملكة تتحمل دماء البريطانيين وخاصة الضباط منهم ؟ . فلذا يجب عليك ان تصر على المندوب السامي "(١) .

وبضغط مباشر من الملك فيصل وافق المندوب السامي على نقل قسم من الجنود الليفي الاثوريين من الموصل الى راوندوز ، ونقل قسم آخر منهم الى كركوك . كما نشرت الحكومة في الوقت نفسه بيانا اعلنت فيه " عدم السماح لاي كان أن يدخل العراق ما لم يستحصل اولا على موافقة الحكومة ، وان الحكومة لن تمنح اذنا بالدخول الا بعد التحقيقات الدقيقة على كل طلب يقع من هذا القبيل بصورة منفردة "(٢) .

دفع موقف البريطانيين الاثوريين الى الاعتداد بانفسهم اكثر ، والى التمادي في تجاهل مؤسسات الدولة العراقية(٣) ، مع العلم ان الاخيرة بذلت كل ما في وسعها ، بل واحيانا اكثر من طاقتها من أجل ضمان الاستقرار لهم ، حتى انها لجأت في احدى المرات الى " تخصيص خمسين الف روبية على حساب موقوف السلفات الزراعية " من اجل الانفاق على المهاجرين منهم(٤) . وهذا بالتحديد هو الذي جعل من الممكن

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " المهاجرون التياريون " ، رقم س/٦ ج ٣ ، ١٩٢٣ ، الوثيقة رقم ٣٩ .
(٢) " العراق " ، العدد ١٠٤٠ ، ١٦ تشرين الاول ١٩٢٣ .
(٣) محمد بديع شريف ، دراسات تأريخية ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤٦ .
(٤) حول الموضوع انظر :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٥٠ .

ان يصبح حال هؤلاء مثل حال "اكثرية الكرد والعرب" باعتراف البريطانيين انفسهم (١).

وعلى الرغم من ذلك فسرعان ما وقعت مأساة اكبر كانت مدينة كركوك هذه المرة ساحة لها . ففي الرابع من آيار سنة ١٩٢٤ ، وكان يصادف آخر يوم من ايام رمضان ، تحولت مشادة وقعت في سوق المدينة بين نفر من جند الليفي الاثوريين مع احد الباعة الى مجزرة رهيبة حين بدأ هؤلاء ، مع اصحابهم الذين انضموا اليهم ، بقتل " كل من يصادفونه في الطريق ، طفلا كان ام رجلا واحرقوا حوانيت من اختصموا معهم ، ونهبوا الاخرى ، ورغم شرطيان عراقيان لمنعهم عن قتل الابرياء ، فقتلوا الشرطيين ، واضطر مدير الشرطة ان يسحب افراد شرطته من الاسواق تلبية لامر ضابط التفتيش البريطاني ، فاتسعت المجزرة ، واسفرت عن نحو ستي اصابة (٢) بين قتيل وجريح " . و" لقد اتصفت الاساليب التي مارسها الجنود الليفي في حادثة كركوك بالوحشية والقسوة والفظاعة ، واشعرت الانكليز بالفرح والابتهاج ، اذ اثبتت مقدرتهم على ارهاب السكان ، وزرع القلق في نفوسهم ، وامكان استغلالهم كلما دعت الحاجة الى هذا الاستغلال " (٣) .

تفاقمت الاوضاع في منطقة كركوك اثر هذه المجزرة بصورة خطيرة ، فقد ثارت ثائرة عشائرها التي قررت الزحف على المدينة لاخذ الثأر ، بحيث اضطر المندوب السامي نفسه الى الانتقال الى كركوك بطائرة خاصة لمعالجة الموقف الذي سبب قلقا كبيرا للملك فيصل الذي توجهت الانظار اليه . فقد طالبه العراقيون باتخاذ اجراء حاسم ، وترحيل الاثوريين الى خارج العراق ، والاستعاضة عنهم بجنود عراقيين (٤) .

---

(1) R.S.Stafford, The Assyrians in the Mosul Vilayet ,P.239.

(٢) قدر البيان الرسمي عددهم بستة وخمسين قتيلا واربعة واربعين جريحا . فيما يقدر حاكم المدينة السياسي ادموندس عدد القتلى من المدنيين بخمسين شخصا ، وعدد الجرحى " باكثر من ذلك بكثير " C.J.Edmonds , Op.Cit.,P.389.

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص٢٠٦ ، الجزء الثالث ، ص٢٥٨ .

(٤) " العالم العربي " ، العدد ١٣٨ ، ٤ ايلول ١٩٢٤ .

دعا الملك فيصل الى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء برئاسته في التاسع من آيار ، تقرر فيها تخصيص ثلاثين الف روبية لتعويض المتضررين ، واجراء تنقلات ادارية في اللواء ، والضغط على المندوب السامي من اجل تأليف قوات محلية تحل محل قوات الليفي [١] .

ولاول مرة في عهد الملك فيصل تصدت اول مؤسسة تشريعية عراقية بهذه المناسبة لمناقشة موضوع خطير يخص وحدة المجتمع . فقد كرس المجلس التأسيسي الجانب الاكبر من جلسته الثانية عشرة المنعقدة في الخامس عشر من آيار لمناقشة احداث كركوك ، وقد ابدى المندوبون حماسا كبيرا في ما طرحوه من آراء [٢] . كما انهم استجوبوا رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي تحدث امام المجلس عن ملابسات المجزرة ، ونتائجها ، ولمح بصورة غير مباشرة الى مسؤولية البريطانيين ، واعترف بأن " الواقعة اتخذت طورا عنصريا ودينيا " [٣] . ويلاحظ المرء من خلال مناقشات اعضاء المجلس التأسيسي ان فصول المأساة جمعت ممثلي مختلف القوميات والطوائف والاديان على صعيد واحد في ابداء الحرص على وحدة المجتمع وصالحه [٣] ، فان ضحايا المجزرة نفسها كانوا يمثلون تشكيلة قومية تؤشر بدورها وحدة المجتمع والمصير .

لم تهدأ الاوضاع في كركوك ، والمناطق المحيطة بها الا بعد نقل الجند الاثوريين الليفي الى منطقة جمجمال ، بين كركوك والسليمانية ، واعتذار المندوب السامي عما وقع ، ووعده بفرض " العقاب الصارم " على كل من تثبت ادانته ، وتعويض المتضررين [٤] . وقد اصدرت المحكمة الخاصة التي الفت برئاسة احد البريطانيين

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم ٨ ـ ٢٦ / ٣ / ١٩٦٩ .

(٢) "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي" ، الجزء الاول ، ص ١٧٢ ـ ٢٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ١٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ١٨٥ ـ ١٨٨ .

(٥) خصص المندوب السامي لهذا الغرض مبلغا قدره مائتا الف روبية .

احكاما بالسجن المؤبد بحق ثمانية من الجنود الليفي الاثوريين ، وعلى تاسع منهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبرر التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الامم هذه الاحكام " بصعوبة تحديد المجرمين نظرا لمشكلة الشهود " . واعترف التقرير بان الثمانية المحكومين بالسجن المؤبد " قد ثبت عليهم اطلاق النار من بنادقهم " الا انه ، كما يقول التقرير " كان من الصعب تحديد هل انهم قتلوا احداً ام لا ، لذا جعل الحكم مؤبدا " (١). ولم يمر سوى عامين على مأساة كركوك حين فرض البريطانيون على مجلس الوزراء اتخاذ قرار في التاسع والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٦ يقضي بالعفو عن المحكومين المذكورين ، فصدرت ارادة ملكية خاصة بذلك ، اشترطت ارسالهم الى احدى قرى العمادية على " ان لايغادروها الا بأذن من وزارة الداخلية " (٢). لذا لاغرو ان ظل العراقيون يعتقدون بان البريطانيين يحمون المجرمين (٣)، الامر الذى تحول في ذلك الوقت الى عامل اضافي لتوحيد المشاعر ضد المستعمر ، وخدم بذلك نظام الحكم الذى كان على رأسه الملك فيصل الاول .

لكن " حماس " البريطانيين للاثوريين ، واهتمامهم بهم بدأ يخف بصورة واضحة مع اقتراب دخول العراق في عصبة الامم على طريق نيل الاستقلال السياسي ، فلم يعد البريطانيون بحاجة اليهم كما كان عليه الامر سنوات الاحتلال والانتداب ، مما ولد الخوف في نفوس هؤلاء الذين بدأوا يخشون على مصيرهم ، ولاسيما انهم كانوا يتصورون ان زوال الحماية البريطانية سيؤدى بهم الى وضع اسوأ مما كانوا عليه في ظل العثمانيين ، وانه يتيح الفرصة للقبائل الكردية لشن الهجمات عليهم والانتقام منهم (٤) ، مما بعث

(1) "Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 1923-December 1924", P. 36.

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢١٠ – ٢١١ .
(3) C.J. Edmonds, Op.Cit., P. 389.

(٤) " العالم العربي " ، العدد ٢٢١٩٧٢ ، ١٧ آب ١٩٣٠ .

بين صفوفهم فكرة ترك العراق من جديد ، اذ ابدوا الرغبة في الانتقال الى اوربـــــا ، او الى سوريا ليتمتعوا هناك بحماية فرنسا باعتبارها الدولة المنتدبة عليها(١). مهـد هذا الامر ، مع المطاليب غير الواقعية التي طرحها الاثوريون في المرحلة الجديـدة ، الطريق لوقوع مأساة جديدة تزامنت مع الايام الاخيرة لحكم الملك فيصل الاول للعراق .

وهكذا بدأت الاوضاع تتوتر من جديد ، وشنت الصحافة العراقية حملة واسعة ضـد مطاليب الاثوريين ، الذين بدأوا يتمادون من جديد في طرح شعارات متطرفة ، وفـــي تجاهل السلطات العراقية ، اذ كانوا يتصلون بالبريطانيين ، وبعصبة الامم بصورة مباشرة . وقد بذل الملك فيصل الاول جهودا كبيرة لتفادى وقوع مشكلة جديدة قد تؤثر على قبـــول العراق في عصبة الامم ، فاجرى اتصالات عدة بالمندوب السامي البريطاني حول الـموضوع على مدى السنتين اللتين سبقتا دخول العراق العصبة(٢).

وازداد في الوقت نفسه ضغط مختلف الاوساط على الملك فيصل الاول لاتخـــاذ اجراء حاسم ارتأته ضروريا لردع الاثوريين،فقد وقع لفيف من اعضاء مجلس الاعيان ، مثـلا ، مذكرة الى الملك فيصل طالبوه فيها بسد باب الهجرة امام " الجماعات التي اسهمت فـي الاخلال بالامن ، و" الغاء تجنس المتجنسين منهم ، وتعديل قانون الجنسية بشكل يعني عدم التساهل مع امثالهم في المستقبل " واخيرا " تطبيق الاحكام القانونية بمن تثبـت ادانته في بث التفرقة ، وتشويه سمعة العراق امام العالم المتحضر " (٣) .

---

(1) "Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Nothern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Period January to October 1932", London, 1933, P. 6.

(٢) انظر على سبيل المثال :
د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د / ١١ ، ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ، الوثائق ٢٤ ـ ٣٧ و ٤٣ وغيرها .

(٣) د . ك . و . ، الملف نفسه ، الوثيقة رقم ٣٢ .

وجريا على سياسته قام الملك فيصل في هذه الاثناء بزيارة الالوية الشمالية في حزيران سنة ١٩٣١ ، والقى عددا من الخطب اكد فيها ضرورة المساواة بين المواطنين ، واشاعة روح العدل في صفوفهم (١) . وفي السادس عشر من اب سنة ١٩٣٢ قام بزيارة اخرى الى كل من كركوك واربيل والموصل وقصباتها استغرقت اثني عشر يوما (٢) . وكانت الزيارة الاخيرة هذه ضرورية ، لانها اتبعت المؤتمر الذى عقده المتطرفون من الاثوريين في العمادية يومي الخامس عشر والسادس عشر من حزيران ١٩٣٢ ، قدموا على اثره مطالبهم الى المندوب السامي ، ولجنة الانتداب في عصبة الامم ، متجاوزين الحكومة العراقية (٣) . وتركزت مطاليبهم تلك على اقامة كيان ذاتي لهم يكون مركزه في دهوك ، وضمان استقلالهم في شؤونهم الدينية والمدنية (٤) .

وعلى الرغم من ان الجهود التي بذلها الملك فيصل الاول في هذا المجال لم تؤد الى النتائج التي كان يطمح اليها ، الا انها لم تخل ، مع ذلك ، من نتائج مفيدة ، فقد ساعدت مواقفه ، وآراؤه على تبلور اتجاه معارض للاتجاه المتطرف بين الاثوريين ، تزعمه الملك خوشابا الذى حاول اقناع المشتركين في مؤتمر العمادية بضرورة الاندماج بالمجتمع العراقي (٥) . وقد رفع مؤيدو هذا الاتجاه عرائض الى الملك فيصل ، والى الحكومة العراقية يعبرون فيها عن ولائهم ، ويؤكدون انهم يعدون انفسهم مواطنين عراقيين (٦) .

---

(١) " صدى العهد " ، العدد ٢٥٢ ، ١٥ حزيران ١٩٣١ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٨٣ .

(٣) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د /١١/ ١٩٣٢ ، الوثائق ٢٦-٢٩ .

(٤) للتفاصيل عن مطالب الاثوريين في تلك المرحلة انظر :

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, Published by joint action of the Assyrian National Federation and the National League of America, Chicago, 1936, pp.161-162.

(٥) رياض رشيد ناجي ، الاثوريون في العراق ، ص ٢٧٣ .

(٦) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د /١١/ ١٩٣٢ ، الوثيقتان ١ و ٢ .

ولكن الملك فيصل كان وحيدا في الميدان ، فلم يشاطره معظم العراقيين رأيه ، ولم يتخل البريطانيون عن مناوراتهم كما تمادى المتطرفون من الاثوريين في غيهم ، وقد مهد كل ذلك الطريق امام مأساة جديدة تغلبت اثناءها العاطفة على العقل ، ليدفع الجميع ولاسيما الاثوريون ، ثمنا باهظاً لما وقع ، وليجني البريطانيون وحدهم ثمار البذور الخبيثة التي زرعوها .

وقد تفاقمت الامور الى درجة خطيرة اثناء غياب الملك فيصل عن العراق . ففي الخامس من حزيران سنة ١٩٣٣ غادر الملك فيصل بغداد في طريقه الى لندن تلبية لدعوة تلقاها من الملك جورج الخامس (١) ، وقد اناب عنه لاول مرة ابنه وولي عهده الامير غازي . وبقي الملك فيصل على اتصال مستمر ببغداد ، وبشخص رئيس وزرائه رشيد عالي الكيلاني ، وظل يتابع تطورات المشكلة الاثورية اولا باول . ففي العاشر من تموز دعت الحكومة العراقية الى اجتماع في الموصل يضم الزعامات الاثورية كافة ، اوضح فيه ممثلها التزام العراق بقرار عصبة الامم الذي يقضي بمنح الاثوريين الضمانات اللازمة دون التزام باسكانهم في منطقة واحدة ، والسماح لمن يريد منهم السفر الى اي بلد يختاره (٢) .

تلقى العديد من الاثوريين قرار الحكومة العراقية برحابة صدر الا المتطرفين منهم الذين كان يقف على رأسهم شخص المار شمعون الذي كان شابا يافعا لم تصقله تجارب الحياة . فقد ابدى هؤلاء رغبتهم في الانتقال الى الاراضي السورية ، واجروا اتصالات مباشرة بالسلطات الفرنسية هناك لهذا الغرض (٣) . وهنا ادلى الفرنسيون بدلو مزدوج ، اذ كان يهمهم كثيرا ان يظهر فشل تجربة الاستقلال في العراق ، فوافقوا في البداية

---

(١) في طريقه مر الملك بالاردن وبلجيكا حيث حل ضيفا على ملكها .
(٢) خليل عزمي ، حركة الاثوريين ، ص١٦ .
(٣) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د / ١١ / ١٩٣٣ ، الوثيقة رقم ٢٠٧ .

على انتقال الاثوريين الى الاراضي السورية في اواخر تموز ، ثم سمحوا لهم بالعودة الى الاراضي العراقية بكامل اسلحتهم وعدتهم على النقيض من الشرط الذى وضعته الحكومة العراقية بالنسبة لمن يرغب منهم في العودة والذى وافق عليه الفرنسيون في البداية على الاقل في الظاهر (١).

اضطرت الحكومة العراقية الى تعزيز مواقعها في المنطقة تحسبا لكل طارئ جديد (٢)، كما اخبرت عصبة الامم عن التزامها بجميع توصياتها ، وعن عدم مسؤوليتها عن هجرة الاثوريين الى سوريا (٣). وحين ابدى الاثوريون، الذين عبروا الى الجانب السوري ، رغبتهم في العودة الى داخل الاراضي العراقية شددت الحكومة العراقية على شرطها الذى يقضي بتجريدهم من اسلحتهم ، الامر الذى رفضه هؤلاء بصورة قاطعة، مما ادى الى تفاقم الوضع بصورة خطيرة . وقد وافق الملك فيصل في البداية على مبدأ تجريد العائدين من الاثوريين من اسلحتهم (٤) ، لكنه تراجع عن موقفه هذا بعد ان احس ان البلاد مقدمة على التورط في مشكلة كبيرة قد تؤثر على سمعتها دوليا في اول عهدها بالاستقلال ، الامر الذى كان يخشاه الملك فيصل كثيرا . ثم انه ادرك كنه اللعبة ، وادرك ان العواطف كادت تغلب على الحكمة في التصرف لدى جميع الاطراف في غيابه ، وغياب اقرب اعوانه (٥)، لذا نراه يبعث في الخامس والعشرين من تموز ببرقية من برن (٦) الى وزير خارجيته يطلب فيها تأجيل البت في قضية الاثوريين الى حين عودته

---

(١) "العالم العربي" ، العدد ٢٨٨١ ، ١ آب ١٩٣٣ .
(٢) "الاهالي" ، ٢١ تموز ١٩٣٣ .
(٣) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د / ١٩٣٣/١١ ، وثيقة رقم ٧١ .
(4) M.Khadori, Independent Iraq 1932-1958, second edit. London , 1960, P.43.
(٥) كان يرافقه في سفرته كل من وزير الخارجية نوري السعيد ووزير الاقتصاد رستم حيدر ووزير المالية ياسين الهاشمي .
(٦) بعد انتهاء زيارته الرسمية الى لندن انتقل الملك فيصل الى برن بسويسرا للعلاج .

التي كان البريطانيون يعتقدون انها قد تؤدى الى " تحسن الاحوال ، وحصول النتيجة المرضية " (١) . فكان جواب رشيد عالي ، بصفته وكيلا لوزارة الخارجية ، هو ان لا " ضرورة لرجوع جلالتكم ، اذ ان وضعنا قوى ، ولا شيء يستوجب القلق "(٢).

وبما ان هذا الجواب لم يقنع الملك فيصل ، لذا بعث في الثامن والعشرين من تموز البرقية الاتية الى الامير غازى :

" اطلعوا رئيس الوزراء على هذه البرقية . اقترح على وزير الداخلية ان يعطي امرا سريا للشرطة على الحدود الا يطلبوا الاسلحة ممن ينهزم ويرجع . فاذا وافقتم على ذلك ابرقوا حالا ، والا سوف اكون مضطرا ان اتحرك بالطيارة صباح الاحد ، واكون في بغداد يوم الاربعاء . برقيتي هذه سرية لايطلع عليها احد " .

وتبادل الملك فيصل في الوقت نفسه عددا من البرقيات مع رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني الذى اكد له في احداها " الوضعية جيدة للغاية ، والاحوال مستقرة تماما في الشمال " ، وان " الرأى العام مرتاح من اجراءاته " . فرد الملك فيصل قائلا :

" اني اعلم جيدا بان الحكومة اقوى من الاثوريين (٣) ، وانها تتمكن من اخماد اى حركة تأتي منهم بسرعة ، ولكن عند وقوع ادنى حادث سينقلب الرأى العام الغربي ضدنا ، وسيكون كيان الدولة مهددا . كنت اؤمل ان يكون وزرائي اوسع نظرا ، فيلاحظون حالة المملكة بالنسبة للخارج كما لاحظوها بالنسبة للداخل " .

---

(١) في النص : " تتحسن الاحوال ، وتحصل النتيجة المرضية " .
(٢) انظر نصوص برقيات الملك فيصل ، وردود الجهات المعنية عليها في : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د / ١١ / ١٩٣٣ ، الوثائق ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٦٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ . النصوص منشورة ايضا في : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ، ٢٩٤ ـ ٢٩٨ .
(٣) في النص : منهم .

٤- احس الملك فيصل ان لا مناص من عودته ، فترك العلاج في سويسرا ، ورجع الى العراق، ووصل بغداد في الثاني من آب ، فوجد ان الامور قد فلتت من يده بحيث لم يستطع التأثير على مجرى الاحداث (١). وقد صاغ لنا الحسني ، الذي كان شاهد عيان ، ويراقب الاحداث عن كثب ، وضع الملك بعد عودته بقوله :

" وصل الملك فيصل الى بغداد ... فوجد ان الأمر قد خرج من يديه تماما ، وان جماهير الشعب تهتف لولي عهده ، ولجيشه الباسل دون ان تذكر اسم جلالته بكلمة طيبة فهاله انخفاض شعبيته ... "(٢).

اسهمت عوامل استجدت في غضون الايام القليلة التي اتبعت عودة الملك فيصل ، على تفاقم الاوضاع اكثر ، اهمها مناورات السلطات الفرنسية في سوريا ، وتساهلها المقصود بالنسبة لموضوع نزع السلاح من الاثوريين الذين كانوا يريدون العودة الى العراق، وعلى مايبدو ان اتفاقا صريحا قد تم بين الطرفين على تحديد يوم العودة (٣). كما ان تركيا وايران اعلنتا انهما لا ترتضيان باسكان الاثوريين بالقرب من حدودهما ، واعلنت الاولى عن اتخاذ اجراءات مشددة بالنسبة لكل اثوري يحاول عبور حدودها (٤).

باشر الاثوريون بعبور نهر فيشخابور من الجانب السوري في ليلة الرابع على الخامس من آب . ومن اجل التمويه استسلم في البداية عدد منهم بكل اسلحتهم الى القوات العراقية المرابطة على الجانب الآخر من النهر (٥)، ولكن الامر سرعان ماتحول الى هجوم ظنه الاثوريون مباغتاً ، فتمكنوا من التحصن في عدد من الروابي داخل الاراضي العراقية (٦)،

---

(١) محسن ابو طبيخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، ١٩٣٨ ، ص ٨٥.
(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٨ .
(٣) " العالم العربي " ، العدد ٢٨٨٧ ، ٧ آب ١٩٣٣.
(٤) " العالم العربي ، العدد ٢٨٨١ ، ١ آب ١٩٣٣.
(٥) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د/١١/١٩٣٣ ، وثيقة رقم ١٧.
(٦) د.ك.و. ، الملف نفسه ، الوثيقتان ١١ و ١٢.

كما انهم مثلوا بجثث الضحايا من العراقيين مراتب وضباطا (١) . الا ان الهجوم العراقي المضاد ، المسند من الجو قد حسم الموقف بسرعة (٢)، فمنذ السادس من آب انحصرت عمليات الجيش في مطاردة فلول الاثوريين الذين استسلم معظمهم لغاية يوم الحادى عشر من آب .

خشيت الحكومة عواقب الاحداث التي اتخذت طابعا دمويا عنيفا منذ يومها الاول (٣) ، لذا بعثت في السادس من آب برقية مطولة الى سكرتارية عصبة الامم اوضحت فيها تطورات المشكلة الاثورية منذ اواخر العام ١٩٣٢ حتى يوم عبور الاثوريين ، وعلى محاولات الصحافة الغربية تشويه سمعة العراق (٤) .

ومع ان الحكومة لم تنكر " وقوع حوادث شاذة ، ومؤلمة في حركات التأديب " ، الموضوع الذى عرضه رئيس الوفد العراقي الى عصبة الامم بهذا الاسلوب: " لا ترغب الحكومة العراقية في اخفاء الغلو الذى ارتكبه البعض ، فهي اسفة اسف الدول الممثلة في المجلس " (٥) ، الا ان الملك فيصل رفض ، على الرغم من ذلك ، ان تقوم عصبة الامم باجراء تحقيق حول الموضوع (٦) .

لم يكن الملك فيصل الاول مرتاحا لما آل اليه الموضوع ، وظل مقتنعا بانه كان بالامكان تفادى ما وقع من احداث دموية ، ولم يحاول قطعا ان يبرىء ساحة احد . ومما له مغزاه بهذا الخصوص ما ذكره لناجي شوكت بعد عودته الى بغداد ، فقد قال :

---

(١) " الاستقلال " ، ٢٠ أيلول ١٩٣٣ .
(٢) للتفصيل انظر:
رياض رشيد ناجي ، الاثوريون في العراق ، ص ٣٦ـ ٦٢ .
(٣) وقعت خسائر جسيمة بسبب احداث آب الدموية ، فقد بلغت ضحايا الاثوريين ٨٥٠ بين قتيل وجريح ، وبلغت ضحايا الجيش ثمانين شخصا بين قتيل وجريح .
(٤) " الاهالي " ، ١٣ ايلول ١٩٣٣ .
(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٠ .
(٦) " مذكرات طه الهاشمي ١٩١٨ ــ ١٩٤٣ " ، تحقيق خلدون ساطع الحصرى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٦ .

" انا اخطأت مرة لاني لـم احتفظ بك وابقيك في رئاسة الوزارة، واخطأت خطـأ ثانيا لاني استصحبت ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستـم حيدر ، وابقيت ولدي غازي ، وهو شاب لم تصقله التجارب ، كمـا ان الوزراء الذين بقوا في بغداد لم يقدروا الوضع الدولي ، فتصرفوا متأثرين بنوازع دينية وقومية ، ولم يضبطوا اعصابهم "(١) .

حاول الملك فيصل الاول التخفيف من آثار احداث آب ، ومضاعفاتها قدر المستطاع. فبعد ترحيل المار شمعون من العراق (٢) قرر تخصيص راتب شهري له قدره خمسـون دينارا ، واوصى ولي عهده غازي ان يستمر على هـذا الصرف بعد وفاته ، الموضوع الذي كتبت عنه الصحف العربية خصيصا (٣). كما اصدر أمره الى ولي عهده الامير غـازي ان يستعد للسفر مع رئيس الوزراء (٤) فسافر الطرفان معا ، وبعد ان تجولا فـي المنطقة الشمالية ، واتصلا مع الاهليين ، شكر سمو الامير نيابة عن جلالة والـده الهاريين الذين لم يشتركوا مع المتمردين ، واثنى على شعور الاكراد في حفظ النظـام ، وعدم تعديهم على التياريين الامنين او القرى المسيحية الاخرى (٥)، وقفل راجعا الـى العاصمة ، فبلغها في ٣٠ آب ، واستقبل استقبالا منقطع النظير (٦) .

ومن المفيد ان نشير الى ان قطاعا واسعا من الاثوريين بقوا ملتفين حول الملـك شخصيا . وقد رفع العديد من رؤسائهم برقيات الى الملك فيصل يثنون فيها علـى " عطفه الملوكي السامي " ويعبرون عن تمسكهم بالوحدة العراقية (٧). وبعد مدة قصيـرة

---

(١) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات . ثمانين عامـا ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٢) نقل في البداية الى قبرص بطائرة بريطانية خاصة وذلك على اثر اسقاط جنسيته فـي السادس عشر من آب سنة ١٩٣٣ .

(٣) " المقطم " ، ١ تشرين الاول ١٩٣٣ . نشرت الصحيفة هذا الخبر في معـرض ثنائها على الملك فيصل الاول لمناسبة وفاته .

(٤) نظرا لحساسية الموضوع آثرنا نقل نصوص هذه التعليقات من مظانـها دون تصرف .

(٥) اقر ذلك المراقبون الاجانب ايضا ، انظر على سبيل المثال :
R.S. Stafford, The Assyrians in the Mosul Vilayet, P.244.

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

وصف الكاتب الصحفي الهولندي ماليبارد وضع الاثوريين هكذا :

" ويظهر انهم ، في الايام الاخيرة ، قد استعادوا حيويتهم وتحسنت احوالهم ، وقد استطعت ان ازور قراهم ، فرأيتهم ، كما ايد لي زعيمهم ، يعيشون مع الاكراد على احسن حال من الامن والطمأنينة والصداقة ، وهم الان يشتغلون بزراعة التبغ ، ويعدون من احسن الفلاحين في زراعته ، يكدون في عملهم مترابطين ، متراصين ... " (١) .

ظلت العلاقات مع القطاعات المسيحية الاخرى في المجتمع العراقي طبيعية طيلة عهد الملك فيصل الاول ، وقد وقف زعماؤها الى جانب الحكومة اثناء ازمة آب ١٩٣٣ (٢) . وتقلد هؤلاء مناصب مدنية وعسكرية مختلفة ، واختير من بينهم وزراء واعضاء في المجلس التأسيسي ، وفي مجلسي الاعيان والنواب ، وارتضوا بما كفله لهم القانون الاساسي من " حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم " (٣) . وكان الملك فيصل مؤمنا بضرورة ان لايتحول عامل الدين الى وسيلة تفريق المجتمع ، فمن اقواله المعروفة في هذا الصدد " نحن عرب قبل عيسى وموسى ومحمد " (٣) . وان عدم تعصبه الديني ، واحترامه " لسائر الاديان " جعله في نظر امين الريحاني " رجلا من رجال العالم الكبار " ، و " سلطا يندر مثله بين حكام المسلمين " (٤) .

---

(١) ماليبارد ، تواعير الفرات او بين العرب والاكراد ، ترجمة الدكتور حسين كبه ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ٦٧ .

(٢) " مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي " ، الجزء الاول ، ص ١٨٥ـ ١٨٦ و ١٩٦ .

(٣) القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٢٢ .

(4) S. Erskine, Op.Cit., P. 168.

(٥) امين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ٢١٤ .

ومنذ اول يوم وطئت قدما الملك فيصل الاول ارض العراق تعامل بالروحية نفسها مع الواقع الطائفي للمجتمع العراقي ، وهو أمر كان على جانب كبير من الاهمية يومئذ . وكان نجاحه في هذا الميدان مشهودا ، ولم يكن تأثير انتمائه الاسري في ذلك قليلا . ومما له مغزاه الكبير بهذا الصدد ان احد اهم الاسباب التي جعلت البريطانيين يقتنعون بترشيح فيصل لعرش العراق هو اقتناع الطائفة الشيعية به (١) لانه من آل البيت ومن قبيلة قريش (٢) .

وفي المجال نفسه اكد تقرير بريطاني يحمل تاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٢١ أن " الشريف (حسين) معروف بارائه المتساهلة جدا في مسألة الشيعة . ولهذا السبب فان احد اولاده هو المرشح الذي اختاروه " لعرش العراق (٣) .

ومن المهم ان نشير هنا الى حقيقة لها مغزاها بالنسبة لموضوعنا ، وهي ان جميع الوية العراق وضعت شروطا مختلفة لبيعة الملك فيصل الاول ماعدا لوائي كربلاء وديالى (٤) .

لم يفرط الملك فيصل الاول بهذا الامر المهم بالنسبة لوحدة المجتمع واستقراره طيلة سنوات حكمه للعراق ، بل ان تعامله معه اتسم بقدر كاف من الذكاء مع قدر اكبر من الحذر . فحين وصل العراق لاول مرة عرج في طريقه الى بغداد على الكوفة والنجف وكربلاء لزيارة مراقد الائمة ، وللتعرف على الزعماء والعلماء . وكان

---

(١) لا يمكن الاتفاق مع رأي المستشرق السوفيتي م . س . لازاريف الذي يقول ان الملك فيصل " باعتباره سنيا " " لم يكن مقبولا لدى العرب الشيعة الذين يؤلفون ٦٠ % من مجموع سكان البلاد " . M.S. Lazarev, Imperialism i Kurdski Vopros, P. 201.

(2) F.O., 371/6349, E-2279. 1921, War Office Memorandom, The Proposed Kingdom of Mesopotamia, Secret.

(٣) مقتبس من :
الدكتور وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية ، ص ٤١٩ .

(٤) حول الموضوع انظر :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٥٨ ــ ٥٩ .

قد حدد يوم العشرين من اب سنة ١٩٢١ موعدا لتتويجه ، الا انه طلب تأجيله الى الثالث والعشرين منه لانه يصادف الثامن عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٩ للهجرة ، وهو يوم مبايعة الامام علي لولاية العهد [١]. ومن يوم تتويجه حتى وفاته لم يتخل عن عادة زيارة العتبات المقدسة بين الحين والآخر [٢] . وكان يولي كل ما يتعلق بالعتبات المقدسة اهتماما خاصا . ففي العاشر من كانون الاول سنة ١٩٢٣ سافر الى كربلاء لافتتاح الخط الحديدي الجديد بين المدينة وسدة الهندية لتصبح كربلاء مرتبطة بذلك بالخط الرئيس الممتد بين بغداد والبصرة ، مما يسر "الزيارة الى رواد العتبات المقدسة . وقد انتهز الملك هذه الفرصة فعرج على النجف وابي صخير ، ثم عاد الى بغداد في الثاني عشر من هذا الشهر" [٣] .

وكان يحاول ان يقيم اوثق الصلات بابرز زعماء الشيعة ، واكثرهم نشاطا . فاختار بنفسه لعضوية مجلس الاعيان ، الذي افتتحه مع مجلس النواب في السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ ، كلا من محمد الصدر وعبدالحسين الكليدار وعداي الجريان وحسن الشبوط وحسين المطية وعبدالغني كبه [٤] . وترضية للاوساط الشيعية بعد نفي عدد من زعمائها في زمن الوزارة السعدونية الاولى [٥] ، ارتأى الملك فيصل تعيين

---

(١) د ٠ ك ٠ و ٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٢٥٠٦ ـ ع ، رقم ١/١ ، البرقيات المتبادلة بين المندوب السامي السير بيرسي كوكس ووزير المستعمرات تشرشل في ٣١ تموز و ٩ و ١١ آب ١٩٢١ .

(٢) ادى اخر زيارة له للعتبات المقدسة في كربلاء والنجف في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٩٦ .

(٤) منح القانون الاساسي الملك حق اختيار اعضاء مجلس الاعيان " ممن نال ثقة الجمهور ، واعتماده باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن " ، انظر : " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٣٢ .

(٥) راجع ص ١٢٣ ـ ١٢٧ من الفصل الثالث .

وزيرين من الشيعة في الوزارة التي الفها جعفر العسكري في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ ، وهما وزير المالية الحاج عبدالمحسن شلاش من النجف ، ووزير المعارف الشيخ محمد حسن ابو المحاسن الذى كان " من فضلاء كربلاء ورجالها العاملين في الحقل الوطني " . ولقد تكرر الشيء نفسه اثناء تأليف جعفر العسكري لوزارته الثانية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ حين تم اضافة كل من الحاج عبدالحسين الجلبي وعلوان الياسري الى وزارته بعد مرور حوالي اربعة اشهر على تأليفها (١) . وضمن التوجه نفسه تم توجيه كتاب سري الى الوزراء في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ يطلب منهم " ابداء عناية خاصة بابناء الشيعة وذلك بتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم" وذلك حتى " لايبقى مجال للتوهم الشائع بانهم اقل حظا من ابناء السنة في الاشتراك في الادارة العامة" (٢) .

لكن ذلك لايعني ان فيصلا قد ارخى الحبل ، ولم يضع صالح الدولة فوق الاعتبارات الاخرى في إطار قناعاته الشخصية . فانه مثلا ، اعترض على عودة محمد مهدى الخالصي من ايران بسبب " خطته العدائية التي لم يفتأ يجاهر بها ضد العراق" كما كتب نصا الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ الخامس من شباط سنة ١٩٢٤ (٣) . مع العلم انه وافق على عودة بقية المجتهدين على شرط ان يتعهدوا له " بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية " (٤) . وحين عادوا " استقبلوا استقبالا حافلا من قبل السلطة ، ومن قبل الاهلين " .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٩٢ ، الجزء الثاني ، ص ٨٥ ــ ٨٦ ، ٩١ .
(٢) انظر الملحق رقم (٩) .
(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ١٩٧ ــ ١٩٨ .
(4) "Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 1923-December 1924", P.13.

ومن المهم ان نشير الى ان الملك فيصل قد اقام خطة للاتصال مع زعماء الشيعة من وراء ظهر البريطانيين في اطار سياسته التي كانت ترمي الى الضغط عليهم بهدف تحقيق بعض المكاسب للعراق . ولم يكن البريطانيون مرتاحين ، بالطبع ، من سياسته هذه التي ، اجاد اداءها كما تشير كل الدلائل . تقول المس بل في رسالتها التي تحمل تاريخ الثاني عشر من نيسان سنة ١٩٢٣ :

"وكان الملك (فيصل) في الوقت نفسه (هذا سرى جدا) يحاول الاتصال بالعلماء الشيعة بصورة مغلوطة ، وبخلاف مشورة احسن اصدقائه بين [1] فيهم رئيس وزرائه . لقد لعبوا اللعبة باعمق مما يستطيع هو ان يلعبها ". (٢) .

ولكن يبقى اهم ما يميز سياسة الملك فيصل في هذا المجال هو وقوفه بصدق ضد كل ماكان من شأنه ان يثير النعرة الطائفية بين ابناء المجتمع الواحد . وللاستدلال نكتفي هنا بايراد نموذج معبر واحد . ففي العام ١٩٣٣ نشر احد الكتاب رسالة مس فيها الشيعة ، مما اثار موجة استنكار واسعة في النجف وكربلاء والحلة والكوفة والكاظمية وغيرها ، وقد عم الاضراب بعض هذه المدن ، وهاجم الناس في النجف مستودعا للسلاح في مركز القضاء ، واطلقوا سراح السجناء . وفي هذه الاثناء كان الملك فيصل " متهيئا للسفر الى لندن ، فلم يستطع التزوح عن العراق ، وهو في اشد الاضطراب ". وقد عالجت الحكومة " الموضوع بحكمة ، فاوعزت الى الادعاء العام بتقديم صاحب الكتاب الى المحاكمة لينال ما يستحقه عله ، فقضت المحكمة بادانته ، والحكم عليه بالحبس ... واوفدت متصرف لواء كربلاء الى علماء النجف ، وادباءها يفهمهم ان الحكومة مهتمة في الأمر ، ومتخذة أشد التدابير لمنع نشر امثال هذه الكتب في المستقبل ، وعلى هذا هدأت الافكار ، وعاد المضربون الى مزاولة اعمالهم ، وصودر الكتاب من المكتبات " .

---

(١) في النص : بينا .
(٢) " العراق في رسائل المس بل " ، ص ٤٨٤ .

وبعث الملك فيصل " بكتاب شخصي مطول " الى الشيخ محمد الحسين ال كاشف الغطاء لانه " بذل جهدا عظيما لاطفاء الفتنة " ، فشكره على موقفه هذا (١) .

وبفضل مثل هذه السياسة بالتحديد " رضيت عن الملك فيصل (٢) الشيعة كما رضي عنه اهل السنة " كما لاحظ ذلك احد المراقبين الاجانب (٣) . وكان ذلك شرطا على جانب كبير من الاهمية لضمان وحدة المجتمع العراقي ، وتجسيدا عمليا واضحا لمنطوق المادة الثالثة عشرة من القانون الاساسي التي نصت على ان " الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة ، لا تمس ، وضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم مالم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الاداب العامة " (٤) .

يقول الدكتور مجيد خدوري في معرض تعليقه على ما حققه الملك فيصل الاول في ميدان توحيد المجتمع ، ورص صفوف ابنائه :

" اما في الشؤون الداخلية فقد كان تدخل الملك فيها محكما ، وفي صالح البلاد كلها . وقد عمل بتدخله هذا بعد ان وقف على ما فيها من نزعات وميول مختلفة على انهاض البلاد ، فخلق بذلك من العراق ، وفي مدة قصيرة دولة حديثة فتية . واخيرا فان الملك فيصل الاول لو لم يستطع بدهائه ، وحنكته ان يتدخل في شؤون البلاد ، فيسير بها نحو التقدم ، لقضت النزعات والميول المتضاربة على كيان العراق ، ولما استطاع العراق ان يحقق استقلاله فيتبوأ مركزه اللائق به كعضو في المجموعة الاممية " (٥) .

---

(١) للتفصيل حول الموضوع انظر في :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٢٤٣ـ٢٤٤ .

(٢) في النص : عنه .

(٣) السير نيجل داودسون ، العراق او الدولة الجديدة ، ص ٢٠ .

(٤) " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، ص ٢٢ .

(٥) الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ٧٧ .

اما عن موقفه من المرأة ، نصف المجتمع ، فان الملك فيصل الاول لم يتجاوز حدود القيم العشائرية السائدة في عهده كثيرا . فان ثقافة المرأة في رأيه ضرورية من اجل ان تزداد " قدرة على اسعاد الرجل " وذلك لان المرأة ، كما كان يرى ، لا تنشد " السعادة اذا عملت خارج البيت ، بل تنشد المعيشة " (١) . وفي احدى خطبه عبر عن الرأى نفسه قائلا :

" وليس في العراق الان محاميات ، او صاحبات مهن اخرى ، فنحن لا نريد المرأة لذلك ، وانما نريدها لواجبات اعظم من الحقوق والاقتصاد ، نريدها للعمل في الميدان النسوى ، وفي التعليم وتدبير المنزل والتمريض وشؤون الصحة ، وبقية الامور البيتية الضرورية " (٢) .

وانعكس الرأى نفسه في القانون الاساسي العراقي الذى سن في عهد الملك فيصل الاول ، اذ لم يعترف القانون باى حق سياسي للمرأة بغض النظر عن مستواها الثقافي ، او العلمي ، او ممارساتها في الحياة العامة ، او خدماتها للوطن . فما كان يحق لها ان تكون نائبة ، او عضوة في مجلس الاعيان ، او حتى مجرد ناخبة ، وهكذا " شل نصف المجتمع العراقي عن النشاط ، وممارسة العمل في المؤسسات الدستورية " (٣) قانونا طيلة العهد الملكي ، الامر الذى كان يعكس في حد ذاته واقع المجتمع يومذاك ، ولم يستطع الملك فيصل ، بل لم يفكر اصلا بتجاوزه كثيرا فيما يخص المرأة بالتحديد . وبذلك يكون قد تخلف الى حد واضح عن اقرانه من حكام المنطقة من امثال

---

(١) مقتبس من :
امين سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، ص ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

(٣) احلام حسين جميل ، الخلفية السياسية والاجتماعية للاوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٨٧ .

مصطفى كمال اتاتورك في تركيا ، ورضا شاه في ايران (١) . وهكذا فان ما تحقـــق للمرأة العراقية في عهده كان شيئا محدودا لم يتجاوز في الغالب اجراءات فوقيـــة وتصريحات ومواقف لم تخل احيانا من طابع مثالي . فقد ساند " نادى النهضة النسوى " الذى ضم بالاساس زوجات كبار المسؤولين اللواتي اجتمعن في قصره بحضور عقيلتــه الملكة حزيمة ، وتبرع من اجل شراء دار ليتخذه النادى مقرا له (٢) ولم يشهد عهــده حملة واسعة من اجل السفور مشابهة او مقاربة للحملة التي شهدتها في المرحلة نفسهـا تركيا وايران وبعض الاقطار العربيـة . بل ان خروج طالبات المدرسة الباروديـــة للبنات للاشتراك في استقبال الامير غازى في تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ قد اثـــار ردود فعل قوية بين الاوساط البغدادية بين مؤيد ومعارض للسفور (٣) .

بينما نراه على العكس من ذلك يرغب كثيرا في اختصار الزمن في مجـــال الثقافة والتعليم ، فقد كان الملك فيصل مقتنعا ان وحدة المجتمع وتطوره تتطلب مواطنـــا مثقفـا ، واعيا لواجباته . من هنا فانه اولى الثقافة والتعليم جانبا كبيرا من اهتمامـــه ، وذلك بغض النظر عن امكاناته الواقعية التي تحولت الى عائق كبير امام تحقيق طموحاتـــه الواسعة في هذا المضمار الحيوى . لقد بلغ حماسه للتعليم حدا جعله يقول انه :

---

(١) حول الموضوع انظر:
فوزيه صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين ، ص ٢٧٩-٢٨٣ ؛ قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ، ص ٢٠٦ .

(٢) حول النادي انظر:
" البلاد " (جريدة) ، بغداد ، ٦ كانون الثاني ١٩٢٩ ، ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٠ .

(٣) " الاستقلال " ، العدد ٢٩١ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ ؛ " العالم العربي " ، العدد ٢١٢ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ ؛ خيري امين العمري ، حكايات سياسية في تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ١٠٣ .

" لولم يكن ملكا لسارغب الان يكون معلما "(١)، ذلك لقناعته بأن " لاحياة للامة الا برفع مستواها التعليمي والثقافي "(٢) . ومن المفيد ان اشير الى ما ذكره احد الذين واكبوا العملية التربوية في العهد الملكي الذي قال :

" حدثني مدير مدرسة المأمونية عن الملك فيصل الاول قائلا انه كان يحضر دائما الى مدرسته قبل حضوره ، وحضور المعلمين اليها ، ويجلس في الغرفة المخصصة لجلوس المعلمين ثم يدخل الصف في الدرس الاول ليلقي الدرس المقرر على التلاميذ"(٣). وكان فيصل كثير التردد على المدارس(٤)

وعلى الرغم من كل ذلك فأن ما تحقق للعراق في ميدان التعليم في عهد الملك فيصل الاول كان شيئاً محدوداً وكان دون مستوى الحاجة الفعلية لمتطلبات تطور المجتمع الى حد كبير وذلك بحكم عوامل خارجة عن ارادته ، الا انه كان يمثل، مع ذلك، خطوة الى امام بالقياس مع ما كان موجودا قبل عهده، كما سجل اتجاها بيانيا ثابتا في الصعود . ففي العام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ بلغ مجموع المدارس الابتدائية للذكور والاناث في كل العراق ٨٨ مدرسة ، وعدد المعلمين والمعلمات معا ٤٨٦ ، وعدد التلاميذ ذكورا واناثا ٨,٠٠١ تلميذ فقط ، فيما اصبحت الارقام في العام ١٩٢٢ـ ١٩٢٥ كالاتي : ٢٢١ مدرسة و٨٠٠ معلم ومعلمة و٢٠,٦٤٥ تلميذا وتلميذة ، وفي السنة التي توفي فيها الملك فيصل اصبحت الارقام : ٤٥٠ مدرسة و١,٨٠٨ بين معلم ومعلمة و٥٤,٥٣٩ تلميذا وتلميذة(٥) . وعند تتويج الملك فيصل لم توجد في العراق سوى ثلاث مدارس ابتدائية للبنات(٦) ارتفع عددها

---

(١) خطب الملك فيصل الاول في وفد للمعلمين مرة ، فقال " لو لم اكن ملكا لما كنت الا معلما " ، مقتبس من : امين سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، ص ٧٤.

(٢) محمد عابدين حماده ، فيصل بن الحسين ، ص ١٦ .

(٣) مقابلة مع جمال الدين الالوسي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ .

(٤) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٥١١٢ ـ وع / ١٩٢٥ ، متفرقات .

(٥) "الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦" ، ص ٥٦١ ، ٥٦٧ ـ ٥٦٨ ، ٥٧١ ـ ٥٧٣ ؛ تقارير وزارة المعارف ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ٢٢ ـ ٢٨ .

(٦) افتتحت اول مدرسة للبنات في العراق سنة ١٨٩٩ .

الى ٢٧ مدرسة بعد سنة ، والى ٨٥ مدرسة في السنة التي توفي فيها (١) . وفي العام ١٩٢٦ وافق الملك فيصل على اقتراح تقدم به ساطع الحصري يقضي بفتح دار للمعلمات في بغداد (٢) .

ويمكن الوقوف على الحقيقة ذاتها من خلال القاء نظرة على حصة وزارة المعارف في الميزانية العامة للدولة في عهد الملك فيصل الاول ، فقد بلغت نسبتها ٣,٣٠٪ فقط في السنة التي تسلم فيها عرش العراق ، لتبلغ ٩,٨١٪ في السنة التي توفي فيها (٣) . وقد عقد في عهده اول مؤتمر تربوي في تاريخ العراق وصادف ذلك يوم العاشر من نيسان سنة ١٩٣٢ ، ودام اسبوعا كاملا ، وقد حضره بنفسه ، والقى في المؤتمر خطابا قال فيه : " تأكدوا ان العمل الذي تقومون به هو اعظم من عمل الملك ، واعظم من عمل الوزير" ، وان اي عمل نقوم به من اجل شعبنا " لايرتقي الى مستوى العمل الذي يقوم به التربويون " (٤) .

وفي كل الاحوال كان بالامكان حتما تحقيق اكثر مما تحقق فعلا في ميدان التعليم في عهد الملك فيصل الاول . ولتوضيح هذا الامر يكفي ان نقول ان ما خصص للتعليم في ميزانية الدولة كان اقل بكثير مما خصص فيها لجهاز الشرطة . ففي السنة المالية ١٩٢٧ـ ١٩٢٨ بلغ كل ما خصص للتعليم والخدمات الصحية معا ٥٥ لك روبية فقط (٥) ، اي اربع مرات اقل مما خصص في ميزانية تلك السنة

---

(١) "تقرير المعارف لسنة ١٩٣٣ـ ١٩٣٤" ، بغداد ، ١٩٣٤ ، ص ٨ .
(٢) ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، الجزء الاول ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٤١٦ـ ٤١٨ .
(٣) " تقرير المعارف لسنة ١٩٣٣ـ ١٩٣٤" ، ص ١ .
(٤) " العراق " ، العدد ٣٦٦٣ ، ١٦ نيسان ١٩٣٢ .
(٥) لك روبية يعادل مائة الف روبية .

لجهاز الشرطة والجيش (١) . وهذا الواقع كان يعكس الى حد كبير رغبة البريطانيين في ايجاد قوة تحل محل قوتهم ، يكون بوسعها الإضطلاع بنفس المهمات الملقاة على عاتق الاخيرة قبل انسحابها من العراق . لذا فلا غرو ان لم تستطع الحكومة تخصيص اكثر من ٤٠٠ روبية فقط لشراء الكتب في ميزانية العلم ١٩٢٦ـ١٩٢٧، و ٦٠٠ روبية في ميزانية العام التالي ، فلم يتجاوز مجموع كتب المكتبات الحكومية في كل العراق في اواخر العقد الثالث على عشرة الاف كتاب فقط (٢) . كما ان اقصى ما بذل في عهد الملك فيصل الاول على طريق محو الامية التي اخذت بخناق الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب العراقي لم يتعد تأسيس " معهد علي " لمكافحة الامية في بغداد التي كانت نسبة الامية فيها اقل من اى مكان آخر في العراق. والعمل الوحيد الذى قام به المعهد المذكور هو اقامة حفلة في الرابع والعشرين من شباط سنة ١٩٢٤ (٣) اشترك فيها الشعراء والادباء ، وحضرها الملك فيصل الاول شخصياً ، اذ " كانت حفلة علمية ادبية ، قل ان شهدت بغداد مثلها في هاتيك الايام " (٤) .

نؤكد مرة اخرى ان ما تحقق في ميدان التعليم في العراق في الحقبة التاريخية الممتدة بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٣ كان دون مستوى طموح الملك فيصل الاول الحقيقية الى حد كبير ، فان فيصلا كان مؤمنا حقا بالتعليم ، ومهتما بالمثقفين

(1) "Special Report ...", P.91.

انظر كذلك " العالم العربي " ، العدد ٢٠٥٨ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(2) "Report by HBMG to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1926", London, 1927, PP. 11-12.

(٣) اطلق على الحفل اسم " سوق عكاظ " .

(٤) مقابلة مع جمال الدين الالوسي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، وكان الالوسي احد اعضاء الهيئة التدريسية في المعهد المذكور . حول الموضوع نفسه انظر كذلك: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٩٨ .

قبل ان يتبوأ عرش العراق بمدة ، وقد تجسد هذا الامر اثناء سنوات حكمه للعراق في العديد من مواقفه ، وعلاقاته واقواله . فقد رعى الادباء والكتاب والصحفيين، وحاول ان يقيم علاقات مباشرة معهم سواء داخل العراق ، او على صعيد الوطن العربي . وكان يتسم دائما بالتواضع الجم في تعامله معهم . فحين التقى عميد الادب العربي الحديث الدكتور طه حسين في القاهرة قال له :

" انني معجب بمواهبك ، متتبع لخطواتك في خدمة النهضة الفكرية والادبية والعلم ، واعرف مكانك في تاريخ هذه النهضة ، واني كاحد ابناء الامة العربية في هذا العصر ، لا كملك ، استفيد منك ، والكل يفخرون بنبوغك واثارك " (١) .

كان الملك فيصل الاول على افضل العلاقات ، واقواها مع كبار الشعراء العراقيين، يراسلهم ويتفقد احوالهم . فلم يمر على تتويجه سوى ثلاثة اشهر حين امر بتعيين جميل صدقي الزهاوي " شاعرا للملك " براتب شهري قدره ستمائة روبية تدفع " من الصندوق الخاص " (٢) ، وذلك بعد ان علم بانه فقد جميع وظائفه قبل مجيئه (مجيء فيصل) للعراق . كما اختاره فيما بعد لعضوية مجلس الاعيان ضمن اول اختيار لاعضائه . ومما له مغزاه ان الزهاوي الف روايته المعروفة " ليلى وسمير " ذات المحتوى الوطني بناء على اقتراح من الملك فيصل ، وقد نشرها في مجلة " لغة العرب " المعروفة (٣) ، التي كان الملك فيصل على علاقة قوية بصاحبها ، الباحث اللغوي الكبير الاب انستاس ماري الكرملي الذي كان يبادله الرسائل،

---

(١) مقتبس من :
" فيصل بن الحسين في خطبه واقواله " ص ٢٩ .

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم ٣١١/٢١ ، كتاب رئيس الامناء في البلاط الملكي في ٦ كانون الاول ١٩٢١ .

(٣) " لغة العرب " (مجلة) ، بغداد ، الجزء العاشر ، ١٩٢٧ ، ص ٥٧٧–٦٠٨ .

ومشتركا في مجلته التي اسهم شخصيا في دعمها ماليا " تقديرا لجهودها الجليلة في خدمة اللغة العربية " (١) ... وهذا ما دفع الكرملي الى ان يسجل في احدى رسائله " ان الملك فيصل كان يجزل على العلم والعلماء " (٢). ومن المفيد ان نشير بالمناسبة الى انه لم يمر سوى شهر ونيف على تتويج الملك فيصل حين اصدرت الحكومة قراراً يقضي " باعفاء اصحاب الامتيازات لاصدار المجلات والجرائد العلمية البحتة من اداء التأمين النقدي المفروض على كل طالب للامتياز " (٣).

وقد ظهرت في سنوات حكم الملك فيصل الاول للعراق ادوات افضل ، وامكانات اكبر من السابق لنشر الثقافة والعلم . فقد بلغ عدد المطابع في العراق في عهده خمسين مطبعة ، سبع وعشرون منها في بغداد وسبع منها في الموصل ، وست منها في النجف ، وثلاث منها في البصرة ، والسبع المتبقية منها كانت موزعة على كل من كربلاء والحلة والعمارة واربيل وكركوك والسليمانية وراوندوز . واكبر عدد للصحف الصادرة في عهده كان ٣٤ صحيفة صدرت في العام ١٩٣٠ (٤). وبلغ عدد النوادي والجمعيات التي اجيزت في عهده ١١٥ جمعية وناديا " لمختلف الملل والنحل " (٥).

لكن مجال تحرك هذه المؤسسات ومثيلاتها كان محدودا جدا . ويقع جانب من وزر ذلك على عاتق شخص الملك فيصل ، وذلك لانه لم يكن من المؤمنين حقا بالديموقراطية التي كان يحاول تجنبها بحجة تخلف المجتمع ، بينما لا بديل ، في الواقع ، للديموقراطية

---

(١) للتفصيل حول الموضوع انظر:
فاهم نعمه ادريس ، مجلة لغة العرب دراسة فكرية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ـ جامعة بغداد ، ايلول ١٩٨٩ ، ص ٣٩ـ٤٠ ، ٧٦ .

(٢) تحمل الرسالة تاريخ السادس من نيسان ١٩٢٤ ، وهي محفوظة في مكتبة المتحف ببغداد تحت رقم ٣٤٥٣٧ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٧٨ .

(٤) " دليل العراق لسنة ١٩٣٦ " ، ص ٨١٥ـ٨٢٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٨٢٥ ـ ٨٣٣ .

التي هي عنصر ثابت للتطور ، والتقدم وتجاوز التخلف في جميع الاحوال . فقد كـــان يخشى ان تؤدى الحياة الحزبية الى تفكك المجتمع ، لذا " كان تواقا الى ان يجـــد الناس من مختلف الاراء والنزعات مجالا يتفقون فيه على العمل ، ويبدأون بتأسيس حـــزب واحد له سياسة واحدة في الانتخابات " (١)، مما كان يدخل في عداد المستحيلات في ظل اى ظرف طبيعي .

وبحكم تلك القناعة ، التي كان يشاطره فيها المسؤولون البريطانيون في العراق ، تحولت الحياة الحزبية في عهده (٢) عمليا الى جزء متمم ، وملازم للصراع من اجـــل السلطة بين حفنة محددة من المنتمين الى " الارستقراطية الجديدة " ، ممن كانـــوا ، الا ما ندر ، على ارتباط بالبريطانيين باكثر من وشيجة . وفي تعليق معبر له عن الحيـــاة الحزبية في العراق في تلك المرحلة يقول الحسني :

" ان الاحزاب التي تـم تشكيلها في العراق لـم تشكل على الاسس الثابتة التـــي تقتضيها المصلحة العامـــة ، ورعاية الطرق المألوفـــة في البلاد الديمقراطية الاخـــرى ، لتضارب الافكار ، وتباين المبادئ ، وما تخلل ذلك من دس وارهاب والاعيب كانت تجـــرى من وراء الستار ، فكانت نتائج ذلك علة العلل في وضع البلاد الدستورى ، وعدم تقدمهـــا في حياتها السياسية كدولة ، ونعتقد ان هذا من اهـم اسباب التدهور والانحطـــاط في حالة الدولة على حين كان يجب ان تتمشى هذه الدولة ، منذ نشوئهـــا ، مـــــع

---

(١) " دليل العراق لسنة ١٩٣٦ " ، ص ٨١٥ ــ ٨٢٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٢٥ ــ ٨٣٣ .
(٣) " العراق في رسائل المس بل " ، ص ٣٨٩ .
(٤) للتفصيل عن الحياة الحزبية في العراق في عهد الملك فيصل الاول انظر :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ، ٣٤ ــ ١٢١ ؛
الدكتور فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ــ١٩٣٢ ، ص ٦٠ ــ ٢٣٧ .

الحياة الحزبية لستتثمر جهودها ، وتعزز الوحدة بين صفوف ابنائها عن طريق الاحزاب ، التي اقل مافيها من الفوائد البارزة توحيد الرأى العام في البلاد ، وتوجيهه الى اتجاهات معينة ذات نفع عام »(١).

وانعكس ذلك على الحياة البرلمانية في العراق بقوة.فمن مجموع حوالي ثمانين الف شخص من سكان الموصل ، مثلا ، لم يتمتع بحق انتخاب اعضاء المجلس سوى اربعمائة وخمسين شخصا فقط . اما في العاصمة بغداد فقد بلغ عدد الذين تمتعوا بمثل هذا الحق ٧٦٢ شخصا من مجموع سكانها البالغين اكثر من مائتي الف شخص(٢).

وبحكم كل ذلك اصبح البرلمان مسؤولا امام مجلس الوزراء بدلا من ان يكون مجلس الوزراء مسؤولا امام البرلمان كما لاحظت صحيفة "الاهالي" ذلك بحق(٣). ولم تكن معاناة الصحافة قليلة في ذلك العهد ايضا . فغالبا ماكانت الوزارات المتعاقبة تلجأ الى تعطيل الصحف بصورة تكاد تكون دورية ، حتى بلغ عدد الصحف المعطلة في اواخر عهد الملك فيصل ٢٥ صحيفة(٤). ومن المؤسف حقا ان المرء يلاحظ هبوط عدداً تنازلياً بالنسبة للصحف الصادرة في سنوات حكم الملك فيصل للعراق . فبينما بلغ عدد الصحف الصادرة في العراق في العام ١٩٢٦ سبعاًوعشرين صحيفة ، نرى العدد يصبح اثنتي عشر صحيفة فقط في العام ١٩٣٣(٥).

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، صيدا ، ١٩٥٧ ، ص٢١٦ .

(2) G.Mitski, Iraq v Smutnaya Vremia 1930-1941, Moscow, 1961, P. 53.

(٣) "الاهالي" ، ٢٧ حزيران ١٩٣٣ .

(٤) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص٢٤٢ .

(٥) "دليل العراق لسنة ١٩٣٦" ، ص ٨١٥ـ٨٢٢ .

وعلى الرغم من كل ذلك ، وغير ذلك فان المجتمع العراقي حقق مكاسب غير قليلة في عهد الملك فيصل الاول نوهنا الى العديد من جوانبها التي تحولت فعلا الى مكاسب كانت بحاجة ، مع وحدة تراب الوطن ، الى جيش مؤهل لصيانتها ، وكان لدى الملك فيصل رغبة اكيدة لتحقيق مكاسب اكبر مما تحققت لو كان في حوزته امكانات اقتصادية فعلية تعد شرطا اساسيا لتحويل الامنيات الى حقائق ملموسة في كل زمان ومكان .

الجيش والاقتصاد :

ظهرت اولى نواة للجيش العراقي يوم السادس من كانون الثاني ١٩٢١ ، اي قبل تتويج فيصل ملكا على العراق بسبعة أشهر ونيف . وقد ارتبط قرار التأسيس في البداية باعتبارات بريطانية صرفة اكثر من اي اعتبار آخر . فان اقتناع حكام بريطانيا بضرورة تبني الوسائل السلمية لتأمين مصالح الامبراطورية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كان احد الاسباب المهمة التي افضت الى اقامة حكومة محلية في العراق ، وكان من الطبيعي ان يكون لها جيشها الخاص ، ولا سيما بعد ان باشرت الحكومة البريطانية باجراء تخفيضات كبيرة في قواتها العاملة في العراق (١) .

ومنذ تلك المرحلة ارتبط الجيش العراقي باسم الملك فيصل ، ذلك لان نواته الاولى كانت تتألف " من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا في جيش الحجاز العربي ، وقاتلوا ضد الدولة العثمانية بعد اعلان الثورة العربية عام ١٩١٦ تحت قيادة الامير فيصل ابن الحسين " (٢) . كما خدم معظمهم في جيشه في سوريا . اما اول

---

(١) الدكتورة رجاء حسين خطاب ، تاسيس الجيش العراقي وتطوره ودوره السياسي من ١٩٢١ ــ ١٩٤١ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

" وزير للدفاع الوطني " جرى تعيينه في الخامس والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٢٠ فقد كان جعفر العسكري الذي يعد من اقرب المقربين للملك فيصل ، والذي وصفه تشرشل امام مجلس العموم البريطاني باعتباره " من رجال شريف مكة المخلصين "(١).

كما ان شهرة فيصل باعتباره " قائدا باسلا شجاعا قد سبقته الى افراد الجيش ، وحببته اليهم " باعتراف الجميع(٢).

بعد ان تولى الملك فيصل حكم العراق ابدى اهتماما استثنائيا بالجيش لاعتقاده " ان اولى مهمات الاستقلال حصول البلاد على جيش يحمي اراضيها ". ويلغي حجة البريطانيين لتبرير وجودهم العسكري في العراق(٣). وعلى الرغم من انه آمن بأن " السياسة هي الطريق الاسلم لحل الخلافات بين الدول " ، الا انه كان مقتنعا ، في الوقت نفسه ، بانه لايمكن للدولة ان تتقدم ، وتسمو الا بزيادة قوتها العسكرية "(٤). ولذا نراه يبدأ مذكرته الخطيرة التي كتبها عشية الاستقلال لمناقشتها من قبل عدد قليل جدا من اقرب اعوانه(٥) بالقول " بدأت بالجيش لاني اراه العمود الفقري لتكوين الامة " . وكان من رأيه ليس من اللائق ان يعتمد العراق على بريطانيا بصورة كلية للدفاع عن نفسه(٦).

---

(١) " مذكرات جعفر العسكري " ، ص ٢٢٧.

(2) S.Erskine,OP.Cit.,P.I85

(٣) د.ك.و.، ملفات مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٠ ، اضبارة تسلسل ٥٣/١ ، نيسان ومايس وحزيران ، جلسة ٦ حزيران ١٩٢٣.

(٤) " الجامعة الاسلامية " ، العدد ٣٨٥ ، ١٤ ايلول ١٩٣٣ ؛ " البلاغ " (جريدة) ، دمشق ، ٢٧ ايلول ١٩٣٣.

(٥) راجع نص المذكرة في :
عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٣١٥-٣٢١.
تحمل المذكرة تاريخ آذار سنة ١٩٣٢.

(6) Khaldun S.Husry,King Faisal I and Arab Unity 1930-1933 .P.324 .

وكان يجب ان تنصب جهود الملك فيصل الاول على العمل من اجل تجاوز هدف البريطانيين من تأسيس الجيش الذى ارادوه مجرد اداة للقمع ولحماية الحدود اساسا ، فقد ارتأى المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس ان يقتصر التجنيد على التطوع الاختيارى لتأليف قوة لا تتجاوز العشرة الاف رجل تكفي لهذا الغرض (١)، وهذا يعني ان البريطانيين كانوا يخشون ان يتحول الجيش العراقي الى قوة قد تسبب في تهديد وجودهم ، ومصالحهم (٢). الا انهم كانوا في وضع يسمح لهم ان يحولوا دون تحقيق ذلك ، او على الاقل عرقلته الى اقصى حد ممكن ، ذلك لان المادة السابعة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى حصرت تطوير الجيش العراقي بالامدادات البريطانية التي كرست لها الاتفاقية العسكرية الملحقة بالمعاهدة (٣).

من هنا فان مهمة الملك فيصل الاول في تطوير الجيش باتجاه تحقيق الاهداف التي كان يتوخاها منه كانت مهمة صعبة ، تصطدم في حالات غير قليلة بالمخططات البريطانية ، وتتقاطع معها . فان البريطانيين كانوا يرغبون في أن تبقى قطعات الجيش غير مزودة بالاسلحة الحديثة ، والمعدات الثقيلة ، وان يبقى قوامها محدودا ، وكانوا يتلكأون في تدريب مراتبها (٤). ومن المنطلق نفسه وقفوا ضد التجنيد الالزامي الذى عده العراقيون من اهم مستلزمات تطوير الجيش الذى ادعى السير هنرى دوبس انه امر يهم الملك فيصل

---

(1) S. Erskine , Op.Cit., P. 216.

(٢) د.ك.و. ، ملفات مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣ ، اضبارة تسلسل ٣/١ ، نيسان ومايس وحزيران ، جلسة ٢١ نيسان ١٩٣٠ .

(٣) " مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانية " ، من منشورات وزارة الخارجية ، الجزء الرابع ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٢٢ .

(٤) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " تشكيلات الجيش العراقي " ، تسلسل ١٥٩ ـ و ع ، رقم ٩/٢٥ ، الوثائق ٦٤ـ٦٦ .

حتى يتمكن من وضع حد للقيود الدستورية " باستخدام الجيش ضد الخصوم " . كما اضاف ان تنفيذ المشروع سيكلف مبالغ كبيرة " ليس في وسع العراق توفيرها "(١).

وازاء اصرار العراقيين على ضرورة تنفيذ التجنيد الالزامي (٢) كتب المندوب السامي الى وزارة المستعمرات من جديد يؤكد لها ان الملك فيصل ونوري السعيد وياسين الهاشمي (٣) يحاولون ارباك الوضع لانهم يريدون مغادرة القوات البريطانية للبلاد بالكامل حتى نهاية العام ١٩٢٨ (٤). وقد اخذت الحكومة البريطانية برأى مندوبها السامي في بغداد ، واخبرت عصبة الامم عن عدم قناعتها بالتجنيد الالزامي في العراق الذي لايحظى ، كما ادعت ، بتأييد الرأي العام (٥) هناك (٦) . فتجاهل

---

(١) د.ك.و. ، ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة تسلسل ٣٠٣ ، تقرير التجنيد الاجباري في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، الوثيقة رقم ٣٤ .

(٢) وهو الذي عرف بقانون الدفاع الوطني .
(٣) باعتبار ياسين الهاشمي وزيرا للمالية ونوري السعيد وزيرا للدفاع ، فضلا عن كونه وكيلا للقائد العام للجيش .
(٤) " الاستقلال " ، العدد ١٠٦٥ ، ٢٠ حزيران ١٩٢٧ .
(٥) لا من شك في ان قطاعا واسعا من العراقيين ضم كبار الاقطاعيين والملاكين والفلاحين وحتى الحرفيين ابدوا امتعاضهم من التجنيد الالزامي الذي كان من شأنه في ظروف البلاد يومذاك ان يترك آثارا كبيرة على معيشتهم . حول الموضوع انظر:
د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة التجنيد الالزامي ، تسلسل ١٥٨٢ ــ وع ، رقم ٢٥/٧/٥ ، كتاب سري من مكتب وكيل القائد العام نوري السعيد برقم ٢٦٨ ، تاريخ ١٤/٢/١٩٢٨ ، الوثائق ٢١ ــ ٢٤ .

(6) " Report by HMG in the United Kingdom of Great Btitain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1928 ", London , 1928, PP.16-17 .

خطاب العرش (١) ، والحالة هذه ، موضوع التجنيد الالزامي ، ولائحة قانون الدفاع الوطني في حفل افتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الثالث في الاول من تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ (٢) .

وهكذا كان يجري تطور الجيش العراقي ببطء كبير لم يكن ليتفق مع الحد الادنى من طموحات الملك فيصل الاول المشروعة . فاسلحته كانت قديمة ، ومتواضعة للغاية ، قسم منها كانت عبارة عن " هدايا " بريطانية ، وباعتراف البريطانيين انفسهم لم تضف للجيش العراقي على مدى حوالي سبع سنوات تمتد بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣١ سوى بطاريتين ، احداها جبلية ، والاخرى صحراوية ، مع سرية مدرعات واحدة بحجة ان تلك المدة كانت " عهد توحيد لاعهد توسع في الجيش " كما بينوا ذلك لعصبة الامم (٣) . بل توجد حالات تبين تراجعا في عدد الجيش وعدته بسبب الضغوط البريطانية المتعمدة ، وبحجة ضرورة تقليص النفقات .

وفي الوقت نفسه ، وتحت غطاء الحجة نفسها حاول البريطانيون تخفيض رواتب الجند بهدف تثبيط عزائم الشباب على التطوع في صفوف الجيش . وبالمقابل اصدر الملك فيصل توجيهات تقضي بزيادة رواتبهم ، الامر الذى عدته جريدة " العراق " في عددها الصادر في العاشر من كانون الثاني سنة ١٩٢٢ " اسمي عاطفة ملوكية ، اذ ان الجندي الذى اوقف للمناضلة عن البلاد واستقلالها ، لهو جدير بأن يكافأ احسن مكافأة ، وتضمن احتياجاته وراحته " (٤) .

---

(١) القاه الملك علي نيابة عن اخيه الملك فيصل .

(٢) م . ج . م . ن ، الدورة الثالثة ، اعتيادية ، الجولة الاولى ، تشرين الثاني ١٩٢٧ ، ص ٢ .

(٣) حول الموضوع انظر في :
" صدى العهد " ، العدد ٢٧٦ ، ١٣ تموز ١٩٣١ .

(٤) مقتبس من :
علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، ص ٢٢٢ .

وعلى الرغم من كل الصعوبات ، والعراقيل دشنت في عهد الملك فيصل الاول بدايات مهمة على درب تطوير الجيش العراقي عدداً وعدة وتدريباً . وقد ادى الملك فيصل شخصيا دورا ملموسا في ذلك، فكان ديدنه ان يحرض وزراءه على العمل من اجل ايجاد منافذ لتقوية الجيش لايعترض عليها البريطانيون . ففي العام ١٩٢٤ افتتحت مدرسة (كلية) عسكرية ملكية تستوعب ثمانين طالبا ، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، اقتبس منهاجها الدراسي من الكلية العسكرية الملكية البريطانية . كما اسست مدارس للخيالة والمدفعية والمخابرة ، والتدريب على الاسلحة الخفيفة . وفي العام ١٩٢٨ تم تأسيس مدرسة (فيما بعد كلية) للاركان " علقت عليها اهمية كبرى ... لتدريب الضباط المتقدمين " ، وكانت مدة الدراسة فيها ثمانية اشهر ، اصبحت سنتين اعتبارا من كانون الثاني عام ١٩٣١(١) .

وكانت الدراسة بمستوى رفيع في هذه المؤسسات التي سادتها الضوابط العسكرية المحكمة ، وكان الملك فيصل يتابع اعمالها باستمرار ، ويتفقدها شخصيا بصورة دورية . ومنذ العام ١٩٢٨ اصبح الامير غازي احد طلبة المدرسة العسكرية ، وكان وضعه فيها لايختلف عن وضع اي من منتسبيها الاخرين (٢) .

ومنذ العام ١٩٢٨ بوشر باتخاذ الاستعدادات لتأسيس القوة الجوية الملكية العراقية ، وتم قبول اول وجبة من الطلبة العراقيين ، مؤلفة من ستة اشخاص للدراسة

---

(١) " صدى العهد " ، العدد ٢٧٦ ، ١٣ تموز ١٩٣١ .

(٢) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٨٨ . انظر كذلك : " مع فؤاد عارف ، ذكرياتي عن الملك غازي " ، حوار هناء العمري ، " افاق عربية " ، العدد الخامس ، مايس ١٩٨٩ ، ص ٤٤ و ٤٧ .

في كلية القوة الجوية الملكية البريطانية (١) . وسرعان ماتم تأسيس اول مدرسة للطيران العراقي (٢) . واشترت الحكومة العراقية خمس طائرات من بريطانيا في العام ١٩٣١ ، قادها اعضاء البعثة الدراسية العراقية الى لندن الذين انهوا دراستهم ، ووصلوا مطار الوشاش على متن تلك الطائرات في الثاني والعشرين من شهر نيسان " فاحتفلت بغداد بمقدمهم احتفالا عظيما ، وجاءت اليها وفود تمثل الالوية القريبة للاشتراك في هذا المهرجان الوطني، وتفضل الملك (فيصل) فاستقبل هذه الطائرات" بنفسه ، وحضر حفل الاستقبال رئيسا مجلسي النواب والاعيان . وبأمر من الملك فيصل سافر هذا السرب من الطائرات الى الالوية العراقية ، فقصد اولا الموصل في الخامس من حزيران ، وبعد " ان تفقد اقضيتها ونواحيها زار الوية اربيل وكركوك والسليمانية ، ثم بقية الالوية " (٣) . وعد يوم وصول اول رف للطائرات العراقية ببغداد عيدا لتأسيس القوة الجوية العراقية (٤) .

ولم يعترض البريطانيون على ما تم في ميدان تاسيس القوة الجوية العراقية لسببين، ارتبط الاول منهما بقرار تخفيض قوتهم الجوية العاملة في العراق (٥) ، ونجم الثاني منهما عن الضمان الذى منحتهم اياه معاهدة العام ١٩٣٠ عن طريق الاحتفاظ بقاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين داخل الاراضي العراقية . وعن طريق المعاهدة نفسها عمن البريطانيون لما عدوه الموازنة المطلوبة في اطار معادلة ثلاثية استهدفت بناء الجيش العراقي ، وتأمين ولائه للنظام الجديد بعد نيل الاستقلال، وعدم تهديده للمصالح البريطانية في العراق والمنطقة (٦) .

---

(1) "Special Report ....." PP.41, 46.

(2) F.O., 371/5715, 93-4, No. 928, May 23, 1932.

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٤١ .

(٤) من الجدير بالذكر ان الحكومات العراقية المتعاقبة احتفظت بنفس التواريخ التي اختيرت في عهد الملك فيصل الاول اعيادا لمختلف صنوف القوات المسلحة العراقية .

(5) S.T.Longrigg, Op.Cit., P. 167.

(٦) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٥٧٧ ـ و ع ، كتاب المندوب السامي الى رئيس الوزراء برقم ى ١٠ او ٥١٢٧ ، تاريخ ٣/٥/١٩٣٠ ، وثيقة رقم ٤٥ .

واتخذ الملك فيصل الاول موعد اقتراب دخول العراق في عصبة الامم ذريعة لاتخاذ اجراءات جديدة من اجل تعزيز الجيش حتى يكون بوسعه ان " يصد الاعداء عن البلاد و يحفظ كرامة الامة " كما اكد ذلك في " مؤتمر البلاط " الذي جرى عقده في الثلاثين من آيار سنة ١٩٣٢ (١) . ويومذاك غدا الجيش العراقي يتألف من ٥٤٩ ضابطا ، كان عدداكبيرا من ابرزهم من الضباط السابقين في الجيش العثماني وممن عملوا مع الملك فيصل ايام الثورة العربية وحكمه لسوريا . ومن ٩٣٢٠ ضابط صف وجندي مزودين باثنين وعشرين مدفعا ومختلف صنوف الاسلحة الخفيفة ، كما ارتفع عدد طائرات القوة الجوية العراقية الى ثلاث عشرة طائرة (٢) . وكل الدلائل تشير الى ان الملك فيصل كان متفائلا بمستقبل الجيش العراقي ، فقد قال قبيل وفاته بايام لواحد من اقرب اعوانه السوريين ، وهو الدكتور عبدالرحمن الشهبندر ، الاتي نصه :

"كن مطمئنا ، فسترى جيشنا في العام المقبل ... وهو على اتم نظام ، واحسن عتاد ، واهل لتحقيق الغاية الكبرى التي وضعناها نصب عيوننا " (٣) .

وكان بوسع الملك فيصل ان يحقق للجيش العراقي اكثر ما حقق له بكثير لولا مناورات البريطانيين ، ولو توفرت بين يديه الامكانات الاقتصادية الضرورية لتطوير مؤسسة مكلفة مثل الجيش . وان اهم عامل دفعه الى " التعجيل باستثمار النفط " كان

---

(١) د . ا . ع . و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٦٠٣ ـ ر ع ، كلمة الملك فيصل في مؤتمر البلاط في ١٩٣٢/٥/٣٠ ، الوثيقة ٦١ .
(٢) الدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب ، تاسيس الجيش العراقي ، ص ٥٩ ـ ٦١ .
(٣) " المقطم " ، ١ تشرين الاول ١٩٣٣ .

رغبتـه اللا محدودة في " توفير المبالغ اللازمـة لاقامـة جيش قوي قادر على حمايـة هذه الثروة من تكالب القوى الاجنبيـة ،وصيانة استقلال البلاد ، وتحقيق الاماني القومية " (١) .

وفي كل الاحوال يعد وضع اسس اقتصاد متين مقياسا مهما من مقاييس نجاح اي حاكم ، مادام تطور المجتمع ، وتميز مؤسسات الدولة يعتمدان على ذلك اساسا . وبقدر تعلق الأمر بشخص الملك فيصل ،وواقع الامكانات المتاحة لديه ، وفي اطار تفكيره وقناعاته فانه اثبت حضورا ملموسا في هذا الميدان ايضا ، وحقق قدرا من النجاح جديرا بالتقويم رغم احباطاته ،ولاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار الارث الثقيل للغاية الذي انتقل اليه من العثمانيين ،والذي زاد الخراب ، والفقر المدقع اللذين افرزتهما الحرب العالمية الاولى من وطأة اعبائه التي تحول تفاقم الجريمة الى احدى ظواهرها قبل تسلم الملك فيصل عرش العراق (٢) . ومن المفيد ان نشير بهذا الخصوص ايضا الى ان فيصلا ما كاد يستقر في عرشه حتى انهالت عليه التماسات المعوزين ، الباحثين عن العمل ، وعن لقمة عيش كريمة (٣) .

ووضع الملك فيصل الاول في اكثر من مناسبة الاسس النظرية الصحيحة لسياسة الدولة الاقتصادية ، وفهم ، كما يبدو ذلك من خطبه واقواله ،العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي . فقد اختتم خطاب العرش الذي القاه يوم افتتاح اول مجلس للامة في السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ بالقول :

---

(١) الدكتور نوري عبدالحميد خليل ، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية ، " افاق عربية" ، العدد الثالث ،آذار ١٩٩٠ ،ص٧٢ .

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " وزارة الداخلية ،الجرائم " ، تسلسل ١٦ ، في ١/٣/١٩١٨ ــ ٢١/٧/١٩١٩ .

(٣) د . ك . و . ،ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " الشكاوى والاسترحامات " ، تسلسل ٢١٦٣ ــ و ع ، رقم له/ ١ ، من ٢٢/٩/١٩٢١ حتى ١٢/١٢/١٩٢١ .

" قبل ان ننهي خطابنا هذا نود ان نبدي لكم انه بعد ما تمهنست الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية ، يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية ، اذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، هذا ما عقدت حكومتنا الامال بانجازه بموآزرة شعبنا الكريم الممثل في اشخاصكم في هذا المجلس "(١) .

وهكذا تعود " البوادر الاولى للاهتمام بتطوير الاقتصاد العراقي الى السنوات الاولى من حكم الملك فيصل الاول ، وذلك بدافع الحاجة الملحة لتطوير البلاد ، وتلبية متطلبات مؤسساتها الادارية الحديثة ، ولتفادي كل عبء مالي يقع على عاتق الدولة المنتدبة التي كانت نفسها تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة " ، وفضلا عن كل ذلك " ما كان بالامكان تحقيق اطماع بريطانيا في العراق كما يجب في ظل اقتصاد متدهور ، وادارة متسيبة "(٢) .

وبما ان الزراعة كانت تمثل العمود الفقري لمجمل الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة ، لذا كان من الطبيعي ان تحظى باهتمام خاص من لدن الملك فيصل الاول . ولكن مجال تحركه في هذا الميدان كان محدودا على الرغم من ارادته ، ذلك لانه لم يكن بوسعه ان يتخطى الملاكات الاقطاعية السائدة في الريف الا في حدود ضيقة فيما كان يعتمد كل تطور زراعي حقيقي على التصدي لتلك الملاكات قبل كل شيء . ثم ان البريطانيين انفسهم لم يروا من مصلحتهم ان تمتد يد التغيير الجذري الى الهيكل الاجتماعي القائم الذي رأوا فيه ضمانة لعرش الملك فيصل في الوقت ذاته .

---

(١) م.ج.م.ع. ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ " ، ص١١–١٢ .
(٢) عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١٢ .

لذا نرى ان العديد من اجراءاته في ميدان الزراعة تتسم بطابع مثالي واضح ، كأن يقضي ، مثلا ، ستة ايام بلياليها في الموصل (من ٢١حتى ٢٧ نيسان عام ١٩٢٧) ليشرف بنفسه على اعمال مكافحة الجراد هناك (١) ، وليقضي في طريقه الى هناك عدة ساعات في تكريت للغرض نفسه (٢) . او ان يرى في استخدامه " الاساليب والالات الزراعية الحديثة في مزارعه " الخاصة " تشجيعا للمزارعين العراقيين ، وتنشيطا للاخذ بهذه الاساليب ، واستخدام هذه الالات في وادي الرافدين " (٣) ، ذلك الامر الذي بقي حلماً لم يتحقق منه في عهده سوى النزر اليسير الذي لم يكن من شأنه ان يترك اي تأثير ملموس على الواقع الزراعي في البلاد (٤) . ففي العام ١٩٢٤ ، مثلا ، اقتصر استخدام الالات او الادوات الزراعية الحديثة على ١٢ مقاطعة زراعية فقط في كل العراق ، تدخل بضمنها المزارع الملكية الخاصة، لينخفض العدد الى ١٠ مقاطعات فقط بعد مرور ست سنوات على التاريخ المذكور (٥) . ويبدو الامر نفسه واضحا من خلال انخفاض قيمة واردات العراق من المعدات الزراعية من حوالي ١٧،٦ الف دينار في العام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ الى حوالي ٥،٥ الف دينار في العام ١٩٣٢ـ١٩٣٣ (٦) . فلا غرو ، والحالة هذه ، ان اضطرت الشركة الخاصة التي أسست في الموصل سنة ١٩٢٢ لنشر الالات والادوات الزراعية الحديثة الى غلق ابوابها بعد مضي ثلاث سنوات فقط على نشاطها (٧) . وكان الملك فيصل يعتقد ايضا ان بالامكان التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق تأسيس التعاونيات الزراعية ، وتشجيعها (٨) . وبغض النظر عن الطابع المثالي لهذا الرأي الا ان الحركة التعاونية لم تتحول الى واقع ملموس في عهده ، والاغرب من ذلك ان الملك فيصل " دعا الفلاحين الى مساعدة الحكومة للنهوض بواجباتها " (٩) .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٩٠ .
(٢) مقابلة مع جمال الالوسي بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٨٨ .
(٣) " فيصل الاول في خطبه واقواله " ، ص ٢٩ .
(٤) تستثنى من ذلك الضيعات فقط الى حد ما .
(5) "Statistical Abstract, 1960", Baghdad, 1961, P.96.
(٦) محمد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ١١٩ .
(7) K.M. Langely, OP. Cit., P.50.
(8) .A.Kamal, OP . Cit., P.40.
(٩) علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول ، ص ٢٣٠ .

اتخذت في عهد الملك فيصل ، مع ذلك ، سلسلة من الاجراءات التي كان من شأنها تهيئة بعض المستلزمات الضرورية لقدر من النهوض الزراعي في العراق . فقد ظهرت مؤسسات حكومية عدة للعناية بشؤون الزراعة ، وتقرر استحداث وزارة للري والزراعة في العام ١٩٢٧ (١) . وتم في العام ١٩٢٦ افتتاح اول مدرسة للزراعة في الرستمية، وكان التعليم فيها مجانيا على العكس من المدارس الحكومية الاخرى التي كانت اجرة الدراسة فيها تبلغ ١٢ روبية في السنة بالنسبة للصفوف الاربعة الابتدائية الاولى ، و ١٥ روبية للصفين الخامس والسادس ، و ٥٠ روبية للدراسة المتوسطة والثانوية (٢) . وبقي الوضع على هذا الحال في السنوات الاولى من حكم الملك فيصل للعراق ، ثم اصبحت الدراسة مجانية في جميع المدارس الحكومية بعد ذلك (٣) .

وفي عهد الملك فيصل ايضا اسست " مدرسة الزراعة الريفية لتعليم ابناء السراكيل والفلاحين اصول الزراعة الحديثة " . الا ان الاقبال على مثل هذه المدارس كان ضعيفا للغاية بسبب انخفاض الوعي لدى العراقيين الذين كانوا يريدون الدراسة لابنائهم من اجل التوظيف بعد التخرج ، فيما كانت الحكومة تعد خريج المدرسة الزراعية في الرستمية بقطعة ارض صغيرة ، وببعض المعونات . واخيراً اضطرت المدرسة المذكورة الى غلق ابوابها في العام ١٩٣٠ - ١٩٣١ . كما تم غلق المدرسة الثانية بعد سنتين من ذلك التاريخ (٤) .

---

(١) عين اول وزير للري والزراعة في تاريخ العراق الحديث في عهد الملك فيصل الاول ، وذلك في السادس من اب سنة ١٩٢٧ .

(٢) جرى بعض التخفيض في الاجور الدراسية هذه اعتبارا من العام ١٩٢٣ .

(3) "Report by HBMG to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1927", London, 1928 ,P.158.

(٤) " مجلة الاقتصادي " ، عمان ، ٥ كانون الاول ١٩٥٤ ، ص ١٩٠ ؛ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ١٩٩ .

ساعدت مجموعة عوامل اخرى على حصول تحسن نسبي في الوضع الزراعي للعـــــراق في عهد الملك فيصل الاول ، كان اهمها ازدياد ارتباط الريف بالمدينة ، والداخـــــل والخارج ، وبالتالي تعزيز الانتاج من اجل السوق ليحل بسرعة محل الانتاج الطبيعـــي ، والتوسع في استخدام المضخات التي اسهمت كثيرا في التغلب على مشكلة المياه في فصـــل الصيهود بالنسبة للمناطق السيحية (١) . وعلى الرغم من ان جميع التشريعات الزراعيـــة التي صدرت في عهد الملك فيصل وبعده ، مثل " قانون تسوية حقوق الاراضي " و" قانـــون حقوق وواجبات الزراع " وغيرها ، كانت تخدم الاقطاعيين ورؤساء العشائر في محصلتهـــا النهائية ، الا انها ساعدت ايضا على تعزيز اسباب الاستقرار ، وتنظيم العلاقات بيـــن الاطراف المعنية بعملية الانتاج الزراعي . ثم ان الحكم في عهد الملك فيصل كـــان يتسم بمركزيـــة اكبر من السابق ، مما تحول بدوره الى عنصر آخر من عناصر ضمان الاستقـــرار الذي يعد شرطاً اساسياً من شروط الازدهار الزراعي .

وبحكم هذه العوامل مجتمعة تضاعف حجم المساحات المزروعة فعلا في عهـــــد الملك فيصل الاول (٢) . وادى ذلك بالطبع الى حدوث فيض كبير في الانتاج الزراعـــي الذي وجد طريقه الى الاسواق الخارجيـــة ، فقد بلغ فيض انتاج الحبوب في ولاية الموصـــل وحدها مائة واربعين الف طن في العام ١٩٢٢-١٩٢٣ ، نقلت الى بغـداد تمهيـــدا لتصديرهـــا الى خارج العراق (٣) .

حاولت الحكـومـة العراقيـــة في عهد الملك فيصل الاول الاستفادة من الخبـــرة الاجنبية لمعالجة مشكلات البلاد الاقتصادية ، وفي مقدمتهـــا مشكـلاتها الزراعيـــــة .

---

(١) عن استخدام المضخات انظر :
سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، ص ٢٠٢ .

(٢) اتسعت الاراضي الزراعية المزروعة فعلا في العراق في غضون ربع قرن (من ١٩١٨ حتى ١٩٤٣) بمقدار اربع مرات . للتفصيل انظر :
الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(3) " League of Nations. Question of the frontier between Turkey and Iraq " , Geneva , 1924, P. 62.

فحين المت بالعراق أزمة اقتصادية خطيرة في العام ١٩٢٥ بسبب ما اصاب الزراعة من آفات طبيعية استقدمت الحكومة الخبير المالي البريطاني السر هلتن يانك (H. Young) الذى وصل بغداد في أواخر آذار من تلك السنة ، ووضع تقريرا مسهبا لمعالجة الوضع المالي للبلاد (١). وفي اواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٩ـ استقدمت الحكومة الخبير البريطاني داوسن (Dowson) لدراسة مشكلة الاراضي ، وقد امضى عدة اشهر في القطر ، وقدم تقريرا مسهبا حول الموضوع (٢).

وعلى الرغم من ان الملك فيصل اكد في خطاب العرش الذى القاه امام مجلس الامة في السادس عشر من تموز سنة ١٩٢٥ من ان الحكومة أخذت " بعين الدقة والاهتمام مشورة " بعثة يانك (٣) ، الا ان واقع الامر لا يدل على ان الوزارات المتعاقبة على دست الحكم في عهده قد استفادت كما يجب فعلا من التقارير التي وضعها الخبراء الاقتصاديون في تلك الحقبة . يقول الحسني في معرض تعليقه على تقرير بعثة هلتن يانك المالية :

---

(1) "Iraq. Report of the Financial Mission Appointed by the Secretary of the State for the Colonies to inquire into the financial position and prospects of the government of Iraq, 1925", London, 1925.

وقد ترجم التقرير نفسه الى اللغة العربية ، ونشر تحت عنوان " تقرير البعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات للبحث عن موقف الحكومة العراقية المالي ، وما يرجى لها في المستقبل وهو التقرير الذى رفع الى وزير مالية العراق في نيسان سنة ١٩٢٥ " ، بغداد ، ١٩٢٥ . وكتب فوق التقرير عبارة " سرى وللاستعمال في دوائر الحكومة فقط " .

(2) E.V. Dowson, Inquiry into Land Tenure and other related questions in Iraq, London, 1931.

(٣) م . ج . م . ع ، الاجتماع غير الاعتيادى لسنة ١٩٢٥ ، ص ١١ـ١٢ .

" ولكن احدا لم يعمل بهذا التقرير ، فبقي حبرا على ورق ، فكان مثله مثل معظم التقارير التي كتبها الاختصاصيون ، وصرفت الحكومة عليها مبالغ طائلة دون ان تنفيذ الحكومة بما جاء فيها من توصيات وملاحظات ". (١).

ثم ان التوصيات الواردة في التقارير المذكورة كانت في الغالب وحيدة الجانب ، لم تستهدف ، بالطبع ، تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي للعراق بالاتجاه الذي اكد عليه الملك فيصل مرارا ، اذ غالبا ما رأى الخبراء المخرج لازمات البلاد المالية في فرض ضرائب جديدة ، وتخفيض رواتب الموظفين ، كما يبدو ذلك واضحا في معظم ما ورد في تقرير هلتن يانك الذي تمكنت الحكومة بفضل تنفيذ بعض توصياته من ضمان دخل اضافي لخزينة الدولة مقداره ٣٠ لك روبية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة (٢)، تحول زخمها الى احد المؤشرات الاساسية لضعف الاقتصاد العراقي في عهد الملك فيصل الاول . وربما يكفي ان نقول بهذا الصدد ان الضرائب غير المباشرة ، التي يقع ثقلها عادة على ابناء الفئات الاجتماعية الفقيرة ، كانت تؤلف في عهده اكثر من ٧٠٪ من موارد خزينة الدولة (٣). لذا لا غرو ان تحول شعار الغاء الضرائب والرسوم الى مطلب جماهيري واسع في السنوات الاخيرة من حكم الملك فيصل للعراق ، مما عبر عن نفسه في حركة اضرابية واسعة انفجرت في بداية تموز ١٩٣١ ، دخلت التاريخ

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٦٧ .

(2) "Iraq. Report of the Financial Mission ..... to inquire into the financial position and Prospects of the Government of Iraq, 1925", P. 17.

(3) " Special Report .... ", P. 89.

انظر كذلك في : الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٣٥٠ .

بأسم " اضراب الرسوم " (١) . ومن المفيد جدا ان نشير بهذا الخصوص الى ان " الضرائب الجديدة " كانت احد اهم الاسباب التي جعلت البريطانيين مترددين في اجراء استفتاء بين سكان ولاية الموصل لتقرير مصيرهم اثناء البت في مشكلة الموصل (٢) .

ولاسباب معلومة بقي التطور الصناعي في العراق يتحرك في اطار محدود طيلة عهد الملك فيصل الاول بسبب ضغط البضاعة الاجنبية ، مع العلم توجد اشارات واضحة الى انه اعجب كثيرا بسياسة الحماية الكمركية التي تبنتها الدولتان المتجاورتان تركيا وايران بهدف حماية الصناعة الوطنية النامية لديها (٣) . الا ان ما تحقق في ميدان الصناعة كان يؤلف ، مع ذلك ، خطوة الى امام قياسا بما كان موجودا في العراق قبل ذلك التاريخ . ففي الحقبة التي تزامنت مع حكم الملك فيصل الاول للعراق ظهرت ظروف جديدة ساعدت على حدوث بعض التطور في حقل الصناعة الوطنية ، ولاسيما في السنوات الاخيرة من عهده . فقد ظهرت معامل برساميل وطنية لصناعة النسيج والسكائر والطابوق والدباغة وحلج الاقطان وغيرها (٤) اسهمت الى حد ما في تعزيز الاقتصاد الوطني الذي ظل يؤلف ، مع ذلك ، اقتصاداً ضعيفا لم يتحمل ضربة الازمة الاقتصادية المالية التي تحولت ظواهرها بالنسبة للعراق الى مشكلة متفاقمة عانت منها البلاد على مدى السنوات الاربع الاخيرة من عهد الملك فيصل الاول (من العام ١٩٢٩ حتى العام ١٩٣٣) (٥) .

---

(١) للتفصيل عنه انظر :
الدكتور كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية ، ص ٢٠٢ – ٢٢٤ .

(٢) الدكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ص ٦٩ .

(٣) ورد ذلك بصورة واضحة في نص مذكرته المعروفة التي وجهها الى عدد قليل من اعوانه في آذار سنة ١٩٣٢ والتي اختتمها بالقول " واني احب ان ارى معملا لنسيج القطن بدلا من دار حكومة ، وأود ان ارى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي " .

(4) K.M. Langley, Op.Cit., PP. 37- 45-46, 57-59.

(٥) للتفصيل حول الموضوع انظر :
الدكتور كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر . دراسات تحليلية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، موضوع " العراق في سنوات الازمة الاقتصادية المالية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ " ، ص ٨٥ – ١١٥ .

وكان الملك فيصل الاول يحاول ان يتغلب على مشكلات دولته الاقتصادية بالاعتماد على موارد البلاد من ثروتها النفطية . وقد صاغ ذلك في مذكرته التي وضعها في العام ١٩٣٢ عن اوضاع القطر الاقتصادية قائلا : " ان للعراق احلام كبيرة في الحياة لوفرة كنوزه الارضية ، ولهمورد رزق يتمكن ان يعيش ويدعم حياته الى ان يصبح قادرا على النهوض ، فلديه النفط ، فاذا تمكن من الاستفادة منه توصل الى سد رمقه الى ان يلم شعثه ".(١) .

لكن تحقيق هذا الطموح المشروع كان يصطدم باطماع البريطانيين الثابتة في ثروة العراق النفطية والتي كان تاريخها (تاريخ الاطماع) يعود الى ماقبل ظهور الملك فيصل فوق مسرح الاحداث بمدة طويلة . وقد مارس البريطانيون ضغوطا مباشرة على شخص الملك فيصل من اجل ضمان مصالحهم النفطية في العراق ، وفرضوا عليه تراجعات كبيرة في عدائها مستغلين ظروفه ، وظروف بلاده الصعبة ، وحاولوا ابتزازه باساليب ماكرة منها التهديد بفقدان ولاية الموصل في حالة تصلبه بخصوص منح امتياز النفط (٢) ، فيما كان العراقيون ، ملكا وشعبا ، مقتنعين باهمية ولاية الموصل الاستثنائية بالنسبة للعراق " من حيث موقعها الستراتيجي ، واقتصادها النفطي ".(٣).

ولم تخل سياسة الملك فيصل الاول النفطية بدورها من مناورات ذكية احيانا . فانه فضل ، مثلا ، ان يأتي منح امتياز النفط عن طريق شخص مثل ياسين الهاشمي الذي عرف بين الناس بكونه معارضا للبريطانيين ، بدلا من ان تقوم بمنحه وزارة يقف على رأسها شخص مثل جعفر العسكري المعروف بموالاته المطلقة له ، وقد اراد الملك فيصل

---

(١) مقتبس من :
الدكتور نوري عبد الحميد خليل ، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية ، ص ٧٣.

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم ص/٣/١ لسنة ١٩٢٣ ، الوثائق ٧-٩.

(٣) " الاستقلال " ، ٢٧ آب ١٩٢٤ ، و"العراق" ، ٢٥ و ٢٧ اب ١٩٢٤ .

بعمله هذا ان يواجه الرأى العام العراقي ، ويمتص معارضته . وفي ذلك يكمن احد الاسباب الخفية الاساسية التي دفعت الملك فيصل الى الموافقة على استقالة الوزارة العسكرية الاولى وتكليف ياسين الهاشمي لتأليف اولى وزارتيه في الثاني من آب سنة ١٩٢٤ ، والتي دشنت اهم اعمالها فعلا باستئناف المفاوضات مع شركة النفط التركية التي تعثرت قبل ذلك بمدة (١) . ومن المفيد ان نشير الى انه اشيع في هذه المرحلة ان الشركة حاولت " استخدام المال " من اجل امرار الامتياز (٢) .

وفي عهد الوزارة الهاشمية قطع فعلا شوط كبير الى امام في المفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية باتجاه منح الامتياز ، ذلك لان ياسين الهاشمي اخذ "يناور الفريقين (المعارض والمؤيد لمنح الامتياز) بقصد الاحتفاظ بمنصبه اطول مدة ممكنة " ، بحيث اصبح " يرغب في ان يتنازل العراق عن حقه بالاسهام في الشركة " ولان الملك فيصل كان ايضا " يرغب في منح الامتياز ، فاجتمع بالوزراء المعارضين عدة ساعات ، الا انه لم يتمكن من اقناعهم " ، فاتفق مع المندوب السامي على ان تقوم الحكومة البريطانية " بتوجيه انذار شديد اللهجة الى الحكومة العراقية يرد الوزراء المعارضين الى الصواب " . ومن الغريب ان السلطات البريطانية نفسها كانت تميل الى وجود معارضة لمنح الامتياز لذا "رفضت العرض الذى تقدم به الملك فيصل لاقالة الوزارة " مع العلم ان ياسين الهاشمي كان يميل بدوره الى اقالتها ، وابدى استعداده لكل من الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني لان يؤلف " الوزارة الجديدة ، ويتعهد بتوقيع الامتياز " (٣) .

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د / ٢ / ٨ لسنة ١٩٢٤ ، الوثيقتان ١٨ و ١٩ . انظر كذلك في : قاسم احمد العباس ، وثائق النفط العراقي ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

(٢) الدكتور نورى عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق ، ص ٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ .

وفي خضم هذه المناورات قرر مجلس الوزراء قبول امتياز النفط في الخامس من آذار سنة ١٩٢٥ ، فصدرت ارادة ملكية في الثامن منه تقضي بتفويض وزير الاشغال والمواصلات " امر التوقيع نيابة عن الحكومة العراقية على مقاولة امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل مع شركة النفط التركية "(١) . وفي الرابع عشر من اذار وقع مزاحم الباجة جي اتفاقية منح الامتياز مع ممثل شركة النفط التركية (٢) .

ودخلت الوزارة السعدونية الثانية ، التي حلت محل الوزارة الهاشمية الاولى في السادس والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٥ ، في مفاوضات طويلة مع الشركة ، ومع الحكومة البريطانية اسفرت عن ادخال بعض التعديلات على الامتياز ، والتي كانت في صالح العراق ، مثل تأسيس مصفى للنفط في خانقين ، ومنح العراق حصة من نفطه لتأمين حاجات الاهلين باسعار مخفضة (٣) .

وهكذا ارتبط منح اول امتياز لشركات النفط الاجنبية في تاريخ العراق بعهد الملك فيصل الاول ، مما دشن بداية لسلسلة من الامتيازات المجحفة تم منحها في عهد خلفائه . وكان الملك فيصل مقتنعا بما حدث باعتباره ثمنا كان لابد من دفعه للاحتفاظ بولاية الموصل ، الامر الذى لم يبق لديه ، او لدى اعوانه شك بخصوصه بعد منح الامتياز (٤) .

ومما له مغزاه بهذا الصدد ان اللجنة التي الفتها العصبة للبت في مشكلة الموصل بعد ان " تأكدت من حصول الشركة على الامتياز قررت بعد خمسة أيام انهاء اعمالها ، وعادت الى الموصل ومنها الى جنيف " (٥) .

---

(١) عبد الحميد العلوجي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٧٠ .
(٢) " العالم العربي " ، العدد ٣٠٧ ، ٢٢ آذار ١٩٢٥ .
(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
(٤) حسين جميل ، شهادة سياسية ، ص ١٥٩ .
(٥) الدكتور نوري عبد الحميد خليل ، التأريخ السياسي لامتياز النفط في العراق ، ص ١٢١ .

وفضلا عن ذلك كان الملك فيصل مقتنعا بضرورة منح الامتياز من اجل ضمان مـورد مالي ثابت لخزينة دولته الخاوية حتى يتسنى له تطوير ما انجزه في ميادين الادارة والاقتصاد والمجتمع والجيش، ليصبح العراق في وضع يؤهله للدخول في عصبة الامم . ومـن الضروري ان نقر ان البريطانيين ماكانوا يسمحون بدخول العراق في العصبة اصلا قبـل ضمان مصالحهم النفطية فيه ، وكما لايخفى انهم كانوا يمثلون مع الفرنسيين ، اكبر ثقـل دولي مؤثر داخل العصبة التي كانت تتحرك بارادتهم الى حد كبير ، فكان بوسعهـم ان يفعلوا ذلك ان ارادوا .

جهود الملك فيصل الاول من أجل قبول العراق عضوا في عصبة الامـم :

تتوفر عشرات الادلة المقنعة التي تبين ان قبول العراق في عضويـة عصبـة الامـم كان يمثل الحلم السياسي الاسمى الذي راود الملك فيصل الاول منذ ان تسلم عـرش العراق ، وكان مقتنعاً بأن تحقيـق هذا الهدف يستحق الدخول مـن اجلـه فـي المساومـات ، وتقديـم التنازلات دون تردد كبير . فانه كـان يعرف اكثر من غيـره ان ظواهر الاستقلال التي فرضها الشعب العراقـي باعتبارهـا تراجعـا اضطـر البريطانيون الى اقرارهـا ، كانـت شكليـة في واقـع الامـر الى حد كبير ، ذلـك لان نظام الانتـداب كـان هو النظام الدولي للعراق منذ القرار المتخـذ في مؤتمـر سان ريمـو في الخامـس مـن آيار سنة ١٩٢٠ ، وظل الأمـر على هذه الصورة لغايـة يوم الثالث من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، وهو التاريخ الذي قبـل فيـه العـراق عضوا في عصبـة الامـم .

ومن هذا المنطلق حاول الملك فيصل الاول استغلال كل فرصة مواتية للتعبير عن رغبته الملحة لدخول العراق في عصبة الامم ، وليبين بصراحة ان العديد من مواقفه ، وتراجعاته انما رمى من ورائها تحقيق هذا الهدف بالتحديد . ففي الثلاثين من ايلول سنة ١٩٢٢ ، مثلاً ، بعث برسالة الى المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس يعلمه فيها بانه ابلغ رئيس وزرائه بانها موضوع التصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، والاتفاقيات الملحقة بها " ليتسنى للحكومة البريطانية مساعدة العراق على دخول عصبة الامم "(١). وبعد مدة عاد الملك فيصل الى الموضوع نفسه ، فاعلن في الرابع من نيسان سنة ١٩٢٣ " واما دخول حكومتنا في عصبة الامم فهو ، كما هو مصرح به ... يتم انشاء الله "(٢). كما كان يحاول في الوقت نفسه ، استغلال كل لقاء دبلوماسي له ليعود الى الموضوع نفسه ليعرضه في صيغة التزام بريطاني . ففي لقائه بالشخصية الاميركية مارشارون في نيسان عام ١٩٣٠ قال :

" وعدت بدخول العراق في عصبة الامم منذ سنة ١٩٢٢ ، واني اعتقد بان هذا الوعد لابد من تحقيقه "(٣).

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " دخول عصبة الامم " ، تسلسل ١٩٤ ـ و ع ، رقم ٢/٨/٥٠ ، الوثيقة رقم ٢٣ .

(٢) " العالم العربي " ، ٥ نيسان ١٩٢٣ .

(٣) " البلاد " ، العدد ١٣٩ ، ٢٣ نيسان ١٩٣٠ .

ومن اجل التخلص الفعلي من نظام الانتداب ، وانهاء " مسؤولية الحكومة البريطانية في الدفاع عن العراق كان لابد من التوقيع على معاهدة جديدة مع بريطانيا تضمن موادها المصالح البريطانية في العراق في ظل واقع جديد ، وبصياغة جديدة . ومنذ البداية ربط الجانب البريطاني تنفيذ مثل هذه المعاهدة بقبول العراق في عصبة الامم (١) .

اختار الملك فيصل الاول عبدالمحسن السعدون للاضطلاع بهذه المهمة، فكلفه بتأليف وزارة جديدة في التاسع عشر من ايلول سنة ١٩٢٩ . وكان السعدون متفائلا في البداية لاقتناعه ان الظروف مواتية لاقامة علاقات متوازنة اكثر من السابق مع بريطانيا على طريق الدخول في عصبة الامم . فبعد ان شكر الملك فيصل على الثقة التي اولاه وزملاءه اياها بدعوتهم الى " تسلم مقاليد الحكم في هذا الظرف الذي تجتاز البلاد مرحلة خطيرة من حياتها السياسية " قال السعدون في حفلة استيزاره ان الحكومة البريطانية " اعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط" (٢) .

ازداد تفاؤل الملك فيصل ، ورئيس وزرائه إثر التصريح الذي اعلنه وكيل المندوب السامي الذي ايد فيه رغبة الجانب البريطاني "في اقامة علاقات متوازنة

---

(١) " العراق " ، العدد ٢٨٧٢ ، ١٩ ايلول ١٩٢٩ .
(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٦٥ .

مع العراق • (١) وهذا هو الذي دفع الملك فيصل نفسه الى ان يؤكد في خطاب العرش الذي القاه بتاريخ الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ ، ان الحكومة ستعالج :

" مشروع المعاهدة الجديدة على أساس الاستقلال التام ، وعلى قدم المساواة في مبادلة المنافع المتقابلة • وهي مهتمة الان لتسيير أمور الدولة على أساس التصريح الجديد لتقوم بمسؤولياتها العامة بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها • وبتأييد السلطات المخولة للوزراء بمقتضى أحكام القانون الاساسي لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات التامة في إدارة أمور الدولة " (٢) •

وبعد انتحار عبد المحسن السعدون مساء يوم الثالث عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ (٣) كلف الملك فيصل ناجي السويدي ، وزير الداخلية في الوزارة السعدونية الاخيرة ، بتأليف الوزارة الجديدة في الثامن عشر من تشرين الثاني ، وقد أعلن رئيس الوزراء الجديد " أن منهاج وزارته هو نفس منهاج وزارة الفقيد " (٤) •

تزامنت وزارة ناجي السويدي مع تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، فاضطرت الحكومة الى إتخاذ سلسلة من الاجراءات بهدف تخفيف الاعباء المالية من كاهل خزينة الدولة ، هذه الاعباء التي كانت فوق طاقتها الى حد كبير.

---

(١) د ٠ك٠و٠، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " مفاوضات الحكومة العراقية مع الحكومة البريطانية " ، تسلسل ٢٨٤ ـ و ع رقم ج /٩ ، كتاب رئيس مجلس الوزراء عبد المحسن السعدون الى وكيل المندوب السامي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٢٩ ، الوثيقة رقم ٢٤ •

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٦ •

(٣) لم نر داعياً للخوض في مثل هذه الوقائع كونها معروفة لدى الجميع أولاً ، ولانها لا تمت بصورة مباشرة الى صلب موضوع رسالتنا ثانياً ، كما سبق أن عالجها العديد من الباحثين ثالثاً •

(٤) د ٠ك٠و٠، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المفاوضات العراقية ـ البريطانية " ، رقم ج /١ ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ، الوثيقتان ٤٤ و ٤٥ •

وقد بلغ الامر بها حداً حطها على إلغاء وزارة الري والزراعة (!) ، بل ارتفعت أصوات داخل أروقة البرلمان تطالب بالغاء وزارات أخرى مثل وزارتي المعارف والاشغال (!!!) [١] .

وإزاء هذا الواقع المزري كان من الطبيعي جداً أن تحاول الحكومة تقليص نفقات دار الاعتماد ، وعدد الموظفين الاجانب العاملين في مؤسسات الدولة ، مما أثار حفيظة البريطانيين بقسوة [٢] ، ولا سيما أن المعارضة كشفت من إنتقاداتها للسياسة البريطانية التي وصفتها بالتسويف حتى تبقي العراق معتمداً على الموظفين البريطانيين ، وأضطر هذا الامر رئيس الوزراء الى التصلب أمام البريطانيين ارضاء للمعارضة [٣] التي كانت تطالب ، فضلاً عن ذلك ، بوجوب دخول العراق عصبة الامم قبل عقد المعاهدة الجديدة ، أو على الاقل قبل ابرامها تحسباً وحذراً مما تبطنه السياسة البريطانية [٤] .

وعلى الرغم من أن المندوب السامي الجديد فرنسيس همفريز [٥] أبدى بعض التعاطف مع مطاليب الحكومة العراقية ، الا أن موقف لندن المتصلب حال دون تحقيقها ، اذ رفضت الجهات المختصة البريطانية اعفاء العراق من تبعاته المالية الا بعد العام ١٩٣١ [٦] . وتبع ذلك أنتقاد المندوب السامي للوزارة ، فوصفها بأنها غير متجانسة ، ولا تحظى بتأييد الملك فيصل [٧] .

---

(١) " م . ج . م . ن . الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ " ، ص ٢٣٢ ، ٢٥٥ ؛ " العالم العربي " ، العدد ١٨٥٤ ، ١٥ آذار ١٩٣٠ ، العدد ٢١٠٥ ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٣١ .

(٢) توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ١٨٨ .

(٣) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ٢٥٩ .

(٤) " البلاد " ، ٨ كانون الاول ١٩٢٩ ، المقال الافتتاحي للجريدة يحمل عنوان : " الحذر واجب على العراقيين " .

(٥) في العاشر من كانون الاول سنة ١٩٢٩ وصل بغداد المندوب السامي البريطاني الجديد فرانسيس همفريز الذي كان يميل الى تبني سياسة جديدة في الشرق الاوسط . انظر : الدكتور زكي صالح ، مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر ، ص ٨٠ .

(٦) للتفصيل حول الموضوع ، والكتب المتبادلة بين همفريز ولندن بصدده أنظر : كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٧) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

وكان الملك فيصل يميل ، فعلاً الى تغيير الوزارة القائمة ، اذ كان يخشى أن لايتمكن ناجي السويدي من الاضطلاع بالمهمات الخطيرة التي تنتظر العراق قبل قبوله عضواً في عصبة الامم . لذا كان على السويدي أن ينسحب من الميدان ، ولم تسفر محاولته في إرضاء دار الاعتماد بالتساهل في موضوع تقليص عدد المفتشين البريطانيين عن نتيجة (١).

قدم ناجي السويدي إستقالة وزارته في التاسع من آذار سنة ١٩٣٠ الى الملك فيصل الاول ضمن مذكرة مسهبة بين فيها إجراءات حكومته لتقليص النفقات ، والمعارضة الشديدة التي جوبهت بها " من جانب المستشارين الاجانب في العراق " (٢) . وفي الحادي عشر منه قبل الملك فيصل إستقالته في توافق كلي مع رغبة البريطانيين . وكان ذلك يمثل خروجاً على التقليد الذي إتبعه على مدى السنوات العشر الماضية بالعمل من أجل الموازنة بين القوى المتصارعة بهدف " نيل شروط ملائمة لصالح العراق " . من هنا فأن موقفه من وزارة ناجي السويدي أحدث " شرخاً بينه وبين القوى الوطنية " . لكن فيصلاً لم يقدم على خطوته إعتباطاً ، بل أنه رأى في " التفريط بمساندة القوى الوطنية خطوة كبيرة في إتجاه الحفاظ على حسن نية السلطات البريطانية في نواياه (٣) وهو على مشارف ولوج عملية مفاوضات حاسمة " حسب قناعته التي أضعفت موقفه في واقع الامر (٤) .

وقد إنعكس هذا الواقع أول ما أنعكس في المدة الطويلة نسبياً التي استغرقتها عملية إختيار نوري السعيد خلفاً لناجي السويدي . يقول الحسني بهذا الصدد ، بصدد إختيار نوري السعيد مانصه :

" وكان الملك فيصل يشاطر المعتمد السامي (٥) رأيه ، لكنه مشى متمهلاً على

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٢ .
(٢) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " المفاوضات العراقية البريطانية " ، رقم ج /١ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ، الوثائق ٥٥ – ٥٨ .
(٣) في النص : نوايا فيصل .
(٤) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .
(٥) في الادبيات والدراسات التاريخية ، وحتى الصحافة شاع إستخدام العبارتين المعتمد السامي أو المندوب السامي ، وفي ذلك مرد الاختلاف في ثنايا رسالتنا .

عاد ، حتى إذا إستقال السيد ناجي السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، شرع والمندوب المذكور في إنجاز " طبخة وزارية " كان يتوق الى إعدادها منذ زمن بعيد ،ولولا وجود عبد المحسن السعدون لها بالمرصاد ، فلما غابت هذه الشخصية من عالم الوجود وجد الفرصة سانحة لاسناد منصب رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد الذي رافقه في الثورة العربية الكبرى ، وكان بمعيته في الحكومة التي أقامها في دمشق ،ثم كان عينه الساهرة في معظم الوزارات التي تألفت في العراق ،كما كان أقرب المقربين أليه في الملمات (١) .

وهكذا تم تأليف الوزارة السعيدية الاولى في الثالث والعشرين من آذار سنة ١٩٣٠ ، وقد حدد نوري السعيد مهمته في الكتاب الذي وجهه الى الملك فيصل بعد إستيزاره بهذا الاسلوب :

" أن أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ونبذل كل مافي وسعنا لانجازها طبق رغبات جلالتكم ، ورغبات الامة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ،التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة أيام القادمة على أساس الاستقلال التام ."(٢) . وفي الوقت نفسه عرض السعيد على الملك فيصل النقاط التي يجب طرحها على بساط البحث ليبدي رأيه فيها قبل المباشرة بالمفاوضات مع الجانب البريطاني (٣) .

بوشر بالمفاوضات في اليوم الثالث من نيسان سنة ١٩٣٠ ، وصدر أول بلاغ عنها بعد أن عقد الطرفان أجتماعهما الثاني في الثامن من نيسان ، وجاء فيه " أن المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لاتصبح نافذة المفعول الا عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الامم ، وأن وضع العراق في ظل هذه المعاهدة هو وضع الدولة المستقلة الخيرة ، وأنه حين توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدات السابقة بين بريطانيا والعراق

---

(١) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ،ص٨ .
(٢) " البلاد " ، العدد ١١٣ ، ٢٣ اذار ١٩٣٠ .
(٣) د ،ك،و ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٩٥ ، رقم الملف ١/١ ، مذكرة نوري سعيد في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ،الوثائق ٨ ــ ١٨ .

لاغيــة ، وينتهي الانتداب"(١) .

وعلى الرغم من عاقم المعارضة للمعاهدة الجديدة فأن المفاوضات التي جـــــرت بشأنها إتسمت في الغالب بروح إيجابية ، اذ كان الملك فيصل يحاول أن يحفظ التوازن في خضمها بين الطرفين لكسب صداقة بريطانيا ، والفوز برضى العراقيين ، كما أنه كان واثقـاً من إمكانية التوصل الى نتائج ايجابية ، ولاسيما أن التعاون والتشاور الوثيق كان قائماً بينـه وبين رئيس وزرائه نوري السعيد (٢) . يضاف الى ذلك عنصر مهم ، وأساسي آخر إرتبـــط بأسلوب عامل المندوب السامي الجديد السر فرنسيس همفريز الذي كان " لايزدري الدقائق القانونية ولايكبرها ، إنما هو رجل مفكر ، متعقل على طريقتـه التي هي طريقة الاداريــين والمسؤولين للاعمال والمشاريع "(٣) .

ومن الملاحظ في هذه المفاوضات أن الخلاف ما كان يظهر في معظم الحالات بيـن الجانب العراقي والجانب البريطاني ، بل بين وزارة المستعمرات ودار الاعتماد من جهــة ، ووزارتي المالية والطيران البريطانية من جهة أخرى ، اذ أصرت وزارتا المالية والطيران على ضرورة ضمان وجود بريطاني مكثف في العراق ، وفي حالات غير قليلة كان الملك فيصل يجابــه مناورات وزارتي المالية والطيران البريطانيتين ، وإدعاءاتهما بحجج منطقية أدت بعض الـدور في التخفيف من غلوائهما (٤) .

أدرك الملك فيصل الاول أن المعاهدة الجديدة سوف تثير ، بسبب الموقف البريطاني ، ردود فعـل ضيقة لدى المعارضة ، وأوساط الرأي العام ، ظهرت بوادر قوية لها على صفحات بعض جرائد العاصمة بسرعة (٥) . لذا ارتأى الابتعاد عن الاضواء خلال المرحلة النهائيــة من مفاوضاتها ، وأثناء مراسيم التوقيع عليها ، على أن يتابع من وراء الكواليس تطور الاحــداث

---

(١) " العراق " ، العددان ٣٠٤٣ و٣٠٤٤ ، ٩ و ١٠ نيسان ١٩٣٠ .

(٢) الدكتور فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية البريطانية ، ص ٢٥٣ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٨ .

(٤) الدكتور كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، ص ٢٦٦ و ٢٧١ و ٢٧٩ و ٢٨٨ وغيرها .

(٥) أنظر على سبيل المثال :

" الاستقلال " ، العدد ١٥٠٢ ، ٢٤ حزيران ١٩٣٠ .

ليكون على إستعداد للعمل من أجل أمتصاص النقمة المتوقعـة ، أو لتغـيير المسـار إذا ما أقتضى الامر ذلك . لذا أناب عنه أخاه الملك علي ، وسافر هو ألى أوربا في اليـــوم الثالث والعشرين من حـزيران (١) .

وقع كل من نوري السعيد ممثلاً عن الحكومة العراقية ،والسير فرانسيس همفريـــز ممثلاً عن الحكومة البريطانية على المعاهدة الجديدة بالاحرف الاولى في الثلاثين مـــن حزيران سنة ١٩٣٠ ، لتصبح بذلك المعاهدة الرابعة والاخيرة في سلسلة المعاهــدات العراقية ـ البريطانية . وأتفق الطرفان على إذاعة نصوصها في آن واحد في كل مـــن بغداد ولندن يوم الثامن عشر من تموز (٢) . وفي السادس عشر من تشرين الثاني عرضـت المعاهدة ، وما ألحق بها على مجلس النواب الجديد الذي صادق عليها بأغلبية ٦٩ صوتـاً مقابل ١٣ وتغيب ٥ أعضاء فقط (٣) . أما في مجلس الاعيان فقد صوت للمعاهدة أحد عشر من مجموع ستة عشر عيناً (٤) .

لم تلب المعاهدة الجديدة المطامح المشروعة للشعب العراقي ، لذا فأنهـــا قوبلت بمعارضة شديدة ، فأنهالت أعداد كبيرة من البرقيات ، وعرائض الاحتجاج من مختلـف أنحاء البلاد على البلاط والحكومة والمندوب السامي وعصبة الامم ، وحتى على الـــدول المجاورة والاوربية ، وكلها كانت تطالب بالغاء المعاهدة ، وإبطال مايترتب عليهـا (٥) .

---

(١) " صوت العراق " (جريدة) ، بغداد ، ٢٥ حزيران ١٩٣٠ .
(٢) أنظر نص مواد المعاهدة وملاحقها في :
عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص ٢٤١ ـ ٢٧٤ .
(٣) " م . ج . م . ن ، ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ " ، ص ٩٤ ، " صدى العهد " ، العدد ٢٦٤ ، ٢٩ حزيران ١٩٣١ .
(٤) م . ج . م . ع ، ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ " ، ص ٣٦ .

(٥) " نداء الشعب " (جريدة) ، بغداد ، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ ؛
محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحـداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، ص ٤٨ ـ ٥١ .

كانت معاهدة العام ١٩٣٠ تؤلف ، مع ذلك خطوة ما الى أمام قياساً بالمعاهدات السابقة ، وفي إطار الزمان والمكان ، وفي ضوء التناسب الحقيقي للقوى داخلياً ودولياً . ويعود الفضل الاول في ذلك الى دور الرأي العام العراقي الذي لم يستطع البريطانيون تجاهله كلياً في حساباتهم ، كما لم يكن دور الملك فيصل الاول ، ومناوراته وحنكته ، وصبره قليلاً في إنجاز ما تم إنجازه . فالمعاهدة الجديدة حررت خزينة الدولة العراقية من الاعباء المالية الثقيلة التي كانت تنوء بها بموجب مواد المعاهدات الانتدابية السابقة (١) . كما أنها ألغت الامتيازات العدلية السابقة (٢) ، وأطلقت يد الحكومة العراقية في التشغيل الخارجي ومكنتها من أن تؤدي دوراً متزايداً في الميدان العربي والاقليمي (٣) . فقد إضطر البريطانيون الى الاعتراف بأن المعاهدة " اوجدت نظاماً أصبح فيه المندوب السامي شرعياً غير مسؤول عن حكومة البلاد " (٤) حتى قبل أن يدخل العراق في العصبة . يقول الدكتور مجيد خدوري في معرض تعليقه على موقف المعارضة " أما الرأي العام في العراق فلم يدرك كثيراً هذا التبدل في موقف بريطانيا العظمى الذي إتجه نحو إنهاء الانتداب في العراق " (٥) .

كان الملك فيصل الاول مقتنعاً تمام الاقتناع بأن ما تم تحقيقه كان يمثل حالة مثالية بالنسبة لظروف العراق المحددة ، وعلق عليه آمالاً جساماً إتسمت بقدر كبير من التفاؤل ، فقد عد المعاهدة باكورة عهد جديد يضمن تحقيق أمانيه بدخول القطر في عصبة الامم (٦) .

---

(١) الدكتور مجيد خدوري ، تحرر العراق من الانتداب ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ٢١-٢٢ .
(٢) الدكتور عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ص ٢٠١-٢٠٢ .
(٣) " صدى العهد " ، العدد ١٤٥ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٣١ .
(٤) " صدى العهد " ، العدد ٢٦٤ ، ٢٩ حزيران ١٩٣١ .
(٥) الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص ١٩ .
(٦) ممدوح طارق الروسان ، العراق والسياسة العربية ١٩٢١ - ١٩٤١ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧٩ .

وقال نوري السعيد عن المعاهدة أنها " تمثل قمة رغبات الملك فيصل الاول ، ومستشاريه الذين واكبوه منذ أعتلائه العرش "(١) . فلا غرو ، اذن ، أن يعلن الملك فيصل في خطابه المطول الذي ألقاه في الثاني من تشرين الاول سنة ١٩٣١ في المأدبة التي أقيمت في البلاط الملكي تكريماً لوفود جميع الالوية العراقية التي حضرت في مهرجان إستقبال الملك بعد عودته من خارج العراق ، أن يعلن بزهو لم يخل من قدر واضح من المبالغة :

"أحب أن أكرر عليكم أن العراق حر طليق ، لا سيد عليه غير إرادته ، وحليفتنا بريطانيا ليس لها في هذه البلاد سوى شيء واحد هو الخط الجوي . نعم ليس لبريطانيا في بلادنا غير هذا الامر ، وفيما سوى ذلك فأننا أحرار ، مستقلون ، وأطلب الى الصحفيين أن يكتبوا ذلك الى الشعب بأحرف بارزة ... إذهبوا بين إخوانكم وأنشروا عليهم كلماتي هذه ولا تملوا وتملوا الشعب كافة ، أنني وبلادي مستقلان ، لا شريك لنا في مصالحنا ، ولا رقيب علينا بعد دخولنا عصبة الامم الا الله "(٢) .

بعد إبرام معاهدة العام ١٩٣٠ لم يبق أمام العراق ، وبريطانيا بأعتبارها الدولة المنتدبة ، ولجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم سوى إتخاذ بعض الاجراءات الشكلية لاستكمال مستلزمات انضمام العراق الى المنظمة الدولية . فقد أصدرت الحكومة العراقية " قانون العملة الوطنية " بالاستناد الى مانص عليه القانون الاساسي العراقي ، فأتخذ الدينار وحدة أساسية للنقد ، وجعل مساوياً للجنيه الاسترليني ، وانشئت لجنة خاصة لتنظيم إصدار العملة ومراقبتها على أن يكون مقرها في لندن موقتاً

---

(١) الدكتور صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢١٠ .
(٢) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٢٩٠ و ٢٩٨ و ٢٩٩ .

الى أن يتم إنشاء مصرف وطني للبلاد يأخذ على عاتقه إختصاصات اللجنة المذكورة ، ويوشر بتداول العملة الجديدة إعتباراً من أول نيسان سنة ١٩٣٢ (١) .

وهيأت الدولة المنتدبة تقريراً شاملاً عن العراق وتطوره في ظل الانتداب ، كان عبارة عن خلاصة التقارير الدورية التي كانت تقدمها الى العصبة بخصوص سير الادارة في العراق في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٣١ (٢) .

وبعد أن بتت لجنة الانتدابات الدائمة التابعة للعصبة في جميع الوثائق المقدمة لها بصدد دخول العراق في عصبة الامم ، بما في ذلك المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاخيرة ، إتخذت في الثلاثين من تشرين الاول سنة ١٩٣١ القرار الاتي الذي فتح أبواب المنظمة الدولية أمام العراق :

"بعد النظر الدقيق فيما بين يديها ... ، وبعد سماع الايضاحات من قبل الممثلين ، ترى اللجنة ، رغم أن بعض مواد معاهدة التحالف لحزيران سنة ١٩٣٠ كانت غير إعتيادية الى حد ما عما هو في المعاهدات من هذا النوع ، الا أن التعهدات التي قطعها العراق لبريطانيا يظهر أنها ليس فيها مايقيد سيادة الدولة "(٣) .

وبتكليف من الملك فيصل الاول إشترك وزير العراق المفوض في لندن جعفر العسكري في مباحثات جنيف حول دخول العراق في العصبة (٤) . وفي السادس من تموز سنة ١٩٣٢ وافق الملك فيصل على قرار لمجلس الوزراء يقضي بأيفاد أحد عشر عضواً من أعضاء مجلس الامة ،

---

(١) الدكتور محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، ص١٠٥ .

(2) "Special Report by HMG ..... on the Progress of Iraq 1920-1931", London, 1931.

(٣) مقتبس من :
الدكتور مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، ص٢١ .

(٤) د ك و و ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ٩٥٤ ـ و ع ، رقم ٢/٨/٥ ، ١٩٢٤/٩/١٧ ـ ١٩٣٤/١٢/١١ ، الوثيقة رقم ٥٤ .

يمثلون مختلف قوميات العراق وطوائفه الى جنيف ليحضروا جلسة القرار التأريخي بالنسبة لقبول العراق عضواً في العصبة (١) .

وأخيراً قرر مجلس العصبة في الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الاثنين المصادف الثالث من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ قبول العراق رسمياً في عصبة الامم ، القرار الذي عد ذا مغزى مهم في تاريخ العلاقات الدولية ، اذ تم بموجبه "ظهور دولة جديدة الى عالم الوجود بسلام بينما كان ذلك لايحدث في الماضي الا بوسائل العنف " (٢) .

وهكذا أصبح العراق العضو السابع والخمسين في أكبر ، وأخطر منظمة دولية عرفها التاريخ حتى ذلك اليوم ، وأول دولة تحررت من نظام الانتداب (٣) . وأعلن رئيس الوفد البريطاني في مجلس العصبة بهذه المناسبة :

"سنكون بلداء بالمعنى اذا مافاتنا الالتفات الى أننا بأدخالنا العراق الى عصبة الامم بموجب المادة ٢٢ لانكون قد أدخلنا أحدث الدول الى هذه المؤسسة فحسب ، بل نكون قد أدخلنا قطراً من أعرق الاقطار قاطبة " (٤) .

وعلى إثر صدور قرار مجلس العصبة بقبول العراق عضواً في المنظمة أبرقت وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة الخارجية العراقية في اليوم نفسه تعلمها بدخول معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين الطرفين حيز التنفيذ (٥) . كما رفع وكيل المندوب السامي رسالة

---

(١) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ٤٦٧٦ — و ع ، رقم ك/١/١ ، كتاب رقم ٩٤٢ في ٢١ حزيران ١٩٣٢ .

(٢) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ١٥٥ — و ع ، رقم ٢/٨/٥٠ ، برقية من نوري السعيد في جنيف الى وزارة الخارجية في ١٩٣٢/١٠/٣ ، الوثيقة رقم ١٠ .

(٣) " الاخاء الوطني " ، العدد ٢٩٢ ، ٤ تشرين الاول ١٩٣٢ .

(٤) مقتبس من : هـ . أ . فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ص ٥٥٤ .

(٥) د . ك . و . ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ١٥٥ — و ع ، رقم ٢/٨/٥ ، ١٩٣٢/١١/٢٢ — ١٩٣٢/١٢/٢ ، الوثيقة رقم ١١ .

تهنئة الى الملك فيصل الاول بالمناسبة ، مبيناً في ختامها أنها تكون آخر رسالة لـــــدار الاعتماد التي تتحول من هذه اللحظة الى بعثة ديبلوماسية لدولة حليفة لدى العـــــرا ق المستقل[١] .

أثر الجميع ، من عراقيين [٢] وأجانب[٣] ، الدور الكبير الذي أداه الملك فيصل الاول من أجل قبول العراق عضواً في عصبة الامم . أما الملك فيصل نفسه فقد عد دخـــو ل العراق في العصبة مكسباً وطنياً تضافرت من أجل تحقيقه كل الجهود العراقية[٤] وتجاوز ت فرحته بهذه المناسبة كل الحدود ، وقد عبر عنها في أكثر من مناسبة نختار منها قوله الا تـي الذي ورد في خطابه الذي ألقاه في السادس من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ في بهو العاصمة بمناسبة دخول العراق عصبة الامم :

" أشكر الله ، وأهنئ نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي فيه نفضنـــــا غبار الذل ، وفزنا ، بعد جدال سياسي دام ما ينوف على [٥] ١١ ســـنة ، بالاماني الكبرى التي كنا نصبو أليها ، وهي إلغاء الانتداب ، واعـترا ف الامم بنا ، وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة . وأرى نفسي سعيداً الآن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخصي ، أو أشخاص ، بل هو محصول سعي الامة بأجمعها ، حيث كانت أثنـــاء هذا الجهاد مثالاً للصبر والحكمـــة وطول الاناة . ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة ، والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول الى هذا اليـــوم

---

(١) د .ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة " دخول العراق العصبة " ، تسلســـل ٢١٧١ ـ و ع ، رقم ك / ١/ ١ ، الوثيقة رقم ٢٢ .

(٢) عباس العزاوي ، الدولة العراقية ، مخطوطة محفوظة في المجمع العلمي العراقي برقم ٢٠/١١٨ .

(٣) انظر مانشرته " تايمس " اللندنية بهذا الخصوص في " الاخاء الوطني " ، العدد ٣١٨ ، ٢١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

(٤) " فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله " ، ص ٣٠٥ .

(٥) في النـص يربو .

السعيد ، هذا اليوم الذي أخذنا فيه مقعدنا بين الامم " (١) .

وكما يؤكد توفيق السويدي فقد أصبح الملك فيصل أكثر إعتداداً بنفسه ، وأكثر مرونة في داخله بعد قبول العراق عضواً في عصبة الامم (٢) . ومهما يكن من أمر فقد تحقق الحلم الكبير للملك فيصل الاول بدخول العراق في عصبة الامم قبل أن يغادر ربوع بلاد وادي الرافدين وأهلها الى دار البقاء .

وفاة الملك فيصل الاول :

كان الملك فيصل الاول يعاني من ضعف وهزال ، زادهما وهناً عمله المتواصل ، وإرهاقه لنفسه بصورة غير إعتيادية . وأشارت المصادر مراراً الى وضعه الصحي المزري في سنوات حكمه للعراق ، مما إقتضى إجراء عدة عمليات له ، والسفر كثيراً الى خارج العراق بقصد الاستشفاء (٣) . وفي العام ١٩٣٢ وصل الحال به أنه لم يعد بوسعه أن يقف أو يجلس لمدة طويلة من الوقت (٤) . وفي الثلاثين من آب سنة ١٩٣٣ ، أي قبل وفاته

---

(١) " فيصل بن الحسين في أقواله وخطبه " ، ص ٣٥ .

(٢) توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، مخطوطة محفوظة في مكتبة السيد خيري أمين العمري . لم ترد الاشارة الى هذه الحقيقة في كتاب توفيق السويدي المطبوع بعنوان " وجوه عراقية عبر التاريخ " .

(٣) أنظر على سبيل المثال :
"مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة " ، ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ ؛ د ـ ك ـ و ، ملفات البلاط الملكي ، إضبارة تسلسل ٢٣٨٩ ـ و ع ، رقم ف/ ١٣ ، الوثائق ١ ـ ٦ ؛ إضبارة تسلسل ٢٣٩٦ ـ و ع ، رقم ف/ ١٦ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ١٢ ؛ د ـ ي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥٤ ـ ٥٧ .

(٤) أمين الريحاني ، الملك فيصل الاول ، ص ١٨٠ .

بأسبوع واحد فقط ، تحدث تقرير دبلوماسي أمريكي خاص بعثته نابنشوالـــى واشنطـــن عن " صحة الملك فيصل المتدنية على الرغم من عدم تقدمه في السن " (١) . وحين وصل برن بسويسرا في الرابع من أيلول سنة ١٩٣٣ داهمته عدة نوبات قلبية متتالية ، ونصحه الاطباء بالراحة التامة (٢) ، الا أنه " لم يشأ أن يستقر ويخلد الى الراحة ... بل عمد الى مقابلة الصحفيين والاصدقاء ، وصار يدلي بالاحاديث الخطيرة ليرد على الدعايـــات المضللة " ضد العراق . " وقد مرت ثلاثة أيام والملك فيصل يمضي أيامه في تعب مضني وفي الساعة ١١،٤٥ من ليلة الخميس على الجمعة فاه بكلماته الاخيرة بحضور الملك علي ونوري السعيد ورستم حيدر وتحسين قدري : " أنا مرتاح ، قمت بواجبي ، خدمت الامة بكل قواي ، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد " (٣) . ومن المفيد أن نشير الى أن بعض التقاريـــر الدبلوماسية نقلت نص هذا الكلام ضمن البرقيات التي بعثتها الهيئات الدبلوماسية العاملـة ببغداد بمناسـبة وفاة الملك فيصل الى عواصم بلدانها (٤) .

أكد التقرير الطبي الخاص أن وفاة الملك فيصل الاول نجمت عن نوبة قلبية بســبب إنسداد الشرايين . وفضلاً عن إرهاقه تحدثت التقارير الدبلوماسية أيضاً عن " الســبب المباشر الذي أسرع في حدوث النوبة القلبية ، وتعجيل الوفاة " نتيجة الرحلة التي قــام بها الملك فيصل قبيل وفاته " الى أنترلاكن ، إذ أن السيارة التي كان يستقلها مرت بطريــق خاطئ ، وصعدت في الجبال الى مسافة الفي قدم ، مما زاد في إرتفاع ضغط دمه الذي كـان يعاني منه بالاســاس " (٥) .

---

(1) USNA, D. 890, 001, Faisal/81, File No. 80011, From Legation of the United States of America, No. 178, Diplomatic, Baghdad, August 30, 1930.

(٢) عبدالرحمن الشهبندر ، فيصل بن الحسين ، " المقتطف " ، الجزء الثاني ، ربيع أول ، ١٩٣٣ ، ص ٨٣٣ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٩ و ٣١١ .

(4) USNA, D. 890 G, 001, Faisal/67, From Legation of the United States of America, No. 194, Diplomatic, Baghdad, September 19, 1933.

(5) Ibid.

وفي الحال بعث كل من نوري السعيد ورستم حيدر برقية مستعجلة الى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني تقول " فجعت الامة العراقية عند منتصف الليل بوفاة سيدها ، وحبيبها جلالة الملك فيصل ، وذلك نتيجة نوبة قلبية ... كان الله بعون الجميع على هذا المصاب الجلل " .

كان وقع الصدمة شديداً للغاية على الشعب العراقي الذي بكى " مليكه بكاء مراً ، وأقام له من المناحات ألواناً ، وعطل الاشغال العامة أياماً ، وأعلن الحداد في طول البلاد وعرضها مدة طويلة "(١) . يصف تقرير دبلوماسي أعد خصيصاً بهذه المناسبة التأثير العميق الذي تركته وفاة الملك فيصل على العراقيين بهذا الاسلوب :

" وصل نبأ وفاة الملك فيصل الى بغداد صباح يوم الجمعة المصادف للثامن من أيلول في حدود الساعة الثامنة . وعلى الرغم من أن بغداد كانت هادئة ظاهرياً (بسبب عطلة الجمعة) ، الا أن الخبر المأساوي هزها ، وشل نشاطها بصورة كاملة ، فقد أغلقت المحال والمتاجر كافة أبوابها ، وبعد صلاة الجمعة التي أداها الناس في الجوامع توجهت جموعهم الى الشوارع في تظاهرات سرعان ما بدأت تتضخم ، وكان الجميع يلطمون على الصدور ، وينحبون لوفاة فيصل . وقد جمع ذلك كل الطوائف دون إستثناء "(٢) .

وبإستثناء صحيفة " الاهالي " التي كانت تمثل اليسار المتطرف حسب مقاييس

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ٣١١ – ٣١٢ .

(2) USNA, D. 890G, 001, Faisal/67, From Legation of the United States of America, No. 194, Diplomatic, Baghdad, September 19, 1933 .

المجتمع العراقي آنذاك ، فأن جميع الصحف الاخرى كرست صفحاتها لذكر مناقب الملك فيصل ، وخدماته ، وماتركه فقدانه من وقع أليم في نفوس العراقيين [١]، فقد عدته " العالم العربي " " نبي الوطنية العربية ، ورسول النهضة والوحدة والسلام في القرن العشرين " [٢]، وهو في "الاستقلال " " سيد البلاد ، وحامي حماها ، ومشيد صرح مجدها " [٣] ، وفي " العراق " هو" بطل العرب ، وعلم الثورة ، ورمز الحرية ، وشعلة العروبة المتأججة ... وقائد العرب الاعظم " [٤] ، وفي " الاخاء الوطني " هو " سياسي ، وقائد من الطبقة الاولى " [٥] . وأكدت الصحافة بدورها على أن الارهاق كان وراء وفاته المفاجىء [٦] .

وقد شلت الحياة في العاصمة بغداد على مدى الايام الثلاثة التي تبعت وفاة الملك فيصل الاول ، وبما أنه لم تتبد في الافق بوادر عودة الناس الى أعمالهم إضطرت الحكومة إلى إصدار النداء الاتي :

"لقد أظهر الشعب العراقي الكريم ، على إختلاف طبقاته ، شدة إخلاصه وتعلقه بسيد البلاد الراحل بما أقامه من التعازي ، وتعطيل الاعمال خلال الايام الثلاثة . ولما كانت مصالح الاهلين تقضي بأعادة الامور الى مجاريها بالسرعة المستطاعة ، فترجو الحكومة الاكتفاء بما تم ، وفتح المخازن والمحلات التي بقيت معطلة ، وأن يكتفي بأقامة الفواتح [٧] في البيوت والمحلات العامة ، وسيعلن المنهاج الذي سيطبق عند وصول

---

(١) إستنكرت صحيفة " الاستقلال " موقف زميلتها " الاهالي " التي تجاهلت فيصلاً وكتبت موضوعاً عن موسوليني . أنظر : " الاستقلال " ، العدد ١٩٧٠ ، ١١ أيلول ١٩٣٣ .

(٢) " العالم العربي " ، العدد ٢٩٢٢ ، ١٠ أيلول ١٩٣٣ .

(٣) " الاستقلال " ، العدد ١٩٦٤ ، ١٠ أيلول ١٩٣٣ .

(٤) " العراق " ، ٨ أيلول ١٩٣٣ .

(٥) " الاخاء الوطني " ، العدد ٤٥٣ ، ١ أيلول ١٩٣٣ .

(٦) " العالم العربي " ، العدد ٢٩١٦ ، ١٠ أيلول ١٩٣٣ ، " الاستقلال ، العدد ١٧ أيلول ١٩٣٣ . نشرت الاستقلال " حديث تحسين العسكري الذي رافق الملك حول هذا الموضوع .

(٧) في النص : الفاتحة .

نعش الفقيد العظيم لاداء الواجب الاخير "[١] . ويصف لنا شاهد عيان ما رآه في يوم تشييع جثمان الملك فيصل في الخامس عشر من أيلول سنة ١٩٣٣ فيقول :

" وسار النعش ، وسار وراءه الملك غازي ، والحرس ، والعائلة المالكة ، وأشتد خلفهم الزحام حتى لم يسع الشارع على رحبه كثرتهم ، فلما عبر الموكب إضطر الجيش الى أن يحول دون عبور الناس دفعة واحدة لكثرتهم ، ثم قطع الجسر ، وبقي خلق عظيم من الاهلين في جانب الكرخ . وسار النعش في شارع الرشيد بموكب مهيب ... وكان الناس على إزدحام شديد على جانبي الشارع العام ... " ، وفي الاعظمية " بلغ الزحام أشده ، فلم يستطع الجيش ، ولا رجال الشرطة ضبط النظام ضبطاً تاماً ، اذ كان أسى الناس يدفعهم الى القرب من النعش "[٢] .

وكان وقع الحدث كبيراً على المستوى العالمي أيضاً ، فقد إنهالت برقيات تعازي رؤساء الدول وكبار مسؤوليها ، وعشرات الساسة والكتاب والادباء على البلاط الملكي ، ومختلف دواوين الحكومة والصحافة[٣] ، منها برقية الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت الى ولي العهد الامير غازي[٤] . وأقيمت فواتح وحفلات تأبين في العديد من العواصم

---

(١) " الاستقلال " ، العدد ١٩٦٥ ، ١١ أيلول ١٩٣٣ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص٣١٢ ـ ٣١٤ .

(٣) يقول الحسني " أما برقيات التعازي التي وصلت من الملوك في العالم ، ورؤساء الجمهوريات والامراء والسلاطين والوزراء والاعيان والوجوه والاشراف من داخل العراق ، ومن خارجه فحديثها طويل ، ولو إننا أردنا نشرها ، ونشر الردود التي أرسلت عليها لاحتجنا الى مجلد قائم بنفسه " . ص٣١٢ من الجزء الثالث من " تاريخ الوزارات العراقية " .

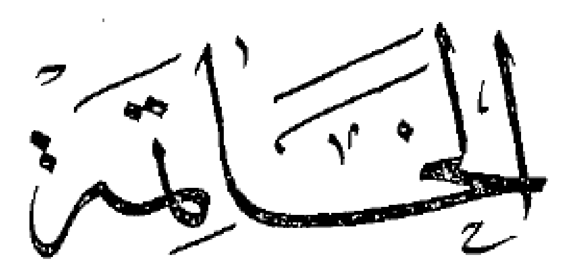
(4) USNA, 890G. 001, Faisal/58, The White House, September 8, 1933 .

العربية ، وفي غيرها أيضاً [١] . وما من شك في أن كل ذلك كان دليلاً على أن الملك فيصل الاول " قدم الكثير لتقدم العراق " باعتراف كبار ساسة العالم [٢] . وهذه حقيقة يجب أن نأخذها بنظر الاعتبار أثناء تقويمنا لشخصية الملك فيصل الاول ، ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وذلك بغض النظر عن ظواهر المجاملة والفضول المألوفة التي كان نصيبها في مناسبة وفاة الملك فيصل أقل بكثير من مناسبات مشابهة .

---

(١) وحتى في نيويورك أقيم حفل تأبيني كبير بالمناسبة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، اشترك فيه عدد من الشخصيات الامريكية ، والشاعر المعروف إيليا أبو ماضي ، كما قدم فيه الموسيقي سامي الشوا " قطعة مكرسة للملك فيصل " . وقد أخبرت الخارجية الامريكية مفوضيتها ببغداد بتفصيلات الحفل ، وزودتها بنماذج من بطاقات الدعوة و " مساق الحفلة " . أنظر :
USNA, 890G.001, Faisal/72, Division on Near Eastern Affairs, Washington, October 13, 1933 .

(2) USNA, D. 890G. 001, Faisal /58, Secretary of State, Washington, September 8, 1933.


الخاتمة

ان ماورد بين دفتي هذه الرسالة ، فضلاً عن كل ما اطلعنا عليه حتى الان بخصوص موضوعها ، يسمح لنا ان نؤكد باطمئنان ان الملك فيصل كان فعلاً عراقياً مخلصاً ، وكان فعلاً عربياً مخلصاً ، وكان فعلاً يجيد فن السياسة المعقد وقوانينها ، له نهجه الذي سلكه بايمان ، فاصاب احياناً ، ولم يصب احياناً اخرى ، وذلكم قانون ثابت من قوانين الحياة عموما والسياسة خصوصاً . لذا فان ابعد الناس منه في عهده يشهدون اليوم ان " واقع مسيرة العمل السياسي اظهر انـه [١] رجل استراتيجية قدير " واظهر" انه رجل تاكتيك كفوء " [٢] .

ادى الملك فيصل الاول ما كان عليه ان يؤديه حسب قناعته ، وقد ساعده على ذلك ماكان يرنو اليه الشعب العراقي الذى اتسم بحركة وحيوية شهد لها الاعداء قبل الاصدقاء [٣] ، فضلاً عن قدراته الذاتية ، وايمانه بالتقدم ، وتأثره بقيم الحضارة الغربية . انه فضل طريـــق المناورة السياسية على الاسلوب الثوري في العمل بحكم تجاربه الخاصة ، ولضعف ثقته بـــدور الجماهير التي تعامل معها . قال ذات مرة في معرض تعليق له على معاهدة العام ١٩٣٠ ، موجهاً كلامه الى العراقيين :

" لقد مشت تركيا في سبيل الاستقلال على غير طريق المعاهدات ، وجمعية الامم [٤] ، غير انه لما نادى الغازي [٥] شعبه لخلاص بلاده لباه القوم عن بكرة ابيهم ، ومشـــوا وراءه بالنفس والمال والسلاح ، رجالاً ونساء واحداثاً ، لذلك لم يحتج الترك في ذلك الوقت الـــى

---

(١) في النص : ان الملك فيصل .

(٢) حسين جميل ، شهادة سياسية ، ص ١٣١ .

(٣) في تعليق لها على الجهود التي بذلها البريطانيون من اجل اقامة نظام جديـــد في العراق تحت زخم " ثورة العشرين " واثارها تقول المس بل في رسالتها الـــتي تحمل تاريخ الثامن من تموز سنة ١٩٢١ : " وحين عدت بالسيارة مع السير بيرسي (من بيت النقيب) الى البيت كان كل منا يشعر باننا طفرنا مانعاً اخر ، لكننا اغتنا على اننا نعمل في بلاد قوية الشكيمة جداً ، صلبة العود " . انظر " العراق فـي رسائل المس بل " ، ص ٣١٤ .

(٥) يقصد عصبة الامـم .

(٦) يقصد مصطفى كمال الذى كان يلقب بالغازي يومذاك .

اوربا ،فهل كان من الحكمة ان نتخذ مثل تلك الطريقة بالنظر الى ظروفنا ؟ اترك الجواب على ذلك لوجدانكم ، وللتاريخ والاجيال القادمة"(١).

لكن الملك فيصل كان يمثل ، في واقع الامر ، الحلقة الوسطى بين اليمين المساوم واليسار المتطرف ، وكان باعتداله يمثل ايضاً حلقة وصل بين اطراف مختلفة ، وطوائف شتى ، وجماعات متنافسة ، واوساط في حضيض التخلف ، واخرى بدأت تنطلق من عقالها ، وترنو الى اكثر من طاقتها . ولكونه كذلك تمكن من اداء دور ملموس في وضع اسس الدولة العراقية الحديثة . ولا ريب في انه لو كان مستقلاً فعلا لحقق للعراق اكثر مما حقق له بكثير ، ولكن الذي حققه لم يكن قليلاً ايضاً . ونترك الحديث هنا لاحد المتخصصين العرب في العلوم السياسية والتاريخ العربي المعاصر المعروفين، هو الدكتور انيس صايغ ،الذي سجل الاتي في اطار مقارنة منطقية بصدد الموضوع :

" كان العراق منذ ١٩٣٢ البلد العربي الوحيد الذي نال معاهدة " استقلالية " وخرج ،ولو اسمياً ،من مجموعة الدول المحتلة ،وكان منذ ذلك العام نفسه البلد العربي الوحيد الذي دخل عصبة الامم ، وجلس مندوبه جنباً الى جنب مندوبي الدول ذات السيادة ، بينما لم تنل مصر (المتقدمة قياساً بالعراق ــ ع.ك.) معاهدتها الاستقلالية الا (سنة) ١٩٣٦، ولم تدخل العصبة الا (سنة) ١٩٣٧ "(٢) .

ومما يسجل للملك فيصل الاول انه كان متواضعاً في تعامله ،مخلصاً ، ونشطاً في اداء واجبه ،حتى قيل عنه انه" اكثر ملوك العرب حركة ونشاطاً ، محب للاسفار ، ميال للانتقال،

---

(١) " فيصل بن الحسين في خطبه واقواله " ،ص٢٩٠ و ٢٩٩ .
(٢) الدكتور انيس صايغ ، في مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الاول الى جمال عبد الناصر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٩ .

لايكاد يعود من سفرة حتى يزمع سفراً آخر "(١). وكان حريصاً كل الحرص على اموال الدولة، لايفرط بها ، مقتصداً في حياته الخاصة . ويؤكد معاصروه ، ممن تقلدوا ارفع المناصب في عهده ، انه " كان يتوق الى تنظيم امور الدولة بالقوانين والانظمة وتأسيس روح العدل باحترام القانون ، وتشجيع المعاملة بالسوية مع الرعية ، والجد بالعمل"(٢).

وحاول ان يعتمد على الكفوئين من الرجال ، ولاسيما اولئك الذين جربهم بنفسه ، وفي ظروف مختلفة ،ولم يأل جهده من اجل ايجاد نوع من التوازن بينهم ، بحيث لايطغي احدهم على الاخرين ، ولايبرز اكثر مما هو مسموح به ،ولكن جميع الذين ازروه لم يكونوا بمستواه ، او قريباً من مستواه ،فقد اقتضت ظروف خاصة ان يكون " بين وزراء الحكومة العراقية اناس لايقرأون ،ولايكتبون "(٣) . وفي ذلك يكمن احد اسباب التعثر حتماً .

ومما يسجل على الملك فيصل الاول انه كان حسن النية بالبريطانيين اكثر مما يقتضي ، او على الاقل انه كان يتظاهر هكذا ،فقد كان مقتنعاً بأن لابد من طرف متقدم ان ياخذ بيده الى شاطيء الاطمئنان . وهذا لايعني انه لم يفهم حقيقتهم ،لكنه رأى فيهم أهون شر لابد منه .

ويسجل عليه ايضاً انه لم يستطع ان يتخلص كلياً من التقاليد العشائرية التي جعلته ان لايمس جوهر المجتمع الا في حدود . وتحول بسبب ذلك الى ملجأ للعشائر التي حاول رؤساؤها " حل مشاكلهم بواسطته بدون عناية بسلطة الدولة وبقوانينها "(٤).

وفي كل الاحوال ان ما لفيصل اكبر مما هو عليه ، وفي ذلك تكمن اهميته ودوره ،ولو لم يكن نجاحه اكثر من اخفاقه لما نال حتماً ما ناله من اعجاب كبير وتقدير منقطع النظير من قبل

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص١٤٢ .
(٢) توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، ص٢٣ .
(٣) " الاتحاد " ،العدد ١٢٦ ، ١٢ حزيران ١٩٨٩ ؛ توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص ١٠١ .
(٤) توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، ص ٢٤ .

ملوك ورؤساء دول ومسؤولين وادباء ومفكرين وصحفيين عراقيين وعرب واجانب ، من مؤيدين ومعارضين ، ومن عرب وكرد وشيعة وسنة ومسيحيين (١) . ففي رأي غريم اسرته عبد العزيز آل سعود انه " عربي شريف ، كريم الاخلاق ، وزعيم مقتدر حكيم " يعود له فضل " عروة الاخاء الوثقى بين اهل نجد والحجاز واهل العراق " (٢) .

وعلى الرغم من ان الزعيم الهندي المعروف جواهر لال نهرو يؤكد بصورة خاصة على ان فيصلاً " كان صديقاً وفياً للانكليز " ، وهو امر لم ينكره الملك فيصل نفسه في يوم من الايام ، الا انه (نهرو) يقر ان " دستوراً ديمقراطياً لسوريا الموحدة " قد تم وضعه في عهده ، وان بغداد التي حولها المغول سنة ١٢٥٨ الى " كومة من الرماد قبر فيه اغلب سكانها البالغ عددهم مليوني نسمة " قد " عادت مؤخراً مدينة زاهرة ، وعاصمة لدولة العراق الحديثة " (٣) .

ويضع لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا في احرج ايامها ، ورئيس حزبها العريق " الاحرار " ، الملك فيصل الاول في مصاف الحكام الذين كان بوسعهم " التأثير في أي اجتماع كان " (٤) . ولا غرو في ذلك ، فقد كان فيصل في رأي اخطر ممثلي بلاده في العراق " أعظم رجل على قيد الحياة يمثل قومه وعصره " (٥) ، مما يجعله جديراً بأن يقبض على

---

(١) لا تخلو عبارات هؤلاء ، وتعابيرهم عن طابع مثالي ، او عاطفي احيانا ، ولا يعني تسجيلها هنا اننا نؤيدها بحذافيرها ، انما نتوخى من ذلك مجرد تجسيد رأي اصحاب السلطة والقلم والكلمة في الملك فيصل الاول باعتباره مؤسس الدولة العراقية الحديثة .

(٢) مقتبس من : امين الريحاني ، فيصل الاول ، ص ١٦٩ .

(٣) جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، نقله الى العربية لجنة من الاساتذة الجامعيين ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٥٧ ، ص ٣٧ و ٢١١ و ٢٣١ .

(4) Lloyed George, Op.Cit, Vol. II, P. 1039.

(٥) " العراق في رسائل المس بل " ، ص ٣٢٦ .

صولجانة الملك في اي دولة غربية كانت من ديار أوربا ، او ربوع امريكا " (١).

وتحدث فرانكلين روزفلت ، وهو اعظم رؤساء الولايات المتحدة الامريكية المعاصرين قاطبة ، عن سجايا الملك فيصل الاول بصورة خاصة ، وعن لقائه به في مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ ، وذلك اثناء استقباله اول وزير مفوض عراقي في البيت الابيض في الرابع من آيار سنة ١٩٤٢ (٢) . كما خصص الزعيم الايطالي المعروف موسوليني دارعة لنقل جثمان الملك فيصل ، واشترك شخصياً مع الملك فيكتور عما نوئيل الثاني في تشييع جثمانه الى دارعة بريطانية في الحادي عشر من ايلول ١٩٣٣ (٣) .

وكان لخبر " نعي الملك فيصل الاول رنة حزن عميق ، وصدى الم شديد في الاوساط الايرانية ... وقد تجلى هذا في جميع الطبقات الايرانية من جلالة الشاه ووزراء ونواب وصحافة وتجار وغيرهم ... فتوافد الوزراء والنواب ورجالات المملكة على دار السفارة ... ومن اجلى مظاهر الالم موقف الصحافة الايرانية في هذا الحادث الاليم ... اذ قد اتفقت كلمة الصحف الايرانية على تأبين الفقيد باجمل عبارات التابين والتعزية ، مع تعداد مزاياه واعماله الجليلة ، وخصاله الحميدة ، ومواقفه الشريفة في الدفاع عن حقوق العرب والمسلمين . وقد اعتبر بعض هذه الصحف فقد جلالته خسارة شرقية عظيمة ، ووصفت غيرها جلالته ، كجريدة (ستاره جهان) (٤) بأنه أحد كبار رجال القرن العشرين في العالمين الشرقي والغربي

---

(١) نقل الاب انستاس ماري الكرملي ذلك القول عن لسان المسربل في خطابه الذي ألقاه في حفلة تأبين الملك فيصل الاول ، انظر : " العالم العربي " ، العدد ٢٩٢٣ ، ٢٠ ايلول ١٩٣٣ .

(٢) للتفصيل حول الموضوع انظر :
اسامة عبدالرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية ــ الامريكية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ــ جامعة بغداد ، ايلول ١٩٨٩ ، ص ١٦٨ ــ ١٧٠ .

(3) USNA,D . 890G-001, Faisal / 67,Legation of the United States of America- Baghdad, No. 194, September 19,1933.

(٤) اي " نجمة العالم " .

الذين خسرتهم البشرية عامة "(١).

ولا يمكن حصر ماقاله الادباء والمفكرون والكتاب عن سجايا فيصل ودوره في مناسبات مختلفة ، اهمها ماقيل عنه بعد وفاته التي وجدت لها صدى واسعاً في الصحافة الاجنبية كذلك(٢) . فهو " نسر عربي " و " فقيد العرب العظيم " لدى المفكر الفلسطيني محمد النشاشيبي (٣) ، وفتى قريش، ومؤسس دولة ، ومنشئ امة لدى " الكاتب السياسي المعروف جورج سمنة "(٤) . وتحولت قصيدة بشارة الخوري عنه " الى موضوع احاديث الناس "(٥) و" نقلت الصحف المصرية والعراقية والسورية الفصل التمثيلي المؤثر الذي وضعه الاستاذ معروف الارناؤط مؤلف روايتي (سيد قريش) و (عمر بن الخطاب) عن نهاية شهيد العرب ، وزعيم نهضتهم المرحوم الملك فيصل الاول " ، وطلب " القائد العام للكشاف في سورية ولبنان " حصر " تمثيل هذه الرواية على مسارح بيروت بالكشاف المسلم "(٦) . والملك فيصل الاول في نظر الجواهري " اكبر ملك في البلاد العربية انذاك ، كان يحيا في بلاط ليس له من ذلك الا الاسم "(٧) ، وهو واحد من ابطال الشرق الثلاثة — الملك فيصل الاول ومصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي (٨) .

---

(١) " البلاغ " (جريدة) ، بغداد ، ٢٦ سبتمبر ١٩٣٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال :
"The Daily Telegraph" , London, September 19, 1933.

(٣) " فلسطين " (جريدة) ، يافا ، ١٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٤) " فتى العرب " (جريدة) ، بيروت ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٥) " صوت الاحرار " (جريدة) ، بيروت ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٦) " فتى العرب " ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٧) محمد مهدي الجواهري ، ذكرياتي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص١٩٧ .

(٨) محمد الهاشمي ، الابطال الثلاثة — الملك فيصل — الغازي كمال اتاتورك البهلوي رضا شاه ، بغداد ، بلا ، ص٨٧ .

ومن الضروري ان نشير الى ان الدولة التي وقف على رأسها الملك فيصل الاول قد تحولت الى قبلة القوميين العرب، ومحط امالهم ، لافقط بسبب ماتحقق لتلك الدولة على يديه، بل ايضا لما كان للقضية العربية عموماً من موقع متميز في اعماقه [(١)] ، وبسبب موقفه من فلسطين التي كان يعدها " قلب البلدان العربية ، ووضع حرمتها واجلالها " [(٢)] . لذا فان العديد من الساسة العرب بداوا ينظرون الى " الدولة التي اقامها الملك فيصل " باعتبارها " قاعدة دولة المستقبل العربية الواحدة المستقلة " . وقد " بلغ هذا الولاء للعراق ، ولسيد العراق اشده في مطلع الثلاثينات ، وقد رمز اليه قرار غير رسمي للمؤتمر الاسلامي الكبير في القدس في اواخر ١٩٣١ بمبايعة فيصل زعيماً للحركة الوطنية " [(٣)].

ومما يجسد اكثر دور الملك فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وفي ادارة دفتها بحكمة ، ومن ثم بروزها ان وفاته تركت فراغاً سياسياً كبيراً تخللته حقبة مليئة بالاضطرابات والصراعات التي لم تنته الا بعد مايعرف بالاحتلال الثاني للعراق من قبل القوات البريطانية على اثر انتفاضة العام ١٩٤١ .

وخير مانتهي به هذه الخاتمة هو تقويم المؤرخ العراقي المغترب المعروف الدكتور مجيد خدوري للملك فيصل الاول :

" صقلت طبيعة تكونه ، وتجارب حياته شخصيته الفذة التي تمثل فيها عنصر القيادة بوضوح ، كان غير متسرع في كلامه وخطبه واحكامه ، صريحاً ، صادقاً ، قليل الاختلاط ، محصور الاصدقاء ، لا يضمر كرها لاحد ، لم يعرف التطرف ، ولم يمل الى القوة ، كان يعرف حجمه ، وحجم دولته ، صديق للبريطانيين والمعارضة والحكومة ، هدفه الاسمى الاستقلال " [(٤)] .

---

(١) للتفصيل انظر في :
Khaldun S.Husry, OP. Cit.,PP- 323-340.

(٢) " المقطم " ١٥ تشرين الاول ١٩٣٣ .

(٣) الدكتور انيس صايغ ، مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الاول الى جمال عبد الناصر ، ص ٥٣-٥٤ .

(٤) مقابلة مع الدكتور مجيد خدوري بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٨٨ .

المَلاحِق



— ملحق رقم ١ —

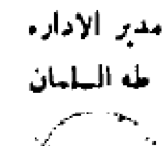
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده

جناب الشهم الغيور الهمام وفخر العرب الكرام وزبدة آل الرشيد النظام الدرر الخطير صاحب الدولة المعظم سعود الرشيد المعظم دامت معاليه . آمين

بعد الدعاء لكم بطول العمر ومسالمة الدهر نبشركم بان قد تألفت في البصرة جمعية تابعة للحزب الحر المعتدل المتشكل في دار السعادة والمركب من ابناء العرب الكرام المصدق على دستور اعماله من قبل مجلس الامة ووكلاء الدولة وغاية هذه الجمعية المحافظة على الدستور ونشر العلوم ومساعدة الفقرآء والدفاع عن الوطن دفاعاً ادبياً قانونياً وبذل الجد والاجتهاد في تنوير افكار العرب وبث روح العلم فيهم ليقوموا بخدمة الامة العثمانية وهي مركبة من اشراف البلدة ووجهائها وذوي الهمم العالية رئيسها الاول حضرة مبعوثنا المحترم السيد طالب بك افندي والثاني حضرة الحاج محمود باشا آل عبد الواحد وقد تقرر لديها تأسيس مدرسة كلية ليلية لتعلم الفقرآء مجاناً وبناء مستشفى منتظم للغرباء والفقرآء والمساكين وقد ادى كل منا ما يجب عليه في هذا السبيل الخيري وبما اننا واثقون بما انتم منطوون عليه من مكارم الاخلاق وحبكم لنشر العلوم والمعارف ومنفعة الضعفاء والمساكين احببنا اشتراك حضرتكم في هذه الاعمال المبرورة فنؤمل الجواب قريباً باسم مدير الادارة الحاج طه جلبي آل سلمان مع ما تسمح به اياديكم الكريمة وتسعون بجمع من تحبون اشتراكه في هذا العمل الخيري من أهل الغيرة والحمية ولكم من الله الاجر والثواب الجزيل ومن العموم الشكر والذكر الجميل فالله المسؤل ان يبقيكم ذخراً لابناء جنسكم مدى الازمنة والاوقات ويديكم ملجأ للخيرات وركناً يعتمد عليه في المهمات ودمتم كما رمتم بالغبن كل غاية رافلين لا الى نهاية آمين

في [illegible] شعبان سنه [illegible]

رئيس الحزب الحر المعتدل البصري	رئيس ثاني	نائب الرئيس	مدير الاداره
نقيب زاده	محمود العبد الواحد	باش اعيان زاده	طه السلمان
طالب		عبد الله	









«هذا بلاغ للناس»

لقد مر على تأسيس جمعيتنا (جمعية النداء المقدس) ما يقارب الخمسين ونحن نجاهد في خلالها حكومة الاتراك بما ننشر بين الشعب من المبادئ القومية . والسياسة العربية . وما هو الواجب الذي يشكل من ابنائه امة عربية في العالم .

وكانت اكثر مقاصدنا السياسية هي تخليص البلاد من الحكومة التركية عدوة التمدن [illegible] ومن هذه الاصقاع العربية والاستعاضة عنها بحكومة راقية تخلص البلاد من ذلك الاستبداد الاسود .

والذي نعرفه حقيقياً ان حكومة بريطانيا هي الجديرة بهذه الثقة — لذلك كنا ننشر كل قوانا المبادئ للانكليز بين ابناء العراق بصورة سرية وبعيدة حذراً من البوليس [illegible] من ابناء بغداد في تلك الايام .

وبما ان غايتنا من مبادئها ان تبقى سرية حتى ولو صحت بغداد [illegible] الثانية . لذلك نحن ننشر هذا البلاغ باسم نظام جمعيتنا طالبين من حكومة الاحتلال الموقرة :

اولاً — جعل اللغة العربية لغة رسمية في العراق كما اللغة الانكليزية في ممالك بريطانيا العظمى .

ثانياً — [illegible] من ابناء العراق لتعاطي مصالح الحكومة الاهلية بدون فرق بين الملل المختلفة في العقائد والنحل .

ثالثاً — ملاحظة الاسعار الغذائية المتوقف عليها اساس الفقير والضعيف .

رابعاً — توصية جيش الحملة بمعاملة الاهلين بالحسنى .

خامساً — حفظ الامنية العمومية . نظراً لفقداننا في كل ايام الاحتلال .

سادساً — [illegible] الجنود العربية الملتجئة من التجنيد لدى دائرة الحكومة الان . لما فيه من خطر في المستقبل اذا عدوا كالاسرى حرب .

سابعاً — ملاحظة الوشايات التي تنسج بها ابناء الاغراض للايقاع بالغير .

ثامناً — اعطاء بعض الحرية للمطبوعات [illegible] بالوقوف الراشد على افكار الاحرار في العراق .

تاسعاً — اعتبار الامة العربية كامة راقية ذات مقام كما هي حقيقتها لا كما يدسه رجال جمعية الاتحاد من ان الانكليز سوف يعاملون العرب في بغداد معاملتهم [illegible] من الهنود .

عاشراً — تقديم الشكر الزائد لدولة الجنرال سر . ف . س مود قائد الجيوش المحتلة على منشوره الاخير في خطاب البغداديين . ونعرفه بالوقت نفسه ان جمعيتنا عربية عراقية وطنية [illegible] سرية . بمعنى انها اذا لم يلتفت الى مطاليبها الاصلاحية ترجع الى [illegible] سراً والسلام .

باسم اعضاء جمعية النداء المقدس السرية
في بغداد

ـ ملحق رقم ٣ ـ

الى جلالة ملك العراق المعظم ادام الله ملكه

يا صاحب الجلالة

ان عبدكم الموقع باسمه في منتهى كتابه يقف بين يدي جلالتكم موقف المعترف بالذنب الط
عما سلف له من الخطايا وهو يستشهد الله تعالى على ان كل ما صدر منه لم يكن صادراً ا
اجتهاد اخطأ فيه المرمى ورأي لم يهتد فيه الى وجه الصواب وانه يحترم شخصكم الكر
الاحترام ولا غاية له فيما يقوله الا الاستقلال تلك الغاية التي قمتم لاجلها وجاهدتم في ـ
فهو اذا تكلم فانما يتكلم عن مركزكم السياسي المرتبط به مستقبل بلادنا التي استويتم على عرش الملك
بالعزة والجلالة واذا كان الغرض هو استقلال ذلك العرش فقد هان ذنب هذا العبد لدى جلا
اذ قصارى ما هنالك انه مصيب في غايته وان كان مخطئاً في طريقة الرأي .
ولا ريب ان ما لجلالة سيدنا المفدى ومليكنا المعظم من الانصاف يشهد بما سبق لهذا العبد
خمس وعشرين سنة من الخدمة للامة العربية اذ كان ولم يزل في مقدمة الذين اثاروا في عالم الا
حرباً عواناً على الظلم والاستبداد فنبهوا افكار الامة وايقظوها من رقدتها وبكوا على ماضيها و
اصلاح حاضرها ومهدوا الطريق الى المجد في مستقبلها ولا شك ان ذلك مما يستحق به عفوكم ا
ذنبه وهل خلقت الذنوب في الدنيا الا للصغار والعفو الا للكبار وان هذا العبد ليبتهـ
تعالى ان يوفقه الى السعي بين يدي جلالتكم بكل صدق واخلاص . هذا وما الامر في المبتد
الا لجلالة مليكنا المعظم ايده الله بنصره .

من العبد المخلص

معروف الرصافي

١٢ تموز ١٩٢٣

ـ ملحق رقم ٤ ـ

باقي ملك :

سمعت ان الجادرجي في البلاط الملكي من يوم السبت

الى الآن وانني رأيت الشراز المقدم

والتقي اصبح يطلبونه به وصول صاحب

الجلالة! هذا شيء فظيع للغاية

انتظر ان تتخذ التدابير المشددة جداً

لكي ان صبح متخذي البلاط يغادرون

قبل الساعة السابعة كما ان امر

الشرال داوود لم يحضر حتى الآن

[illegible]

حاشية [illegible] ٢٢/٥/٢٢

ـ ملحق رقم ٥ ـ

٨ - ٧ - ٩٢١

صدارباشا

المرافقون في سورية وغيرها لازالوا ينتظرون تهيئة اسباب [illegible]

[illegible]

اذا وجدتم طيارتين ادخلوا [illegible] [illegible]

سفرهم

الخدمة في الحجاز فاوضوهم واخبروا بجلالة الملك المعظم شروطهم

سريعاً .

٨/٧/٢١

لم نفهم معنى لفظ اذن [illegible] البريطاني

في رسوله عن السماح لهم [illegible] [illegible]

[illegible]

ـ ملحق رقم ٦ ـ

R. I. M. S. Northbrook.

سري

الملك فيصل

عدن لوبوت بولة

اشترت الحكومة البريطانية ٢٠٠٠ جنيه للمبيع واسرت بدفع ثمن ما تريدون

احتياج جلالة الملك تحت النظر

بعد شهداء بغداد [illegible] الذين ابدوا [illegible]

[illegible] من العراقيين [illegible] من الرادة [illegible]

[illegible] العراقية [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] في العراق [illegible]

[illegible] الخاص [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] حضرة الملك المعظم [illegible]

قبل سفر جلالتكم تسليم الجيش / صلاد

— ملحق رقم ٧ —



صاحب الفضيلة الأجل مولانا الشيخ عبد الله عثمان حفظه الله

بعد إهداء وافر التحايا بمزيد السرور تلقيت كتابكم [illegible] الكريم وكان

وروده مما أوجب سرورنا ولقد أدركنا عظمة [illegible] العلمية [illegible]

[illegible] فهذا [illegible] وإخباركم المسرة

[illegible]

[illegible]

ـ ملحق رقم ٨ ـ

حضرة الاستاذ المكرم الشيخ محمود الدين دامت بركاته

سلام الله عليكم وبعد فانا نخبركم باننا فرحنا

بالشيخ مخدوم محمود الدين وسررنا جدا من صحبته وما

نقله لنا من صحتكم ورفاهيتكم وبما انه عازم

على السفر اليوم فقد زودناه بهذا الكتاب نرجو

استقراركم وانا في راحة تامة وسعادة كاملة ونحن

دائما نطلب ادعيتكم المباركة ودمتم سالمين

٨ ربيع الاول ١٣٦٦



— ملحق رقم ٩ —

Translation of a Confidential letter No.167 dated 23rd. January, 1928, from the Secretary to the Council of Ministers, to All Ministers.

His Excellency the Prime Minister considers that it is in the interest of the State and to avoid the spirit of the separation of the Iraq nation, the Government should take special consideration of the Shia Community by employing those who are eligible amongst them for service in a position ~~commensurate~~ to their abilities and also to improve the positions of those who are already in service, in order to rid off, of the misunderstanding prevailing amongst the Shia Community that they are less fortunate than the Sunis in their participating in the general administration of the country.

His Excellency therefore requests that endeavours should be made to follow this line and to act for its realisation in your Ministry.

CONFIDENTIAL.

No. Conf/31

Ministry of Irrigation & Agriculture,
Baghdad, 17/1/1928.

To

S.E. Hedgcock, Esq.,
Director General of State Domains,
Baghdad.

J.B. Newton, Esq., A.M., I.C.E.,
Executive Engineer, Irrigation Dept.,
Baghdad.

Anwar Beg Khayat,
Director General of Agriculture,
Baghdad.

C.H. Chadwick, Esq., M.R.C.V.S.,
Director of Civil Veterinary Dept.,
Baghdad.

R.C. Newland, Esq.,
Director of Surveys, BAGHDAD.

Memorandum.

Forwarded for information and necessary action.

Minister of Irrigation & Agriculture,
Baghdad.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثـــائق غير المنشـــورة :

آ : الوثـــائق العراقيـــة :

١ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ،

No. 125/ 514 , Fish Tax 1915- 1918.

٢ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " الشكاوى والاسترحامات " ، تسلسل ٢١٦٣ ـ و ع ، رقم ك/١ من ١٩٢١/٩/٢٢ ـ ١٩٢١/١٢/٢٢ ٠

٣ـ د ٠ك٠و٠ ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ج /١/ ١٩٢٢ ٠

٤ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية ـ البريطانية " ، تسلسل ٥٤١٧ ـ وع ، ٧ مايس ١٩٢٢ ٠

٥ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " المعاهدة العراقيـــة ـ البريطانية " ، تسلسل ٢٩ ـ و ع ، ٢٠ آب ١٩٢٢ ٠

٦ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " المهاجرين التياريين ، رقم س/٦ ، ٤٠ ، ١٩٢٣ ٠

٧ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم س/٣/١ لسنة ١٩٢٣ ٠

٨ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د /٢/ ٨ لسنة ١٩٢٤ ٠

٩ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١١١ - وع ، ١٩٢٤/٣/٥ ٠

١٠ـ د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة "المعاهدة العراقية ـ البريطانية " ، تسلسل ٥٤١٩ ـ وع ، من ١٩٢٤/٣/٣٠ ـ ١٩٢٥/١/٥ ٠

١١ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " دخول العراق عصبة الامـم " ، تسلسل ٩٥٤ـ وع ،رقم ٣/٨/٥، ١٩٢٤/٩/١٧ ـ ١٩٢٥/١٢/١١٠

١٢ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ٨١٢ ـ وع ٥٥/٤/١ ، ١١ كانون الثاني ١٩٢٥٠

١٣ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " متفرقـات " ، تسلسل ١١٢ ٥ـ وع ، ١٩٢٥ ٠

١٤ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٥٣ـ وع، ٢٤ آب ١٩٢٧ ٠

١٥ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " المفاوضات العراقية ـالبريطانية " ، رقم ج /١ ، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ٠

١٦ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ٥٩ـ وع ، ٤ كانـــون الاول ١٩٢٩ ٠

١٧ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ، اضبارة رقم د /١١ ، ١٩٣٠ـ١٩٣١ ٠

١٨ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،تسلسل ٩٥٥ـ وع ، من ١١/٢٧ حـتى ١٩٣٢/١٢/٢٠ ٠

١٩ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة رقم د /١١/ ١٩٣٢ ٠

٢٠ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة رقم د /١١/ ١٩٣٣ ٠

٢١ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة صفوة العوا ،رقم ١١ /ط/٢ /١ ٠

٢٢ـ د ٠ك٠و ٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة ك/١/١، ٢١٥٧ ٠

٢٣ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ٦٨ ـ وع ٠

٢٤ـ د ٠ك٠و٠٠ ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ٦٩ ـ وع ٠

٢٥- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية-البريطانية " ، تسلسل ٥٤١٧ - و ع .

٢٦- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " المعاهدة العراقية - البريطانية " ،تسلسل ٤٥٤٤ - و ع .

٢٧- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " المعاهدة العراقية - البريطانية "،تسلسل ٢٨ - و ع ٩/٦٥٠ .

٢٨- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية " ، تسلسل ٣١ .

٢٩- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " تركية وقضية الموصل والحدود " ، رقم ١/٢/٥ .

٣٠- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة رقم د/٦/٥ .

٣١- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة رقم ٤٢٣٥ .

٣٢- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ٢٦٨ - و ع ج ٨/ .

٣٣- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " مشكلة الموصل " ، تسلسل ٩١٢ - و ع ، ١/٤ .

٣٤- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية " ، تسلسل ٢٨٠ - و ع ج / و.

٣٥- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية " ، تسلسل ٢٨٠ - و ع ج /٩ .

٣٦- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة تسلسل ١٤٦٢ - و ع .

٣٧- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،اضبارة " المخابرات الصادرة عن دار الاعتماد "، تسلسل ٣٩٩٥ - و ع .

٣٨- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " ادارة كردستان " ، تسلسل ٢٥٧٤ - وع ٠

٣٩- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٥٧٧ - وع ٠

٤٠- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٦٠٣ - وع ٠

٤١- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة "دخول العراق عصبة الامم" ، تسلسل ١٩٤ - وع ٠

٤٢- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " مفاوضات الحكومة العراقية مع الحكومة البريطانية " ، تسلسل ٢٨٤ - وع ٠

٤٣- د ٠ك٠و٠ ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ١٩٥ - وع ، رقم ج /١ ٠

٤٤- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة " دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ٤٦٧٦ - وع ، رقم ك/١/١ ٠

٤٥- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٩٥٥ - وع ٠

٤٦- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة "دخول العراق عصبة الامم " ، تسلسل ٩٥٥ - وع ، ١١/٢٧ حتى ١٩٣٢/١٢/٢٠ ٠

٤٧- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٢٣٨٩ - وع ، رقم ش/١٣ ٠

٤٨- د ٠ك٠و٠ ، ملفات البلاط الملكي ، اضبارة تسلسل ٢٣٩٦ - وع ، رقم ش/١٦ ٠

٤٩- د ٠ك٠و٠ ، ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة "العلاقات مع سوريا " ، من ١٩٢١/٩/١٧ حتى ١٩٣٢/٨/٢ ٠

٥٠- د ٠ك٠و٠ ، ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة " العلاقات الايرانية " ، تسلسل ٤٤٥٣ - وع ٠

٥١- د ٠ك٠و٠ ، ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة " العلاقات مع ايران " ، تسلسل ٧٢٠ - وع ، ٢/٥/أ ٠

٥٢- د ٠ك٠و٠ ، ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة رقم ٥/٥/أ ٠

٥٣ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة " الاخوان " ، رقم ٥/٤/٥/أ .

٥٤ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة "العلاقات مع ابن السعود" ، تسلسل ٩٠٢ ــ و ع .

٥٥ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الخارجية ، اضبارة تسلسل ٧٥٨ــ و ع ، رقم ٥/٢/١٠/أ .

٥٦ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الداخلية ، اضبارة " الجرائم " ، تسلسل ١٦ ــ و ع ، ١/٣/١٩١٨ ــ ١/٧/١٩١٩ .

٥٧ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الداخلية ، اضبارة " سير الانتخابات للمجلس التأسيسي " .

٥٨ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الداخلية ، اضبارة " الانتخابات والدعاية " .

٥٩ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الداخلية ، اضبارة " الانتخابات في كربلاء " .

٦٠ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الداخلية ، اضبارة " سير الانتخابات " ، رقم ٥/٦/٢ .

٦١ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة " التجنيد الاجبارى " ، تسلسل ٣٠٣ ــ و ع ، ٩ تشرين الثاني ١٩٢٧ .

٦٢ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة "تشكيل الجيش العراقي " ، تسلسل ١٥٩ ــ و ع ــ رقم ق /٩ .

٦٣ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة " التجنيد الالزامي " ، تسلسل ١٥٨٢ ــ و ع ، رقم ف /٧ .

٦٤ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة رقم ٢١ .

٦٥ــ د ٠ك٠و٠٠ ملفات وزارة الدفاع ، اضبارة رقم ٨٠ .

B. Unpublished British Documents:
****

AIR Ministry

1. AIR ,115/XM, 4583,No.23/256 Dated October 24, 1921 .

2. AIR ,23/181,PartI, XM-4583, Intelligence Report,No.2 for Period Ending December 28th, 1924.

3. AIR ,730/108, XM 08533.

Colonial Office Documents:

1. C.O. 730/24, 43371, From Cox to Churchill, Tel.No. 594, August 23, 1922.

2. C.O., 730/20, 1359, From Faisal to Cox, Feb.23, 1921.

3. C.O., 730/1, P. 435, Dated April 16th 1921.

4. C.O., 730/13, 21450, from Churchill to Lloyed George, March 16 th, 1921.

5. C.O.,730/2, 7766, to H.E. Sir Percy Cox, H.B. Majesty's High Commisioner in Mesopotamia, Basrah, 20th May, 1921, Accurate Translation.

6. C.O.,730/4, 40743,Tel.No. 390 from Cox to Churchill, August 14, 1921.

7. C.O., 730/20,10405, March14,1922. Minute.

8. C.O., 730/20, 1200, Cox to Churchill, Tel.No. 197, March 12, 1922. Also: Churchill to Cox, Tel.No. 188, March 17, 1922.

9. C.O., 730/23, 34943 , Intelligence Department Report ,No. 13, July 1, 1922.

10. C.O., 730/23, 37397, from Cox to Churchill, Tel.No. 528, July 28, 1922.

11. C.O.,730/24, 42-471, from Cox to Churchill, Tel.No. 597, August 25, 1922.

12. C.O.,730/24450, from Cox to Churchill, Tel.No. 607,August 27, 1922.

13.C.O., 730/ 24, 42371, from Cox to Churchill, Tel.No. 594, August 29, 1922.

14. C.O., 730/ 24, 45045, from Churchill to Cox, Tel.No. 492, August 29, 1922.

15. C.O., 730/24, 33645, from Churchill to Cox, Tel.No.,492, August 29, 1922.

16. C.O.,730/24, 44086, from Churchill to Cox, Tel.No. 503, September 2, 1922.

17. C.O., 730/42, 49788, Tel.No. 651, from Dobbs to Dvonshire, October 10, 1923.

18. C.O., 730/43, 60034, Secret, from Dobbs to Dvonshire, Nove-mber 22, 1923.

19. C.O., 730/ 58, 18229, Tel.No. 203, from Dobbs to Thomas, Ap-ril14 , 1924.

20. C.O., 730/ C.O., 730/ 58, 18224 ,from Dobbs to Thomas, (Pr-ivate) ,April 18, 1924.

21. C.O., 730/ 59, 21240, Tel.No. 233, from Dobbs to Thomas, May 2 , 1924.

Forign Office Documents:

1.F.O., 371-4198, X/M 07115, Monthly Departmental Report No. 1, 1 October-1 November, 1918.

2.F.O., 371-4178/3503, 22 June, 1919, Anglo-French Decl-eration .

3.F.O., 371-4149/4325, Office of Civil Commisioner, Baghdad, May 12, 1919, Confidential Report of Criminal Investigation Department for Week Ending 10.5.1919.

4.F.O., 371-4149/4325, from Baghdad, to Secretary of State for India .

5.F.O., 371/4150, 3441, 132484, 23 Sep. 1919.

6.F.O.,371/5032, from India Office, No.P.116, Feb.10th, 1920.

7.F.O., 371/5049, E-10461, Cairo, the 4th August,1920. from Faisal to His Excellency Sir Herbert Samuel.

8.F.O.,371/5230, X/M 06370, Mesopotamia Preliminary Report on Cause of Unrest, September 14, 1920,Very Secret.

9.F.O., 371/6350, 2490, from High Commisioner ,Cairo, to Mr. Churchill, Received Colonial April 2nd 1921.

10.F.O., 371-6346/2262, June 21, 1921.

11.F.O., 371-6346/2262, June 24, 1921.

12.F.O., 371, 6347-2262, Forign Incitement of the Turks to Attack Iraq, Printed for the Cabinet, December 23, 1921.

13.F.O., 371/6350, 4509, from Lawrance to Churchill, Tel.No. 2401, April 15, 1922.

14.F.O., 371/E- 193-44-65, 11457, Tel. from the Acting High Commisioner for Iraq to the Secretary of State for Colonies, dated January 5, 1926.

15. F.O., 371/3715, 93-4, No. 328, May 23, 1932.

16.F.O., 371-16907, No.155, Dickson to Political Resident in the( )Gulf, Bushire, Shaikh's visit to Iraq, September 9, 1932.

17.F.O., 371/6347, G.H.Q, A.F.O., Constantinapole C.A.AF/774, October 4, 1941.

18.F.O., 371/4179, 3503, Eastern Confedential, No.1, Memorandom by Earl Curzon. A Note of Warning About the Middle East.

19.F.O., 371/5038, X/M.

20.F.O., 371/5038, E-9352/2/44, Movements of Amir Faisal ,Palestine.

21.F.O., 371/4150, 3441, Appendix 1: Political Views of the Naqib of Baghdad.

2.F.O., 371/12259, E-2842.

3.F.O., 371/6347, 2262, Forign Incitement of the Turks to Attack Iraq, Circulated by the Secretary of State for the Colonies, Secret.

4. F.O., 371/6349, E-2279, 1921, War Office, Memorandum, the Proposed Kingdom of Mesopotamia, Secret.

5.F.O., 371/16049, E- 5726.

. Unpublished American Documents:

. USNA, D. 890. 001, Faisal/82, File No.800/L, from Legation of the United States of America, No. 178, Diplomatic, Baghdad, August 30, 1930.

USNA, D.890G.001, Faisal/58, Secretary of State, Washington, September 8, 1933.

3. USNA, 890G, 001, Faisal/58, The Whight House, September 8, 1933.

4. USNA, D. 890G.001, Faisal/67, from Legation of the United States of America, No. 194, Diplomatic , Baghdad , September 19, 1933.

5. USNA, 890G.001, Faisal/72, Division of Near Eastern Affairs, Washington, October 13, 1933.

ثانياً : الوثــــــائق المنشـــــورة :

١ـ الوثــــــائق العراقيـــــة :

أ : التقــارير والقوانيــن والانظمــة و البيــانات

١ـ بول مونرو ، تقرير الكشف التهذيبي ، بغداد ، ١٩٣٢ .

٢ـ "تقرير البعثة المالية ، التي انـتدبها وزير المستعمرات للبحث عن موقـــف الحكومة العراقية المالي ، وما يرجى لها في المستقبل وهـــو التقرير الذي رفع الى وزير المالية العراقي في ٢٥ نيسان سـنة ١٩٢٥ " ، بغداد ، ١٩٢٥ .

٣ـ " التقرير الرسمي المرفوع الى عصبة الامم عن أحوال الادارة العراقية فـــي سنة١٩٢٦ " ،تعريب عطا حـوم ،بغداد ،١٩٢٨ .

٤ـ " تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسـة " ، لسـنة ١٩٢٨ .

٥ـ " تقرير المعارف لسنة ١٩٣٣ـ١٩٣٤" ،مطبعة الحكومة ،بغداد ،١٩٣٤ .

٦ـ " الحكومة العراقية، وزارة الداخلية ـ قانون السجون لسنة ١٩٢٤ " ، بغداد ، ١٩٢٤ .

٧ـ " الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والانظمة الصـــادرة خلال سنة ١٩٢٨ " ، بغداد ،١٩٢٩ .

٨ـ " الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦" ، بغداد ، ١٩٣٦ .

٩ـ " القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته " ، أشرف عليه ديوان التدويـــن القانوني ، بغداد ،١٩٥٣ .

١٠ـ " مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الان نافذة والمتعلقة باهالي العراق وادارتها الملكية الصادرة من القائد العام أو بتفويض منه ، من ١١ مارج سنة ١٩١٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ " ، بغداد ، ١٩٢١.

١١ـ " مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا " ، من منشورات وزارة الخارجية ، الجزء الرابع ،بغداد ، ١٩٦١.

١٢ـ "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ " ،الجزء الاول والجزء الثاني ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٤.

١٣ـ " مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ " ، بغداد ، ١٩٣٣.

١٤ـ " نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية " ، بغداد ، ١٩٤٧.

ب: مقررات مجلس الوزراء

١ـ د.ك.و.، اضبارة " مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٢ " ، جلسة ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢.

٢ـ د.ك.و.، اضبارة "مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين أول وتشرين الثاني وكانون الاول سنة ١٩٢٢ " ، جلسة ١٧ تشرين الاول ١٩٢٢.

٣ـ د.ك.و.، اضبارة " مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٢ "، جلسة ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٢.

٤ـ د.ك.و.، اضبارة " مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز ، آب ، أيلول ١٩٢٣".

٥ـ د٠ك٠و٠٠ اضبارة " مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول ، تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٢٣ ".

٦ـ د٠ك٠و٠٠ اضبارة " مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ، مايس ، حزيران ، ٩٢٣ " ، جلسة ٢١ نيسان ١٩٢٣ و ٦ حزيران ١٩٢٣.

ج: أعيان ونواب :

١ـ م٠ج٠م٠ع، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥.

٢ـ م٠ج٠م٠ع، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٥ـ ١٩٢٦.

٣ـ م٠ج٠م٠ع، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٧ـ١٩٢٨.

٤ـ م٠ج٠م٠ن، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥.

٥ـ م٠ج٠م٠ن، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٥ـ ١٩٢٦.

٦ـ م٠ج٠م٠ن، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٧ـ ١٩٢٨.

٧ـ م٠ج٠م٠ن، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٩ـ ١٩٣٠.

٨ـ م٠ج٠م٠ن، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٠ـ ١٩٣١.

Published Documents:

1- " Civil Commissioner of Mesopotamia . Review of the Civil Administration of Mesopotamia Presented to both House of Parliment by Command of His Majesty", London ,1920.

2- " Iraq . Report of the Financial Mission appointed by the Secretary of State for the Colonies to inquire in to the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq , 1925 ." , London , 1925.

3- " Iraq. Report on Iraq Administration , October 1920 - March 1922 " , London , 1923.

4- " League of Nations . Question of the Frontier between Turkey and Iraq " , Geneva , 1924.

5- " Report by HBMG on the Administration of Iraq for the Period April 1923 - December 1924", London, 1925.

6- " Report by HBMG to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1926. ", London 1927.

7- "Report by HMG in the United Kingdom of Great Britain and Nothern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1928."London, 1928.

8- "Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Nothern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Period January to October 1932", London , 1933.

9- "Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Nothern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920 -1931", London ,1931.

10- "Statistical Abstract, 1960", Baghdad , 1961.

11- " The Iraqi Directory . A General and Commercial Directory of Iraq ,1936 ", Baghdad , 1936.

ثالثاً : المصادر الوثائقية :

آ : العربية :

١ــ توفيق السويدي ، وجوه عراقية ، لندن ، ١٩٨٧ .

٢ــ سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد ، ١٩٥٢ .

٣ــ عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٧٤ .

٤ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٥ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧١ .

٦ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٧ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة السابعة ، الأجزاء الاول والثاني والثالث ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٨ــ عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩ــ عبدالرزاق الحسني ، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٠ــ عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٨٨ .

١١ــ علي آل بازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٤ .

١٢ــ " فيصل بن الحسين في خطبه واقواله . ومضات في سيرة الملك الزعيم مؤسس مملكة العراق ومنشئ الجامعة العربية "، بغداد ، ١٩٤٥.

١٣ــ محب الدين الخطيب ، المؤتمر العربي الاول ، القاهرة ، بلا .

١٤ــ محمد المهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، جزآن ، بغداد ، ١٩٢٣.

١٥ــ وجيه كوثراني ، وثائق المؤتمر العربي الاول سنة ١٩١٣، بيروت ، ١٩٨٠.

ب : المصادر الوثائقية المعربة :

١ــ " العراق في رسائل المس بل " ، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط ، قدم له وزاده تعليقاً عبد الحميد العلوجي ، من منشورات وزارة الاعلام بغداد ، ١٩٧٧.

٢ــ " العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ ــ ١٩٣٠ " ، ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي ، بغداد ، ١٩٨٩.

٣ــ " العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ " ، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة ، البصرة ، ١٩٨٣.

٤ــ " مختارات من رسائل لورانس " ، ترجمة عبد المنعم الناصر ، بغداد ١٩٨٨.

٥ــ هـ . سنت جون فلبي ، ايام فلبي في العراق ، نقله الى العربية جعفر خياط ، بغداد ، ١٩٤٥.

رابعاً : المذكـــــــرات :

١ـ ابراهيم الراوي ،من الثورة العربية الى العراق ،ذكريات ،بيروت، ١٩٨٩ .

٢ـ توفيق السويدي ،مذكراتي . نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربيـة ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٣ـ " مذكرات جعفر العسكري " ، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة،لندن ، ١٩٨٨ .

٤ـ " مذكرات رستم حيدر " ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ،دار الموسوعات العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٥ـ سامي الشمعة ،مذكرات فيصل الاول عن القضية السورية ،دمشق ،بلا .

٦ـ " مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة "، ترجمة سليم طه التكريـتي ، بغداد ، ١٩٨٢ .

٧ـ " مذكرات الملك عبدالله " ، الطبعة الثانية ،عمان ، ١٩٤٧ .

٨ـ عبدالعزيز القصاب (رئيس المجلس النيابي العراقي سابقاً) ، من ذكرياتـي ، بيروت ، ١٩٦٢ .

٩ـ علي جودت الايوبي ، ذكريات علي جودت ، الطبعة الاولى ،بيروت، ١٩٦٧ .

١٠ـ فؤاد عارف ، ذكرياتي عن الملك غازي ، حوار هناء العمري ،" آفــاق عربية " ، العدد الخامس ، مايس ١٩٨٩ .

١١ـ محمد مهدي الجواهري ، ذكرياتي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ،دمشق ، ١٩٨٨ .

١٢ـ محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، بـــيروت ، ١٩٦٦ .

١٣ـ ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ـ ١٩٧٤ ،الطبعة الثالثـة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

خامساً : مقـــــــابـلات شخصيـــة :

١ـ مقابلة مع السيد الرئيس صدام حسين بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٧ ٠

٢ـ مقابلة مع جمال الالوسي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ ٠

٣ـ مقابلة مع حسين جميل بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٨٩ ٠

٤ـ مقابلـة مع سالم عبيد النعمان بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٨٩ ٠

٥ـ مقابلات مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٩ تشرين أول ١٩٨٨ و ١٩ تشرين أول ١٩٨٩ و ١٩ تشرين ثاني ١٩٨٩ ٠

٦ـ مقابلة مع فؤاد عارف بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٨٨ ٠

٧ـ مقابلة مع الدكتور مجيد خدوري بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٨٨ ٠

٨ـ مقابلة مع مسعود محمد بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ ٠

سادساً : المخطـــــــوطـات :

١ـ أنستاس ماري الكرملي ،مجموعة رسائل مخطوطة في ٢٢ آيار ١٩١٧،مكتبة المتحف ،كيس رقم ٣٤٧٥٢ ٠

٢ـ توفيق السويدي ، وجوه عراقية ،مخطوطة في مكتبة السيد خيري أمين العمري ٠

٣ـ عامر العزاوي ،مخطوطة الدولة العراقية ، مكتبة المجمع العلمي العراقـي ، رقم ٢/١١٨ ٠

٤ـ محمد مهدي الخالصي ، بطل الاسلام ، مخطوطة ، مكتبة المتحـف ٠

٥ـ محمد مهدي الخالصي ، في سبيل الله ١٩٨٩ـ ١٩٦٣ ، مخطوطة مكتبـة المتحف رقم ١٦/١٨ ٠

سابعاً : رسائل جامعية غير منشورة :

١- أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري ، العلاقات العراقية الامريكية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب - جامعة بغداد ، أيلول ١٩٨٩ .

٢- حسين هادى الشلاه ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ، رسالة دكتوراه ، مقدمة الى جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣- سعد كاظم حسن ، الملك فيصل الاول ودوره في الثورة العربية الكبرى ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٤- عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

٥- عصمت برهان الدين عبدالقادر ، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

٦- فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين ، تطور السياسة الداخلية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب - جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .

٧- فاهم نعمة ادريس ، مجلة لغة العرب ، دراسة فكرية - سياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

٨ـ قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ـ جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .

٩ـ ممدوح عارف الروسان ، العراق والسياسة العربية ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

١٠ـ نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

ثامناً : المراجع باللغة العربية :

١ـ ابراهيم الوائلي ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، الطبعة الثانية ، منقحة ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٢ـ أحد أعضاء الجمعيات العربية ، ثورة العرب ، مقدماتها ، اسبابها ، نتائجها ، مصر ، ١٩١٦ . (اسعد داغر)

٣ـ أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٤ ـ أحمد عزت الاعظمي ، القضية العربية ، اسبابها ، مقدماتها ، تطوراتها ونتائجها ، الطبعة الاولى ، بغداد

٥ ـ أحمد قدري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، دمشق ، ١٩٥٦ .

٧- أحلام حسين جميل ، الخلفية السياسية والاجتماعية للاوضاع التي كـــان يطبق في ظلها دستور سنة ١٩٢٥ في العراق ، بيروت، ١٩٨٦ .

٨- أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، ١٩٣٤ .

٩- أمين سعيد ،اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين ،بيروت، بـــلا .

١٠- أمين محمد سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم،القاهرة، ١٩٣٢ .

١١- أمين الريحاني ، فيصل الاول ، بيروت ، ١٩٣٤ .

١٢- أمين الريحاني ، ملوك العرب - الاعمال الكاملة ، المجلد الاول ، الجـــزء الثانـــــي ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٣- أنيس صايغ ،مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الاول الى جمال عبدالناصـــر، بيروت، ١٩٦٥ .

١٤- بلهج شيركوه ، القضية الكردية ، ماضي الكرد وحاضرهم ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

١٥- جورج أنطونيوس ،يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة الدكتـــور ناصر الدين الاسد والدكتور إحسان عباس ، الطبعة الرابعـــة، بيروت، ١٩٧٤ .

١٦- ج . ب . ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، الجزء الاول، (١٩١٨ - ١٩٤٥) ،طرابلس، ١٩٨٥ .

١٧- جيرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ،ترجمة سليم طه التكريتي ،بغداد ، ١٩٨٤ .

١٨- جلال يحيى ،العالم العربي الحديث ، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١٩ـ جميل صدقي الزهاوي ، ديوان الزهاوي ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٢٠ـ جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، نقله الى العربية لجنة من الاساتذة الجامعيين ، الطبعة الثانية ، بيروت، ١٩٥٧ .

٢١ـ حسين جميل، دعوة الى إصلاح دستوري ،بغداد ،١٩٨١ .

٢٢ـ حسين جميل ، شهادة سياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٣٠ ،لندن ، ١٩٨٧ .

٢٣ـ حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٤ـ خليل كنة ، العراق أمة وثمرة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٢٥ـ خليل عزمي ، حركة الاثوريين ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٢٦ـ خيري أمين العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، بغداد ، ١٩٦٣ .

٢٧ـ خيرية قاسمية ، عوني عبدالهادي (أوراق خاصة) ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٨ـ "ديوان الرصافي "، تقديم مصطفى السقا ، الطبعة الثالثة ،الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٢٩ـ رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودوره السياسي من ١٩٢١ـ ١٩٤١ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

٣٠ـ رفيق حلمي ، مقالات ،بغداد ،١٩٥٦ .

٣١ـ روفائيل بطي ،الادب العصري في العراق العربي ، قسم المنظوم، مصر ، ١٩٢٣ .

٣٢ـ رياض رشيد ناجي ، الاثوريون في العراق ١٩١٨ـ ١٩٣٦ ، القاهرة، ١٩٧٨ .

٣٣ـ زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٣٤ـ زكي صالح ، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد مابين النهرين ، بغـــداد ، ١٩٤٩ .

٣٥ـ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت ، ١٩٣٨ .

٣٦ـ ساطع الحصري ، صفحات من الماضي القريب ، طبعة ثانية في بيروت ، ١٩٨٥ .

٣٧ـ **ساطع الحصري**، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، سلسلة التراث القومـــي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٣٨ـ **ساطع الحصري**، يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث ، الطبعـــة الثانية ، بيروت ، بلا .

٣٩ـ سليمان موسى ، الثورة العربية الكبرى، وثائق واسانيد ، عمان ، ١٩٦٦ .

٤٠ـ سليمان موسى ، الحركة العربية ، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربيـــة الحديثة ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٤١ـ **سليمان موسى** ، غربيون في بلاد العرب ، عمان، ١٩٦٥ .

٤٢ـ س . هـ . لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، الطبعة الخامسة ، بغداد ، بلا .

٤٣ـ شكري محمود نديم (عميد ركن) ، حرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، دراســة علمية ، الطبعة الثامنة ، بغداد ، ١٩٧٤ .

٤٤ ـ صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعوديـــة ١٩٢٠ ـ ١٩٣١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ .

٤٥ـ صادق حسن السوداني ،العراق والصراع الحجازي النجدي ، صفحات من تاريخ الحجاز والجزيرة العربية المعاصرة ،ـ" الخليج العربي " ، المجلد الثاني عشر ، العدد الاول ١٩٨٠.

٤٦ـ صادق حسن السوداني ،مؤتمر كربلاء ، ـ " المثقف العربي " ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، تشرين الثاني ١٩٧٣.

٤٧ـ صالح جواد كاظم وآخرون ، النظام الدستوري في العراق ، بغداد ، بلا .

٤٨ـ صالح يوسف عجينة ،ضريبة الدخل في العراق من الوجهة الفنية والاقتصادية وفقاً لاخر التعديلات القانونية ،القاهرة ، ١٩٦٥.

٤٩ـ صبيحة أحمد الداود ، أول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، بغداد ،١٩٥٨.

٥٠ـ صلاح العقاد ،المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٥١ـ صلاح العقاد ، شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث ، القاهرة، ١٩٦٤.

٥٢ـ طارق ابراهيم شريف ، شخصيات تتذكر ،الجزء الاول ،أربيل ، ١٩٨٨.

٥٣ـ طه الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، بغداد ، ١٩٣٠.

٥٤ـ عباس العزاوي ،تاريخ الضرائب العراقية في صدر الاسلام الى العهد العثماني ٦٣٣ ـ ١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٥٩.

٥٥ـ عباس العزاوي، العراق بين إحتلالين ،الجزء الثامن ،بغداد ، ١٩٥٦.

٥٦ـ عبدالله فياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٤.

٥٧ـ عبد الجبار الرجي ،فيصل ملك العرب حياته ، أثر فاجعته ،أربعينه في دير الزور والمباذين ، دمشق ،١٩٣٣.

٥٨ـ عبدالحميد العنيزي، العراق في عهد الفيصلين ،النجف، ١٩٥٥.

٥٩ ـ عبدالرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى حتى عام ١٩٣٢ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٦٠ـ علاء جاسم محمد ،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى العام ١٩٣٦ ،بغداد ،١٩٨٧ .

٦١ـ علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الاول . حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨١ ـ ١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٦٢ـ عبدالرزاق محمود اسود ، موسوعة العراق السياسية ، الجزء الثاني ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٦٣ـ عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ـ ١٩٢١ ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٦٤ـ عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ ـ ١٩١٧ ، بغداد ، ١٩٥٩ .

٦٥ـ عبدالعزيز الدوري ، التكوين التاريخي للامة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٦٦ـ عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٦٧ـ علي سيدو الكوراني ، من عمان الى العمادية ، أو جولة في كردستان الجنوبية ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

٦٨ـ علي الشرقي ، العرب والعراق ،بغداد ، ١٩٦٣ .

٦٩ـ فائز الغصين ، المظالم في سوريا والعراق والحجاز ،العقبة ، ١٣٣٦ هـ (١٩١٨م) .

٧٠ـ فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٧١- فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١، دراسة وثائقية ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٧٢- فاروق صالح العمر ، خلاف الايام الاخيرة بين الملك فيصل ونوري السعيد ، – " آفاق عربية " ، تشرين أول ١٩٧٦ .

٧٣- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨ ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٧٤- فاضل حسين ، مشكلة الموصل . دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام ، بغداد ، ١٩٥٥ .

٧٥- فاضل حسين ، مؤتمر لوزان ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٧٦- فؤاد حمزة ، قلب جزيرة العرب ، مكة ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣م)

٧٧- قحطان أحمد سلمان ، المساعدات الخارجية وثورة العشرين ، – " آفاق عربية " ، العدد ١١ ، تموز ١٩٧٧ .

٧٨- قاسم أحمد العباس ، وثائق النفط العراقي ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٧٩- كاظم نعمة ، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٨٠- كريم ثابت ، فيصل الاول ، مصر ، ١٩٣٣ .

٨١- كمال مظهر أحمد ، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٨٢- كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٨٣ـ كمال مظهر أحمد ،دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٨٤ـ كمال مظهر أحمد ،صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، دراسات تحليلية ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٨٥ـ كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكون وبدايات التحرك ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨٦ـ كمال مظهر أحمد ،كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى ،ترجمة محمد الملا عبدالكريم ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٨٧ـ لطفي جعفر فرج عبدالله ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، الطبعة الثانية ،بغداد ، ١٩٨٨ .

٨٨ـ ماليارد ، نواعير الفرات أو بين العرب والاكراد ، ترجمة الدكتور حسين كبة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

٨٩ـ مجيد خدوري ،أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، الموصل ، ١٩٣٣ .

٩٠ـ مجيد خدوري ،تحرر العراق من الانتداب ،بغداد ،١٩٣٥ .

٩١ـ مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، نقله مع المؤلف الى العربية بتوسيع فيصل نجم الدين أطرقجي ، بغداد ، ١٩٤٦ .

٩٢ـ محسن أبو طبيخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، ١٩٣٨ .

٩٣ـ محمد أمين زكي ، تأريخ السليمانية ،ترجمة جميل بندي روز بياني ، بغداد ، ١٩٥١ .

٩٤ ـ محمد بديع شريف ، دراسات تأريخية ، بغداد ،١٩٦٣ .

٩٥ـ محمد توفيق حسين ، عندما يثور العراق ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٩٦ـ محمد حسن القطيفي ، تأريخ تسع وثلاثون عاماً في العراق ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٩٧ ـ محمد سلمان حسن ،التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ ، الجزء الاول ،صيدا ، ١٩٦٥ .

٩٨ ـ محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ،العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ، الطبعة الثانية ،بغداد ، ١٩٥٨ .

٩٩ ـ محمد صبيح ، فيصل الاول ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

١٠٠ ـ محمد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، بغداد ، ١٩٢٤ .

١٠١ ـ محمد عابدين حمادة ومحمد تيسير ظبيان ، فيصل بن الحسين من المهد الى اللحد ، سجل عام لتاريخ القضية العربية وتطوراتها ، الجزء الاول ، دمشق ،١٩٣٣ .

١٠٢ ـ محمد عبد الحسين ، ذكرى فيصل الاول أو العراق في اثني عشر عاما ، بغداد ، ١٩٣٣ .

١٠٣ ـ محمد عبد المنعم عامر ، الملك عبدالله وأطماعه غير المشروعة في سوريا والعراق ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

١٠٤ ـ محمد علي كمال الدين ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ،بغداد ، ١٩٧١ .

١٠٥ ـ محمد لطفي جمعة ، حياة الشرق ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

١٠٦ ـ محمد مظفر الادهمي ، الصراع على السلطة بين الملك فيصل الاول وبريطانيا ـ " آفاق عربية " ، العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٩٠ .

١٠٧ ـ محمد مظفر الادهمي ،المجلس التأسيسي العراقي ،دراسة تاريخية سياسية ، بغداد ، ١٩٧٦ .

١٠٨ـ محمد مظفر الادهمي ، هل قتل الملك فيصل ولماذا ؟ ـ " آفاق عربية " ، السنة الرابعة ، كانون الاول ١٩٧٨ .

١٠٩ـ محمد مظفر الادهمي ، وفاة الملك فيصل بين الاغتيال والموت الطبيعي ، ـ " المؤرخ العربي " ، العدد ٣٣ ، ١٩٨٧ .

١١٠ـ مصطفى الشهابي ، القومية العربية . تاريخها وقوامها ومراجعها ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١١١ـ مصطفى عبدالقادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، بصرة ، ١٩٧٥ .

١١٢ـ محمد الهاشمي ، الابطال الثلاثة ـ الملك فيصل الاول ـ الغازي مصطفى كمال ـ البهلوي رضا شاه ، بغداد ، بـلا .

١١٣ـ محي الدين ميداني ، الثورة العربية على الدولة العثمانية ، بيروت ، ١٩٣٣ .

١١٤ـ منير بكر التكريتي ، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من ١٨٦٩ ـ ١٩٢١ ، بغداد ، ١٩٦٩ .

١١٥ـ مؤرخ الثورة العربية ، الملك فيصل الاول ، بيروت ، بلا .

١١٦ـ مير بصري ، أعلام السياسة بالعراق الحديث ، لندن ، ١٩٨٨ .

١١٧ـ نجدة فتحي صفوة ، عرش يبحث عن ملك ، ـ " آفاق عربية " ، العدد الثاني عشر ، آب ١٩٧٨ .

١١٨ـ نوري عبدالحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٨٠ .

١١٩ـ نوري عبد الحميد خليل ، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية ، ـ " آفاق عربية " ، العدد الثالث آذار ١٩٩٠ .

١٢٠ـ نيجل داودسون ، العراق أو الدولة الجديدة ، نقله من الانكليزية عجاج نويهض ، القدس ، ١٩٣٢ .

١٢١ـ هـ . ر . ب . ديكسون ، الكويت وجاراتها ، ترجمة جاسم مبارك الجاسم ، الكويت ، ١٩٦٤ .

١٢٢ـ هنرى . أ . فوستر ، تكوين العراق الحديث ، نقله الى العربية عبد المسيح جويده ، بغداد ، ١٩٤٥ .

١٢٣ـ ولتر هولمز فشر ، مقاييس الكفاءة للاستقلال ، بيروت ، ١٩٣٨ .

١٢٤ـ وميض جمال عمر نظمي ، ثورة ١٩٢٠ ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٢٥ـ وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، بيروت ، ١٩٨٤ .

تاسعاً : المراجع باللغة الكردية :

١ـ رفيق حلمي ، يادداشت ، كورد ستانى عراق وشورشه كاني شيخ محمود ، جزمي بينجه م ، به غدا ، ١٩٥٧ .

٢ـ دوكتۆر كه‌مال مه زهەر ، ميزوو ، كورتـه باسيكى زانستى ميزوو وكود ومێـژوو ، به غدا ، ١٩٨٣ ، ل ١٥٣ ـ ١٦٦ .

10. English References :

1. Adams D.G., Iraq's **People** and Resources, University of Carolina, Publications, U.S.A. 1958.

2. Attiyah G.Hr., Iraq 1908-1921. A Political Study , Beirut, 1973.

3.Batatu, Hanna., Old Social Classes and Revolutunary Movements of Iraq, Princeton, 1978.

4. Bonne, A., State and Economics in the Middle East. A Society in Transition, London, 1948.

5.Buchanan, G.C. The Development of Mesopotamia,-"The Times", September 23, 1919.

6.Edmonds C.J. Kurds, Turks and Arabs. Political Travel and Research in North East Iraq, London, 1957.

7. George, David Lloyed., The Truth About Peace Treaties, Vol. II, London, 1938.

8.Haldane A.L., The Insurrection Mesopotamia, Edinburgh, 1922.

9.Ireland Philip Willard., Iraq. A Study in Political Development London, 1937.

10. Joseph J. The Turko-Iraqi Frontier and Assyrians,-"The World of Islam. Studies in Honor of Philip K. Hitti",London

11.Khadouri M., Independant Iraq, 1932-1958, Second Eddition, London, 1960.

12."Kingdom of Iraq", by a Committee of Officials, Baltimore, 1964.

13.Langley K.M., The Industrialization of Iraq, Cambridge, 1961.

14. Lawrance T.E., Seven Pillars of Wisdom, London, 1950.

15. Longrigg S.H. Iraq 1900-1950, Third Impression, Lebanon, 1968.

16. Perley D.B., The Assyrian Tragedy, London, 1934.

17. Seton Lloyed , Twin Rivers. A brief History of Iraq from the Earliest Times to the Present Day, Third Eddition, Bombay, 1961 .

18. Stafford R.S., The Tragedy of the Assyrians, London, 1935.

19. Stafford R.S., The Assyrians in the Mosul Villayet,-"Journal of the Royal Central Asian Society", Vol.XXI, Part II, April, 1934.

20. Wilson A.T., Mesopotamia 1917-1920, A Clash of Loyalties, London, 1931.

21. Wowson E.V., Inquiry into Land Tenure and Other Related Matters in Iraq, London, 1931.

11. Soviet References:

1. "Documenti Vneshney Politiki SSSR", T.VI, Moscow, 1962.

2. Kamal,M.A.,Natsiolalno- Osvoboditelnaya Dvijenie V Iraqskom Kurdistane 1918-1932 gg . Baku, 1967.

3. Mirski G. Iraq V Smutnaya Vremia 1930-1941, Moscow, 1961.

4. Lazarev, M.S., Imperialism i Kurdski Vopros 1917-1923, Moscow, 1939.

5. Lazarev, M.S, Kurdiski Vopros (1891-1917), Moscow, 1972.

6. Lazarev, M.S., Kurdistan I Kurdiskaya Problema,Moscow, 1964.

أثنا عشر : الجـــرائد والمجـــــــلات

أ : جرائد عراقيـــــــــــة

١ـ الاتحاد ـ ١٩٨٩٠

٢ـ الاخبـــارـ ١٩٢٣٠

٣ـ الاستقلال ـ ١٩٢٠ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٣٣٠

٤ـ الاستقلال النجفية ـ ١٩٢٠٠

٥ـ الاهالي ـ ١٩٥٣و ١٩٣٣٠

٦ـ البـــلاد ـ ١٩٢٩ و ١٩٣٠٠

٧ـ البـــلاغـ ١٩٣٠٠

٨ـ التآخـــي ـ ١٩٧٣٠

٩ـ دجلـــة ـ ١٩٢١٠

١٠ـ الرقيـــــب ـ ١٩٠٨٠

١١ـ الـــــزوراء ـ ١٢٨٧ و ١٢٨٨٠

١٢ـ صدى بابل ـ ١٩١٢ و ١٩١٣٠

١٣ـ صدى العهد ـ ١٩٣١ و ١٩٣٢٠

١٤ـ صوت العـــراق ـ ١٩٣٠٠

١٥ـ العاصمـــة ـ ١٩٢٢ و ١٩٢٣٠

١٦ـ العالم العربي ـ ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و١٩٢٣ و١٩٣١ و ١٩٣٣٠

١٧ـ العراق ـ ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤٠

١٨ـ الفرات ـ ١٩٢٠ ٠

١٩ـ القادسية ـ ١٩٨٩.

٢٠ـ الصباح ـ ١٩١٣.

٢١ـ المفيد ـ ١٩٢٢ و ١٩٢٤.

٢٢ـ الموصل ـ ١٩٢٤.

٢٣ـ نداء الشعب ـ ١٩٣٣.

٢٤ـ الوقائع العراقية ـ ١٩٣٠.

ب : جرائد عربية :

١ـ البشير ـ ١٩٢٢.

٢ـ الجامعة الاسلامية ـ ١٩٣٣.

٣ـ الحق ـ ١٩٢٠.

٤ـ صوت الاحرار ـ ١٩٣١.

٥ـ فتى العرب ـ ١٩٣٣.

٦ـ فلسطين ـ ١٩٣٣.

٧ـ الفيحاء ـ ١٩٢٣.

٨ـ القبلة ـ ١٩١٩.

٩ـ المقطم ـ ١٩٣٣.

جـ: الجرائد الكردية :

١ـ " پيَگەيشتني راستي " ، بغداد ، ١٩١٨.

٢ـ روشنبيرى نوى ، بغداد ، ژمارة ١٢٣ ، ئەيلولى ، ١٩٨٩.

D. Foriegn Newspapers and Journals:

1- " The Daily Telegraph", London , September 19, 1937.

2- " The Time " , London , July 23, 1920.

3- " The Near East and India" , No. 603, Vol. XXII, November 30, 1922.

هـ: مجـــــلات عراقيــة وعربيـــــة :

١ـ " الاقتصادي " ، الاردن ، ١٩٥٤.

٢ـ " الثورة العربية الكبرى " ،الاردن ، العدد ٢٢ ، تشرين ثاني ١٩٦٦.

٣ـ " العربي " ،الكويت ،العدد ٤٨ ،تشرين ثاني ١٩٦٢.

٤ـ " القضاء " بغداد ،العدد ١ ،حزيران ١٩٣٤.

٥ـ "اللطائف المصرية "، القاهرة ،١٩٣٣.

٦ـ " اللطائف المصورة " ، القاهرة ، العـــدد ٢٠٥ ، ٢٦ مايس ١٩١٩.

٧ـ " لغة العرب " ، بغداد ،الجزء العاشر ، ١٩٢٧.

٨ـ " المقتطف " ، القاهرة ،الجزء الخامس ، مجلد ٨٢ ، ١٩٣٣.

٩ـ " المؤرخ العربي " ،بغداد ،العدد ٣٣ ، ١٩٨٧.

- ABSTRACT -

The idea of writing about king Faisal the first occured to me during the tprepatory stage for my M.A. thesis, and after that when the late Dr. Fadhil Hussain suggested it to me as a title for my Ph.D thesis; I made up my mind finally after the appraisal this personality got from our beloved presedent Saddam Hussain.

Writing in this field is one of the most difficult tasks for a student of history, because of its vastness which is filled with events and developments of a very speedy nature, where the Musol problem and the establishing of the Iraqi army are examples.

There was another difficulty which was the task to seperate the role of Faisal as a personality and the role of the Iraqi government as a whole in the series of events that took place, which consumed a great deal of my efforts

I tried to esses this personality without glorifiying it to an unreasnoble extent , and without giving it a size that is bigger then real life.

I indicated throughout my thesis that Faisal was a loyal Arab and a loyal Iraqi too. He knew the laws and routs of politics, stratigy and tactics where he played the game well and fair, sometimes he was a victor and others he missed , and this is a stable law in life, where nothing is constant.

King Faisal did his duty and was assisted by the Iraqi peaple with their vitality and energy.

Faisal was known for his political manouvers which he prefared to the revolutionary style in work as a result to his past

experiences.

There are ,however some points that stand not to be in his favour, one of which is his confidence in the British, for he was confident that it was necessary for an advanced party to help him in crossing the river to security, this , does not mean that he did not know their reality but that he thought them the good side of the worst.

My thesis consisted of an introduction and four chapters plus a conclusion that covered the deductions.

The first chapter covered the topic of "Faisals early experiences in the field of politics and his choice of the throne of Iraq", for it was a necessary introduction to the subject as a whole .

The second chapter was for " the social, economicl and political situation in Iraq before the transition of the throne of Iraq to Faisal", the third covered the " Legal and administrational and Constitutional basis for the kingdom of Iraq and the role of Faisal in establishing them under the British mandate" as for the forth chapter, it was dedicated to the topic of " The social and economical thought of king Faisal, and its reflection on the Iraqi state skeleton and its political future

Last but not least, wechave to state here that this humble work of mine was not intended to accuse anyone or make a guilty party inocent, but is an approach towards giving a fair sentence concerning an important political era.